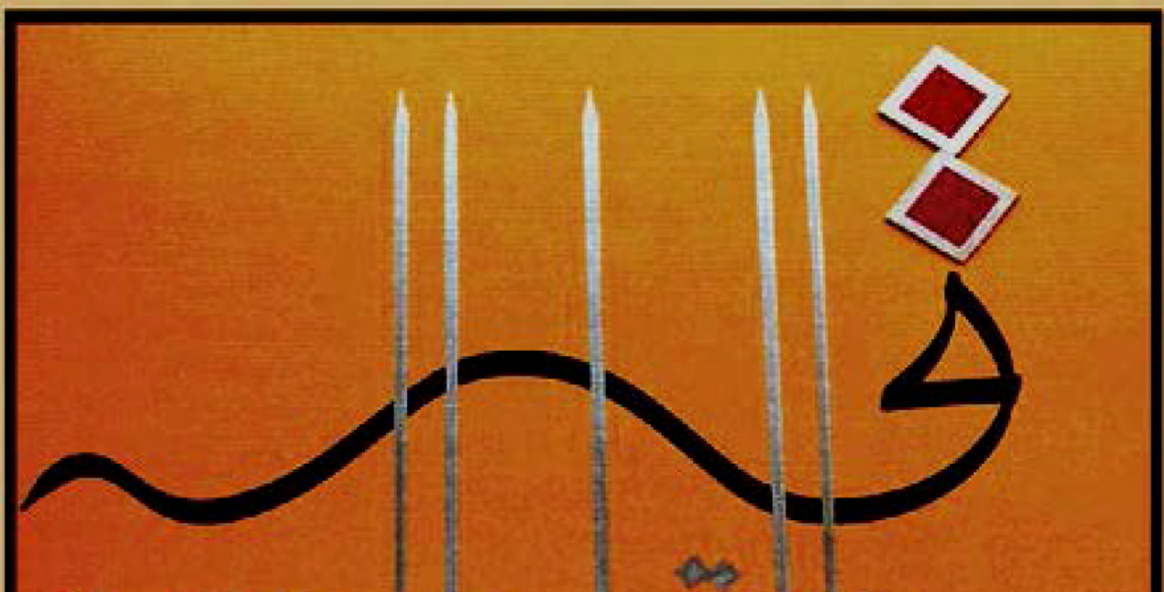
كاظم شبيب

المسألة الطائفية

تعدد الهويات في الدولة الواحدة



التنوير

المسألة الطائفية

تعدد الهويات في الدولة الواحدة

الكتاب: المسألة الطائفية / تعدد الهويات في الدولة الواحدة
المؤلف: كاظم شبيب

الطبعة الأولى، ٢٠١١

الناشر:
دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان
هاتف: ٠٠٩٦١١٤٧١٣٥٧ فاكس: ٠٠٩٦١١٤٧٥٩٠٥
www.dar-altanweer.com
info@dar-altanweer.com
التنفيذ الطباعي: مؤسسة ديمو برس للطباعة والتجارة بيروت / لبنان

ISBN: 978-6589-09-855-7

كاظم شبيب

المسألة الطائفية

تعدد الهويات في الدولة الواحدة

المسألة الطائفية

تعدد الهويات في الدولة الواحدة

1431هـ . 2010م

تنضيد ضوئي وإخراج فني:

علي أحمد البحراني

fajr0101@yahoo.ca

المسألة الطائفية

تعدد الهويات في الدولة الواحدة

كاظم الشبيب

٢٠١٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد ومدخل

تتراوح الكتابات حول الطائفية، في أغلبها، بين التوجيه الأخلاقي والبحث الموضوعي، إلا أن المتابع قلما يجد نصوصاً مقاربة للواقع، بعيداً عن التنظير المترف أو الإسفاف التوجيهي في الإرشادات الجامدة، أو الدعوات الفئوية الصارخة، أو الاستنصار للذات.

أما البحث عن المخارج والسيناريوهات لكيفية تعاطي المجتمعات والدول ذات الطوائف المتعددة مع بعضها أو تجاه بعضها، في هذه النقطة بالذات فالأبحاث والدراسات قليلة جداً، باستثناء تلك المعنية بخصوصية بلد ما، أو مجتمع ما كلبنان والهند وإندونيسيا والعراق، وباستثناء أيضاً الدراسات ذات التخصص الصرف في القانون الدولي أو الدستوري، رغم حاجة مجتمعاتنا العربية والإسلامية الماسة إلى أبحاث معمقة، ودراسات مستفيضة

لهذه القضية!

لا تزعم هذه الدراسة النجاح بقدر ما تدَّعي أنها تضيف لمسة ما، وتقدم رؤية ما، في محاولة معالجة المشاكل الطائفية في الوطن العربي والإسلامي. لمسة تحاول تبديل المفهوم السائد للطائفة والطائفية. ورؤية تحاول تشخيص الأسباب والجذور، ومن ثم تسعى لتقديم بعض اللقطات والجرعات التي ربما تفيد في المعالجة. لا تدَّعي الكمال ولكنها تسير نحوه. ولا تنحبس بقيود الواقع وإنما تعمل على تفهمه. ولا تبحر في التنظير وإنما تستخدم بعض مجاديفه. هيا طرقات على جوانب الصندوق المغلق لعله يتفكك كي يعاد تجميعه بحلة جديدة.

ولي مع هذا الكتاب رحلة. فلم يدر في خلدي عندما كتبت ذات يوم من سنة ٢٠٠٦م مقالات قليلة حول المشاكل الطائفية في العراق ولبنان والخليج لجريدة (عكاظ) السعودية، لم يدر بخلدي، حينها، أنني سأدخل نفسي في قضية متشابكة أكبر مما كنت أتصوَّر، أو أنني أسير نحو كتابة هذه الدراسة. ما لبثت تلك المقالات أن تتحول إلى اقتراحات مشجعة على الاستمرار فيها، ثم تحولت الفكرة نحو كتابة أبحاث في بعض جوانبها لمجلة (الساحل) الفصلية[١]، ثم تطورت مع التركيز أكثر للقيام بدراسة حول

---

(١) وهي مجلة تعنى بالثقافة والتاريخ في الخليج العربي.

الموضوع، فخرجت بهذه الصورة التي بين يدي القارئ. أخذني مشوار هذه الدراسة لزيارة بعض مراكز الدراسات والأبحاث داخل المملكة وخارجها، زيارات مباشرة إليها، وزيارات غير مباشرة عبر شبكة الانترنت.

وكانت هناك رحلة الانتقال بين أنواع الكتابة وهيكلتها التي رافقت الانتقال من كتابة المقال إلى كتابة البحث، ثم الانتقال إلى كتابة الدراسة. ولكل نوع نظام يحكمه، وهيكلة تضبطه، وضوابط تسبكه. والأكثر تشويقاً في هذه النقلات أنك تنتقل من حالة الكتابة بالاختزال غير المخل في كتابة المقال إلى الكتابة بتوسع موضوعي، ولكن بغير إطناب في البحوث والدراسة.

أما ما هو أكثر متعة خلال فترة الدراسة فقد دار حول السعي المستمر للتملص من مخالب التنظير المجرد، والسعي في الوقت ذاته لعدم الانحباس في قيود الواقع القائم. وما بينهما فضاء رائع وممتع للسباحة بحرية التحليق للتنظير، والالتزام بروح المسئولية تجاه الواقع. فالتحليق بدوره يتوقف كلياً عندما تأتي الأخبار السياسية اليومية من الوطن العربي والإسلامي بالأنباء المؤذية للنفس فتصيبها بالإحباط. والالتزام بمسئولية الواقع قد يُعتق الفكر والنفس ليعيدهما من جديد نحو التأمل والانطلاق من جديد. وفي نهاية المطاف أقنعت نفسي بأن تكون رحلتي خلال

الكتابة كالمراوحة بين مقاربتين، مقاربة التنظير ومقاربة الواقع.

فعلى صعيد محاولة التملص من مخالب التنظير، وخلال فترات الانغماس في مراجعة وقراءة المصادر، كانت الأفكار تزدحم عليّ لتجد لها طريقاً للخروج، ثم تضغط عليّ مع كل صفحة اقرأها كي أرسمها كلوحة سريالية تسبح في ملكوتها وتدور في فلكها. وعندما أتابع أخبار مجتمعات ودول الهويات المتنوعة، وإفرازات الصراعات اليومية بين طوائفها وثقافاتها، تضغط عليّ الأفكار لتوهمني بعدم جدوى الكتابة عنها وأنها لن تعدو من كونها كسراب يحسبه الضمآن ماء. وبين الحالتين كنت أرتقي تارة خطوات في الكتابة، وتارة أخرى أسقط خطوة، وتتكرر الحالة حتى وصلت لشاطئ النهاية بسلام مؤملاً تقديم مادة مفيدة في هذه القضية. وأرجو أن أكون قد فعلت.

بعد فترة من التعوُّد على المشي في الكتابة بخطوات للأمام وخطوة للوراء تبدلت الحالة، إذ أمست الأخبار المحبطة والمثبطة هي بمثابة الوقود الجديد لحمل أمانة الكلمة وتحمل كلمة الأمانة تجاه قضية الطائفية، التي ما لم تطفح على السطح فإنها كامنة تحته تنتظر عوامل التشعيل وهي - وهم- كثيرون أو عوامل الاشتعال، وهي بلا شك غير قليلة. فاجتمعت الحالتان، حالة التنظير وحالة الواقع المؤلم، في حالة واحدة تدفعني نحو مواصلة المسيرة بلا تردد

أو توقف خاصة في عام ٢٠١٠م.

وقد بلغ من تأثير المراوحة بين الحالتين أن أنصرف عن الكتابة في هـذه الدراسـة للكتابة في موضوع آخر غـير ذي صلة، وأنجزه ككتاب جديد بينما هذه الدراسة معلقة، كما حدث مع كتابي «همسة في عرفات/ انطباعات ومشـاهدات عـن الحج والحجيج»، حيث يُطبع ويوزع، بينما هذه الدراسة مستمرة. وذات مرة انصرفت عن مواصلة هذه الدراسـة للكتابة في موضوع غير ذي صلة بها، وهو كتـاب جديد آخر بعنـوان «الأسرة السـعيدة» وأنجزت منه ٧٠٪ قبل أن أعود بعزم متجدد إلى هذه الدراسة.

بيـد أنني أعود دائماً بين كل انقطاع وآخر بذهنية متقدة للتقدم عـلى صعيد الأفـكار، وعلى صعيـد روح البحـث، وكأن الأفكار تمكـث كالجنين في بطن أمـه حتى تحين ولادته، وكأن روح البحث بحاجة للتزود بالوقود المعلوماتي وبأوكسجين المعرفة، كي تنضج وتسترشد، وكي تينع ويحين قطافها.

وقد أخذتنـي الرحلة، لقلة المصادر والكتابة عنها، إلى السـفر نحـو بعـض البلدان بحثاً عـن كتاب هنا وعن مرجـع هناك، مثل لبنان وسـوريا ومصر. ورافقتني خلالها مواقف طريفة مضحكة، وأخـرى محرجة مبكية. ومـن لطائف هذه الرحلـة أنني كلما قلت

لنفسي قد أنهيت الدراسة أكتشف، بعد التريث ومواصلة البحث، أن جانبًا هنا يحتاج إلى إكمال، وجانبًا هناك بحاجة إلى إعادة سبك، وموضوعًا هنا يحتاج إلى تحليل، وجانبًا هناك بحاجة إلى توصيف أوسع، وجانبًا هنا يحتاج إلى تشذيب، وجانب هناك بحاجة إلى تعديل، وهكذا دواليك حتى خرج بالصورة التي بين يدي القارئ.

فجاء الكتاب في فصول أربعة، احتوى الفصل الأول على بحث حول مفهوم الطائفة والطائفية والوقوف على المفهوم الصحيح. وكذلك التطرق لبعض صور المشاكل الطائفية من أجل التشخيص ومعرفة جذورها وأسبابها والعوامل المساعدة على استمرارها، بعد الإشارة إلى وجود الطوائف على الخارطة السياسية للمجتمعات. وبالتالي معالجة بعض الإشكالات المتداولة والمترافقة مع مفهوم الطائفية في الإعلام والسياسة.

ثم تطرقنا في الفصل الثاني للخيارات المتاحة أمام الدول والمجتمعات المتعددة الهويات، كي تخرج من الأزمات الطائفية، وهي أثنا عشر خيارًا لاستمرار المشكلة أو للخروج منها. وتتنوع تلك الخيارات بين السياسي والاجتماعي والثقافي والأخلاقي والقانوني. وأضفنا لها بعض النماذج لمجتمعات ودول متعددة الثقافات والهويات. أما الفصل الثالث فقد تضمن محطات رئيسة

لا بد من الاعتماد عليها في آية مسـاعٍ لمعالجة المشاكل الطائفية، ولا بد من الأخذ بها في كل بلد يحتضن فسيفسـاء من الهويات الثقافية والدينيـة، مهما كان حجمهـا وتعددها، كقاعـدتي «الديمقراطية» و«المواطنة الدستورية». وذكرنا بعض التجارب لمجتمعات ودول مـن هذا القبيـل، كما شرحنا الفـرق بين سـيناريوهات التلاقي أو القطيعة بين الطوائف.

وركَّزنـا في الفصـل الأخـير على مـا يمكن تسـميته بـ «دولة الإنسـان» التـي إن أخذتها، من أي بـاب من أبوابهـا الكثيرة التي شرحناها، يمكنك الدخول في مخاضات معالجة المشـاكل الطائفية من هذه الزاوية أو تلك. وهي أبواب اجتماعية وسياسـية وإنسانية وقانونيـة، بل أعطينا نماذج لدول ومجتمعات ينطبق عليها مصداق «دولة الإنسـان»، لا بالمعنى المطلق للمصداق، وإنما بالمعنى الجزئي لهـا، وبمعنـى تطابقها مع وجه من وجوه الأبـواب المذكورة فيها. وهـي أبواب من الممكـن اعتبارها مداخل لسـبل متنوعة للبحث في معالجات للمشاكل الطائفية. قد يتسنى للبعض الاستفادة منها ومواصلة مشوار البحث المستمر لمعالجات حقيقية متكاملة.

الفصول الأربعة هي خلاصة رحلة هذا الكتاب التي امتدت، بصـورة متقطعة، من أواخر ٢٠٠٦م حتى ١٥/ ٩/ ٢٠١٠م. فلا استـمرار متواصل، ولا انقطاع دائم. قد أنقطع سـتة أشـهر كاملة

لأسباب شخصية وأسرية واجتماعية وعملية، وأحياناً بسبب البحث عن المصادر والكتب، أو أنني أكتب لمدة شهر متواصل لوجود اندفاع عندي وتوجّه ذهني. وهكذا دواليك. فلا يمكنني الزعم بسيطرة روح البحث على مشوار الكتاب، وفي الوقت ذاته لا يمكن الادعاء بنفي الروح البحثية عنه، ولإعطاء توصيف دقيق للحالة يمكننا الأخذ بما يقوله الفقهاء أحياناً في أحكامهم الفقهية للجمع بين حكمين متقاربين في الوجوب أو للجمع بين حكمين متقاربين في الحرمة، فيقولون للسائل: «الجمع بينهما أحوط»!

وفي خضم محطات رحلة الكتابة، شغلتني كثيراً محاولة الإلمام بجوانب المشكلة الطائفية المختلفة، السياسي منها والاجتماعي، الدستوري منها والقانوني، الإنساني منها والحياتي، الثقافي منها والفكري، الديني منها والعقدي. خشيت مراراً من الوقوع في واحد من الجوانب فأفرط في جوانب أخرى. وخشيت أكثر من الإفراط أو التفريط في جانب هنا أو جانب هناك. فكانت عملية التوازن مسألة أساسية بالنسبة لي حتى أعطي كل جانب حقه. التوازن المطلوب دفعني كي استهدف مقاربة الواقع في معالجة الطائفية، فركبت سفينة الإبحار بحثاً عن نماذج اجتماعية ودولية وإنسانية لعلها تخدم فكرة الكتاب والدراسة. لذا آمل النظر لتلك النماذج بصورة شاملة لفكرة «دولة الإنسان» المطروحة في الفصل

الرابع، لا بمعنى علاقاتها بنقطة البحث الواردة فيه فقط، وإنما بمعنى شمولية النموذج بمجمل فكرة الكتاب.

لذا فإن عملية اختيار نماذج الدراسة، خلال فترة الكتابة والبحث ومخاض خروجها، خضعت لمعايير غير ناظرة لكون هذا النظام أو تلك الدولة علمانية في توجهها السياسي أو دينية الاعتقاد، لأن ربط نجاح تلك الدول والمجتمعات بهذين الأمرين، وكأنه لا نجاح ممكن إلا بهما، فيه شيء من الإجحاف بحق تلك التجارب الإنسانية القائمة. وقد انبنى أساس الاختيار على أربعة جوانب، يكون النموذج المطروح قد نجح في واحد منها، أو نجح في اثنين منها، أو فيها جميعاً، لأن الغاية حصولنا على نماذج حية تفيدنا لمعالجة مشكلة الطائفية، والتنوع الثقافي للمجتمعات والدول. وجُلّ تلك المعايير، بالإضافة لكونها معايير للنماذج المُختارة، فهي، من جانب آخر، بمثابة محطات أساسية كمداخل لمعالجة الطائفية، كما سنرى ذلك في الفصلَين الثالث والرابع من الكتاب. فجاءت المعايير كالتالي:

- المعيار الأول: وجود تنوع ثقافي وفكري وعرقي وطائفي في النموذج المطروح، وحصول حالة الاستقرار الدائم، أو شبه الدائم، ولكنه استقرار قد أفضى لرضا وراحة عند المجتمع والدولة.

- المعيار الثاني: وجود نجاح في تطبيق قاعدة «المواطنة الدستورية» بغض النظر عن وجود تنوع اجتماعي أو عدمه، وإنما الغرض الأساس هو استمرار العمل وفق تلك القاعدة، وحصول حالة التراضي الاجتماعي والسياسي بين المواطنين والدولة عليها.

- المعيار الثالث: وجود نجاح في تطبيق قاعدة «الديمقراطية التوافقية» التي تجمع ولا تُفرق، والتي تقوم على شراكة دستورية بين أطياف المجتمع، كأحزاب، أو طوائف، أو أعراق... وفي نهاية الطريق حصول استقرار للوطن، وتراضٍ عليها من قبل المواطنين والدولة.

- المعيار الرابع: حصول كافة الشعب، أو أغلبه على رفاهية إنسانية مكرمة دون مِنَّة من أحد، بل هي نتاج تعاون الجميع، الدولة والمجتمع. وتقوم تلك الرفاهية على منظور التنمية الإنسانية للمواطن والوطن. تنمية يحصل فيها كل فرد على حقوقه كاملة، ويلتزم بواجباته تجاه المجتمع والوطن.

وكان حالي كحال أي كاتب يحاول الإنصاف ما استطاع إليه سبيلا، ولكن تبقى لنفسه وقناعاته ملمس وتأثير بشكل مباشر أو بشكل عفوي. لذا فإنه لا يمكنني التيقن الكلي بموضوعية الدراسة المطلقة، ولا يمكنني أيضاً اتهام نفسي بعدم الموضوعية

المطلقة، لأن الموضوعية أمر نسبي عند كل كاتب وباحث، ناهيك عن دور وتأثير زاوية النظر للموضوعية في تحديد وجودها ونسبتها من المتلقي. فلكل متلقٍ معاييره للموضوعية، وفي قضية كالطائفية، تصبح المعايير أكثر حساسية، بل التحسس فيها مرهف لحدٍ قد يصل إلى اتهام المرء لغيره بعدم الموضوعية، في حين العكس هو الصحيح. السبب في كون المعايير حساسة هنا، كون كل قارئ له هويته الخاصة التي لها في ذهنه ونفسه انطباعات وقناعات مرتبطة بمجمل تاريخ هويته وأهله. فربما تكون هويته حاكمة، وربما تكون محكومة، وربما تكون ظالمة، وربما تكون مظلومة، ربما مقهورة، ربما تكون عزيزة أو ذليلة. فتتحكم، في أغلب الأحايين، في حالة المتلقي عند نظره لموضوع الطائفية ووضع انتمائه وهويته. دفعني هذا الأمر، أحياناً، لترك الكتابة من أجل العودة إليها بروح بحثية متوازنة، فأعود لمطالعة ما كتبت كي أشذب وأعدل وأنقح وأطور كلما وجدت للأمر ضرورة.

من جهة أخرى، وهو ما أردته من هذه الدراسة، إن هذه الدراسة مجرد مساهمة متواضعة نحو مناقشة مسألة لا تفتأ تقضّ مضجع الجميع، ساسة ومفكرين، علماء وأحزابًا، مواطنين ومسئولين، حكامًا ومحكومين. مسألة تاريخية وحديثة في آن واحد، قديمها مجرور بتصورات مختلف عليها عند كل طائفة، ومصبوغة

بـما يـرضي أهـل كل طائفـة كانتصـارات يتغنـون بهـا، أو كهزائم يتعزون بها. وحديثها مشـحون بالتظالم والمرارات والاصطفافات التـي تتوالـد ولا تنتهي داخـل الهويات وداخل فروعهـا، مما يزيد الصراعـات بين الهويات والدول، وبـين الهويات تجاه بعضها. لذا لم تكـن الدراسـة، ولا يراد منها البحث التاريخي لتسلسـل نشـوء واسـتمرار المشـاكل الطائفيـة، أو البحـث في أسـبابها تاريخياً، إلا بمقدار ما يخدم البحث من التاريخ الحديث فقط. فهي، باختصار، مصبوغة ومشتغلة بالحاضر والمستقبل.

كاظم الشبيب

١٥/٩/٢٠١٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾

«١٣ الحجرات»

الفصل الأول

١

المفهوم.. بين الواقع والتشويش

المفهوم: بين الواقع والتشويش

الطائفية والسكوت المؤذي

الطائفية من القضايا المسكوت عنها في أغلب المراحل التاريخية. وهو سكوت مؤذٍ لما يخلفه من نتائج خطيرة على الأفراد والمجتمعات والدول. وكما هي أغلب الأمور في الكون والحياة والطبيعة، متغيرة من حال إلى آخر، بمعنى أنها تعيش ديمومة التغير. فهي غير ثابتة على حال واحد أفقياً أو عمودياً، مما يتطلب جعل الاستعداد الدائم لمواجهة التغيرات حالة ضرورية لا مفر منها، ويتغير حجم الاستعداد كماً وكيفاً وفق حجم ونوع المتغيرات ومعطياتها - سياسية، اجتماعية، ثقافية، اقتصادية -، وكلما كان الاستعداد متقدمًا بالإبداع والأفكار المستحدثة وخطط

استشراف المستقبل هانت على الأمم والمجتمعات عملية مواجهة المتغيرات ومعالجة الإشكالات الناتجة عنها .

وكلما ضعف الاستعداد كان الاستغراب والاندهاش أو الانبهار أول ما يرتسم على وجوه من يحدث التغيير عندهم. وبالتالي تنفتح الأبواب أمام الاجتهادات والقرارات الارتجالية التي ستعتمد على جميع الخيارات المتاحة، سواءً كانت حسنة أم سيئة، ولأن الإنسان قد تعوَّد على أن يتعامل مع المتغيرات وفق خلفيته الفكرية والسياسية والتراثية بمقدار تحكمها فيه، فإنه إما يتطرف في تبني المتغيرات غير مكترث بما سيأتي بعدها، أو يتطرف في رفض المتغيرات والتمسك بالحالة السابقة، والحالتان قد تعبران عن عجز في مواجهة المتغيرات ومعالجة الإشكالات الجديدة، فتبقى القضايا المسكوت عنها تدور في حلقات مفرغة تبحث عن مخرج لها، والطائفية واحدة منها.

لعل الأمثلة على القضايا المسكوت عنها في مجتمعاتنا العربية والإسلامية من الكثرة بمكان بحيث يجدها المرء في كل منحى من مناحي حياتنا اليومية ما بين الأسرة والمدرسة ومكان الوظيفة والجامعة والمواصلات والإعلام والسياسة والاقتصاد... وستبقى مهملة، بسبب السكوت، حتى تتشكل الإرادة العاقلة الحكيمة النافذة والقادرة على تحريك المياه الراكدة عبر القرارات الحاسمة

في مواجهة كل قضية عالقة. وللسكوت عن القضايا مسارات وصور فردية واجتماعية ووطنية ودولية.

فيسكت الفرد عن حسم أموره الشخصية حتى اللحظة الأخيرة دائماً، أو يدعها للظروف والمعطيات توجهه كيفما شاءت، كاختياره خط سير دراسته الجامعية أو الزواج والوظيفة... وقد يسكت المجتمع عن قضايا ينبغي عدم تأجيل حسمها كإعادة النظر في بعض العادات والتقاليد المعيقة للتنمية أو المساهمة في تكريس تخلفه كمسألة الانفتاح والانغلاق، ومسألة تعدد الزوجات، وموضوع دور المرأة ومكانتها... وقد يسكت المهتمون عن آلاف القضايا المهمة لحياة المواطن، فالمعاملات قد تصبح معلقة في أرفف الوزارات، وصيانة المباني معلقة تنتظر قرار الترسية والتشغيل، ومشاريع تمسي معلقة تتوسل تواقيع الموظفين... والأدهى عندما يكون السكوت عن قضايا دولية أداة قد تستخدمها بعض الدول كوسيلة ابتزاز ومساومة في الصراعات الدولية، كالقضية الفلسطينية، والترسيم النهائي للحدود بين الدول، وقضية المياه، وكيفية الاستفادة من الثروات الطبيعية المشتركة بين الدول، حتى باتت بعض القضايا المسكوت عنها نذير شؤم للمستقبل.

القضية الطائفية تنبعث بين فترة وأخرى، متجاوزة السكوت المحيط بها، عندما تتأزم المسارات السياسية، وتحتقن المشكلات

في عنق الزجاجة. هي، في واقع الحال، جاثمة في نفوس الأفراد، وتُشكل حيزاً من ثقافة المجتمعات في أغلب الدول شرقاً وغرباً. لذا يكون انبعاثها مدوياً ومدمراً. من هنا تأتي أهمية قطع الصمت الطويل عن هذه القضية، لأن الفرق ما بين عقلية السكوت عن القضايا وعقلية بحثها ومعالجتها مرهون بثقافة الفرد وإخلاصه من جهة، ومرهون أيضاً بطبيعة القوانين والأنظمة السائدة، ومستوى تطبيقها وفاعليتها، والبيئة الاجتماعية الحاكمة لتصرفات الأفراد والجماعات. لذا فإن الانعتاق من عقلية السكوت من أهم المقدمات والمداخل نحو الخروج من الدائرة المفرغة للحيرة في كيفية التعامل مع المتغيرات القادمة، أو في كيفية استقبال موجات رياح التغيير.

الطائفية وعنق الزجاجة

تسهم الحالة الطائفية في انحباس الأزمات السياسية في عنق الزجاجة. ومن أصعب الأوضاع في السياسة بقاء الأمور عالقة في عنق الزجاجة في أي مجتمع أو دولة، فلا هي متحركة نحو الأمام، ولا هي متغيرة لفتح آفاق للرؤية، وتزداد الأوضاع تعقيداً عندما تختلط الأوراق بين الداخل الوطني المتعدد، والخارج الإقليمي المؤثر، والضغط الدولي المتعدد، لاسيما إذا جاهد كل طرف من الداخل لتحقيق أجندته الخاصة التي تصطدم في الرؤية

والإستراتيجية مع الأطراف الأخرى. وأقرب الشواهد في واقعنا العربي المعاصر ما يجري اليوم في فلسطين، ويحدث في لبنان، ويقع في دارفور والعراق أيضاً.

تستخدم عبارة «عنق الزجاجة» كاصطلاح في لغة السياسة للدلالة على الممر الصعب، أو المأزق الضيق والمرحلة الحاسمة، حيث يعاق التقدم، وتطرأ الأزمة، ويصعب التحرك، كما يستخدم أيضاً في العمل الحربي وفي الميدان الاقتصادي[١].

وللخروج من عنق الزجاجة تحتاج كل أزمة إلى أفكار وأطروحات وليدة التفاعل الكيميائي والطبيعي لأطرافها المؤثرة والقوية والفاعلة فيها، وقد لا ينجح الأمر ما لم يكن للتوافق الحظ الكبير والواسع بينهم. بمعنى آخر، أن تكون المعالجات غير مفروضة على المعنيين والمحشورين في عنق الزجاجة، وفي ذات الوقت استطاع كل طرف في القضية المعنية الحصول على أكبر وأوسع قدر ممكن من التوافق الداخلي في صفوفه، حتى لا يتحول أي جزء من أي طرف إلى عائق فعلي عند ترجمة المعالجة (المخرج) على أرض الواقع.

فالصراعات بين الأطراف والتيارات في لبنان وفلسطين

---

(١) موسوعة السياسة: ج٤/ ٢٥٨.

والعراق ودارفور بلغت من الحدة ما يجعل الأفق شبه مغلق أحياناً، بل قد وصل الصراع، في بعضها، إلى العمق الداخلي للطرف الواحد، كما هو قائم بين أجيال حركة فتح، أو كما يجري الاختلاف بين أقطاب منظمة التحرير الفلسطينية، ولا شك في مدى خطورة الصراعات الداخلية في التيار الواحد، لأنها ستضفي بظلالها على أمهات القضايا التي قد تبقى تراوح مكانها في الممر الضيق من عنق الزجاجة طويلاً. أما الصراع بين الأطراف وإن بلغت قسوته في الصدامات المسلحة، فهو التعبير الصارخ عن شدة ضيق عنق الزجاجة وحِدَّته، كما حدث بين حركتي حماس وفتح في فلسطين، أو بين التيار الصدري والحكومة في العراق، أو بين فصائل التمرد في دارفور (مثل: حركة العدل والمساواة، وجبهة الخلاص الوطني) والحكومة في السودان.

كما أن في كل قضية أطرافًا تسعى لإطالة العمر الافتراضي للبقاء في عنق الزجاجة لتحقيق مصالحها التي لا تتحقق إلا بذلك، وغالباً ما تظهر، أيضاً، أطراف أخرى تسعى للخروج بالقضية من عنق الزجاجة بولادة طبيعية، وإن كانت تتطلب مخاضاً اصطناعياً.

لذا فإن الزمن هو الفاعل الرئيسي، طال أم قصر، في الوصول إلى المخرج المناسب من عنق الزجاجة، ولكن غالباً ما يكون الدافع

الأول لضريبة الزمن، والخاسر الأكبر فيه هو الشعب في قتلاه، وفي تخلف حياة الأحياء منهم، وفي بقاء الأوطان في الدرجات الأخيرة من سلم التنمية.

الطائفية.. مفارقات متتابعة

من المفارقات العجيبة أن يصبح الانتصار للطائفة من القيم التي يتم الترويج لها لتكون قاعدة في التعامل بين أبناء المجتمع الواحد المتعدد الطوائف!!

تعلمنا من التاريخ بأن الأمة التي تنشغل بصراعاتها الداخلية تقدم الفرصة الذهبية لاصطفاف أعدائها، وبالتالي تآزرهم ومن ثم انتصارهم، سواء بين الطوائف المسيحية أو المسلمة أو غيرهما. وقد تنطبق هذه الحالة على الأمتين الإسلامية والعربية في هذه المرحلة الزمنية، إذ بلغ انشغال أمتنا بصراعاتها الداخلية، التي تتراوح بين الأهلية والطائفية، إلى حد الاحتراب الداخلي، فرخصت دماء الأخوة الواحدة، وانفتحت الثقوب في جسدنا ليتسلل منها العدو، ويبث سموم الفتن العرقية والقومية والطائفية.

المصيبة الكبرى تتمثل في إمعان بعضنا بالعمل الحثيث، وبإلحاح شديد للتنقل بين أزقة التاريخ مقلباً الأوراق الصفراء منه لإعادة تدوير وإثارة تلك الصفحات السوداء المليئة بعصبيات

الجهل والتخلف، ونحن نعيش في عصر العولمة والقرن الواحد والعشرين، بطريقة لا تفضي إلا إلى المزيد من التمزق والتشرذم، وبالتالي تتعطل التنمية عن شعوبنا ومجتمعاتنا، التي هي أحوج ما تكون إليها اليوم وبعض من الأمل، وشمعة صغيرة من التفاؤل، وتدافع بسيط للتماسك.

وما يثير الأسى في النفس والحيرة في العقل انخراط النخب الفكرية والعلمية والسياسية، وانجرافهم في منحدر الاصطفاف السلبي نحو الطائفية أو القومية والعرقية! بحيث تتحول أمة التوحيد التي تصدح مساجدها بشهادة التوحيد خمس مرات يومياً إلى أمة قابلة للتمزق والتفكك، وسريعة الانحدار في منزلقات الاستغلال السياسي، رغم وضوح اصطفاف الأعداء ضدها كوضوح الشمس في كبد السماء.

من مشاكل أمتنا العظيمة على مر التاريخ حتى يومنا الحاضر، لاسيما في المنعطفات الحساسة التي تبرز فيها معاركنا الداخلية، أننا نتغافل عما يجمعنا، ونصرُّ على التوقف طويلاً عند ما يفرقنا، بينما الحكمة تقتضي تجاوز المفاهيم الخاصة بكل مذهب أو طائفة التي قد يختلف حولها أصحاب المدارس المختلفة داخل المذهب الواحد، لكنها تتحول إلى أداة للاختلاف بين الطوائف، رغم علم الجميع وإدراكهم أن تلك المفاهيم الخاصة قد تنبع من الاختلاف

في فهـم نـص صريـح أو حادثـة تاريخيـة مـا، أو مـن اختلاف في الاجتهاد أيضاً.

ومـن المفارقات الصارخة أن أغلب الطوائف ترفع شـعارات وحـدة الأمـة وتماسـكها، بيـد أن كل الطوائـف مسـئولة بصورة مبـاشرة أو غـير مبـاشرة عما يجري مـن عمليات تشريح لجسـدها الممتـد على جغرافية المعمورة. والأكثر غرابـة أن تنبري كل طائفة لتحميـل الطائفة الأخرى تبعات ما يصدر مـن فريق صغير فيها، وتحاكمها على ممارسـات الشواذ منها! فيتناسى الجميع قاعدة (ألا تزرُ وازرة وزر أخرى).

والأكثر سـوءً ا اعتقاد البعض أن انتصار طائفته هو استحقاق تاريخـي لا بد منه حتى وإن كان على حسـاب تمزق الأمة وانتصار الأعـداء. إن الانتصـار للطائفة ضـد الطائفة الأخـرى في مراحل الاعـتراك الداخلي هو هزيمة لكل الأمة التي تجمع تلك الطوائف في رحابهـا. وذاك يعني أننا لا نعي تجـارب التاريخ أو لا نهضمها، أو أن لدينا عسر بلع في أجهزتنا الهضمية!

الطائفية والتوترات السنية - الشيعية!

تأمل المجتمعات العربية والإسـلامية النجـاة من العواصف. وتخشى من استغلالها، أو استدراجها، أو زجِّها، في الملفات المعقدة

التي تحيط بالمنطقة. مرة باسم الدين. وأخرى باسم الطائفة أو المذهب، كإثارة الخلافات السنية الشيعية في المجتمعات الإسلامية بين فترة وأخرى. والإثارة، بلا شك، تكون، غالباً، مقدمة للتوترات السنية - الشيعية، وبالتالي تكرار للصراع التاريخي، شاءت هذه المجتمعات ذلك أم أبت. أما الخاسر الوحيد ، في محصلة الأمر، فهو المجتمع ذاته، سواءً أجبر على دخول الصراع، أم بإرادته قرر الدخول.

هناك منْ يحلو لهم إحياء النائم من القضايا التاريخية المُفرقة؛ لأنها، ببساطة، تتشكل بصيغة السهل الممتنع. سهل بسبب وجود أرضية، في الشارع العام، تتقبل وقابلة للتفاعل مع الأطروحات الخلافية. ومن جانب آخر، تُشجع الأجواء السياسية في المنطقة، كاحتقان الأزمات في لبنان وفلسطين والعراق وأفغانستان وباكستان، تُشجع المستمرين على الاستفادة منها. وممتنع بسبب- حسب طبيعة المجتمع الفكرية وتركيبته السياسية- وجود شارع عام، أيضاً، يرفض الانجرار، ولو نظرياً، وراء جميع أنواع الخلافات، بخاصة ما يتسم منها بالطابع الديني أو الطائفي والمذهبي.

من جهة ثانية، يخشى الطامعون، أحياناً، من انقلاب السحر على الساحر، فيخسرون حتى امتيازاتهم ومصالحهم القائمة. من

تلك القضايا مسألة الخلافات السنية الشيعية. وقد نشرت بعض الصحف صحيفة (الحياة)[١] نتائج استطلاع أجراه مركز «بيو» للبحوث في واشنطن عن السلوكيات العالمية لسنة ٢٠٠٧ الذي أجري بين ٤٥ ألف شخص في ٤٧ دولة، وصدر في ١٦٨ صفحة، منها: القلق من الأخطار المتمثلة في الصراع بين السنة والشيعة، ليس في العراق وحده، بل في لبنان والكويت وباكستان. إذ رأت نسبة ٨٨ في المئة من مسلمي لبنان، ونسبة ٧٣ في المئة من الكويتيين، ونسبة ٦٧ في المئة من الباكستانيين، أن التوتر السني - الشيعي يمثل مشكلة كبرى للعالم الإسلامي! وأنهم قلقون من أن تمتد أعمال العنف الطائفية إلى دول أخرى في المنطقة!

الخلافات المذهبية هي الطعم اللذيذ الذي يستلذ في استخدامه أصحاب النوايا السيئة. فهي تحقق لهم الممتنع عنهم من خلال ممارسة العمل الديمقراطي. فتلتقي مصالح الأطراف الداخلية والخارجية عند محور استخدام الخلافات المذهبية نحو تغيير خارطة سياسية قائمة بأخرى مأمولة، كما يجري حالياً في العراق ولبنان.

التوافق الطائفي والمذهبي، بالمعنى السياسي، لا الفكري والعقدي، هو مركب نجاة المجتمعات العربية والإسلامية من

---

(١) عدد ١٦١٨٣ في ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٧.

الوقوع في براثن المماحكة السياسية. لا يتمكن أن يزعم أحد ما، أو تدَّعي جماعة ما، القدرة على طي أو قتل الخلافات السنية الشيعية بالضربة القاضية. ولكن يتمكن الجميع من العمل على تخفيف حدَّتها تارة، واحتواء ارتداداتها السلبية تارة أخرى. بل يمكن تغييبها عن المجتمعات لفترات طويلة جداً، عبر نشر وتكريس ثقافة التوافق الطائفي والمذهبي بين الناس. لأن هذا التوافق يتحول مع الزمن إلى مقدمة ضرورية من أجل تأسيس وتعزيز الوحدة الوطنية للمجتمعات المتقدمة.

الجناية على مفهوم ومدلول «الطائفية»

تأثرت مدلولات كلمة «الطائفة» أو «الطائفية» بمجموعة من العوامل مما ساهم في أن تتحول اللفظة إلى شتيمة وتهمة، يسعى الكثيرون لتجنبها والدفاع عن أنفسهم من تبعاتها. وهذه الحالة ما هي إلا جناية على المفهوم ومدلولاته. ولا ينحصر الأمر على مفهوم الطائفية، بل يتعداه إلى مفاهيم كثيرة متداولة. بينما التعمق في استيعاب المفهوم يُنتج مدلولات إيجابية تجعل كل فرد من الناس، بالمعنى الإيجابي للطائفية، طائفياً من حيث الاجتماع الإنساني، الديني أو المذهبي، القومي أو العرقي.

من تلك العوامل: حالة المجتمعات والدول الكامنة بين

صورتين، عندما ينخرطون في العمل السياسي، ولا يفرقون بينهما، وهما إنتاج السياسة واستهلاكها!

بعض البلدان والمجتمعات يمكن اعتبارها مُستهلِكة - بكسر اللام- في السياسة كوجود دول وشعوب مُستهلكة في الاقتصاد. وقد يعلم الناس المنتجون في الاقتصاد بأنهم منتجون، ويعلم المستهلكون بأنهم مستهلكون. ولكن في عالم السياسة، وفي مجال الاجتماع السياسي قد تصبح الأدوار متبادلة بين المنتجين لها والمستهلكين، بحيث من ينتج السياسة اليوم ربما يصبح مستهلكاً لسياسة أخرى أنتجها غيره غداً، والعكس صحيح أيضاً. أي قد لا يعلم المنتجون للسياسة أو المستهلكون لها أيهما أنتجها وأيهما يستهلكها. فقد يستهلك شعب كامل ودولته وبرلمانه مفردات سياسية، ويخوضون المعارك حولها وهي من إنتاج غيرهم، وقد ينتجون مفردات جديدة فتستهلكها شعوب ودول غيرهم أيضاً.

في العراق، مثلاً، يتداول العراقيون - شعباً وحكومةً وبرلماناً وأحزاباً - مسألة أو مصطلح الفيدرالية، خلال السنوات الخمس الماضية، ويخوضون المعارك السياسية حولها. وفي لبنان يتناول الجميع مفردة التعايش المشترك ويُفعّلون كل الأدوات السياسية من أجلها. وفي فلسطين يتنافس الجميع لتفعيل الديمقراطية التوافقية بينهم، ويدفعون ثمناً غالياً من أمنهم واقتصادهم

لتحقيقها، والأمر ذاته يجري في البلدان العربية الأخرى باستخدام عناوين ومصطلحات سياسية مختلفة كـ «مكافحة الفساد» و«الإصلاح السياسي» أو «الإداري» و«الحوار الوطني»... إلخ. هل هذه المفردات والمصطلحات من إنتاج الشعوب والدول التي تستخدمها، أم أنهم مستهلكون لها فقط؟

ما تمارسه واشنطن في العالم اليوم من محاولات نحو أمركة ثقافة العولمة، والسعي للهيمنة على الموارد الطبيعية، عبر نشر قواتها وأساطيلها، وبناء قواعدها العسكرية في القارات والمحيطات، وتوجيه العالم عبر إمبراطورياتها الإعلامية، هو محاولة جدية منها للتحول إلى المُنتج الأول للأفكار السياسية وترسيخها وفق ما يحقق استمرار مصالحها بالتي هي أحسن، أو بالتي هي أسوأ. ولكن، رغم احتواء هذه المهمة على إيجابيات متنوعة وعلى أصعدة مختلفة، لكنها ستنشر وتكرس مفردات سياسية وأوضاعًا قانونية تمارسها الدول، أو الفئات الخاصة، ستكون أكثر خطورة وسلبية على المجتمعات والشعوب والدول، مثل: إرهاب الدولة، والتدخل في شؤون الدول الأخرى، والحروب الوقائية أو الاستباقية. وفي حقيقة الأمر أمسى الأمن الوطني الأمريكي هو المصنع الذي يُنتج كل تلك المفردات ويصدِّرها للعالم!

إنتاج السياسة هو فعل تراكمي يمرُّ بعامل الزمن الطويل،

ويعكس نتاج تجارب مجتمعات ودول الصالحين والطالحين من البشر وما بينهما، فتتفاعل معه الشعوب والدول أخذاً وتطويراً وبالتالي تطبيقاً لما يستوعبونه ويتناسب مع حاجاتهم ويحقق مصالحهم. وهو الطريق الذي مرت به جميع الحضارات عبر التاريخ، بما فيه من صور مؤلمة وأخرى سعيدة. أما إذا أصاب أمة ما الخمول والهوان والضعف، عندها، تكون أمة مستهلكة للسياسة بلا وعي منها بأنها تستهلك ما لا تعرفه، إن كان يخدمها أو يضرها، يؤدي إلى نموها أو هلاكها! ومن ثم تضيع مصالحها وهي تظن أنها تُحسن صنعًا.

إشكالية تسييس مصطلح الطائفية وتوظيفه

ومن العوامل التي ساهمت في الجناية على مفهوم الطائفية المساعي الدائمة لتسييس وتوظيف المصطلحات. فالمصطلحات التالية، على سبيل المثال: التشدد الديني. الحوار الديني. حوار الحضارات. التزمُّت. الإرهاب. الخطوط الحمراء. المقاومة. المعتدلون والمتطرفون. محور الشر. الإسلاميون المعتدلون. الانفتاح على الآخر. العنف. الليبرالية. العلمانية. الوطنية. الاندماج الوطني. حقوق الإنسان. جميعها عناوين ومفاهيم ومصطلحات تتباين رؤيتها وفهمها واستيعاب مضامينها ودلالاتها. فبين السائد في الإعلام وتعليقات السياسيين والمتطفلين من جهة أولى،

وانطباعات المتلقين جراء الأحداث المتتالية هنا وهناك من جهة أخرى، تنهمر المعاني والتفسيرات حتى تكاد تُفرغها من مضامينها الحقيقية. وتلك مصيبة كبرى!

الغريب في الأمر انجرار بعض المثقفين والكتاب في خوض سجالاتٍ حول مفهوم هنا، أو مصطلح هناك، بقصد أو دون قصد، فيزيدون تشويهها أكثر من تثبيت مضامينها الحقيقية، ويسترسلون في استخدامها بالشكل المغلوط دون التثبت من مدلولاتها.

من تلك المفاهيم والمصطلحات مفهوم «الطائفة» واشتقاق «الطائفية» منه. إذ أمسى بعض الكتاب يخلطون بين المفهوم ومفاهيم أخرى كالأقلية، حتى بات مفهوم الطائفية مشوَّهاً عن واقعه. فقد حمل الكاتب، الأستاذ يوسف الديني، المفهوم فوق ما يحتمل، في دراسة له بعنوان: «مفهوم الطائفية بين التجاذب الديني والسياسي» ضمن الكتاب الرابع لمركز المسبار للدراسات والبحوث٤/ ٢٠٠٧. وقع الكاتب في إشكالين، فبعدما عرض ما جاء في (لسان العرب) في مادة «طوف»، استنتج قائلاً، وهو الخطأ الأول: «نحن، إذن، أمام مفهوم عددي لأقلية تخالف السائد»! أما الخطأ الثاني في استنتاجه، فقوله: «الطائفية هي تمسك الجماعة أو الطائفة بمصالحها ومنظومة قيمها المشتركة، وبتعصبها في الحق والباطل»![1]

---

(١) مفهوم الطائفية بين التجاذب الديني والسياسي، يوسف الديني، كتاب «الطائفية»، مجموعة من الكتاب، مركز المسبار للدراسات والبحوث٤/ ٢٠٠٧، ص ١٢.

الإشكال الأول: بالإضافة لتناقض النتيجة مع معنى الطائفية، ومع معناها في (لسان العرب)، فإنه لا يمكن القول بأقلية الطائفة، أو بأن من صفاتها أن تكون أقلية، وأنها تخالف السائد. فالطائفة تقال للأكثرية والأقلية أيضاً. المسلمون طائفة مقابل طوائف أخرى كالمسيحيين واليهود والبوذيين والهندوس، بغض النظر عن تعدادهم. وفي داخل هذه الطوائف ينقسم التابعون أيضًا إلى طوائف، سواء كانت كثيرة أم قليلة. المسيحيون يشتملون على الطائفة الأرثوذكسية والطائفة الكاثوليكية والطائفة البروتستانتية. المسلمون يُعدون مجموعة من الطوائف كالسنة والشيعة. في بقية الديانات، السماوية أو غيرها، الحالة ذاتها تتكرر.

ولم تذكر التعريفات اللغوية والاجتماعية والسياسية بأن من صفات الأقلية أن تكون طائفة أو طائفية، بل اتفقوا على تعريفات متشابهة وبعبارات مختلفة على أن الأقليات: «جماعات من الأفراد الذين ينتمون عرقياً أو دينياً أو لغوياً أو قومياً عن بقية الأفراد في المجتمع الذي يعيشون فيه» وأنها: «آية جماعة من الأشخاص تعيش في دولة ذات سيادة يشترك أعضاؤها في صفات مميزة عرقياً أو دينياً أو لغوياً، التي تميزهم عن بقية مواطني هذه الدولة، بشرط أن تشكل هذه الجماعة أقل من نصف تعداد مواطني هذه الدولة»[1].

---

(١) الحلول العملية المطبقة لمشكلة القوميات والأقليات في إطار القانون الدستوري والدولي، المحامي حسن قره ولي ص٥١-٥٢، عن المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام، الدكتور السيد محمد جبر ص ٩٦.

الإشكال الثاني: ليس صحيحاً القول إن من صفات الطائفية تعصب أهلها في الحق والباطل! لأن تحميل هذا المعنى على المفهوم يفوق مدلولاته. وهذا الطرح يتغافل الفروق الكبيرة بين الطائفية الإيجابية والأخرى السلبية. إذ تعمل الأولى على تنمية قدراتها ضمن الأطر العامة التي تتنفس فيها كالوطن والإقليم، بينما تعمل الثانية على تنمية ذاتها حتى لو كان ذلك على حساب الطوائف الأخرى بتهميشها وإقصائها.

لا يخفى دور وسائل الإعلام في تشويه أو تصحيح مدلولات المفاهيم والمصطلحات وترويجها. وتتأثر المفردة اللغوية سلباً بمقدار التلاعب السياسي فيها أيضاً. فترسيخ المعنى المغلوط يؤدي بالتالي إلى وجود صراع الديكة بين أي متحاورين ما لم يتفقوا على مدلول المصطلح المراد بحثه، لأنهم سيتحاورون على أرضية مختلفة، ومفهوم مختلف للمصطلح الواحد. من هنا تأتي أهمية وضرورة الأدوار التي تقوم بها مجامع اللغة العربية في التصدي لسوء استغلال المفردات أو تعرضها للتشويه.

وبين المسار العلمي والموضوعي في التعامل مع المصطلحات، والمسار السياسي والإعلامي لاستخدام المصطلحات ذاتها، خلط مغلوط يشوهها فينتج مدلولاً ممسوخاً لكل مصطلح، وبالتالي يضيع المتلقي وكذلك الدارس المتخصص للمصطلحات بين

الفهم المشوَّه والمدلول الحقيقي المفقود.

إشكالية الأقلية والأكثرية في الطائفية

على ضوء ما سبق فإن الطائفة لا يمكن تحديدها وتحجيمها بحيث وصفها بالأقلية أو الأكثرية. فقد تكون الطائفة أقلية، وقد تكون أكثرية. ولنا في قصة المسلمين الألبان عبرة ودرس في موضوع الأقلية والأكثرية:

بالأمس القريب كانوا أقلية. أصبحوا اليوم أكثرية. هذه خلاصة ما حدث قبل وبعد يوم الأحد ١٧/ ٢/ ٢٠٠٨ لسكان إقليم كوسوفو بإعلانهم الاستقلال عن صربيا. جدد هذا الحدث الإثارة حول موضوع الأقلية والأكثرية. وأعاد من جهة أولى الأمل عند الأقليات نحو التفكير في وجودها ومصيرها في المجتمعات العالمية. ومن جهة أخرى دفعت الخشية عند بعض الدول من مساعي الأقليات التي تحتضنها نحو الاستعداد لما قد يطرأ في الأيام القادمة، كالمطالبة بحقوقها، أو الإعلان عن حقها في تقرير المصير وبالتالي الاستقلال، مثل مجتمع الباسك في أسبانيا، والمسلمين في روسيا، والأكراد في تركيا وسوريا وإيران...إلخ.

لتقريب الصورة، يمكن الاستشهاد بتجربة تزايد عدد الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة. كان عدد أعضاء المنظمة في أول

دورة لها عام ١٩٤٦م ٥١ عضواً، لكن مع توجه المجتمعات والدول للاستقلال ارتفع إلى ٥٨ عضواً في عام ١٩٤٨، ثم إلى ٨٢ عضواً في عام ١٩٥٧، وإلى ١١٧ عضواً في السنوات اللاحقة، ثم ١٢٤، ووصل إلى ١٥١ عضواً[١].

وما بين عامي ١٩٩٠و١٩٩٣، أي في ٣ سنوات فقط، عندما سقط جدار برلين وتوحدت الدولتان الألمانيتان في ١٩٩٠، وتوحَّدت الدولتان اليمنيتان في السنة نفسها، وتفكك الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١،[٢] دخلت ٢٥ دولة مستقلة كأعضاء جدد في المنظمة! ويقترب أعضاء المنظمة اليوم من المائتين!

في مقابل مفهوم الأقلية هناك مفهوم الأكثرية. وفهم الأول لا يعني بالضرورة استيعاب الثاني. لأن الأول يعنى بالمجموع العام للسكان أو الإقليم، بينما الثاني يمس العمل البرلماني كتمثيل فيه للأكثرية والأقلية، وقد تمثل أو لا تمثل الواقع السكاني الفعلي.

الأقلية عند المتخصصين تعني: « مجموعة من الناس تختلف في بعض سماتها عن المجموعة الرئيسية التي تشكل غالبية المجتمع. وتُعد اللغة والمظهر والدين ونمط المعيشة والممارسات الثقافية لهذه المجموعة، من أهم مظاهر الاختلاف. وتهيمن الأغلبية في ظل هذه الأوضاع على السلطة السياسية والاقتصادية، مما يمكنها

(١) موسوعة: السياسة ج٧/ ٢٠١ بتصرف.
(٢) الموسوعة العربية: ج٣/ ٩١.

من ممارسة التميز، والاضطهاد ضد الأقليات. ويترتب على هذه الأوضاع معاناة الأقلية اقتصادياً وسياسياً»[١]. بكلمة أخرى: الأقلية هي مجموعة من سكان قطر أو إقليم أو دولة ما تخالف الأغلبية في الانتماء العرقي أو اللغوي أو الديني، دون أن يعني ذلك بالضرورة موقفاً سياسياً وطبقياً متميزاً[٢].

لذا، إن المجموعات، دينية، طائفية، إثنية، قومية، عرقية، قد تتحول إلى أقليات، تارة بشكل طوعي كما يحدث عندما تهاجر مجاميع من الناس إلى بلد آخر فيشكلون مع مرور الزمن أقلية، كهجرة العرب إلى أوروبا، وهجرة الصينيين إلى بعض الولايات الأمريكية. وتارة أخرى تتشكل الأقليات بشكل قسري، مثلما يحدث عندما تسيطر الأغلبية أو تحتل إقليمًا. وقد أدى الاحتلال للأقاليم دوراً مهماً في تاريخ بعض الدول الأوروبية، وتمخض عنه أن أصبح الأتراك المسلمون والأستونيون، ومجموعات أخرى كبيرة، أقليات في أعقاب سقوط أقاليمهم تحت سيطرة روسيا القيصرية[٣]. ومن الممكن أيضاً أن تتحول، بعض الأقليات إلى أكثرية، في يوم ما، كما حدث لسكان كوسوفو.

أغلب الدول الرافضة لاستقلال كوسوفو تحتضن أقليات تخشى دولهم من سعيهم ومطالبتهم بالاستقلال، وفي أقل التقادير

(١) الموسوعة العربية: ج٢/ ٤٣٥-٤٣٧.
(٢) موسوعة السياسة: ج١/ ٢٤٥.
(٣) الموسوعة العربية: ج٢/ ٤٣٥-٤٣٧.

ستطالب بالإدارة الذاتية لمناطقها وأقاليمها. فروسيا تخشى أن ينتقل الموقف إلى إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وإلى الشيشان والأقليات الإسلامية الأخرى. أسبانيا تخشى من انتقال الحالة إلى سكان الباسك. الخشية ذاتها عند رومانيا التي تحتضن أقلية مجرية وأقلية روسية، وهما أقليتان عندهما نزعات انفصالية.

الصين تعاني من مسألة التبت. تخشى قبرص من إعلان القبارصة الأتراك استقلالهم... وهكذا دواليك.

هناك عوامل أخرى تدفع موسكو لرفض استقلال كوسوفو كالعلاقة التاريخية والتحالف مع الصرب، والانتماء إلى العرق السلافي الواحد للروس والصرب، بل انتماء الشعبين المسيحيين للمذهب والكنيسة الأرثوذكسي. ناهيك عن تمسك روسيا ببعض صفحات مناوشات أيام الحرب الباردة مع الأمريكيين...

الخارطة السياسية والجغرافية للعالم لم تتوقف عن التغيير وإعادة رسم الحدود. فبينما يخاف العالم من لغة الانفصال والمطالبات بحق تقرير المصير للأقليات، لأن التجاوب معها يعني عدم توقف كرة الثلج عن التدحرج، وخسارة بعض الدول جزءًا من أراضيها وثرواتها، تطالب الأقليات بحقوقها والاعتراف بهوياتها. الفجوة بين الحالتين لا يمكن ردمها، والانتهاء من تبعاتها إلا بقبول الجميع بمبدأ المساواة الوطنية والعدالة الاجتماعية بحيث يعيش جميع

السكان تحت مظلة الوطن الواحد، فلا يعطون للمغرضين فرصة استغلالهم كأوراق في لعبة تمزيق بلادهم وتشتيت خيراتهم[١].

الطوائف المعولمة

لم تعد الطوائف تعيش بمعزل عن العالم. هذه الحقيقة بحاجة إلى المزيد من التمعن والتفهم. فمن إفرازات العولمة أنها أعطت جميع سكان المعمورة، كأفراد ومجاميع، الفرصة ذاتها من القدرة على التواصل والتكتل وتبادل التأثير وبلورة المواقف. فلم تعد الطوائف، أكثرية كانت أو أقلية، تعيش بالطريقة السابقة ذاتها أو في محيط منعزل عن العالم كما كانت عليه أغلب الطوائف والمجاميع البشرية سابقاً. حدثت هذه النقلة بشكل مركّز وكبير خلال العقدين الأخيرين.

إلى ما قبل خمسة عقود كانت عشائر القبيلة الواحدة والمتباعدة،

---

(١) للتوسع في تعريف مفهوم الأقلية: د. وائل علام، حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي العام، القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٩٤م، ص ٨-٢٤. والتعريف الذي انتهى إليه: هو أن الأقلية «جماعة غير مسيطرة من مواطني دولة، أقل عدداً من بقية السكان، يرتبط أفرادها ببعضهم عن طريق روابط عرقية أو دينية أو لغوية أو ثقافية تميزهم بجلاء عن بقية السكان ويتضامن أفراد هذه الجماعة فيما بينهم للحفاظ على هذه الخصائص وتنميتها». عن: نحو فقه جديد للأقليات: الدكتور جمال الدين عطية محمد، ص٩، ط١ عام ٢٠٠٣م، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر.

وكذلك الطوائف المنتشرة في بقاع الأرض التي يجمعها اللون الواحد، تعتمد في تواصلها على المسافرين الراجلين. في السابق تعيش كل جماعة بشرية وطائفة في معزل عن أهلها وإخوانها المتفرقين على خارطة الإقليم أو العالم. كانت الرسائل المكتوبة والشفوية تنتقل من أفراد إلى أفراد في سلسلة متتابعة حتى تصل لأصحابها وقد لا تصل، مما جعل تفاعل المجموعة الواحدة المتفرقة تجاه بعضها يتراوح بين القليل والعدم. وكانت لبعض المحطات المناسباتية كالحج والعمرة وزيارة الأماكن المقدسة عند كل الديانات والمذاهب مفاصل لالتقاء أهل الديانات والمذاهب، لاسيما العلماء ورجال الدين منهم.

من جهة أخرى أتاحت تلك الأوضاع للعشائر المسيطرة وللدولة المهيمنة أن تفرض هويتها على الشعوب، القبائل والأعراق والطوائف، وأن تفرض الحكومات القائمة هويتها عليها، بالترهيب والترغيب، دون خشية من تفاعل أو من رد فعل المرتبطين بتلك الجماعات والأعراق والطوائف في خارج المحيط أو البلد المعني. بل لم تعتنِ أغلب الدول، عند وضع سياساتها الداخلية، وتحديد آليات تطبيقها على مكونات الاجتماع السياسي الداخلي، أي لم تعتنِ باحتواء أو استيعاب الهويات المتعددة في أقطارها.

تلك الصورة قلصت، وأحياناً منعت، التفاعل بين أبناء الهوية الواحدة فلم تنعكس التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية عند طائفة المسيحيين الأرثوذكس في أوروبا الشرقية على أرثوذكس مصر، والعكس صحيح أيضاً. الأمر نسبي بالطبع. ولم تنتقل النقلات الثقافية والأدبية التي حصلت لمثقفي العشائر العراقية إلى امتدادات العشائر نفسها في الجزيرة العربية. وهكذا دواليك. ومنذ الستينات الميلادية من القرن المنصرم بدأت بوادر تواصل الطوائف والأعراق والقبائل في التبدل والتطور مع توافر وسائل السفر بالقطار والطائرة والسيارة، ومع تطور وسائل التواصل بالبريد والهاتف والتلكس. حينها بدأت أيضاً بوادر تبادل التأثر ثقافياً واجتماعياً وسياسياً بين الطوائف.

أما اليوم فالصورة تبدلت كلياً عما كانت عليه. بدأ التحوُّل منذ ثمانينات القرن المنصرم مع قدوم ثورة التقنيات الحديثة وبدأ زحفها ودخولها للعالَمين العربي والإسلامي. جاء جهاز الفاكس أولاً ثم تبعه الإنترنت الذي ترافق في فترة زمنية متقاربة مع قدوم القنوات الفضائية، واكتملت الصورة بتوافر جهاز الهاتف النقال بسهولة ويُسر عند الناس وتطور تقنياته المساعدة. فاليوم تصبح وتمسي كل عشيرة وقبيلة وطائفة متواصلة مع أهلها مهما ابتعدت المسافات بينهم. يتبادلون أخبارهم، ويُشكلون توجهاتهم،

ويعينون بعضهم، ويبنون تحالفاتهم، ويرسمون خطوات حاضرهم ومستقبلهم، بل ويرصدون ميزانيات مشتركة أحياناً لإثبات حضورهم وتبيان حجمهم الثقافي والتاريخي والسياسي. لذلك لا غرابة في وجود قنوات فضائية تعبر عن الطوائف المذهبية والدينية، وأخرى تُبرز الكيانات القبلية، لأن عصر العولمة شجَّع، من خلال تطورات وسائل الاتصال والتقنيات الحديثة، على أن تعبر الطوائف والقبائل والأعراق عما لم تتمكن من التعبير عنه في عصر العزلة الجغرافية والمعرفية السابقة.

بيد أن تطورات التواصل لا تنحصر على أبناء الطائفة بطائفتهم في العالم فقط، بل ستتسع لتداخل بكل ثقافات أهل الأرض وتوجهاتهم السياسية ودياناتهم وطقوسهم وعاداتهم الاجتماعية في عمليات من التداخل الظاهر والخفي، وبالتالي قد تحدث تحولات داخلية عند أهل كل طائفة لا تفتأ تصبح عادة وثقافة جديدة على بيئتها. من هنا تبرز أهمية البحث في ماهية الهوية القادمة «فحشود المؤمنين يتراءون كما لو أنهم قبائل كونية - أقول (قبائل) بسبب ماهيتهم الانتمائية، وأقول (كونية) أيضاً؛ لأن هذه القبائل تتخطى بسهولة كل أشكال الحدود... وهكذا يصبح الانتماء إلى جماعة من المؤمنين، بصورة أو بأخرى، الخصوصية الأكثر شمولية والأكثر كونية، أو ربما يجب القول الكونية الأكثر محسوسية، والأكثر

(عفوية)، والأكثر تجذراً... فنحن لسنا على عتبة عصر الجنسيات بل عند نهايتها. ولسنا على عتبة الأممية على الأقل في نسختها (البروليتارية) بل أيضاً عند أفولها»[١].

وكما أن للعالم اليوم صورة إيجابية تصبح فيها الطوائف معولمة، هناك أيضاً في الجانب الآخر، صورة سلبية تكمن في وجود «الصراعات المعولمة». فالسني الهندي يشعر بأقليته أمام أكثرية هندوسية، فيلجأ للاستنصار بالعولمة ليعيش حضوراً معنوياً لطائفته المحلية عبر تواصله وعلاقاته بامتداده المعولم في كل أرجاء المعمورة. والشيعي اللبناني أو الخليجي الذي يشعر بأقليته أمام محيطه، فيلجأ للاستنصار بالحضور الشيعي المعولم ليعيش حضوراً معنوياً لطائفته المحلية عبر تواصله وعلاقاته بامتداده في كل الدنيا. هي امتدادات مفتوحة ومتاحة لجميع الطوائف والهويات، لا حدود لها، ولا احتكار ممكن لميزاتها، لأن جميع الطوائف أمست معولمة. هذه الحالة بقدر ما فيها من إيجابيات، فيها أيضاً وجه آخر من الخطورة، ويتمثل في وجود الفرصة ذاتها لخلق «صراعات طائفية معولمة».

فباتت أي مشكلة بين طائفتين قابلة للتمدد جغرافياً وعالمياً أيضاً، فلا تبقى ضمن حدود الطائفتين جغرافياً واجتماعياً

---

(١) الهويات القاتلة: ١٣٢-١٣٣.

وسياسياً. والخشية الكبر أن لا تبقى صراعات الطوائف على النسق القديم في أشكالها، فكما تتطور أشكال وآليات الحروب والجرائم، هي كذلك الصراعات تتطور في أشكالها وأدواتها، لأنه كما تتعولم القيم والأدوات الإيجابية بين أبناء الطائفة الواحدة على امتداد الكرة الأرضية، كذلك تتعولم قناعات المتطرفين في الطائفة الواحدة. وكما تتعولم روحانية المتدينين بين أبناء الطائفة الواحدة، كذلك تتعولم وحشانية الإنسان وأنانيته بين أبناء الطائفة ذاتها. وأخطرها عندما تستتر الوحشانية بروحانية الدين والتدين، فتختفي مخالب العنف الطائفي. و«كلما ازداد تلطي الوحشية بظل البطولة، أو بظل الانتصار للعرق واللون، أو بظل الدين أو بظل المصالح الاقتصادية المتضاربة، أصبحت الروحانية مجرد قناع لسفالة الإنسان في دنياه... فوحده الإنسان فقط هو الذي بوحشيته يهدد سلامة المبادئ والقوانين الطبيعية الضرورية لوجود الكائنات الحية جميعها وعلى رأسها هو بالذات. وخصوصاً عندما يتذرع بالدين، أو القومية، أو اللسان - اللغة -... إلخ»[1].

(١) الدين والجهال: مبحث فلسفي في إلغاء الطائفية السياسية: ٣٧، بتصرف.

الجناية على المفهوم

اتخذت الجناية على مفهوم الطائفية مسارات مختلفة، منها ما هو نتاج السياسة واجتهاد الساسة. ومنها ما هو نتاج التراكم التاريخي للعلاقات المتوترة بين الطوائف. ومنها ما هو نتاج الثقافة السلبية المغلوطة لمعنى الطائفة والطائفية. ومنها ما هو نتاج الخلط المغلوط لمفهوم الطائفة والطائفية بين ما يعتقده ويفهمه الغربيون ونتاج تجربتهم، وما يعتقده ويفهمه العرب ونتاج تجربتهم. ومنها محاولات الهروب للأمام على المشاكل الطائفية. ومنها مساعي تحميل الطائفية جميع تبعات التخلف والجهل والهزائم.

مما أفرزته تلك المسارات، وجود قناعة شبه عامة، في أوساط الناس، بما فيهم الكتاب والمثقفون والسياسيون، بأن كل أمر يرمز للطائفية، حتى لو كان يرمز للطائفة أكثر من كونه يعني الطائفية، فهو مذموم ينبغي النأي عنه والتحريض عليه. لذا لا غرابة في أن

نجد من يقول، من صنف السياسيين، وهو الرئيس سليم الحص: «إن الطائفية حصن الفساد والإفساد في المجتمع»[1].

ولا غرابة أيضاً عندما لا يفرق الباحث، في استخدامه للمصطلحات، بين كونها مفردات ذات أبعاد إيجابية وأخرى سلبية، فينغمس أحياناً في استخدامها وترجيح كفة على أخرى كما قام الدكتور رشيد الخيون، الكاتب والباحث العراقي، عندما تحدث عن الطائفية، بترجيح كفتها السلبية بشكل مطلق دون وضع خط عودة حول احتمالات وجود جوانب إيجابية لمصطلح الطائفية، متأثراً بالسياقات السياسية المتراكمة تاريخياً حتى يومنا الحاضر في موطنه العراق، فيقول: (ولا يليق بالطائفية من تسمية غير أنها «أم الخبائث»)[2].

ومن المعاني المغلوطة في فهم الطائفة والطائفية ما يأتي في سياق التحليل التاريخي والسياسي لمسألة استغلال الدين واستثماره في العمل السياسي، الأمر الذي دفع الدكتور برهان غليون في حديثه عن النزاع الطائفي للقول إن: «الخلط بين الدين والطائفة هو الذي يجعل من الصعب فهم الأحداث السياسية التي يمر بها العالم العربي. وهذا الخلط مقصود عادة؛ لأن حياة الطائفية، أي

---

(١) نحن والطائفية، سليم الحص: ٥.

(٢) كتاب الطائفية، عن مركز المسبار للدراسات لمجموعة من الكتاب: ٢٣.

الاستخدام السياسي للدين، قائمة عليه»[١].

وستتضح بعض الردود على تلك الإشكالات في الصفحات اللاحقة في سياق فهم المعنى الدقيق للطائفة والطائفية.

الطائفة في اللغة

١- ذكر الثعالبي النيسابوري صاحب فقه اللغة في ترتيب جماعات الناس وتدريجها من القلة إلى الكثرة على القياس والتقريب: نفرٌ، ورهطٌ، ولُمّةٌ، وشرذمةٌ. ثم قبيلٌ، وعصبةٌ، وطائفةٌ. ثم ثُبَةٌ، وثُلّةٌ، وفوجٌ، وفرقةٌ. ثم حزبٌ، وزمرةٌ، وزُجلةٌ. ثم فئامٌ، وحزلةٌ، وحزيقٌ، وقبضٌ، وجُبُلٌ[٢].

٢- ذكر محمد الرازي في مختار الصحاح: الطائفة من الشيء، قطعة منه. وقوله تعالى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ قال ابن عباس رضي الله عنهما: الواحد فما فوقه[٣].

٣- وذكر ابن منظور في (لسان العرب): الطائفة من الشيء: جزء منه. وفي التنزيل العزيز: «وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين». قال مجاهد: الطائفة الرجل الواحد إلى الألف، وقيل:

---

(١) المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، د. برهان غليون: ٧١.
(٢) فقه اللغة وسر العربية، الباب الحادي والعشرون فصل ٢١٧.
(٣) مختار الصحاح: ٤٠٠.

الرجل الواحد فما فوقه، وروي عنه أيضاً أنه قال: أقله رجل. وقال عطاء: أقله رجلان. ويقال طائفة من الناس وطائفة من الليل... والطائفةُ: القطعة من الشيء[1].

٤- الطائفة: الفرقة من الناس. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾(٢/ ٢٤). وعن ابن عباس: الطائفة من الواحد فما فوقه. وفي الغريبين: طائفة منهم جماعة، ويجوز أن يقال للواحد طائفة. والطائفة من الشيء: القطعة منه. وقوله ﴿طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ﴾(١٢٢/ ٣) حيان من الأنصار: بنو أسلم من الخزرج وبنو حارثة من الأوس، خرجوا مع رسول الله ﷺ ووعدهم الفتح إن صبروا[2].

تعريفات أخرى للطائفة

قبل الخوض في التعريفات المختلفة ينبغي الإشارة إلى أن الروابط بين مفردة الطائفية ومفردة الطائفة هي أكثر من الرابط اللغوي الذي تشتق مفردة الطائفية لنفسها حضوراً ودلالات من مفردة الطائفة. فهناك الرابط الاجتماعي للمفردتين لكون كل مجموعة من الناس قد يشكلون طائفة أمام مجاميع أخرى تُشكل هي الأخرى طوائف، وتتشكل من مجموع الطوائف علاقات

---

(١) لسان العرب ٩/ ١٦٠.

(٢) مجمع البحرين ج: ٥/ ٩٠.

ترسم منظومة من العلاقات والمصالح الاجتماعية، وبالتالي ترتسم منظومة أخرى سياسية تقوم مقام الرابط السياسي بين مفردتي الطائفة والطائفية. وعلى المنوال ذاته ينبعث الرابط الفكري والثقافي بين المفردتين، والرابط الواقعي والإنساني. ومن أغرب التعريفات للطائفة ما قال به مهدي عامل: «ليست الطائفة كياناً جوهرياً أو وحدة اجتماعية قائمة بذاتها. ليست الطائفة شيئاً، أي جوهراً، إنها علاقة سياسية قائمة».

وقد جاءت تعريفات الطائفة في بعض العلوم مختلطة مع تعريف الطائفة الدينية، وبخاصة التعريفات الاجتماعية لدى علماء الغرب، منها:

١- **طائفة**: يعني نسق الطائفة أحد أشكال التدرج الاجتماعي الذي تكون الطائفة فيه ممثلة تنظيمياً هيكلياً متميز الشكل ذا خصوصية منفصلة عن الطوائف الأخرى، له قوانينه وطهارته المقدسة[1].

٢- في استعمالات علم الإنسان (الانثروبولوجي) تعني الطائفة الدينية - Cult - «عبادة معتقدات وممارسات لجماعة معينة في علاقتها مع الرب أو الأرباب»[2].

---

(١) معجم علم الاجتماع المعاصر، أ. معن خليل العمر: ١٤٤.
(٢)معجم علم الاجتماع المعاصر، أ. معن خليل العمر: ١٧٥.

٣- في علم الاجتماع «فإنها- الطائفة الدينية- غالباً ما تقترن مع نقاش الكنيسة في تصنيف الطوائف الدينية-Sect-. وتعد الطائفة جماعة صغيرة يتميز دينها بالفردية وذات معتقدات وأحياناً معتقدات سرية خاصة وخفية[١].

٤- طائفة - Sect- جماعة دينية صغيرة طوعية تطلب التزاماً كاملاً من أتباعها أن يؤكدوا انفصالهم عن المجتمع ورفضهم له. هناك مجادلة بارزة حول صفات هؤلاء تمت دراستها من قبل علماء الاجتماع لكن تصنيف الطوائف الكنسية بقي أحد المواضيع المركزة في اهتمامات علم الاجتماع الديني.. وقد تم مناقشة هذا الموضوع عندما كانت الطائفة ناجحة في استجلابها للأعضاء ونموها حجماً وبناء[٢].

٥- الطائفة، المذهب - Denomination - جماعة دينية متآلفة ذات درجة من التقدم كجماعات الكويكرز Quakers والمعمدانيون Baptists والميتوديون Methodists.[٣]

٦- الطائفة الدينية، الملة، Sect: طائفة دينية تتميز بانطوائها على نفسها وجمودها الفكري واعتناقها المتعصب لطقوس

---

(١) معجم علم الاجتماع المعاصر، أ. معن خليل العمر: ١٧٥.
(٢) معجم علم الاجتماع المعاصر، أ. معن خليل العمر: ٣٧٢.
(٣) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، د. أحمد زكي بدوي: ١٠٣.

عقائدية[١].

٧- ومن أغرب التعريفات للطائفة ما قال به مهدي عامل وهو قول غير متواتر: «ليست الطائفة كياناً جوهرياً أو وحدة اجتماعية قائمة بذاتها. ليست الطائفة شيئاً، أي جوهراً، إنها علاقة سياسية قائمة بين فئات من الطبقات الكادحة وفئة من البرجوازية - ما اصطلح على تسميته بالزعماء التقليديين - من رؤساء العائلات الكبرى أو ممثلي الطوائف، بحسب اللغة الأيديولوجية البرجوازية[٢].

٨- وهناك تعريفات تدمج وتخلط بين التعريف ووصف الأعراض والنتائج، مثلاً، الطائفية: «هي قوة التمسك بالطائفة كمسلك أو كمذهب أو كمبدأ اعتقادي، بل هي قوة الانغلاق داخل بنية دينية معينة، وهي في الوقت نفسه التعصب والتزمُّت في أيام المحن والأزمات. هذه القوة التي تقوم على مبدأ التمايز من الآخرين وعنهم، إنما تعبر عن نفسها في ظاهرتين متكاملتين: ظاهرة الجماعة الدينية العلنية المعترف بها رسمياً وقانونياً، وظاهرة الجماعة الدينية الكامنة أو الباطنية، الآخذة في التكوُّن - كمعارضة في مواجهة قوى طائفية أخرى، أو في داخل الطائفة الواحدة، كأقلية

(١) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، د. أحمد زكي بدوي:٣٦٩.
(٢) مدخل إلى نقض الفكر الطائفي: ٢٩٧.

ضمن أكثرية، أو ضد أغلبية. وفي مظهريها، تُعبر الطائفية عن قوة التغالب والتصارع داخل المجتمع، ولكنها في المستوى الفكروي (الأيديولوجي) والخطاب السياسي، تسعى دائماً إلى إخفاء نفسها كقوة انقسام واحتراب»[١]. في هذا التعريف خلط بين التعريف بالطائفية ووصف لبعض أعراضها وسلوكها وتبعاتها، الاجتماعية والسياسية، بل يتضمن حبساً لمعناها في الجماعة الدينية، وتقييداً للمعنى في الأقلية، وربطه في المجمل بروح الاحتراب والتقسيم، وهي معانٍ غير صحيحة، تعرضنا لعرضها في صفحات سابقة، وسنعرض لبعضها الآخر في صفحات لاحقة. ولكن الكاتب تدارك في موقع آخر من نصه عندما قال: «ليس كل طائفة أقلية أثنوديموغرافية (أقلية عرقية/ سكانية) ولا كل أقلية تساوي طائفة»[٢].

(١) مجلة دراسات عربية، عدد أكتوبر/ ١٩٩٠م، موضوع: الطائفية قوة انقسام واحتراب، د. خليل أحمد خليل، ص٦٣. صورة ضوئية عن المجلة من: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وثيقة رقم ٥٩٥٢٩.

(٢) المصدر السابق:٦٨-٦٩.

المفهوم القرآني للطائفة

لم يرد في القرآن لفظ «الطائفية» مطلقاً. ووردت مفردة «الطائفة» بصيغة المفرد والمثنى ٢٤ مرة. ويمكننا الاستعانة بمعاني وسياقات ورودها للوصول إلى المفهوم الحقيقي لفهم الطائفة والطائفية من خلال استعراضها وعرض معانيها. وفيما يلي تلك الموارد بالتوالي حسب ترتيب السور في المصحف الشريف وأقوال المفسرين فيها.

أولاً: الموارد المفردة لكلمة الطائفة

١ - سورة آل عمران: آية ٦٩.

﴿وَدَّتْ طائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ وَما يُضِلُّونَ إِلاَّ أَنْفُسَهُمْ وَما يَشْعُرُونَ﴾.

«طائفة» من مادة الطواف. بمعنى الحركة حول الشيء. وبما أن

الناس كانوا في السابق يسافرون بشكل جماعات لإحراز الأمان، أطلقت هذه الكلمة عليها، ثم استعملت في كل فئة وجماعة[١].

«**الطائفة**»: الجماعة من الناس، وكأن الأصل فيه أن الناس خاصة العرب كانوا يعيشون شعوباً وقبائل بدويين يطوفون صيفًا وشتاءً بماشيتهم في طلب الماء والكلأ، وكانوا يطوفون وهم جماعة تحذراً من الغيلة والغارة، فكان يقال لهم جماعة طائفة، ثم اقتصر على ذكر الوصف (الطائفة) للدلالة على الجماعة[٢].

وقيل: طائفة: جماعة من اليهود والنصارى[٣]. جماعة من أهل الكتاب[٤].

٢- سورة آل عمران: آية ٧٢.

﴿وَقالَتْ طائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ آمِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجْهَ النَّهارِ وَاكْفُرُوا آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾.

قيل فيها: طائفة من أهل اليهود[٥]. وجماعة من أهل

---

(١) تفسير الأمثل: ٢/ ٣٧٠.
(٢) تفسير الميزان: ٣/ ٢٥٤
(٣) مجمع البيان: ١-٢/ ٥٨٥.
(٤) تقريب القرآن: ١/ ٣٥٣.
(٥) الميزان في تفسير القرآن: ٣/ ٢٥٧.

الكتاب[١].

٣ و٤- سورة آل عمران: آية ١٥٤.

﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعاساً يَغْشى طائِفَةً مِنْكُمْ وَطائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَنا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلهِ يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ ما لا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كانَ لَنا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ما قُتِلْنا هاهُنا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلى مَضاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللهُ ما فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ ما فِي قُلُوبِكُمْ وَاللهُ عَلِيمٌ بِذاتِ الصُّدُورِ﴾.

قيل في الأولى: هم المؤمنون الذين ظفروا على الكفار[٢]. الجماعة الثابتة على الإيمان[٣]. المؤمنون[٤]. هم النادمون التائبون من المؤمنين[٥]. وقيل في الثانية: هم المنافقون[٦]. هم الجماعة المنافقة[٧]. هؤلاء المنافقون[٨].

---

(١) تقريب القرآن إلى الأذهان: ١/ ٣٥٤ ومجمع البيان: ١-٢/ ٥٨٧.
(٢) تبيين القرآن: ٨١.
(٣) التفسير المبين: ٨٨.
(٤) مجمع البيان: ١-٢/ ٦٦١.
(٥) الميزان في تفسير القرآن: ٤/ ٤٦-٤٧.
(٦) تبيين القرآن: ٨١. ومجمع البيان: ١-٢/ ٦٦١.
(٧) التفسير المبين: ٨٨.
(٨) الميزان في تفسير القرآن: ٤/ ٤٦-٤٧.

٥- سورة النساء: آية ٨١.

﴿وَ يَقُولُونَ طاعَةٌ فَإِذا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذي تَقُولُ وَ اللهُ يَكْتُبُ ما يُبَيِّتُونَ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَ تَوَكَّلْ عَلَى اللهِ وَكَفى بِاللهِ وَكيلاً﴾.

جاء فيها: إشارة إلى وضع نفر من المنافقين أو المتذبذبين[١]. جماعة من المنافقين[٢]. يعني به المنافقين، جماعة منهم[٣]. هم المنافقون[٤].

٦و٧- سورة النساء: آية ١٠٢.

﴿وَ إِذا كُنْتَ فيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلاةَ فَلْتَقُمْ طائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَ لْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرائِكُمْ وَلْتَأْتِ طائِفَةٌ أُخْرى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَدَّ الَّذينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَميلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً واحِدَةً وَلا جُناحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كانَ بِكُمْ أَذىً مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَ خُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللهَ أَعَدَّ لِلْكافِرينَ عَذاباً مُهيناً﴾.

---

(١) الأمثل: ٣/ ٢٣٢.
(٢) تقريب القرآن: ١/ ٥١٢.
(٣) مجمع البيان: ٢-٤/ ١٠٣.
(٤) التفسير المبين: ١١٤.

الحالتـان هنـا وردتـا في أصحـاب الرسـول ﷺ وقيـل فيهـما: المحاربون[١]. جماعة من المجاهدين المقاتلين مع رسول الله ﷺ.[٢]

٨- سورة النساء: آية ١١٣.

﴿وَلَوْ لا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طائفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضلُّوكَ وَما يُضِلُّونَ إلاَّ أَنْفُسَهُمْ وَمايَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْزَلَ اللهُ عَلَيْكَ الْكِتابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ ما لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكانَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكَ عَظِيماً﴾.

قال المفسرون عن معنى الطائفة هنا: إنهم المنافقون الذين هموا بإهـلاك النبـي محمد ﷺ.[٣] هـم الخائنون من قـوم أبي طعمة بن الابيرق السارق[٤].

٩و١٠- سورة الأعراف: آية ٨٧.

﴿وَ إنْ كانَ طائفَةٌ مِنْكُمْ آمَنُوا بالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ وَطائِفَةٌ لَمْ يُؤْمِنُوا فَاصْبِرُوا حَتَّى يَحْكُمَ اللهُ بَيْنَنا وَهُوَ خَيْرُ الْحاكِمِينَ﴾.

---

(١) التفسير المبين:١١٩ وتبيين القرآن:١٠٦.
(٢) تقريب القرآن إلى الأذهان: ١/ ٥٣٤.
(٣) مجمع البيان: ٣-٤/ ١٣٧.
(٤) تبيين القرآن:١٠٧.

قيل في المورد الأول: المصدقون بالنبي شعيب عليه السلام.[١] هم المؤمنون[٢].

وقيل في المورد الثاني: الكافرون بالنبي شعيب عليه السلام.[٣] وغير المصدقين بالنبي شعيب عليه السلام.[٤] وهم الكافرون[٥].

١١و١٢ - سورة التوبة: آية ٦٦.

﴿لا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمانِكُمْ إِنْ نَعْفُ عَنْ طائِفَةٍ مِنْكُمْ نُعَذِّبْ طائِفَةً بِأَنَّهُمْ كانُوا مُجْرِمِينَ﴾.

جاء في الأولى: الطائفة التي اهتدت[٦]. والطائفة التي تابعت وأخلصت[٧]. وجاء في الثانية: الطائفة الكافرة[٨]. ويعني بها المصرِّين على الإجرام[٩].

وقال العلامة الطبرسي في الموردين: الطائفة اسم للجماعة على

---

(١) مجمع البيان: ٣-٤/ ٥٥٤ وتقريب القرآن إلى الأذهان: ٢/ ٢٠٩.
(٢) الميزان في تفسير القرآن: ٨/ ١٩٠.
(٣) تقريب القرآن إلى الأذهان: ٢/ ٢٠٩.
(٤) مجمع البيان: ٣-٤/ ٥٥٤.
(٥) الميزان في تفسير القرآن: ٨/ ١٩٠.
(٦) التفسير المبين: ٢٥٢.
(٧) تبيين القرآن: ٢٠٩.
(٨) التفسير المبين: ٢٥٢.
(٩) تبيين القرآن: ٢٠٩.

الحقيقة؛ لأنه اسم لما يطيف بغيره ويحيط به، وقد سمي الواحد طائفة على معنى أنها نفس طائفة... فقد ورد في الآثار عن أئمتنا ﷺ أن أقل من يحذر عذابها واحد من المؤمنين فصاعداً.

وروي أن هاتين الطائفتين كانوا ثلاثة نفر، فهذى اثنان وضحك واحد وهو الذي تاب من نفاقه واسمه مخشى بن حمير فعفا الله عنه(١).

وجاء في الموردين أيضاً في تفسير الميزان: قال الراغب في المفردات: الطوف المشي حول الشيء ومنه الطائف لمن يدور حول البيوت حافظاً... والطائفة من الناس جماعة منهم ومن الشيء القطعة منه(٢).

١٣ - سورة التوبة: آية ٨٣.

﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَأْذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَداً وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوّاً إِنَّكُمْ رَضِيتُمْ بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَاقْعُدُوا مَعَ الْخَالِفِينَ﴾.

قال المفسرون فيها: هم من المنافقين الذين تخلفوا عن غزوة تبوك(٣). هم من المنافقين الذين تخلفوا عنك يا محمد ﷺ.(٤) هم

---

(١) مجمع البيان: ٥-٦/ ٦٣.
(٢) الميزان في تفسير القرآن: ٩/ ٣٣٣.
(٣) تبيين القرآن: ٢١٢.
(٤) مجمع البيان: ٥-٦/ ٧٤.

مجموعة من المنافقين(١).

١٤- سورة التوبة: آية ١٢٢.

﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾.

في تبيين القرآن للشيرازي فسَّر الفرقة بالجماعة والطائفة بالأفراد(٢). بينما ذكر في تقريب القرآن أن الفرقة كل قبيلة ونحوها، وأن الطائفة هي جماعة(٣). والمعنى في الميزان يراد به طائفة من كل فرقة من فرق المؤمنين(٤).

١٥- سورة النور: آية ٢.

﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

طائفةٌ: جماعة من المؤمنين(٥). أي جماعة من المؤمنين، وهم ثلاثة فصاعداً عن قتادة والزهري، وقيل الطائفة رجلان فصاعداً عن

---

(١) الأمثل: ٦/ ١٠٣.
(٢) تبيين القرآن: ٢١٨.
(٣) تقريب القرآن إلى الأذهان: ٢/ ٤٨٢.
(٤) الميزان في تفسير القرآن: ٩/ ٤٠٤.
(٥) الميزان في تفسير القرآن: ٩/ ٧٩ وتبيين القرآن: ٣٦٢ وتقريب القرآن إلى الأذهان: ٣/ ٦٧٨.

عكرمة، وقيل أقله رجل واحد عن ابن عباس والحسن ومجاهد وإبراهيم وهو المروي عن أبي جعفر عليه السلام ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ وهذا الحكم يثبت للواحد كما يثبت للجمع[1].

١٦- سورة القصص: آية ٤.

﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلا فِي الأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَها شِيَعاً يَسْتَضْعِفُ طائِفَةً مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْناءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِساءَهُمْ إِنَّهُ كانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾.

طائفة: جماعة من أهل مصر[2]. هم طائفة من بني إسرائيل[3]. هم بنو إسرائيل، أولاد يعقوب عليه السلام وقد قطنوا بمصر منذ أحضر يوسف عليه السلام أباه وإخوته وأشخصهم هناك فسكنوها وتناسلوا بها حتى بلغوا الألوف[4].

١٧- سورة الأحزاب: آية ١٣.

﴿وَإِذْ قالَتْ طائِفَةٌ مِنْهُمْ يا أَهْلَ يَثْرِبَ لا مُقامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِنْهُمُ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنا عَوْرَةٌ وَما هِيَ بِعَوْرَةٍ إِنْ يُرِيدُونَ إِلاَّ فِراراً﴾.

---

(١) مجمع البيان: ٧-٨/ ١٦٥-١٦٦.
(٢) الأمثل: ١٢/ ١٢٨.
(٣) التفسير المبين: ٥٠٦ ومجمع البيان: ٧-٨/ ٣١٠.
(٤) الميزان في تفسير القرآن: ٦/ ٨.

طائفة: من المنافقين، حيث كان جيش الشرك ما يقارب من عشرة آلاف، ومع النبي ﷺ سبعمائة مقاتل. فقال بعض المنافقين لجيش الإسلام: لا طاقة لكم بهذا الجيش[١]... وقيل: من المنافقين كابن أبي وجماعته[٢]. وقيل: يعني عبد الله بن أبي وأصحابه عن السدي، وقيل هم بنو سالم من المنافقين عن مقاتل، وقيل هم أوس بن قبطي ومن وافقه على رأيه عن يزيد بن رومان[٣]. وقيل: هم من المنافقين والذين في قلوبهم مرض[٤].

١٨و١٩- سورة الصف: آية ١٤.

﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصارَ اللهِ كَما قالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوارِيِّينَ مَنْ أَنْصارِي إِلَى اللهِ قالَ الْحَوارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصارُ اللهِ فَآمَنَتْ طائِفَةٌ مِنْ بَنِي إِسْرائِيلَ وَكَفَرَتْ طائِفَةٌ فَأَيَّدْنَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلى عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا ظاهِرِينَ﴾.

جاء في الموردين في مجمع البيان: انه لما رُفع النبي عيسى عليه السلام تفرق قومه إلى ثلاث فرق، فرقة قالت كان الله فارتفع، وفرقة قالت كان ابن الله فرفعه إليه، وفرقة قالوا كان عبد الله ورسوله فرفعه إليه وهم المؤمنون. واتبع كل فرقة

---

(١) التفسير المبين: ٥٥١.
(٢) تبيين القرآن: ٤٣١.
(٣) مجمع البيان: ٧-٨/ ٤٥٠.
(٤) الميزان في تفسير القرآن: ١٦/ ٢٨٦.

منهم طائفة من النـاس، فاقتتلوا، وظهرت الفرقتان الكافرتان (وكفـرت طائفة) على المؤمنين حتـى بُعث محمد ﷺ فظهرت الفرقة المؤمنة[١].

أما صاحب الميزان فقال: تفرق الناس إلى طائفة مؤمنة وأخرى كافرة[٢].

٢٠- سورة المزمل: آية ٢٠.

﴿إِنَّ رَبَّـكَ يَعْلَمُ أَنَّـكَ تَقُومُ أَدْنى مِنْ ثُلُثَيِ اللَّيْـلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطائِفَـةٌ مِـنَ الَّذِيـنَ مَعَـكَ وَاللهُ يُقَـدِّرُ اللَّيْـلَ وَالنَّهـارَ عَلِـمَ أَنْ لَنْ تُحْصُـوهُ فَتـابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَؤُا مـا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَنْ سَـيَكُونُ مِنْكُـمْ مَرْضى وَآخَـرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُـونَ مِنْ فَضْلِ اللهِ وَآخَرُونَ يُقاتِلُونَ فِي سَـبِيلِ اللهِ فَاقْرَؤُا ما تَيَسَّرَ مِنْهُ وَ أَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُـوا الزَّكاةَ وَأَقْرِضُوا اللهَ قَرْضاً حَسَـناً وَما تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِـكُمْ مِنْ خَـيْرٍ تَجِـدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَـيْراً وَأَعْظَمَ أَجْراً وَاسْـتَغْفِرُوا اللهَ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

طائفة: أي من المؤمنين[٣]. أي من الذين معك في الإيمان[٤].

---

(١) مجمع البيان: ٩-١٠/ ٣٥٧.
(٢)الميزان في تفسير القرآن: ١٩/ ٢٦١.
(٣) تبيين القرآن:٥٩٢ وتقريب القرآن إلى الأذهان:٥/ ٥٤٣.
(٤)الميزان في تفسير القرآن:٢٠/ ٧٥.

ثانياً: موارد المثنى لكلمة الطائفة:

٢١- سورة آل عمران: آية ١٢٢.

﴿إِذْ هَمَّت طائِفَتانِ مِنكُمْ أَنْ تَفْشَلا وَاللَّهُ وَلِيُّهُما وَعَلى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾.

طائفتان: هما بنو سلمة من الخزرج، وبنو حارثة من الأوس، وكانا جناحي عسكر رسول الله ﷺ في أحد. وكادت أن تؤثر فيهما فتنة المنافق عبد الله بن أبي فيجبنا ويضعفا ولكن تولى الله أمر الطائفتين بعنايته وابعد الفشل عنهما[1]. وقيل: فرقتان من المسلمين هما بنو سلمة وبنو حارثة حيان من الأنصار، وقال الجبائي نزلت في طائفة من المهاجرين وطائفة من الأنصار[2].

٢٢- سورة الحجرات: آية ٩.

﴿وَإِنْ طائِفَتانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُما فَإِنْ بَغَتْ إِحْداهُما عَلَى الأُخْرى فَقاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُما بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾.

الطائفتان: جماعتان من المؤمنين[3]. وفريقان من المؤمنين[4].

---

(١) التفسير المبين: ٨٣ و تقريب القرآن: ١/ ٣٨٩.
(٢) مجمع البيان: ١-٢/ ٦٢٨.
(٣) تبيين القرآن: ٥٢٩.
(٤) مجمع البيان: ٩-١٠/ ١٧٠.

إن كلاً من الطائفتين جماعة، ومجموعهما جماعة[١]. وإن كل طائفة تتكون من جماعة من الأفراد[٢].

٢٣- سورة الأنعام: آية ١٥٦.

﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّما أُنْزِلَ الْكِتابُ عَلى طائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنا وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِراسَتِهِمْ لَغافِلِينَ﴾.

على طائفتين: هم اليهود والنصارى[٣]. أي على جماعتين وهم اليهود والنصارى، عن ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والسدي[٤]. وقيل: أنزلنا القرآن بلسانكم أيها العرب وعلى رجل منكم وفيكم لئلا تعتذروا عن جهلكم وشركم بأنه لم ينزل كتاب من السماء بلسانكم كما نزل على اليهود والنصارى[٥]. وقيل: يراد بالطائفتين اليهود والنصارى[٦].

٢٤- سورة الأنفال: آية ٧.

﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّها لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ

---

(١) الميزان: ١٨/ ٣١٤.
(٢) تقريب القرآن: ٥/ ٢٠٤.
(٣) التفسير المبين: ١٩٠ وتبيين القرآن: ١٦١ وتقريب القرآن: ٢/ ١٤٨ والأمثل: ٤/ ٣٥٦.
(٤) مجمع البيان: ٣-٤/ ٤٨٠.
(٥) التفسير المبين: ١٩٠.
(٦) الميزان: ٧/ ٣٨٣.

ذاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دابِرَ الْكافِرِينَ﴾.

المراد بالطائفتين العير والنفير، والعير قافلة قريش وفيها تجارتهم وأموالهم وكان عليها أربعون رجلاً منهم أبو سفيان بن حرب، والنفير جيش قريش وهم زهاء ألف رجل... والمراد بغير ذات الشوكة: الطائفة غير ذات الشوكة وهي العير التي كانت أقل عِدة وعُدة من النفير، والشوكة الحدة، استعارة من الشوك[1]. وقيل: تودون العير التي فيها مصالحكم لئلا تلحقكم مشقة دون النفير وهو الجيش والحرب التي فيها الموت وارداً، وكان المسلمون يريدون العير ورسول الله يريد ذات الشوكة، وكنى بالشوكة عن الحرب[2].

نتائج التعريفات

نخلص من التعريفات السابقة إلى:

أولاً: ينبغي الفصل والتفريق بين معنيين، المعنى المراد من كلمة «طائفة»، والمعنى المركب والمختلف الذي يأتي بإضافة كلمة أخرى لمفردة الطائفة، بحيث يتحول المعنى إلى مصطلح مركب، وهو ما تذهب إليه اللغة الانجليزية القائمة في معظم مفرداتها على التركيب، وبالتالي يصبح الأخذ بها محفوفاً بالمشكلات. فالإضافة تعطي المفهوم معنى محدداً آخر، كقولنا: الطائفة الدينية.

---

(١) الميزان: ٩/ ١٩.

(٢) مجمع البيان: ٣-٤/ ٦٤٥.

والطائفة السنية والطائفة الشيعية عند المسلمين. أو كقولنا الطائفة الأرثوذوكسية والطائفة البروتستانتية والطائفة الكاثوليكية عند المسيحيين.

ثانياً: التعريفات الغربية تميل نحو إطلاق تعريف الطائفة والطائفية على نتاج المجتمعات الغربية من اجتهادات داخل الدين المسيحي التي تتحول إلى جماعات خاصة ومنعزلة عن الكيان الكلي للمتدينين والمجتمع، فيطلقون عليها اسم «الطائفة الدينية». هذا المصطلح: «يعني في المفهوم الغربي فرقة دينية تدين بالولاء لزعيم حي أو تعاليم جديدة أو ممارسة غير عادية. ويتراوح عدد أفراد الطائفة ما بين عدد قليل من الأنصار يدينون بالولاء لزعيم ما، وتنظيمات على نطاق العالم تديرها سلسلة معقدة من القيادات... وبما أنه ليس هناك تعريف واحد للطائفة الدينية في المفهوم الغربي، لذا يصعب حصر أعدادها وعضويتها على وجه الدقة. ومع ذلك يقدِّر الخبراء هذه الطوائف بثلاثة آلاف طائفة في مختلف بقاع العالم. وتبلغ عضوية هذه الطوائف مجتمعة ثلاثة ملايين شخص معظمهم من الشباب البالغين.

لعل أسوأ الطوائف الدينية سمعة بالولايات المتحدة الأمريكية في أواخر القرن العشرين هي جماعة المعبد التي قادها القس البروتستانتي جيم جونز، إذ إن مئات من أعضاء الطائفة انتقلوا

إلى كوميونة ريفية تسمى جونز تاون في غايانا بأمريكا الجنوبية، وعاشوا هناك تحت حكم جونز المطلق. وفي عام ١٩٧٨م اغتال قادة الطائفة أحد أعضاء الكونغرس وثلاثة من الصحفيين كانوا يحققون فيما كان يدور من نشاطات داخل جونز تاون. فما كان من جونز إلا أن أمر أتباعه بالانتحار فانتحر ما يزيد على ٩٠٠ شخص... وهناك جماعات أخرى مثل هير كيرشنا التي تأسست في كلكتا بالهند عام ١٩٥٤م وانتشرت في العالم الغربي، وكذلك المونيون التي انبعثت من الكنيسة التوحيدية ويُعرف أتباعها باسم المونيون»[١]. لذا لا يمكن الاعتماد على التعريفات الغربية لأنها تتأسس على واقع مغاير لما هو مقصود من معنى الطائفة في العالَمين العربي والإسلامي.

ثالثاً: لا ينحصر تعداد الطائفة في قلة عددها أو كثرة أهلها. ويمكن توصيف أي جماعة من الناس بالطائفة حتى لو كانوا أثنين من الناس أو مليونين. وهو الأمر الذي تفيدنا به المعاني اللغوية وكذلك معاني جميع الآيات القرآنية السابقة الذكر.

رابعاً: إن كلمة طائفة هي من مرادفات كلمة جماعة من الناس أو فرقة من الناس أو مجموعة من الناس، وقد تأتي جميعها بمعنى واحد، وفي أغلب الأحايين يحكمها سياق النص في تحديد المدلول.

(١) الموسوعة العربية العالمية: ١٥/ ٤٧٦.

نستخلص ذلك من المعنى اللغوي الرابع، ومن أقوال المفسرين في موارد الآيات رقم: ١ و٢ و٣ و٤ و٥ و٦ و٧ و١١ و١٢ و١٣ و١٤ و١٥ و١٦ و١٨ و١٩ و٢١ و٢٢ و٢٣.

خامساً: لا تنحصر الطائفة بجنس محدد كالدين والمذهب واللغة والعرق. فأي جماعة من أي لغة كانوا أو دين أو مذهب، يمكن وصفها بالطائفة. يتطابق الأمر مع مدلولات المعاني اللغوية المذكورة من جهة، ومع المقاربة بين جميع المعاني لموارد الآيات، فتارة تعني المنافقين والكافرين والمتخلفين والمرتدّين والمكذبين، وتارة أخرى تعني المؤمنين والمخلصين والتائبين والمحاربين والصادقين والمصدقين والمتعلمين والمهاجرين، وتارة أخيرة تعني الكليات كالناس عامة أو المسلمين كافة، أو عامة أهل الكتاب...

سادساً: إطلاق صفة الطائفة على الجزء لا يعني استبعاد إطلاقها على الكل. فالقول بطائفة الأرمن لا يعني حصرها فيها بحيث لا يمكننا القول على كل المسيحيين طائفة. فكل المسيحيين طائفة، وكل جزء منهم طائفة أيضاً. وكذلك الأمر مع جميع البشر كونهم طائفة بشرية، وكل جماعة منهم طائفة أيضاً. يستفاد ذلك من تجميع كل موارد الآيات مع بعضها، مثل الآية الأولى والثانية على سبيل المثال والمراد فيهما بالطائفة بعض من اليهود والنصارى بينما في الآية الثالثة والعشرين يراد منها مجمل اليهود والنصارى.

سابعاً: تتصف كل طائفة بمشتركات تجمع أهلها كالمصالح الحياتية أو القناعات الجامعة أو المعتقدات الواحدة. ونستخلص ذلك من المعنى اللغوي الرابع ومن جميع موارد الآيات المذكورة.

ثامناً: يمكن حصر معنى الطائفة بجماعة تعيش في رقعة جغرافية محددة، وفي الوقت ذاته يمكن أن يشمل المعنى جميع أرجاء المعمورة، والأكثر مرونة من ذلك وأعم لمعنى الطائفة هو عدم الاشتراط فيها الاستقرار في مكان ما، بل قد تكون دائمة التنقل أو منتشرة في مناطق جغرافية متقاربة أو متباعدة، نستفيد هذا المعنى من موارد الآيات رقم: ١ و٦ و٧ و١١ و١٢ و١٤ و١٦ و٢٤، ومن بعض المعاني اللغوية أيضاً.

أما مفردة «الطائفية» فهي مشتقة من الطائفة، وكما يقول النحويون، هي مصدر صناعي ينتهي بياء وتاء مربوطة، ويصاغ من الأسماء الجامدة والمشتقة مثلما يصير الحر: حرية، ويصير الإنسان: إنسانية، وعالمي: عالمية[١]، والطائفة: طائفية. وهي كالقومية نسبة إلى القوم[٢]، وكالعروبة نسبة إلى العرب، وكالفارسية نسبة إلى الفُرس، وكالمسيحية نسبة إلى المسيح، وكالباكستانية نسبة إلى باكستان، وكالهندوسية نسبة إلى الهندوس... إلخ.

---

(١) قصة الإعراب، أحمد الخوص: ٢/ ٣١٩.
(٢) كتاب الطائفية، يوسف الديني: ١٢.

هذا الاشتقاق لا يعني إضفاء مسحة سلبية على الطائفة المعنية أو اتهام جماعة ما بما هو معيب وقبيح، وإنما هو توصيف وتأكيد على الارتباط الطبيعي لأفراد جماعة ما، ضمن دائرة مشتركة ما، كالجنس والدين والمذهب واللغة والعرق.

العلاقة قائمة ما بين مصطلح الطائفية والجانب العقائدي لأهل الطوائف، لاسيما من الناحية السياسية للمصطلح، حيث اصطبغت دلالاته في هذا العصر بوجه سياسي صارخ «أكثر من كونه نتاجاً للتمايز الفقهي، الذي هو من طبيعة الشريعة القائمة على التعددية، والنسبة في النظر إلى النصوص»[١].

تاسعاً: كل طائفة دينية هي شريحة اجتماعية غير محددة بحدود جغرافية، ويشترك أصحابها بالإيمان بمذهب تابع للدين الأم، الذي يُشكل المظلة الجامعة لجميع المذاهب النابعة منه، وتمتاز كل طائفة عن أخواتها ببعض الاختلافات في ممارسة التدين أو في ترجمته واقعياً في الحياة العملية والعلمية.

---

(١) المصدر السابق: ١٤.

الطوائف في الخارطة السياسية للمجتمعات

لا تعيش المجتمعات البشرية في نسق اجتماعي وسياسي ثابت وواحد، بل من سمات التركيبة الديموغرافية لسكان الدول التنوع والتعدد، التعددية الثقافية، التنوع المذهبي والعرقي والطائفي في البلد الواحد. وأغلب الدول العربية والإسلامية تعاني، بشكل ظاهر أو مكتوم، من مشكلات طائفية أو أقلية، بغض النظر عن شكل تلك المعاناة، دينية ومذهبية أو قبلية وقومية وعرقية، فقد تتخذ الصورة توتراً طائفياً على قاعدة دينية، كما يحدث بين السنة والشيعة في باكستان والعراق، و«قد يصعد المشكل العرقي في بلدان أخرى، مثل الأكراد في سورية والعراق، والأمازيغ والبربر في المغرب، والنوبيين بدرجة ما في مصر»[1].

---

(١) حول خارطة الأقليات في العالم العربي، هاني نسيره، كتاب «الطائفية»، مجموعة من الكتاب، مركز المسبار للدراسات والبحوث ٤/ ٢٠٠٧، ص ١٣٥.

ولوجود هذه الفسيفساء المتشابكة للمجتمعات في العالَمين العربي والإسلامي المكونة من أعراق وديانات ومذاهب وقوميات متنوعة، ليس سهلاً على الباحث أن يضع تحديداً دقيقاً لنسبة الطوائف والأقليات، فـ«الصعوبة الأولى التي تواجه أي باحث في خارطة الأقليات في العالم العربي، هي صعوبة إجرائية، تتمثل في عدم وجود إحصاءات آنية متطورة في كثير من أقطاره، وتقادم الإحصاءات في بعض البلدان كذلك»[1]، ناهيك عن تضارب الأرقام التي تعلنها الدول المعنية أو تلك التي تصدر عن جهات خارجية معارضة أو حقوقية أو مطلبية.

وفيما يلي لقطات من الخارطة السياسية للمجتمعات العربية والإسلامية:

- مصر تحكمها أغلبية سنية وفيها أقليات مسيحية ٩٪، قبطية أرثوذكسية، وأقليات نوبية سنية، وأقلية شيعية، وأقليات من الأرمن واليهود والبيجا البارية والبربر والأفارقة والغجر[2].

- إيران تحكمها أغلبية شيعية وفيها أقليات عربية ومسيحية ويهودية وسنية، وأقلية كردية سنية أيضاً.

---

(١) المصدر السابق: ١٣٦.
(٢) المصدر السابق، بتصرف.

- يشكل المسيحيون في الأردن نحو ٥٪ من السكان، معظمهم من الروم الأرثوذكس والكاثوليك، أما الشركس - مسلمون سنة - فيشكلون ٦, ١٪، وهناك أقليات شيشانية - مسلمون سنة - وأرمن وأكراد وتركمان ودروز[1].

- يضم العراق أكثرية مسلمة شيعية وأقليات متعددة المذاهب والديانات. وأهل العراق: مسلمون: شيعة (على المذهب الإمامي)، وسُنة (شافعية، وحنفية، وقليل من الحنابلة)، ومسيحيون: كاثوليك، ونساطرة، وبروتستانت، وأرثوذكس، وقليل من الأقباط، والسريان، وأرمن وغيرهم. وقليل جداً من اليهود. وصابئة مندائيون. وكاكائيون. وتواجد بهائي ملحوظ. عدد هذا الخليط الكلي حتى نهاية الثمانينات: ٢٤، ٦٨٣، ٣١٣ ويقدر العدد حالياً بـ ٢٦ مليوناً[2].

- باكستان تحكمها الأغلبية السنية وفيها أقلية شيعية.

- الهند تحكمها، وفق نظام ديمقراطي، الأغلبية الهندوسية وفيها أقليات مسلمة سنية وشيعية وديانات مختلفة وكثيرة جداً.

- سوريا تحكمها، وفق نظام بعثي، أقلية علوية تشكل ١٠٪

---

(١) المصدر السابق، بتصرف.
(٢) المصدر السابق، د. رشيد الخيون ص٢٥.

من السكان. وفيها أكثرية سنية وأقليات شيعية، ودرزية ٤٪، ومسيحية عربية، ويهودية عربية، وكذلك أقلية كردية ٤٪، والتركمان الترك، والشركس[١]...

- أفغانستان تحكمها أكثرية سنية مع وجود أقلية شيعية.

- السعودية تحكمها أكثرية سنية وفيها أقلية شيعية ١٠٪ من السكان وفق تقديرات (السي آي إيه) أي ٢، ٧ مليون نسمة، وفق التعداد السكاني في سبتمبر عام ٢٠٠٤، وأخرى إسماعيلية ٣٪.[٢]

- البحرين تحكمها أقلية سنية وفيها أكثرية شيعية. ويوجد فيها العديد من الأقليات العرقية والدينية، مثل الإيرانيين ويشكلون ١٠٪، والآسيويين من غير الإيرانيين (الهنود والبلوش والباكستانيين وغيرهم) ١٧٪، وترتفع بعض التقديرات بالشيعة في البحرين لنسبة ٧٠٪ حسب تقرير السي أي إيه ٢٠٠٥[٣].

- في الجزائر، يشكل البربر السنة (أهمهم الشاوية والقبائليون والشلوح) ٢٦٪ من السكان، وهناك أقليات أخرى كالمسيحيين العرب والإباضيين (المزابيين وهم من البربر) والطوارق (بربر

---

(١) المصدر السابق، هاني نسيره، بتصرف.
(٢) المصدر السابق، هاني نسيره، بتصرف.
(٣) المصدر السابق، هاني نسيره، بتصرف.

سنة من البدو الرحل)[١]...

- في قطر، يشكل الإيرانيون (بمن فيهم البلوش) ١٠٪ من إجمالي السكان، فيما يشكل الباكستانيون (بمن فيهم البلوش) ١٨٪، والهندوس ٣٪. ويمثل الشيعة نسبة ١٠٪ حسب تقرير الأطلس العربي الذي وضعته البعثة الفرنسية[٢].

- الكويت تحكمها أكثرية سنية ٤٥٪ وفيها أقلية شيعية ٣٠٪. وفيها مسيحيون عرب ٨٪، وإيرانيون ٥٪[٣]... ومنذ تأسيسها كسبت الكويت تنوعاً طائفياً وقبلياً وعرقياً، ويتضمن هذا الخليط أعراقًا من أصول نجدية وإيرانية ومن منطقة البحرين القديمة: الأحساء والقطيف والبحرين[٤].

- تركيا، في سياق نظام علماني، تحكمها أكثرية سنية، وفيها أقليات شيعية وعلوية ومسيحية، وأقليات كردية ورومانية...

- في دولة الإمارات العربية المتحدة، يشكل السكان من أصل إيراني ١٢٪ من السكان، والآسيويون الآخرون ٥٠٪، وحسب الأطلس العربي وتقارير (السي أي أيه) يمثل الشيعة ١٦٪ من

---

(١) المصدر السابق، هاني نسيره، بتصرف.
(٢) المصدر السابق، هاني نسيره، بتصرف.
(٣) المصدر السابق، هاني نسيره، بتصرف.
(٤) المصدر السابق، علي الغراش: ١٠٢ بتصرف.

السكان، والسنة ٨٠٪، والأديان الأخرى ٤٪[1]. وتختلف المذاهب المتبعة عند بعض أهل الإمارات من إمارة إلى أخرى «حيث إمارة أبوظبي تعتنق المذهب المالكي، وإمارة الشارقة ورأس الخيمة يتبعون المذهب الحنبلي، ولا يعني هذا عدم وجود بقية المذاهب السنية والشيعية الأخرى فيها. ويوجد في دبي تنوع لجميع المذاهب: الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي، بالإضافة إلى المذهب الجعفري الشيعي، حيث تقع هناك المحكمة الرئيسية الشيعية لعموم الإمارات[2].

- السودان، تتميز تركيبته السكانية بالتنوع العرقي والديني واللغوي، فهناك الزنوج والعرب والبيجا وغيرهم. أما من الناحية الدينية فالمسلمون يشكلون ٧٠٪ من السكان معظمهم في الشمال، وأغلب المسيحيين يعيشون في الجنوب وبعضهم في العاصمة الخرطوم[3].

- سلطنة عمان، النظام الرسمي فيها يعتنق المذهب الإباضي. وترجع جذور الإباضية في عمان إلى القرن الثامن الميلادي، بالإضافة إلى وجود جميع الطوائف الإسلامية السنية والشيعية. ويتمركز الإباضيون بكثافة في وسط البلاد، ويتواجد السنة

---

(١) المصدر السابق، هاني نسيره، بتصرف.
(٢) المصدر السابق، على الغراش: ١٠٤.
(٣) المصدر السابق، هاني نسيره: ١٤٥ بتصرف.

على طول ساحل الباطنة وفي منطقة الظاهرة المحاذية لأبوظبي، ويقطن الشيعة المدن الساحلية[١]. ويشكل الإباضيون ٨٠٪ من السكان[٢].

- لبنان، يسير وفق حكم ونظام «الديمقراطية الطائفية» و«الطائفية السياسية» و«الطائفية الدستورية»، يتواجد فيه ١٩ مذهباً رسمياً من المسلمين والمسيحيين.

- المغرب، يشكل البربر (مسلمون سنة أهمهم الريفيون والأمازيغ والشلوح) ٣٦٪ من السكان، وهناك أقليات أخرى كالطوارق واليهود والأوروبيين المسيحيين والأفارقة[٣]...

- ليبيا، يبلغ عدد السكان فيها ٦،٠٩٧،٥٥٦ حسب تعداد عام ٢٠٠٥ وتسيطر القبلية على المشهد الليبي دون الطائفية الدينية[٤].

الفتن الطائفية.. الجذور والأسباب

عندما تتصاعد ألسنة دخان الفتن توهن النفوس السابحة في

---

(١) المصدر السابق، علي الغراش: ١٠٥ بتصرف.
(٢) المصدر السابق، هاني نسيره: ١٤٦.
(٣) المصدر السابق: ١٤٣ بتصرف.
(٤) المصدر السابق: ١٤٣.

ملكوت خالقها. وعندما يحلم الناس بالاستقرار تبحث سفنهم عن شواطئ الأمل. وكيفما تتناطح النفوس المتنافرة في الفتنة ستتناثر المجتمعات كضحايا على المقاصل بين الضياع والعصبية. فما دامت حرائق الفتن الطائفية في العراق ولبنان وأفغانستان لم تتوقف عن بث دخانها، فإن الخشية من انتشار سمومها في سماء المناطق المحيطة لن تتوقف أيضاً. هذه الحقيقة البديهية، في منطق انتشار الفتن، قد يتغافل عنها بعض الساسة، من باب لعل وعسى أن تُظهر الأيام ما يمنع من تحققها، أو يردع طالبيها. ولكنها تصبح كالطامة الكبرى إذا ما دنت أو تحققت.

فما أسباب وجذور الفتن الطائفية؟ ومتى تظهر الفتن الطائفية؟ ومن يحرِّك مياهها الراكدة؟ ولمصلحة من تنفجر وتستمر الحروب الطائفية؟...

هذه الأسئلة تطفو على السطح عندما تظهر الفتن الطائفية وتحتدم الصراعات المذهبية، كما هو الحال في العراق، أو عندما تمسي غيوم الأوضاع في بلد ما منذرةً بأخطار الحرب الطائفية، كما هو الحال في لبنان بين حقبة زمنية وأخرى. والإجابة عن تلك الأسئلة إما أن تكون منغلقة على أحداث واضحة المعالم كلبنان أو العراق، أو تكون مطلقة على عموم الفتن الطائفية متجاوزة الحالات القائمة، ولكن تشملها في العموميات. وقد اخترنا

الطريقة الثانية.

لكل فتنة طائفية، عند وقوعها، أسباب آنية لاشتعالها، وقد تكون هذه الأسباب مجرد عود الثقاب الذي يشعل الفتيل، وأحياناً تكون مفتعلة لحاجة المفتعلين لتغيير الظرف والجو السياسيين المحيطين بهم. ولكن هناك أسبابًا شبه ثابتة تقف خلف الكثير من الفتن الطائفية تاريخياً وحاضراً وربما مستقبلاً أيضاً.

مع الفوارق البسيطة بين أسباب الفتن الطائفية وجذورها في المنظور العام للقضية، إلا أن هناك أسبابًا وجذورًا قد تختص بالعالم النامي دون العالم المتقدم. مع ملاحظة أن بعض النقاط التالية بمثابة جذور للفتنة، وبعضها عوامل مساعدة لها:

١ - ارتباط المجتمعات سلبياً بالموروثات التاريخية، مما يجعلها حبيسة التاريخ ومرتهنة له. بل تحتكم إلى وقائع حدثت منذ عشرات القرون في خلافاتها الاجتماعية والسياسية القائمة. والأدهى التناصر لتلك الوقائع، وكأن النصر الكلامي فيها سيغير من حال الأمة اليوم، أو يغير ثوابت التاريخ كما يعتقد بها كل فريق! كموضوع الإمامة والخلافة بين الشيعة والسنة عند المسلمين، وموضوع العقل والروح (العلم والدين) بين الأرثوذوكس والكاثوليك والبروتستانت عند المسيحيين.

٢- غياب ثقافة التعددية الفكرية وثقافة التوافق السياسية، وبالتالي غياب القبول بالتعددية الاجتماعية والثقافية في المجتمعات عامة. من هنا تأتي مصيبة الخلط في إدراك المفاهيم بشكل مغلوط، كالخلط بين مفهومي الطائفية الطبيعية والطائفية الشاذة، أو بين مفهومي الطائفية كسياسة تُمارس والطائفية كحالة اجتماعية، أو بين التوافق الطائفي والتمييز الطائفي.

٣- وجود أمراض ذاتية ونفسية وأخلاقية ناتجة عن طبيعة وبيئة المنظومة الاجتماعية والسياسية والفكرية في المجتمعات، تجعل الارتكان لها حالة سارية عند المتعاطين في القضايا المرتبطة بالطائفية، كالحقد والكراهية والحسد... والعصبية، بحيث يتناصر أهل كل طائفة ضد الطوائف الأخرى، وتحركهم تفاصيل صغيرة جداً.

٤- وجود مصالح ضيقة، أو أجندات سياسية ضيقة، عند بعض الأشخاص أو بعض الجماعات المعنية بالطوائف أو المهيمنة عليها، فتعمل لأجلها دون النظر للأخطار المترتبة عليها. فتهيمن ديمقراطية المصالح الضيقة على ديمقراطية المصالح العامة. ومن ثم تستقوي هذه الجماعات بالهوية الطائفية على حساب الهويات الوطنية الجامعة. كل ذلك يعطي لأصحاب المصالح الذاتية أو الجمعية للعمل على الاستفادة من أوضاع دولهم، أو نفوذهم فيها نحو استغلال الحالة الطائفية لمصالحهم ذاتها. فـ«بقاء المجتمع المدني والمنظمات الحديثة في حالة من التأخر، الذي يمنعه من ممارسة دوره في ضبط التطور الكبير

في سلطة الدولة ونفوذها، مما يشجع أصحاب المصالح والطامحين إلى الاستفادة من هذه الدولة القوية الجديدة، وما يرتبط بالنفوذ إليها من مصالح، إلى السعي نحو السيطرة عليها بجميع الوسائل، وفي مقدمتها استخدام العصبيات الدينية والقومية»[١].

٥- بروز الأصوات المطالبة بالهويات الخاصة العرقية والدينية والمذهبية، التي تكاثرت وتزامنت مع سقوط أيديولوجيات عالمية كانت سائدة ومهيمنة كالشيوعية، ومع سقوط جدار برلين... فتشجعت كل أقلية مهمشة أو قومية منسية على تفعيل هويتها سياسياً ودولياً. وهي الحالة التي وصفها بعض المفكرين الغربيين بـ«انفجار الهوية»، و«تُقدر المجموعات التي نادت بهوياتها الخاصة بما يزيد على ٣٠٠٠ في مختلف أنحاء العالم، مقارنة بنحو ٩٠٠ مجموعة في أواخر سبعينات القرن العشرين، ويقدَّر عدد الحركات الانفصالية التي قامت في هذا الإطار بنحو ٦٠٠ حركة خلال العقود الثلاثة الأخيرة»[٢].

٦- غياب العدالة في توزيع موارد الدولة. أي عدم توازن الدولة في توزيع الموارد بين مناطقها وطوائفها ومحافظاتها. وينبعث ذلك من تغييب أو غياب العدالة في خطط التنمية التي

---

(١) نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة، د. برهان غليون.

(٢) المسألة الطائفية: بحثاً عن تفسير خارج الصندوق المذهبي، د. توفيق السيف، مجلة الكلمة، عدد ٥٩.

تتبناهـا الحكومة، فتصبح هناك مناطق ثرية وأخرى فقيرة، مناطق تعيـش المدنية العمرانيـة في مدن حديثة، وأخـرى تعيش في بيوت مـن الصفيح تأخذ شـكل القـرى والأرياف رغم كونهـا، تاريخياً، تُعـد من المدن القديمة. وبالتالي يستشـعر بعض أهل تلك المناطق بالحيف والظلم.

٧- شـعور أهل بعض القوميـات، أو الديانـات والطوائف، بوجـود تاريـخ من الظلـم المتراكم على مجتمعاتهـم، كما حدث مع المسـلمين في دول الاتحـاد السـوفيتي السـابق، ومثلـما جـرى مع الأكراد والشـيعة في عراق صدام حسين... فيعملون لرد الاعتبار لأنفسـهم فيصطدمـون بغيرهـم. تشـكلت حالة الظلـم هذه من خـلال تاريـخ مـن الجراحـات المتتابعة عـبر الزمـن، تعرضوا لها بالتهميـش المتعمـد والإقصاء الحـاد والتعيير في كل مناسـبة حتى عـلى طرق أكلهم وملبسـهم وتعبدهم. «إن هـذه الجراح هي التي تحدد، في كل مرحلة من مراحل الحياة، موقف البشر من انتماءاتهم وتراتبيـة هذه الانتماءات. فحين يكون المرء قد تعرض للاضطهاد بسـبب دينه، أو للإهانة والاستهزاء بسـبب لون بشرته، أو لكنته، أو ثيابه الرثة، فهو لا ينسى هذه الإساءات»[1].

٨- التديـن المغلوط، ذاك الذي يحول قيمـة الحب الجميلة إلى

---

(١) الهويات القاتلة، أمين معلوف: ٤١.

كراهية في النظر إلى الآخر وفي سلوكه معه. ذاك التدين الذي يبدل مبدأ الرحمة إلى اصطفاف للتشدد والعنف. فباسم الدين، أي دين، وباسم الله، عند كل ديانة ومذهب، يصبح التدين أداة لقمع المخالف، وآلية لتهميش المنافس، ووسيلة لاستبعاد الهويات المغايرة. حصل ذلك بين أبناء المذاهب في المسيحية، ووقع أيضاً بين أبناء المذاهب الإسلامية... والإشكال ليس في الأديان والمذاهب، إنما هو في انحراف تدين المتدينين عن جادة التدين الحقيقي الذي يفيض بالحب والرحمة. فهذا باسم الجنة والوعد بها يقتل الأبرياء، وذاك باسم النار والتخويف منها يحرض أصحابه ضد المغايرين له. وبين مقولة الجنة ومقولة النار تستعر المشاكل الطائفية ولا تهدأ. «لذلك فإن الناتج الفعلي المستخلص من هاتين المقولتين (الفردوس والجحيم) هو تطبيع المؤمن، وزجّه في آلية سلوك مرسومة. إنهما سلاح فعّال لآخر الحدود مع السواد الأعظم من المجتمع البشري. وبواسطتهما تصطف جماهير المؤمنين الغفيرة جنباً إلى جنب وتصبح قوة ضاربة. وكل تحويل للجماهير إلى قوة ضاربة هو بمثابة تمهيد للرأس المدبر لها لجعلها أداة للاستخدام، إنها سياسة، فليس من المستغرب أن نجد إنساناً ما يسمح لنفسه بالتصرف ضمن الجماعة بطريقة مغايرة تماماً لطريقة تصرفه كفرد. ومن الأمثلة الساطعة على هذه الحقيقة أن المسيحية - وهي دين محبة وعطاء - لم تسلم من وقوع التقاتل بين بنيها في أوروبا. وكم

حاول كل فريق من فرقاء الصراع أن يبيد الفريق الآخر، ومع العلم أن كل مسيحي مؤمن من هذا الفريق أو ذاك، عندما نأخذه كفرد مستقل، نجد أنه يطيع كل المبادئ الأخلاقية السامية التي توجب عليه محبة الآخرين، ويجزع من إيذاء بعوضة»[1]. والخطر من انحراف التدين مختلف أثره، بين انحراف تدين أفراد أو انحراف تدين رجالات الدين، لأن انحراف تدين الأفراد، رغم خطورته، لا يبلغ عُشر خطر انحراف تدين رجل، الذي بانحرافه قد ينحرف مجتمع كامل، أو أمة كاملة، وإذا كان انحراف رجل الدين يتجه نحو بث روح الطائفية، بالطبع سيكون تدميره أكبر بفعل العصبية المنغلقة للدين. «لأن معضلة استعمال فكرة الله كذريعة لا تتفوق على معضلة أخرى من المعضلات الشائعة وهي معضلة استعمال فكرة الله كسبب استفزازي. هناك متعبدون كثيرون يمارسون الاستفزاز انطلاقاً من عاداتهم الدينية. إنهم يستغلون لأبعد حد تقاليد وأعراف مذهبهم كي يضايقوا بها الطرف الآخر غير الخاضع لهذه الأعراف. وقد يصل الاستفزاز أحياناً كثيرة لدرجة التحرش، ويصبح احتمال وقوع الشر وارداً في كل لحظة»[2].

---

(١) الدين والجهال: مبحث فلسفي في إلغاء الطائفية السياسية» للدكتور أنور فؤاد أبي خزام: ٧٥-٧٦.

(٢) المصدر السابق: ٥٢.

٩- غلبة الهوية الأقرب إلى الذات المتمثلة في القبيلة والطائفة والمذهب على الهويات الجامعة كالوطن والدين والقوم. وقد تتحول الهويات الضيقة إلى هويات قاتلة، كما يسميها أ. أمين معلوف في كتابه «الهويات القاتلة»، إذ يقول - بتصرف -: (إن كلمة «هوية» مضللة، فهي توحي في بادئ الأمر بحق مشروع ثم تصبح أداة قتال... ذلك المفهوم الذي يختصر الهوية في انتماء واحد يحصر البشر في موقف متحيز ومتعصب... ما يحولهم إلى قتلة أو أتباع قتلة)، فيندفع أصحاب كل «هوية ضيقة» للدفاع عن هويتهم متغافلين الهويات الأم التي تجمعهم، لذلك لا عجب من غياب المقاصد المرجوة أو انحرافها لدى بعض مؤتمرات التقريب بين المذاهب أو حوارات المذاهب الإسلامية، كالذي حدث في الدوحة في ٢٠/ ١/ ٢٠٠٧ حيث شهد نقاشات صاخبة من بعض ممثلي المذاهب الإسلامية مما يصنع التباعد لا التقارب.

١٠- غياب الرؤية السياسية والإستراتيجية للأطراف الداخلية المعنية بالفتنة الطائفية، وبالتالي تستجيب لأفعال الأطراف الأخرى بردات فعل مشوشة بسبب ارتباك أجندتهم العملية التي تترجم تلك الرؤية، إن وجدت. وبذلك تساهم بعض الأطراف الداخلية في إضرام نيران الفتنة الطائفية.

١١- تنبعث المشاكل الطائفية، أحياناً، بسبب اختلال في

العلاقات القائمة على المصالح بين الطبقة الحاكمة والطبقات المهيمنة على الطوائف، أو بسبب اختلال في العلاقات القائمة على المصالح بين زعامات الطوائف نفسها، وقد بحثها الأستاذ مسعود ضاهر في مسعى لبحث المسألة الطائفية في لبنان خلال فترة الحرب الأهلية، في كتابه «الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية»، حيث ركز على علاقة الطائفية بالطبقية، وأكد على ارتباط «الطائفية بالطبقة لا كنقيضين.... بل كوجهين لعملة واحدة.... إن الطائفية لم تكن شيئاً آخر غير الطبقية.... إن الطائفية والطبقية لا تتعارضان بل تتداخلان عميقاً على قاعدة نمط الإنتاج.... فالنظام السياسي المسيطر هو نظام طائفي - طبقي تبرز فيه الطائفية والطبقية كوجهين لعملة واحدة» وفي نص آخر يقول: «فالسيطرة الطائفية ولدت الغنى والبحبوحة لأبناء الطوائف المسيطرة، كما ولدت الفقر ومدن الصفيح لأبناء الطوائف الخاضعة للسيطرة. الوجه الطائفي والوجه الطبقي متلازمان في إطار حركية الواقع اللبناني[1].

١٢- استخدام ورقة المذهب والطائفة كأداة في الصراع والتنافس السياسيين بين مكونات المجتمع السياسي الواحد، وفي حالة أخرى يتم استخدام هذه الورقة في الصراع بين تلك

(١) في الدولة الطائفية: مهدي عامل: ٢٢٠-٢٢٣ و٢٥٣.

المكونـات والدولة، فتتهـم المكونات الدولة بأنهـا نظام طائفي في سياسـته، أو تتهم الدولة، جُل أو بعـض، المكونات بالتهمة ذاتها. وتـارة أخرى تتنافـس القوى الداخلة في الدولـة أو التي خارجها لاسـتخدام الورقـة ذاتهـا للوصول للسـلطة والنفـوذ والمصالح. وهـذه الحالة تعني تخلـف الجميع في اختيار مناهـج ديمقراطية في العمل السـياسي. لذا تتأكد الحالة بـ «بقاء المجتمع المدني ومنظماته الحديثة في حالة من التأخر، الذي يمنعه من ممارسة دوره في ضبط التطـور الكبـير في سـلطة الدولـة ونفوذهـا. مما يشـجع أصحاب المصالح والطامحين إلى الاسـتفادة من هذه الدولة القوية الجديدة، ومـا يرتبـط بالنفوذ إليهـا من مصالح، إلى السـعي نحو السـيطرة عليها بجميع الوسـائل، وفي مقدمتها استخدام العصبيات الدينية القومية[1].

١٣- اسـتجابة وتناغـم بعض الأطـراف الداخليـة لمتطلبات ولـرؤى بعـض السياسـات والأطـراف الإقليميـة والدولية، من مصلحتها - الأطراف الخارجية - اسـتمرار الفتن الطائفية، رغبة في كسـب وتعزيز مواقفها في الداخل ضد أطراف تتنافس معها في ساحتها.

---

(١) الطائفية، مركز المسبار للدراسات: ١٨٤،عن نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة للدكتور برهان غليون.

١٤- وجود نظرية صراع الحضارات التي يتبناها المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية وسلسلة من المنظمات الغربية، ويعتقد بعضهم بأن العالم يعيش اليوم الحرب العالمية الرابعة - الثالثة تمثلت في مصائب وحروب الحرب الباردة - وأن بؤر التوتر لهذه الحرب بين الغرب والشرق تدور رحاها في البلاد الإسلامية. ناهيك عن التدخلات الإقليمية والدولية التي قد تبث الروح الطائفية في هذه الطائفة أو تلك.

١٥- استمرار الصراعات الاجتماعية الناتجة عن امتدادات فشل مشاريع النهضة والتحرر السياسي والاقتصادي والثقافي منذ ما يقارب ثمانية عقود حتى وقتنا الحاضر. فـ«في فترة النهوض السياسي القومي بعد الحرب العالمية الثانية والطموح إلى بناء سلطة شعبية ووطنية في الوقت ذاته كان الميل شديداً لدى مختلف الطوائف الدينية وغير الدينية إلى الانصهار. وحدث الأمر ذاته في فترة النهوض الوطني ضد الاستعمار. إذ كان هذا الصراع يخلق نوعاً من الإجماع القومي يدعم الشعور بالانتماء إلى جماعة واحدة ضد الانتماءات الجزئية المتعددة. ولم تعد الطائفية إلى السطح بشكل عنيف إلا مع وصول هذا المشروع إلى الإخفاق وعاد كل إلى قواعده التقليدية قليل الإيمان بالمستقبل وغير واثق به. وقد عمق إخفاق المشروع الوطني الاستقلالي هذا الشعور، ففقدت

الجماعة أي مثال أعلى جديد واضطرت إلى العودة للتشبث بالمثل الجزئية الماضية التي تتضمن لها وحدها شيئاً من المناعة ضد الانحلال والضياع، وشيئاً من القوة والسلطة ضد الدولة التي لم تعد تعبر عنها، أو التي أدركت أنها لا تعبر عنها»[1].

١٦- انعكاس لمجموعة من الإخفاقات التي مُني بها العالم الثالث في البعد الإصلاحي والتحديثي. واتساع الفجوة بين العالم المتقدم ودول العالم النامي. وغياب مؤشرات النجاح عن ارتفاع مستوى المواطن والأسرة مادياً وتنموياً فينعكس عليهما بالاندفاع للانكفاء على الذات نحو «الهوية الضيقة». وكذلك انعكاس للفشل والإحباط في معالجة القضية الفلسطينية، سواء بخيار الحرب أو بخيار السلام، والعجز العربي والإسلامي عن استثمار مصادر قوته وتحالفاته في التعديل والتأثير في السياسات الأمريكية والأوروبية المؤيدة للعدو الإسرائيلي مما يدفع بعض الأطراف نحو البحث عن مكاسب وإنجازات تسبح في الوهم أكثر منها في الواقع تعويضاً عن الإحباط والفشل.

١٧- وجود إعلام يساهم في صب الزيت على نار النزاعات على الهوية. فقد تبدأ الفتن من خبر أو تعليق إعلامي صغير، فيدخل الفضاء الإعلامي في دائرة الاستفزاز والاستفزاز المضاد،

(١) المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، د. برهان غليون:٧٦-٧٧.

مما قد يجعل الأجواء متوترة وقابلة للاستغلال من آية أطراف لا تريد الخير بالعالَمين العربي والإسلامي.

لذا ليس من المستبعد أن تظهر الفتن الطائفية وتزداد، لا بسبب وجود تلك الأسباب فحسب، بل لأن تكالب الأحداث وتسارعها في الشرق الأوسط، وتدخل المؤثر الإقليمي والدولي في صغائر المعطيات وكبيرها، قد يجعل المستقبل القريب للمنطقة موعوداً بالأحداث والفتن الطائفية.

البعد الخارجي في الفتن الطائفية

«إن مصلحة إسرائيل تقتضي أن تكرس الصراعات وتتعمق، لأن انقسام العالم العربي يعني في نهاية المطاف إضعافه وتشتت قواه وطاقاته التي كان يمكن أن يعبئها ويحشدها في مواجهة إسرائيل». كانت هذه الفقرة مقدمة لمجموعة من الأبحاث للندوة التي نظمها مركز «بارا إيلاف للأبحاث الإستراتيجية ووزارة الخارجية الإسرائيلية عام ١٩٩٢»، بعنوان: «الموقف الإسرائيلي من الجماعات الإثنية والطائفية في العالم العربي»، وهذه الندوة هي واحدة من الفعاليات البحثية والدراساتية الكثيرة التي تقوم بها الأجهزة الإسرائيلية لزيادة حدة التباينات والتوترات الطائفية العربية، ويضع بعض المراقبين والمتابعين مثل أ. عبد الرؤوف سنو،

العدوان الإسرائيلي على الجنوب اللبناني عام ٢٠٠٦ في السياق الإسرائيلي الذي يستهدف - فيما يستهدف - خلق نزاعات بين النازحين الشيعة ومجتمعهم اللبناني الذي احتضنهم من مسلمين ومسيحيين من جانب آخر.

لا شك في أن حالة الاستقطاب السياسي الدائمة في لبنان والعراق وفلسطين والسودان داخلياً وخارجياً تساهم في وجود توترات طائفية، ولكن من الطبيعي جداً أن تسعى بعض الأطراف الإقليمية والدولية، لأن تستفيد من إضعاف كل الأطراف الداخلية في تلك الدول، كإسرائيل وأمريكا، نحو إبقاء فتيل التوترات المذهبية والطائفية مشتعلاً. بيد أنه لو نظر كل طرف داخلي إلى مصالح الأمة وأولاها الاهتمام المطلوب بحيث تكون في أول سلم الأهداف لما استطاع الأعداء اختراق جسد الأمة من ثقب الفتن الطائفية. وهو ثقب ذو ممر ضيق، ولكنه يفضي إلى حروب أهلية تجر البلاد والعباد إلى مستقبل مجهول، وإلى جراحات دامية تصيب النفوس قبل الأبدان.

ليس المقصود تعليق مشاكل الأمة على مشجب «نظرية المؤامرة»، لأن المؤامرات لا تنجح إلا بخلل في الذات، وبقدر ما نحاول التركيز على ما يهمنا وينبغي التأكيد عليه دائماً من الالتفات إلى الذات في ما هي عليه وما ينبغي منها. صحيح أن

أمتنا مستهدفة، ولكن الأصح أن لا نتيح للمستهدفين أن ينجحوا في اختراقنا واستثمار مشاكلنا الداخلية، من خلال الفتن الطائفية التي قد نشعل حطبها بأيدينا بقصد أو دون قصد تحت عناوين فئوية أو استحقاقات آنية.

وتكمن المشكلة في تشاغل وانشغال البعض في إثارة الفتن الطائفية والمذهبية مما يهيئ للمؤامرات الممرات السالكة للعبور وخلط الأوراق الداخلية. هذا التشاغل قد يحدث بين الطوائف كما هو بين السنة والشيعة في العراق ولبنان، وقد يقع بين أبناء الطائفة الواحدة كما هو حاصل بين المسيحيين أنفسهم في لبنان، وبين السنة في العراق، وبين الشيعة في العراق أيضاً. بل قد يساهم أبناء الطائفة الواحدة في إشعال ما كان خامداً من اختلافات اجتهادية بينهم هنا أو هناك. من هنا يُعاب على بعض الطوائف محاولاتها ومساعيها لتكريس امتداداتها الخارجية على حساب بعدها الوطني الخالص. على سبيل المثال، الصورة القديمة التي لا تزال تجد لها زخماً من الاستمرار في الوقت الحاضر، فبعد الاضطرابات التي عمت جبل لبنان عام ١٨٤٥م «تدخلت الدول الكبرى لحماية الطائفية بشكل مباشر، مثلما حصل للطوائف المسيحية بعد التدخل الأوروبي، حيث نشرت فرنسا حمايتها على الموارنة، ودخل الروم الأرثوذكس في عهدة قيصر روسية، وتأرجح الروم

الكاثوليك بين الحماية الفرنسية والنمساوية. بينما انضم الدروز إلى لواء التاج البريطاني، فيما بقي المسلمون السنة تحت رعاية السلطان - العثماني -»[١].

من أشد ما ابتليت به أمتنا العربية والإسلامية طوال التاريخ الفتن الطائفية، وقد ساهم في انبعاثها، في أحايين كثيرة، أطراف خارجية. لذا ليس من الإنصاف توقع توقفها، ما دامت، من جهة أولى، محاولات تلاقي مصالح الطوائف تتعثر وتفشل في أغلب الأحايين. وما دامت، من جهة ثانية، محاولات ردم الهوة وإصلاح الذات داخل الأمة بين الطوائف، بصورة واقعية تعطي لكل طائفة تميزها وحقوقها ووزنها في الحياة المشتركة، ينتابها الفشل. وما دامت، من جهة ثالثة، محاولات إنجاح الصعود الطائفي لبعض الأطراف على حساب الطوائف الأخرى تلقى ترحيباً من الداخل أو الخارج!

يُنقل عن رئيس الحكومة اللبنانية الراحل تقي الدين الصلح أنه التقى في الولايات المتحدة ذات مرة بالمفكر الأمريكي كرمت روزفلت الذي كان يعمل مديراً لمعهد الشرق الأوسط في واشنطن، وأخذا يتكلمان معاً في شؤون المشرق العربي.. فكان كلما أتى ذكر

---

(١) مفهوم الطائفية بين التجاذب الديني والسياسي، يوسف الديني، كتاب «الطائفية»، مجموعة من الكتاب، مركز المسبار للدراسات والبحوث ٤/ ٢٠٠٧، ص ١٦.

دولة من هذه الدول ألحقها روزفلت بمشكلة مستعصية لاصقة بها.. فعند ذكر العراق قال: مسكين العراق عنده المشكلة الكردية، وعنده انقسام الشعب بين سنة وشيعة. وعند ذكر الأردن قال: مسكين الأردن عنده مشكلة البدو، والفلسطينيين، وعند ذكر سوريا قال عندها مشكلة توزع الشعب بين طوائف ولم يكن الفرنسيون في مطلع العشرينيات على خطأ عندما أنشأوا دويلات طائفية ومذهبية فيها كدولة العلويين ودولة جبل الدروز. أما لبنان الذي توقف عنده كرمت روزفلت وقفة خاصة، فقال عنه: المشكلة أن البلد فسيفساء طائفية ومذهبية غير متجانسة، وأن الموارنة غير مندمجين مع بقية السكان! وهكذا، أضاف تقي الدين الصلح ضاحكاً، عرفتُ من كرمت روزفلت أن السياسة الغربية في منطقة الشرق الأوسط أشبه بمشتل زراعي يهتم فيه المسؤول بصحة كل مشكلة من مشاكل المنطقة: فهو يحرص على رعايتها ويسقيها بالماء ويمدها بالأسمدة الكيماوية بحيث تكون مشكلة كل قطر أكبر من هذا القطر[1].

الشخصانية والتشظي يهيئان للطائفية

الشخصانية إذا تلبست بالأيديولوجيا المذهبية، والتشظي إذا تأسس على أرضية دينية، يمسيان من العوامل المؤثرة في بروز الفتن

---

(١) الإسلام لا المذهبية!، جهاد فاضل، موقع العربية نت، آراء، الثلاثاء ١٥ ربيع الأول ١٤٢٨هـ - ٣ أبريل٢٠٠٧م ، نقلا عن جريدة «الرياض» السعودية.

الطائفية. بالتأكيد تسهم أي حالة تشرذم لأي إقليم أو بلد إلى لجوء الأفراد والمجتمعات للهويات الضيقة (القبيلة، الطائفة، العرق...) وتفضيلها على الهويات الجامعة التي تموت بفعل التشرذم. وقد يظن البعض خطأً بأن التشرذم في العالَمين العربي والإسلامي سببه الخلافات المستمرة بين الدول، أو بينها وشعوبها. هذا الرأي مع ما فيه من صواب نسبي، إلا أنه إما أن يكون تسطيحًا للمشكلة، أو هروبًا من الاعتراف بحقيقتها، وبالتالي هو هروب من اتهام الذات الفردية والجمعية، لأن التفكك العربي له أسباب أعمق من ذلك بكثير. ويمكن الإبحار في استيعاب الموضوع عبر زوايا متعددة اجتماعية وسياسية واقتصادية، تضفي بانعكاساتها يومياً على ظاهرة التشظي في العالَمين العربي والإسلامي. ويمكن أيضاً تناول الأمر بالمقارنة بين ما يحدث في تلك الزوايا عندنا بما يحدث في البلدان الديمقراطية والمتقدمة.

دائماً ما يكون الوجه البارز من المشكلة منصباً على الحالة السياسية وما يظهر منها على السطح من خلافات وصراعات، فتغيب الوجوه الأخرى للمشكلة. ففي فلسطين، على سبيل المثال لا الحصر، تبرز قضية الصراع بين حماس وفتح، بينما هناك أوجه أخرى تعكس جوانب من الظاهرة كالتفكك الاجتماعي والأسري وتنامي عصابة الفساد المالي والإداري وخلافات داخلية في حماس نفسها وكذلك في فتح. كل ذلك يسهم في تشكل وتنامي ظاهرة

التشظي. الصورة السياسية هي الأوضح للمشكلة، لكنها مجرد نتيجة لعوامل اجتماعية وفئوية وطائفية وقبلية وأسرية وسياسية، وشخصية أيضاً.

هذه الظاهرة، أو المشكلة، لها مظاهر كثيرة، منها: وجود خلافات مستمرة بين الدول، حدودية، سياسية، قبلية، اقتصادية. مثلما بين مصر والسودان، المغرب والجزائر، الكويت والعراق... ومنها الانشطارات الحزبية المتتابعة. فحزب الأمة في السودان، مثلاً، الذي يتزعمه الصادق المهدي، من المتوقع أن يقع الانشقاق الثاني في صفوفه في المرحلة القادمة، على قاعدة الخلاف حول المشاركة في حكومة البشير أو عدم المشاركة، خصوصا بعد انضمام أحد أنجال الصادق- بشرى الصادق- إلى جهاز الأمن والمخابرات السوداني.

المتابع لمسيرة الأحزاب والتنظيمات في العالَمين العربي والإسلامي، خلال العقود الخمسة الأخيرة، بتوجهاتها المختلفة، اليسارية والقومية والإسلامية، يندهش لكثرة التوالد الانشطاري فيها. هذه الحالة شبيهة بكثرة الإنجاب في البلدان العربية والإسلامية، وكأن رغبة التوالد ورغبة الانشطار تتماشيان مع المزاج العام لشخصية أبناء هذه المجتمعات.

أجلى صورة للانشطار المتنوع والمتابع بإيقاعات سريعة،

نجده في النخب والأحزاب العراقية في هذه المرحلة، لاسيما المبني منها على خلفيات طائفية. اتفاقات رباعية بين الأكراد (الحزب الوطني والحزب الديمقراطي) والشيعة (الدعوة والمجلس). مذكرات تفاهم ثلاثية بين السنة (الحزب الإسلامي) والأكراد (الوطني والديمقراطي). تفاهمات سياسية سنية شيعية تضم ١٢ كتلة من الطرفين. انشقاقات داخل التيار الواحد، بعضها تحول إلى أكثر من تكتل منفصل عن الحزب الأم، مثلما وقع في حزب الدعوة و المجلس الأعلى ومجالس الصحوة مؤخراً. ناهيك عن الانشقاقات اليومية داخل تنظيم القاعدة في العراق وداخل التيار الصدري. الوضع نفسه يجري داخل الكتل البرلمانية مثل القائمة العراقية والكتلة الصدرية والائتلاف العراقي.

لا يمكن فصل هذه الظاهرة عن تفاقم ظواهر أخرى، بل هي لصيقة بها، وربما وليدة لها، كظاهرة التفكك الاجتماعي والأسري، وظاهرة تسلط الذكور على الإناث والأطفال، وظاهرة الديكتاتورة الاجتماعية، وظاهرة الشللية السلبية في الأوساط الثقافية والفنية والرياضية والاقتصادية. وهناك مسألة «الشخصانية»، وهي من أهم الأسباب التي ابتليت بها المجتمعات المتخلفة. «الشخصانية- Personalism» مذهب فلسفي وضعه الفيلسوف الفرنسي ايمانويل مونييه حيث يؤكد القيمة المطلقة للشخص، وأن

الشخص هو صاحب المركز الأسمى في الكون[1]. بيد أن المفهوم يتغير في المجتمعات المتصارعة ليصبح الشخص متقمصاً ذاته، لاسيما إذا كانت لديه طموحات للزعامة وطلب المريدين وتكثير التابعين، ومن ثم انشطاره مع تابعيه عن التشكل الذي كان يضمه والآخرين، والأخطر عندما تتقمص الشخصانية اللباس الديني أو الطائفي والمذهبي.

بينما في البلدان الديمقراطية كبريطانيا واليابان وأمريكا الصورة مختلفة، قلما تحدث حالات تشظٍ في الأحزاب القائمة. قد يحدث ذلك بين فترات زمنية طويلة، عشر سنوات أو أكثر، ويحدث كولادة طبيعية لتبدل الأجيال والأحوال والرؤية المتغيرة، وبالتالي يأخذ مسار التغيير الداخلي، لا مسار الانشطار.

الإعلام كوقود للفتنة الطائفية

على مدى العقود الخمسة الأخيرة، عملت النقشات المذهبية بين الطوائف المسلمة، كما هو الحال بين الطوائف المسيحية في العقود السابقة، على تخفيف التوترات الطائفية، وفي أضعف صورها حدَّت من تحول المقاربات المذهبية إلى توترات سياسية، وبالتالي أضعفت المماحكات الاجتماعية، وهيأت المجتمعات

---

(١) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ص٣١١ .

لتقبل بعضها البعض. وكلما سخنت الساحة سياسياً اقتربت النقاشات المذهبية ونزعت فتيل الحدة والتوتر والتقاذف بين الجماعات والطوائف.

بيد أن التغييرات الجيوسياسية واتساع مساحة وفضاء الإعلام المرئي خلال العقد الأخير، عربياً وإسلامياً، جعلت ما كان بالأمس مستتراً يصبح اليوم ظاهراً، وحوَّل ما كان متوارياً أو يراد له التواري في السنوات السابقة إلى مادة صاخبة، ويراد لها في الوقت الحاضر أن تكون صارخة، مما جعل البعض، في الساحات الإلكترونية وبعض وسائل الإعلام، يتندرون على فائدة مساعي التقريب بين المذاهب ومؤتمراتها، اشتباهاً أو تعمداً!

وقد نشأت خلال السنوات الخمس الماضية مجموعة من الباقات والقنوات الفضائية ذات الصبغة المذهبية عند المسيحيين والمسلمين تعبر عن الفكر المذهبي التابعة له تلك القنوات. فبينما من إيجابيات مراحل هيمنة الإعلام الرسمي وانضباطه خلال العقود السابقة في العالَمين العربي والإسلامي عدم انجراره أو تحوله إلى أداة تصب في إشعال الفتن الطائفية، تساهم بعض القنوات في هذه المرحلة، مع غياب الرقابة الذاتية التي تضبط الذات عن الانفلات باسم الحرية الإعلامية، في صب الزيت على نار النزعات والنزاعات المذهبية.

ليس عيباً أن تتأسس وتنشط للطوائف قنوات فضائية ما دامت مسالمة في النهج العام، وتعبر عن ذاتها بصورة حضارية، ولكن الخشية الكبرى والمصيبة العظمى أن تنتهج تلك القنوات رسالة استفزازية للطوائف الأخرى، سواءً كانت بروتستانتية أو كاثوليكية في الإطار المسيحي، وسواءً كانت سنية أو شيعية في الإطار الإسلامي. والخشية الثانية المنبثقة من الخشية الأولى انجرار قنوات أخرى للرد تحت عنوان الدفاع عن النفس، فيدخل الفضاء الإعلامي للمنطقة في دائرة الاستفزاز والاستفزاز المضاد، مما قد يجعل الأجواء متوترة وقابلة للاستغلال من آية أطراف لا تريد الخير بالعالمَين العربي والإسلامي. الجميع يعلم كم هو الإعلام خطير جداً في قلب الحقائق، مثلما جعل كثيرين في الولايات المتحدة يصدقون بأن الفلسطينيين يعتدون على الإسرائيليين وهم وجه من وجوه الإرهاب ويحاولون احتلال إسرائيل... إلخ.

فالإعلام الخبري المرئي قد يساهم، إذا تأدلج، ومن خلال مطبخ الأخبار الذي يتفنن في صناعة الخلطات الكيميائية المرئية، وفي صياغة الخبر والكتابة للصورة ومنتجة الأحداث المصورة، قد يساهم في دفع الانقسام المذهبي، السني - الشيعي للأمام وتسييسه، وتحويله من انقسام طبيعي وعضوي وتنافسي إلى انقسام نزاع للتصارع والتحارب، كما يحدث في العراق اليوم، ومن ثم

تنساق الأوضاع والمجتمعات إلى بؤرة التوترات والفتن الطائفية، التي قد تقود بعض البلدان إلى حروب طائفية دامية تتمنى جميع الطوائف اتقاء شررها وشرها، لأنه لا رابح فيها سوى أعداء الأمة قاطبة.

والفتن الطائفية قد تبدأ من الإعلام الطائفي، الذي يثير الخلافات الطائفية، ويكرس التعصب المذهبي أو الديني الذي يستفيد منه الغلاة من الطرفين، بينما حقيقة الصراعات الطائفية لا تخرج عن كونها «صراع البشر على السلطة» كما قال المفكر الانجليزي جون لوك قبل أكثر من ثلاث مئة سنة، عندما هاله الشقاق الدموي بين البروتستانت والكاثوليك في أوروبا في النصف الثاني من القرن السابع عشر، الذي استمر عشرات طويلة من السنين، حيث قال «إن الصراع بين الطوائف المسيحية ينمُّ عن صراع البشر على السلطة، واحتكار المرجعية، أكثر مما يعبر عن كنيسة السيد المسيح».

من إرهاصات الفتن الطائفية

للطائفية السلبية إرهاصات ونتائج لا تنحصر بإفرازاتها الآنية، بل تتعداها نحو التأثير على المستقبل القريب والبعيد للمجتمعات والدول. يكفي أنها «إحدى أكبر المعوقات التي

تعاني منها المجتمعات العربية، وأنها عقبة كؤود في وجه التحديث والمجتمعات المدنية، فالنظام الطائفي، ولا شك، غير مؤهل لأن يتصالح مع مقومات الدولة المدنية الحديثة، بحكم تركيبه الفكري والاجتماعي»[١]. أما إذا تحولت الطائفية السلبية إلى نظام محاصصة بعنوان ضمان مشاركة الطوائف في الحكم أو ما أشبه، فهو اشتباه قد تدفع المجتمعات والدول ضريبة كبيرة ثمناً له. فـ«لا يمكن للطائفية ضمان مشاركة جميع الفئات بشكل متوازن في المنظومة السياسية الحاكمة، لأن التوازن المطلوب، لهذا التمثيل، معرض بشكل دائم للفشل، في حال طغيان طائفة على أخرى، أو قامت أي طائفة باستغلال مركزها في الدولة، أو قدرتها الاقتصادية، أو حتى تمددها الديموغرافي»[٢].

ومن أخطر إرهاصات الفتن الطائفية قابلية تحُّولها إلى حروب طائفية وأهلية، بخاصة إذا كانت قائمة على قاعدة الاحتقانات الطائفية التي تنتهج أدلجة الصراعات بين أطرافها، أو على قاعدة الاحتقانات السياسية والأمنية التي تبتغي المحافظة على وجود فرقائها وتعزيز مواقع أطرافها. وأخطر ما في الأمر أن مدى صعوبة عودة الاستقرار، لو وقعت الحروب الطائفية واتسع أمدها، تكاد تكون شبه مستحيلة.

---

(١) كتاب الطائفية:١٨.
(٢) المصدر السابق:١٨.

فقد كادت العبثية الطائفية تعيث فساداً في لبنان خلال السنوات الماضية لولا محاولات مخلصة داخلية وخارجية حالت دون ذلك. ولكن لا تزال خشية الجميع على لبنان من حرب أهلية لا تُبقي و لا تذر. والأوضاع في العراق لا تزال تعتمل إرهاصات المأساة في دائرة الخطر والتمزق، وأصبحت الخشية على العراق وأهله من الانتقال إلى مرحلة الهلاك العام. والخشية نفسها على فلسطين أيضاً.

ويمكن عنونة بعض الأخطار المرافقة لأي حرب أهلية أو طائفية على أي منطقة فيما يلي :

١/ أن تكون الحرب مقدمة إلى انقسامات داخلية اجتماعية وسياسية تهدد بتغيير ملامح الاجتماع السياسي القائم وجغرافيته، بحيث لا يمكن توقف الاحتراب الداخلي إلا بمقابل ثمن باهظ ينتج عنه محاولة توافق الأطراف الداخلية على أسس المُحاصصة بينهم، سواء كانت نسب المُحاصصة وهمية أو واقعية، ولكن يقبلها الجميع لأنها بمثابة الشر الذي لا بد منه كمخرج للجميع من عنق الزجاجة.

٢/ لأن العصبية تكون حاكمة على نفوس وعواطف المتحاربين أهلياً أو طائفياً، لذا تكون الحرب غارقة في الشراسة

والدموية، فتمسي خسائرها البشرية والمادية دائماً متجاوزة للتوقعات والتقديرات التي يطلقها المتابعون أو المعنيون. وهذا ما يجعل بقاء آثارها في النفوس كبيراً وطويلاً؛ لأنها تحدث بين أبناء البلد الواحد والمجتمع الواحد، وقد يكون العداء بينهم وهميًا لا حقيقيًا.

٣/ لا تتوقف آثار الحرب الطائفية أو الأهلية عند حدود البلد والمجتمع الذي تدور رحاها داخله، بل تمتد وتتسع لتشمل المنطقة المحيطة به ما دامت التداخلات الاجتماعية والتاريخية ناشطة وطبيعية بين بلد الاحتراب ومحيطه الجغرافي. وهنا تكمن خطورة أخرى وهي محاولة الأطراف الخارجية استثمار الفتن الداخلية والاحتراب الداخلي فيما يخدم مصالحهم.

٤/ الحروب الطائفية والأهلية تعني عودة الوطن - أي وطن - والمجتمع إلى الوراء عشرات السنين في سلم الدول النامية، وتوقف الإصلاحات وتراجع التنمية، بل تعيد الشعوب إلى بذور التخلف الفكري والثقافي، فتسود العصبيات الاثنية والطائفية والقومية لتكرس سمات التشرذم والفرقة فلا يصبح للإنسان قيمة باستباحة دمه. وتصبح الحروب الأهلية والطائفية هي المدخل لخارطة الطريق للتخلف.

٥/ من أخطر الأمور الطائفية أن تتحول الحالة الطائفية من صراع طائفي إلى «احتقار طائفي» بين أبناء الطوائف. لذا فإنه ما تخلق شيء بالاعتدال إلا زانه، وما ارتبط شيء بالتطرف إلا شانه. فبينما يرتوي الاحتقان الطائفي بدماء الشعوب دون تمييز بين الأطياف والمذاهب، ينساق كثيرون نحو النفخ في جمار الطائفية، بوعي أو دون وعي، مما يساهم في انتقال الأجواء من حالة الاحتقان الطائفي إلى حالة «الاحتقار الطائفي». رغم ذلك يزعم كثيرون، عبر رفع الشعارات والكتابة والتصريحات المتفرقة للسياسيين والمثقفين، تبني الاعتدال في السياسة والثقافة. إلا أن الاحتقار الطائفي الطاغي على المشهد العام يُنتج اصطفافاً طائفيا مقززاً للنفس يستوقف المرء للعودة لقراءة الأحداث من جديد، وتحليل الواقع الفكري والثقافي، ومراجعة المباني العقلية التي توجه مواقفنا ذات اليمين تارة وذات اليسار تارة أخرى، عند كل منعطف سياسي حساس أو حاد يمر بالمنطقة.

لا مكان للعقل والحكمة عندما يهيمن الاحتقار الطائفي على أي ساحة، بل لا اذان تصغي لهما، هذا ما أكدته صفحات التاريخ عبر الحضارات التي سادت ثم بادت، في الغرب أو الشرق، كالصراعات بين المذاهب المسيحية في أوروبا والغرب، والصراعات بين المذاهب الإسلامية في الشرق العربي والإسلامي.

وأكدت أيضاً أنه لم تبلغ أي طائفة، على مدار التاريخ، نصراً نهائياً بحيث تندثر معه الطائفة الأخرى. وإذا أراد المنصفون ادعاء الحقيقة حول الحرب الطائفية في أي بلد فسيضفون صفة الطائفية على جميع الطوائف فيها دون استثناء.

كل قطرة دم تُراق على أرض الاحتراب الطائفي هي مداد لاستمرار الاحتقان الطائفي واستعار حالة الاحتقار الطائفي، فتكمن الخطورة، عندئذ على مجمل إقليم منطقة الصراع. لأن استمرار نار الطائفية في الاشتعال في المنطقة العربية والإسلامية، وهذا ما لا يتمناه أحد، هو استمرار لتأجج حالة الاحتقار الطائفي في المنطقة لتنذر الجميع بحروب طائفية أخرى قادمة. من السهل أن نكون كعرب ومسلمين متفرجين أو مساهمين سلبياً فيما يجري من تأجيج للروح الطائفية في هذا البلد أو ذاك، ولكن هل نعلم حجم ونوع المخاطر الناتجة عن مواقفنا هذه؟ والتي قد تكوي الجميع بنارها وشررها وتناثرها عندما تنفجر!

من أهم الاستراتيجيات لرجال الدفاع المدني في كل أنحاء العالم لمواجهة ومحاولة إخماد النيران المشتعلة على الأرض، السعي الحثيث لاحتوائها ومحاصرتها بكل الوسائل الممكنة، لا العمل على استثمارها في خلق حرائق أخرى، وهو ما يسعى أعداء الأمة لحقنه في دماء وخلايا جسد ومجتمع أمتنا. لذا فإنه ليس من السهل

علـى مجتمعاتنا حماية نفسـها من تسرب سـموم الطائفيـة إليها مهما كانت عيناها محدقتين على داخلها تارة وأخرى على حدودها، لأن التسرب يطير عبر الفضاء الإعلامي والانترنت العالمي.

الفصل الثانى

٢

خيارات ومخارج

خيارات متاحة لمخارج صعبة

ما الخيارات المتاحة كمخرج، أو كمخارج بديلة، للمشاكل والأزمات السياسية المفضية للتشرذم والتشظي، كالمشكلة الطائفية، في الوطن العربي والبلاد الإسلامية؟

هناك مقدمات ضرورية للمعالجة، تساهم في التمهيد لنجاح خيار أو خيارات المعالجة. واحدة من المقدمات المهمة هي العمل على اجتماع الذات في طريق طويل مليء برضا الرب والنفس والمجتمع، أو الرضا بتشتتها في طريق زاخر بحقول من ألغام بشرية متطلباتها لا تتوقف إذا ما استجيب لها.

بيد أنه أمام واقعنا المرير، الذي يستخدمه بعضنا شماعة لتبرير تقاعس واضح يُعطل دوران عجلة اجتماع الذات، قد يكون من الممكن استخدام ذات الواقع المرير لتحفيز الذات على الاجتماع

تحت مفردات عديدة، مثل الوحدة والسلم الاجتماعيين، الإصلاح والتنمية، الوحدة الوطنية، وحدة الأمة، مواجهة العدو المشترك، تحديث الدولة والمجتمع، وبناء الهوية المشتركة...إلخ.

من صور الواقع المرير ما يخشاه المتابعون لما يجري من أحداث في محيطنا العربي، وهم محقون، لأنه ومع غياب لغة التفاؤل في الخطابات السياسية، وحضور مفردات التشاؤم في نتائج التحاليل والبحوث السياسية المعنية بالمنطقة، يحق للجميع الخشية. فهم يخشون من عرقنة لبنان وفلسطين فيستباح الدم فيهما يومياً -لا سمح الله- دون رادع من سياسة أو أخلاق أو دين، ودون آفاق مفضية لمعالجات يتوافق عليها جميع الأفرقاء، ويخشون أيضاً من لبننة العراق وفلسطين فتحدث داخل البيت العراقي الواحد حرب لا تتوقف لسنوات طويلة، أو حرب بين الفلسطينيين تأكل ما تبقى من محاولات المحافظة على الصف الواحد. ناهيك عن أزمات غير متوقفة في بلداننا العربية والإسلامية مصبوغة بالتشرذم ونكهة الطائفية بمعناها المجرد الواسع، مثلما يجري في موريتانيا والسودان واليمن والكويت، بل إذا تعمقنا في أغلب مجتمعاتنا، فسنجد الأزمة قائمة دون وجه سياسي وعسكري صارخين كالدول السابقة.

والخشية من عرقنة الأوضاع أو لبننتها مبعثها حالات التأزم

المستمرة والمتصاعدة، التي يغذيها كل طرف - داخلي وخارجي - بما لديه من عناصر قوة و نفوذ في كل قضية إعلامياً وسياسياً ومالياً، وتتصارع في الأزمات الثلاث الأجندات الذاتية المتشابكة بين أطراف الداخل الواحد من جهة، والأجندات الإقليمية والدولية من جهة أخرى. فالأزمات الثلاث لم تعد وطنية الاهتمام فقط، بل التدويل والقرارات الدولية تجمعهم وتُفعلهم، والحضور الأمريكي هو عامل مشترك ومؤثر وحاسم فيهم، والدور الإقليمي في الأزمات الثلاث يعاني ويدور بين المصالح الذاتية والفئوية التي تطغى تارة وتخفت أخرى حسب الأوضاع الداخلية لكل قضية، وبين الهوان والضعف اللذين ساهما في وصول حالات التأزم القاسية. بينما تشترك الأزمات الثلاث داخلياً بأربعة أشكال من الأزمات، هي: أزمة الثقة بين الفاعلين، وأزمة دستورية، وأزمة الرؤية المشتركة المفقودة، وأزمة التدخلات الخارجية.

قد يبدو أن المخارج في طرق الأزمات مسدودة، والآفاق ملبدة بالغيوم ما دامت جميع الأطراف متمسكة بمطالبها ومصالحها، بحيث أصبح الاصطدام بالآخرين هو نوع أو مدخل للمعالجات، بخاصة عندما تتحول بعض الأطراف، المعول عليها المساهمة في خلق المعالجات، إلى أطراف مشاركة في التأزم. والفاعل الأقوى في هذه الأزمات - أمريكا - آمن اليوم بأن يده غير مطلقة في المنطقة،

وأثبتت القوى الإقليمية وكذلك القوى الداخلية لكل قضية أنها من القوة بمكان لتساهم في صياغة رؤية اليوم وطريق المستقبل. بل إن المشاكل المحيطة بواشنطن وانعكاس نتائج الأزمات الثلاث عليها جعلتها تعاني من الشلل النصفي، لا تستطيع المعالجة ولا تستطيع القبول بالمعالجات المطروحة.

فالمعالجات الفئوية أو الطائفية لم يعد لها مكان ممكن، والمعالجات ذات مصالح البعد الواحد أمست فاشلة، والمعالجات المفروضة من الخارج باتت مرفوضة ما دامت تهمش جميع أو بعض الأطراف الفاعلة، والمعالجات العسكرية فقدت جدواها، أما التغني بالديمقراطية وممارسة الحق المشروع دستورياً أو دولياً فلم يعد صداها يتجاوز لحظة الزمان والمكان المنبثقة منها، سواءً من الأطراف الفاعلة أو الكامنة، أو من الأطراف القوية أو الضعيفة.

١- اجتماع الذات الأوسع أم انغلاقها الأضيق؟!

لذا تبقى واحدة من المقدمات أساسية، وسيكون مفعولها كالمعجزة إذا ما تحققت مصاديقها على أرض الواقع من قبل كل الأطراف المعنية داخلياً في القضية الواحدة، في العراق أو فلسطين أو لبنان: أن تكون المصالحة الوطنية هي الهدف والتكتيك في منظار

جميع القوى، أكان ذلك بالتوافق مع الإقليم والعالم أو بدونه، لأن اجتماع الذات مع الذات هو المقدمة للمعجزة المنتظرة في الأزمات الثلاث على سبيل المثال، وبدون ذلك لن تحدث معالجة. فاجتماع الذات قاعدة من المقدمات الأولية لخلق بيئة قابلة لتقبل المعالجات المتاحة لمشكلة الطائفية.

وهذه المقدمة تحتاج إلى خطوات عملية تعضدها وتدفعها للأمام. فمقابل التحفيز والتحريض، من قبل أفراد وفئات أو دول، لاستغلال المناسبات والأحداث للتكتل الفئوي ضد الآخر الداخلي والمحلي والإقليمي، وبالتالي إقصاؤه وتهميشه، نحن بحاجة لتنشيط واستثمار كل مناسبة وحدث لاجتماع الذات، وبالتالي التصالح معه وتقريبه. وكما أن المستغلين لا يعيرون اهتماماً لنتائج ما يقدمون عليه، ويتجاوزون عشرات تُعيق حركتهم، كذلك ينبغي أن يكون عليه الحال عند المستثمرين عندما يواجهون أصحاب المصالح الفئوية قصيرة النظر.

اجتماع الذات الاجتماعية أو الوطنية لا يلغي خصوصية أي شكل من أشكال خارطة تكوينات الاجتماع السياسي القائم، في أغلب الدول والمجتمعات كالعراق ولبنان وفلسطين وباكستان وافغانستان...، سواء كانت طوائف أو قوميات أو قبائل أو مدارس فكرية ومذهبية، بل على العكس من ذلك، يستهدف

اجتماع الذات المحافظة على تلك الخصوصيات تحت مظلة أعم مثلما يجري في بعض البلدان، المتقدمة أو غير المتقدمة، ذات التعدد المتنوع دينياً وفكرياً وسياسياً، كما هو الحال في أمريكا وكندا والهند وإندونيسيا وأستراليا وأسبانيا وفرنسا. وإذا ما اطمأنت كل جماعة بصدق هذه الحقيقة وإمكانية العمل بها، تالياً تحولها تدريجياً إلى واقع ملموس، عندها وبلا شك ستتأسس مقدمة متينة لقبول المعالجات الأخرى لمشكلة الطائفية.

من ناحية أخرى، ما بين الواقع المرير لحالة التشرذم، والوضع المأمول لاجتماع الذات، فجوة واسعة لا يمكن سدها إلا بثقافة عامة تسود الشارع المراد اجتماعه، ترتبط بأهمية اجتماع الذات وخطورة استمرار التشرذم. ولا يتحقق ذلك إلا باقتناع رموز هذا الشارع أو ذاك بقدسية اجتماع الذات وإعطائه الأولوية في سلم الأولويات الفكرية والعملية. وهذا بدوره لا يتم أيضاً دون إعادة صياغة التوجه العام للبحر الإعلامي الذي يسبح فيه الجميع من خلال فلترته من المهاترات الطائفية التي تضر الجميع.

من العوامل الناجعة لدفع وتيرة اجتماع الذات تقديم مبادرات اجتماعية تصب في زيادة مستوى التداخل الاجتماعي عبر المصاهرة، واختراع آليات كمناسبات التصاهر أو ما أشبه تمكن أطياف المجتمع المتنوع من التداخل لكسر الحواجز النفسية

أو الحد منها، لاسيما المتراكم منها عبر الزمن المشحون بالتوترات القديمة الحديثة. وهنا تبرز أهمية استخدام وتجيير عوامل القوة المتوافرة عند كل جماعة وفئة وطائفة - الإعلام، الاقتصاد، التحالفات...- كروافع ووسائل تعزز كل خطوة وإنجاز في طريق اجتماع الذات مهما صغر حجمها ونوعها.

الخطوة الأولى في هذا السبيل، وهو خيار لن يكون متاحاً، إلا بسعي كل طرف وطيف بتعميم هذا التوجه في صفوفه أولاً قبل أن يطالب غيره به. والطرف الأقوى هو المدعو، أيضاً قبل غيره، للمبادرة في خلق هذه الحالة في صفوفه حتى يقطع الطريق على الأطراف الأضعف من تحميله تبعات عدم الالتزام باجتماع الذات أو تفريقها، ومن ثم يضع الطرف القوي الأطراف الأخرى في زاوية سياسية حرجة أمام الفرقاء الآخرين، وأمام قاعدته ذاتها.

٢- العودة للأصول الفطرية أم التشدق بالمصالح السياسية؟!

من الخيارات المتاحة للتصدي لمشكلة الطائفية، كمقدمة للمخرج من تبعاتها، أو للبحث عن مخارج بديلة، أما أن تبقى المجتمعات، المتعددة الطوائف والمتنوعة القوميات والثقافات، رهينة التوجه الأحادي فكرياً وثقافياً بسلوك سياسي يعود للعصور الحجرية، أو تعود المجتمعات إلى أصولها الفطرية القائمة

على قاعدة التراحم الإنساني، بحيث تترجمه على مسارات التعاطي مع ذاتها ومحيطها، مبعثها في هذا النهج إيمانها بها كروح وفكر يؤسسان للسلوك اليومي في الحياة والسياسة.

فكما أنه من الأمور الطبيعية أن يسود الفكر الديني منطقة ما، كما يسود الفكر المسيحي أوروبا، أو يسود الفكر الإسلامي الشرق الأوسط. فإنه ليس في الأمر مشكلة عندما يسود فكر طائفة بلد ما، كسيادة الفكر الكاثوليكي - إيطاليا مثالاً - أو أن يسود المذهب الأرثوذكسي - روسيا مثالاً - وبعض دول أوروبا الشرقية والغربية، أو كما يسود المذهب الشيعي بلاد فارس، ويسود المذهب السني بلاد القارة الهندية. إنما تكمن المشكلة في أن تسود الممارسات الطائفية السلبية من قبل المذهب السائد ضد الطوائف الأخرى التي تقطن البقعة الجغرافية ذاتها، وتتحول إلى ممارسة سياسية وإدارية تقوم على التمييز بين المواطنين، وتكون الغنائم لأهل الطائفة المسيطرة، والتهميش للطوائف الأخرى، كما تقوم بذلك طائفة اليهود القادمة من الدول الغربية على حساب اليهود القادمين من الدول الشرقية في داخل إسرائيل.

المشكلة الأخرى، التي تسبق المشكلة السابقة، وتهيئ النفوس كي تقبل أن تمارس هي ذاتها السلوك الطائفي السلبي، تكمن في الانحراف عن جادة أصول الفكر الأم للدين أو المذهب! لأن

تلك الأصول لا تدعو المنتسبين إليها إلا للجهوزية والنقاء لتلقي فيض الرحمة العليا النازلة من السماء للأرض. من جهة أخرى تدعو تلك الأصول المنتمين لصفوفها لترجمة تلك الرحمة الملقاة عليهم في تعاملهم مع البشرية جمعاء دون تمييز للون أو فكر، بل على أساس الرحمة والعدل والمساواة والإنصاف.

الواقع المر، الذي تعيشه المجتمعات المتخلفة المصبوغة بالتعددية والتنوع، يدفع الباحث للعودة المتأملة في مسيرة البشرية كي يستوحي منها أسباب تلك السقطات في براثن الممارسات السلبية للطائفية، فلا يجد منذ أن خلق الله (سبحانه وتعالى) النبي آدم عليه السلام حتى اليوم، مروراً بجميع الرسالات السماوية والحضارات الإنسانية، سوى نداءات ربانية وإنسانية، ترمزت وتجسَّدت مصاديقها على الأرض في شخصيات الأنبياء والرسل والأئمة والصالحين كنماذج تمثل أصول الفكر الأم المتكامل مع الفطرة البشرية.

فما أعجب البشرية عندما تتلقى فيضًا إلهيًا من الرحمة والعدل والإحسان، فتتحول إلى بشرية متوحشة بما تتقمصه من أنانية مفرطة في تضخم الذات والعجب بها تجاه غيرها. والأكثر عجباً استمراؤها لنفسها في الإيغال الحيواني في استغلال قوة الذات ونفوذها المعنوي والمادي ضد من لا يسايرها أو يذوب

فيها. يتبخر هذا الاندهاش كلما اقتربنا من بحث تلك التجارب البشرية، إذ نلحظ أن التدحرج نحو السقوط يبدأ غالباً عندما يبدأ المجتمع بالابتعاد عن التربية الأخلاقية في فهم الآخرين والتعاطي والتفاعل معهم.

لذا يخشى المتابعون للأحداث الجارية في لبنان والعراق وفلسطين وباكستان وأفغانستان... مما قد تفضي إليه نتائج هذه الصراعات المتنوعة الأشكال، وكما لا يخفى وجود النفس الطائفي المتغلغل بين كيانات المتصارعين أنفسهم. كذلك لا يخفى أيضاً وجود إرادات إقليمية ودولية تبث الروح الطائفية بينهم. كما يحدث من تدخلات إقليمية ودولية في تلك البلدان.

هذا ما يجعل للأسئلة الفلسفية والكلامية أهمية وضرورة في هذا الصدد. وبالتالي فإن البحث عن إجابات وافية لها يؤسس لاستشراف المستقبل والتنبه مبكراً للعمل على توقي ما يحذر منه الجميع من سيطرة الممارسات الطائفية. منها: هل الفكر الديني طائفي أو ينتج الطائفية؟ كيف ومتى يتحول الفكر الطائفي إلى ممارسات طائفية؟ ما هي مؤشرات التحّول من فكر إلى ممارسة؟ لماذا تسكن الروح الطائفية عشرات السنين ثم تغلي وتثور فتُدمر محيطها في فترة وجيزة بمقياس الزمن؟... إلخ.

في البـدء ينبغي التفريق بين أمريـن. **الأول**: التفريق بين الفكر الدينـي والفكـر الطائفـي. فالفكـر الديني هـو النازل من السـماء بالكتب السـماوية التي أرسـل الخالق رسـله إلى خلقـه بها، وتقوم جميعهـا على التوحيد كالإسـلام والمسـيحية واليهودية. بينما الفكر الطائفي هو تفريع أو انشـقاق من فكر ديني، يتفق في الأصول مع الديـن المنشـق عنه، ويختلف تـارةً في بعض الفـروع عن الطوائف المتبنيـة للديـن ذاتـه، وتـارةً أخرى يختلـف معها في إدارة شـؤون الطائفة أو ممارساتها التعبدية.

الأمـر الثاني: التفريق بين الفكر الطائفي وممارسـة الطائفية. إذ يعتـبر الأول حقًا إنسـانيًا كفلتـه جميع الديانـات والمواثيق الدولية والحقوقيـة. بينـما الثـاني، في معناه السـياسي والإداري السـلبيين، ترفضه جميع الكتب السـماوية والاتفاقات الدولية، وجميع أسـس وبنـود حقوق الإنسـان. فالأول يتماشـى مع الطبيعـة البشرية من حيـث حريـة الاعتقاد والتفكـير والاختيـار. بينما الثـاني يصطدم بحقوق الآخرين الفكرية والسياسية والاجتماعية.

لذلك تمتاز الطائفة، التي تمارس السـلوك الطائفي تجاه نفسـها وغيرها، بصفات غالباً ما تكون مشتركة بين الطوائف المتبنية لمنهج السلوك الطائفي. منها:

- التشدد العقدي والفكري.
- الانغلاق على الذات.
- إقصاء الآخر وحرمانه من حقوقه.
- الأنا المتضخمة.
- إطلاق الأحكام السلبية على الآخرين المخالفين.
- النظرة الجامدة للحياة بسبب الجمود الفكري.
- غياب الرؤية السياسية.
- الفهم المغلوط للأمور المستجدة في الدين والسياسة.
- التعامل مع المصطلحات الجديدة كالديمقراطية والتوافق والهوية الوطنية المشتركة باستعلاء واستخفاف... إلخ.

أغلب تلك الصور والصفات تتخذ طابعًا ما، يختزنه العقل تجاه نفسه وتجاه غيره، أو تتخذ طابعًا ما، يترجمه المرء عملياً وسلوكياً تجاه ذاته الفردية والجماعية وتجاه محيطه. بمعنى آخر هي سمات عملية، وفي الحالتين تخضع للعنوان الأخلاقي العام.

على ضوء ذلك، يمكن القول إن التربية الأخلاقية والإنسانية النقية هي باب من أبواب مقدمات المعالجة ومواجهة الممارسات السلبية للطائفية، لأن الممارسات الطائفية تُنتج أخلاقاً وسلوكاً

يستمرُ عاطفة المريدين نحو المزيد من التعنت والبغي. بينما الأخلاق الفطرية، التي تجمع وتشمل البشرية كافة، تجعل المواطنين، في أي بلد كانوا، متوحّدين في الهوية الواحدة، مهما تعددت طوائفهم وتنوعت مشاربهم الفكرية. بمعنى آخر، هي عودة الذات إلى أصلها الفطري الميال بطبعه للفضائل من الأخلاق وحب الخير لنفسه ولغيره عبر تربيتها أخلاقياً.

ليس المراد بالتربية الأخلاقية على صعيد الفرد حالة مثالية فقط، بل هي أكثر أهمية على صعيد المجتمع، بحيث «يتشكل السلوك الجمعي الذي تكون فيه نفسية الفرد في الجمهور تابعة للعقل الجمعي الذي - قد - ينقل ويحول سلوك الأفراد إلى نوع متطرف... ذلك لما للمعتقدات العامة والقيم من دور في توجيه الحركات الاجتماعية في رحلة التغيير الاجتماعي والتمزق السياسي»[1].

من هنا تأتي أهمية الفلسفة الأخلاقية سواء كانت نابعة من السماء أو من مدارس الإنسانية بتجاربها على الأرض، لأنها تتحد كلها في استهدافها إقامة نظام أخلاقي يهذب المجتمعات من أجل أن تتعايش وتستوعب اختلاف فكر ولون وانتماء بعضها البعض عبر تطوير المنظومة الأخلاقية بشكل مستمر.

---

(١) معجم علم الاجتماع السياسي، د. معن خليل العمر: ١٦١.

«قدمت اليهودية فكرة الوحدانية الأخلاقية من خلال ما يعرف بالوصايا العشر. ووضع أصحاب الاتجاه الأخلاقي من النصارى مذهباً أخلاقياً مستمداً من الطبيعة البشرية وقائماً على الفضائل الإغريقية. وقضايا السلوك هي لب الرسالة الإسلامية التي لخصها الرسول الكريم ﷺ في قوله: «إنما بُعثتُ لأتمم مكارم الأخلاق».

وتؤكد الهندوسية، كما المذاهب البوذية والكونفوشية، أمر التعاليم الخُلقية، وكل منها يساند المعايير الأخلاقية من عطف واعتدال واجتناب العنف. وكذلك سعى فلاسفة الإغريق والرومان حتى في أثناء الاضطراب الاجتماعي الذي تميز به العصر الهيلينستى (اليونان) والعصر الإمبراطوري الروماني...»[1].

وتتكامل في المجتمعات، وتالياً تنضبط إيقاعاتها نحو الحد من التوترات وتخفيف حدتها، وعقلنة حدة التنافس بين مكوناتها، من خلال وضع وصياغة، ما عُرف عبر الزمن، بالأخلاق المهنية عند أصحاب كل حرفة، بما فيهم من احترفوا العمل السياسي. هذا الأمر ما هو إلا انعكاس للتوجهات الأخلاقية النابعة من كل فلسفة على ميادين الحياة المختلفة.

لذا أجمع المهتمون بدراسة العلاقات الدولية في العلوم والعمل

---

(١) الموسوعة العربية العالمية:١/ ٣٤٩-٣٥١.

السياسيين على ضرورة ما يُعرف اليوم بـ «الأخلاق الدولية - International morality»، و«هي مجموعة مبادئ سلوكية عامة وأفكار خلقية معنوية يفترض مراعاتها في علاقات الدول المعاصرة فيما بينها حرصاً على مصلحة البشرية كمجموع، وحماية لحقوقها ومصالحها كوحدات عليها أن تتعايش مع بعضها البعض، وأن تتبادل المنافع من خلال التعامل المستمر. وتشمل هذه المبادئ الاحترام المتبادل في الاستقلال والتقدم، وحق هذه الدول في تقرير مستقبلها بنفسها، واحترام العهود والابتعاد عن الخداع، ومراعاة كرامة الدول الأخرى، وإبداء التضامن، وتعميق الروابط والتفاهم عن طريق تحقيق التعاون المتبادل في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخصوصاً إبان الكوارث والنكبات. كذلك فإن الأخلاق الدولية تملي القواعد التي يجب مراعاتها حتى في زمن الحرب سواء بالامتناع عن استخدام الغازات السامة، أو العناية بالجرحى، ومعاملة سجناء الحرب بشكل لائق. ولقد عزز الأخلاق الدولية نشوء المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الإقليمية مثل منظمة الوحدة الإفريقية، إلا أن الأخلاق الدولية لم تصبح بعد قانوناً دولياً إلزامياً، وإنما تكمن فعاليتها الأساسية في احتمالات تعرض الدول المخلة بالأخلاق الدولية إلى الضرر نتيجة ردة الفعل من قبل الدول الأخرى»(١).

وعلى ضوء ما سبق نخلص إلى أهمية وضرورة عودة المجتمعات

---

(١) موسوعة السياسة: ١/ ١١٠.

المتعـددة التنوع إلى أصولها الفكرية الصافية لتنهل منها ما يشـذب سلوكها السياسي كمقدمة لأي مخرج قابل للتطبيق العملي لمشكلة الطائفيـة، لأن الأخلاق الطيبة تفضي إلى طيب العشرة والتعايش، ومن ثم تستوعب المجتمعات تنوعها الذاتي ومحيطها المغاير، بينما سوء الخلق يفككها ذاتياً وينفر محيطها الخارجي عنها.

وقد أكد ديننا الإسـلامي على هـذا البعد ولخصه في قول النبي محمـد ﷺ: «الخُلـقُ وعـاء الديـن»[1]، وقولـه عليه وآلـه أفضل الصلاة والتسـليم: «الإسلامُ حُسـنُ الخُلق»[2]، وقوله أيضاً: «إنما بُعثتُ لأتمم مكارم الأخلاق»[3] وقد صدق الشاعر عندما قال:

إنما الأمــم الأخلاق ما بقيت ... فإن هُمُو ذهبـت أخلاقهم ذهبوا

٣- تآلف دوائر الانتماء للهويات أم تنافرها؟

عندمـا تـبرد وتـيرة الـصراع يتنفـس المتصارعـون وتياراتهـم وشـوارعهم الصعـداء كـي يرتبوا صفوفهـم ويسـتعيدوا قوتهم، وربـما يعمـل بعضهـم عـلى مراجعـة المواقـف ودراسـة الحكمـة السياسـية المطلوبة لجمع الشـمل عبر النقاط السياسـية المشـتركة مع الآخرين. بيد أن القليل منهم من يسـعى للعودة والبحث عن الأصول المشـتركة كأساس لانطلاقة مسـتقبلية للجميع. ويمكن

---

(١) ميزان الحكمة:٣/ ١٠٧٢/ ٤٩٨٥عن كنز العمال.

(٢)ميزان الحكمة:٣/ ١٠٧٢/ ٤٩٨٨عن كنز العمال.

(٣) ميزان الحكمة٣/ ١٠٨١/ ٥٠٥٨عن كنز العمال: ٥٢١٧.

الاستشهاد بالتفاصيل اليومية لمجريات الأحداث في بعض البلدان العربية والإسلامية كفلسطين ولبنان والعراق وباكستان وموريتانيا. ففي العراق، على سبيل المثال، تتراوح ولاءات الفرد أو الجماعات بين الولاء للعشيرة والمذهب والدين والوطن والقوم والعرق، فأيهم الأصل، وأيهم الفرع، ومن يقدم بعضها على بعض وكيف ومتى؟

خيارات دوائر الانتماء بالنسبة للفرد والجماعات هي من تلك الأصول . فعندما تتزاحم الولاءات يحتاج الإنسان إلى مرشد حكيم يساعده على ترتيب أولويات تلك الدوائر حتى يتسنى له التعامل والتفاعل السلس معها جميعاً دون الشعور المعقد بالتضارب بينها أو التضاد. مع قناعتنا بأن التزاحم حالة مصطنعة أكثر من كونها حقيقية.

ترتبط دوائر الانتماء الفردي والجماعي بالهوية أو بالهويات المتعلقة بالمرء نفسه. فمنذ ولادته تبدأ هوياته المتعددة بالتشكل تجاه لونه وعرقه وديانته ومذهبه وطائفته وقوميته وجنسيته. بعض تلك الهويات لا يمتلك الفرد حرية الاختيار في اختيارها كلون بشرته أو عرقه اللذين ورثهما عن أبويه وقوميته التي تربى في حضنها الاجتماعي. أما بعضها الآخر، ومع التقدم في العمر، فيمكنه تغييرها كجنسيته وديانته ومذهبه، أي لا يتمكن الإنسان من تغيير أصوله، النابعة من الدم والتسلسل البشري الطبيعي،

التي ولد عليها، ولكنه يتمكن من تغيير ما يتعلق باعتقاداته وخياراته الفكرية. رغم ذلك لا يمكنه التنصل مما قام بتغييره، بل تبقى تلك المتغيرات مرتبطة بسيرته الذاتية فيقال عنه إنه من أصول كذا أو كذا.

تلك الهويات تعني تحديد مكان ونوع انتماءات الفرد وتوجهاته الإنسانية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي تتحدد دوائر الانتماء التي يرتبط بها، ومن ثم تتدرج درجات دوائر الانتماء و درجات الارتباط بها، ومقدار الولاء لكل دائرة، وحجم التفاعل معها، وترتيب أولويات دوائر انتمائه، ومن منها يُقدم على الآخر إذا ما تزاحمت في العطاء والتضحية تجاه بعضها البعض. ونحن ممن يعتقدون بأن لا وجود لمصاديق فعلية على أرض الواقع للتزاحم بين تلك الهويات، وإنما هي مزاحمات وهمية من صنع البشر أنفسهم.

الهوية الأولى التي ينتمي لها كل البشر، وهي الدائرة الأولى لتشكل هوية الإنسان، اشتراكه، منذ ولادته، مع كل الناس بالعودة للسلالة الأبوية الواحدة، وهما أبو البشرية آدم عليه السلام وأم البشرية حواء. هذا الارتباط الذي لا ينكره أحد على وجه الأرض، هو ذاته يتعرض للتشويه من قبل بعض الناس، والتناسي عبر طغيان الهويات الفرعية والأصغر أمام الهوية الأم وهي الأوسع. وما

ساعد على بقاء الهوية الأم خاوية من الروح، رغم كونها منطلقاً لقيام الديانات والمدارس الفلسفية، فقدانها لمفاعيل عملية تعبر عنها وتمثلها وتجسدها في قيام وضبط العلاقات بين المجتمعات والدول. بينما تتحقق للهويات الأخرى، كالدين والوطن والعرق واللون، مصاديق عملية تعبر عنها وتمثلها وتجسدها وتحشد الأتباع من أصقاع الأرض حولها.

هذه الإشكالية تتكرر بصور ومسافات مختلفة في تفكيك أو توثيق العلاقات المتآلفة أو المتنافرة بين الهويات الحاكمة لفكر وسلوك الأفراد والمجتمعات والدول. وكلما اتسعت دوائر الانتماء وكبرت تمسي قادرة على استيعاب أغلب الناس مهما اختلفت تفاصيل هوياتهم الفرعية، وهذه الميزة الحسنة تجعل الدوائر الأوسع حسنة وجميلة في جاذبيتها الطبيعية. بينما تضييق دوائر الانتماء يعني رفض دخول الناس إليها، وبالتالي التنافر معهم، وهذه الصفة السيئة تجعل الدوائر الضيقة بغيضة وقبيحة كونها مصطنعة مقارنة بالهويات الواسعة والشاملة.

لذا يصبح أمام الفرد والمجتمع خياران، لاسيما في البلدان المصبوغة بالتنوع الطائفي والمذهبي والديني والإثني والقومي والعرقي، أما التنافر أو التآلف. التنافر بمعنى فقدان أطياف المجتمع القدرة على التعايش المشترك والاحترام المتبادل، وبالتالي

تصبح هذه المجتمعات والبلدان مهيأة دائماً للصراع والتحارب. والتآلف بمعنى القبول المتبادل بين أطياف المجتمع للمساواة الاجتماعية والقانونية والمواطنة، وبالتالي حصول الحد الأدنى من عيش مشترك واستقرار مستمر.

التنافر قد لا يأتي من عنوان سياسي صارخ كالإقصاء السياسي والتهميش الاجتماعي فقط، بل مجرد شعور الفرد أو آية فئة اجتماعية بالتجريح والتعيير بسبب اللون أو العرق أو الطائفة، يفضي بلا شك لإحساس هذا الفرد أو تلك الفئة بالمظلومية، وهو إحساس خطير في نتائجه إذا وقع تجاه هوية ما أو أهلها. فالانتماء الذي يتعرض للتجريح ويشعر أهله بمظلوميتهم أمام الهويات الأخرى، ويرددون صوراً لمعاناتهم واضطهادهم، تحولهم هذه الحالة إلى توثيق تمسكهم بهويتهم وتماسكهم تجاه الهويات الأخرى، بل تساهم في رسم تراتبية تلك الهويات وانتمائهم لها. لذلك «غالباً ما ينزع المرء إلى التماهي مع أكثر انتماءاته تعرضاً للتجريح»[1].

والتآلف قد لا يأتي أيضاً من عنوان سياسي صريح ومباشر فحسب، بل مجرد شعور الفرد أو آية شريحة اجتماعية بأن وجودها غير مميز عن الأفراد والشرائح الاجتماعية الأخرى، بل يشملهم جميعاً شعور واحد بأنهم يحصلون على الحقوق والفرص من خلال

---

(١) الهويات القاتلة: ٤١.

عدالـة قانونيـة واجتماعية تشـمل وتعم كل المواطنـين دون قيد أو شرط، وبالتالي تتسـاوى النتائج مـن خلال الكفاءة والجدارة دون تمييـز. حينهـا يـرضى الجميع بإفـرازات وثـمار الحالـة العامة بعلو مراتـب البعض، من أي طيف كانـوا، أو بدنو البعض الآخر، من أي طيف كانوا.

في كلتـا الصورتين نلاحظ أن المنظور ليس العنوان أو الشـعار الـذي يرفعه هـذا البلد أو ذاك، بل هو الواقع الذي يعيشـه الناس وطبيعة إفرازاته وانعكاسـاته على مشـاعر وأحاسيس الناس، لأن التنافـر والتآلف همـا تعبيران عن حالـة واقعية لطبيعـة العلاقات والتعامـلات، وهي ثمـرة التعامل والنظرة المتبادلـة بين الناس في المجتمعـات المتعـددة التنوع. هـذا الواقع، وفق إيقاعاتـه اليومية، يُشكل محور العلاقة بين قوة وضعف الولاء وقوة وضعف الانتماء لهذه الهوية أو تلك، سواء كانت هوية واسعة أو ضيقة.

ومـن المفارقـات غـير المنطقيـة في صفحـات التاريـخ القديم والحديـث، أنـه وبينـما يُعـد التآلـف، بـين النـاس والمجتمعـات والشـعوب، رغم كل الاختلافات الحقيقية بينهم، أمراً مسـتهدفاً من قبل الرسالات السماوية والفلسفات الأرضية عبر الحضارات المتعاقبـة، ويعد التنافـر أمراً مسـتهجناً، إلا أن الواقع غالباً ما كان نتـاج الفهم المغلوط للذات والآخر، مما يجعل التنافر، تحت عنوان

«التمايز عن الغير»، هو السائد، والتآلف هو المستغرب. هذا «التمايز» الذي يسعى إليه أغلب الناس، في أغلب المجتمعات والبلدان، منشؤه الفعلي البحث عن ترسيخ وتعزيز قيمة «الهوية» التي يحملها ويدافع عنها هذا الطيف أو ذاك في سياق المحافظة على «الهوية الذاتية».

كل ذلك - ترسيخ الهوية والمحافظة عليها - جميل وحق مشروع، ولكن من المخاطر الخفية، التي ينبغي التنبه لها ولتبعاتها، على الدعوات المشروعة نحو المحافظة على الهويات الذاتية، احتمالية الوقوع في فخ انغلاق أهل الهوية على انتمائهم، وبالتالي العيش في عزلة تمنع وتحد من تعاطيهم مع محيطهم فيما يخدم تنمية أهل الهوية ذاتها. من هنا تبرز قضية التوازن بين الحاجة للانتماء والحاجة للانفتاح، انتماء هادم للعقد تجاه ثقافات الهويات الأخرى، وانفتاح بناء لا يستعير من هويته الخاصة، بل هو انفتاح يخدمها ويقويها. هو توازن بين المحافظة على وجود وبقاء الذات ووجود وبقاء الآخر.

هذا التوازن يصبح خاوي المعنى، ومثالي الصورة، وبعيداً عن الواقع إذا لم يتشكل في منظومة من التعاملات بين أبناء المجتمع الواحد، على هيئة احترام متبادل بين مكونات المجتمع، وتسويد العدالة الاجتماعية دون تمييز بين الناس، وتكافؤ الفرص الوظيفية

والإعلامية والعلمية والسياسية بين المواطنين، بحيث يؤمن الجميع بحق الجميع فيما يعتقدون دينياً، وفيما يمارسون تعبدياً وفق مذاهبهم المختلفة، وكذلك الابتعاد عن سياسة التعبير والتجريح سلوكياً وعملياً من قبل أحد المكونات الاجتماعية ضد المكونات الأخرى. حينها قد يُكتب النجاح لعملية التوازن بين بقاء واحترام الذات وبقاء واحترام الآخر.

هذا التوازن، كضرورة إستراتيجية لخلق التآلف بين أطياف المجتمع وعدم التنافر بينها، يواجه دائماً بجبهة من المتشددين والمتطرفين من كل طيف. ففي كل دائرة من دوائر الانتماء والهويات يتواجد متطرفون فكرياً وسلوكياً، وهو أمر طبيعي إذا ما أخذناه في سياقين، **الأول**: طبيعة تشكل الجماعات والتكتلات. **والثاني**: الرغبة الجامحة للمحافظة على الهوية والدفاع عنها عند الأفراد والجماعات. لذلك ينجح المتطرفون - في كل دائرة - عادة وبسهولة عجيبة في جمع المؤيدين والمريدين بسبب الشعارات المرفوعة من قبل المتطرفين، وبسبب قابلية المجتمعات الشرقية للتعصب الجماعي القادم من الموروث التاريخي العصبوي للقبلية، وبسبب المفهوم المغلوط للإيمان بهوية واحدة تتنافر مع الهويات الأخرى مع استصحاب جميع النزاعات والظلامات التي تعرضت لها كل هوية. وبالتالي يصطدم المتطرفون من الانتماءات

المختلفة ضد بعضهم، فتبدأ المعارك الكلامية والإعلامية وتتصاعد أدخنتها تدريجياً حتى تتحول إلى معارك دموية إلا ما رحم ربي. فكل معاركنا في المنطقة العربية والإسلامية تنبثق من انتماءات ضد أخرى.

تلك الصورة تُشخص واقع حال تطرف بعض المنتمين للهويات، ولكن من المهم أن لا يتحول الانتماء لهوية ما، وهو حق مشروع لكل إنسان، إلى أداة حربية يقاتل المرء فيها المنتمين للهويات المخالفة لهويته. وهذا ما يجعل دلالات مفردة الهوية تستبطن مخادعة غير مرئية قد تفضي إلى مهالك غير منظورة، فـ«كلمة هوية هي مضللة فهي توحي في بادئ الأمر بحق مشروع ثم تصبح أداة قتال، وهذا الانزلاق من دلالة إلى أخرى يبدو خفياً وطبيعياً، ونحن ننخدع به أحياناً، فنشجب ظلماً يمارس، وندافع عن حقوق شعب يعاني، ولا نلبث أن نجد أنفسنا متواطئين مع مجزرة ترتكب»[1].

تحتاج المجتمعات الإنسانية إلى العودة لأصلها كهوية إنسانية كي يتحقق لها صياغة وتشكيل أرضية قابلة للتآلف مع الغير، وعدم التنافر مع المختلف. فلا توجد هوية لم ترفع شعار الإنسانية ولها مبانيها الفكرية الداعية لها، وكذلك لا توجد هوية خالية صفحات

(١) الهويات القاتلة: ٥٠.

أهلهـا التاريخيـة من تطرف ضد الآخرين. فهنـاك ترابط وثيق بين الهويـة وأهلها، فـلا يمكن القول بتأثير الهويـات على حامليها، ثم نزعـم بعدم تأثير تصرفات أهل الهوية على سـمعة وفهم الآخرين للهويـة ذاتها. ويمكن أخذ الهويات الدينية مثالاً واضحاً في التأثير المتبـادل والمتعاكس بين الهويات وأصحابها، ولكن الأصل الجامع هو تآلف المجتمعات الإنسانية.

وكـما أن الهويـة الإنسـانية هـي الهويـة الأم الأولى للبشر، فإن هـؤلاء البشر ينقسـمون بعدها إلى أمهات مـن الهويات الأخرى. أهمهـا «هويـة الديـن» و«هويـة اللغة» اللتـان تمثلان دائـرتي انتماء أساسـيتين للفـرد منـذ نعومة أظفـاره. فلا يوجد أحد من سـكان المعمـورة إلا وله عضويـة في إحدى هاتين الدائرتـين. وهناك من البـشر من تجتمـع الدائرتان في انتمائهم، فهم منتمـون للغة واحدة مشتركة ودين واحد مشترك. ولا يعني ذلك الاشتراك في تـساوي تأثـير الدائرتين في المنتمين إليهـما، بل لعل حضور إحداهما صارخ وحضور الثانية خافت جداً. فنجد في فلسطين المحتلة، على سبيل المثـال، يعيـش الإسرائيليون بحضور كبير للغة التي تجمع شـتات المهاجريـن إليها أكثر من حضور الديـن. «وإذا كان الإسرائيليون يملكـون اليوم دولة، فذلك لم يحصل بـسـبب الرابط الديني الذي يوحدهـم فحسـب، مهما كان قوياً ومتيناً، بل لأنهم اسـتطاعوا أن

يتسلحوا، مع العبرية، بلغة قومية حقيقية، علماً أن من يعيش في إسرائيل أربعين عاماً دون أن تطأ قدماه عتبة كنيسة قط، لا يصبح على هامش المجتمع، وذلك خلافاً لمن يعيش أربعين عاماً في إسرائيل دون أن يقبل تعلم العبرية. ويصح الأمر على دول كثيرة... لأن اللغة تتحلى بهذه الخصوصية الفريدة التي تجعل منها عامل هوية وعامل تواصل معاً»[١].

فالدين واللغة دائرتان أساسيتان للانتماءات البشرية، ولا بد من خلق التآلف بين المنتمين إليهما في الوطن الواحد، حتى لو كانوا في دوائر مذهبية متعددة ضمن دائرة الدين الكبيرة، أو كانوا ضمن دوائر فرعية متعددة ضمن دائرة اللغة الواسعة. وعندما تنطق جماعتان مختلفتان بلغتين مختلفتين، لا تكفي ديانتاهما المشتركتان لتوحيدهما كالكاثوليك الفلامنديين والوالونيين، أو كالمسلمين الأتراك والأكراد أو العرب، إلخ، كما لا تؤمن وحدة اللغة اليوم في البوسنة التعايش بين الأرثوذكس الصرب والكاثوليك الكروات والبوسنيين المسلمين. وفي كل أرجاء العالم، تفتت العديد من الدول التي قامت حول لغة مشتركة بسبب الصراعات الدينية، وتمزقت دول عديدة أخرى نشأت حول ديانة مشتركة بسبب الخلافات اللغوية[٢]. فالاختلافات

(١) المصدر السابق: ١٨٤-١٨٥.

(٢) المصدر السابق: ١٨٣.

المتعـددة داخل الدين الواحد قـد يخفف من غلوائها وجود وحدة لغوية. والاختلافات المتعـددة داخل اللغة الواحدة قد يخفف من غلوائهـا الدين أو المذهب الواحد. كل الاحتمالات واردة للتآلف والتنافر. ولكن على الجميع العمل في خيار التآلف لا التنافر حتى تنجح عملية معالجة المشاكل الطائفية.

٤- إجماع سياسي أم إجماع ثقافي وديني؟!

لا يمكن إقامة إجماع ثقافي بين الناس. فتنوع المجتمعات سـنة كونيـة لا يمكـن تبديلهـا. وتعدد المشـارب الفكرية نتـاج طبيعي لتراكم تاريخ التجربة البشرية عبر العصور. ناهيك عن الاتسـاع، كـماً وكيفـاً، لأنـماط الحيـاة الثقافيـة والفكرية بـين أبنـاء المجتمع الواحـد في القطـر الواحد. بل مـا عاد حلم الإجمـاع الثقافي يراود أهل الثقافة أنفسـهم لقيام المدينة الفاضلة. فمن الصعب الوصول إلى إجمـاع ثقافي على أرض تحتضن فسيفسـاء اجتماعيـة مكونة من مذاهب دينية متعددة أو مدارس إيديولوجية مختلفة. لذلك ينبغي السـعي للوصـول إلى بديل أو بدائل عن فكرة توحيد الشـعب أو المجتمعـات تحت سـقف إيديولوجي واحد، بحيـث يؤمن جُلهم بمفرداته ويعتقدون بتوجيهاته.

المدخـل للبحـث عـن البديـل أو البدائـل يقوم عـلى فرضية:

إمكانيـة الوصـول إلى إجماع سـياسي بدلاً من الإجمـاع الفكري أو الديني أو الثقافي. قد تكون هذه الفرضية غير سليمة، وغير مجدية، بل غـير ممكنة، لو تم طرحها قبل قرن مـن الزمن، لطبيعة العلاقة التـي كانـت سـائدة بين الدولـة والفـرد إذ كانت تمر عـبر بوابات وسـيطة نابعة مـن طبيعة الاجتماع السـياسي حينها. فخلال القرن الأخـير انتقلـت العلاقـة بين الفـرد والدولـة إلى صـورة جديدة. فقـد كانـت علاقة الفرد بقبيلتـه وأهل ملته هي بوابـة العلاقة بين الفرد والدولة، فمجلس العشـيرة أو العمدة أو الوجيه الاجتماعي أو إمـام الجامع هـم مصدر وصول تعليـمات الدولة، وهم مصدر نقـل تصورات الفرد وحاجاته إليها. بينـما في العقود الأخيرة، مع ضعـف دور القبيلة والوجيه والعمدة ورجل الدين، وإن بنسـب متفاوتة، أمسـت علاقة الفرد بالدولة عموديـة من خلال ارتباطه بها وظيفياً، بشـكل مبـاشر أو غير مباشر، وحملـه للهوية القطرية، وحاجته لخدمات الدولة في معظم زوايا حياته.

ولكن هذه العلاقة لم تستظل برضا الأفراد والمجتمعات لغياب التمثيـل الحقيقـي للفـرد ولمكونـات المجتمع فيهـا. بمعنى آخر لم تقدم المجتمعات رضاها عن الدولة لغياب الإجماع السـياسي العام مـن المواطنين أو من بعضهم عليها، وهي حالة قائمة لعدم وجود تمثيـل للتنـوع الاجتماعي في السـلطة والنظام. وعـلى العكس من

ذلك سعت بعض الدول الشرقية إلى خلق إجماع فكري أو ثقافي على السلطة والدولة كي تغطي عجزها عن إيجاد إجماع سياسي عليها. فالفئة الحاكمة التي تريد أن تحفظ احتكارها للسلطة تلجأ في المجتمعات الحديثة، والنامية منها بشكل خاص، إلى رعاية الاستبداد والتغطية على انعدام الإجماع السياسي باختلاق عقيدة منزهة «قومية» مقدسة، أو شبه مقدسة وفرضها عن طريق التعليم ووسائل الإعلام لتخلق بالقوة إجماعاً قومياً على الصعيد الثقافي، أو من نمط ثقافي. وفي حالات أخرى، أو عندما تفشل هذه العقيدة تلجأ عادة إلى اصطناع إجماع قومي عن طريق إحياء التماثل الثقافي التقليدي. وهذا التماثل يعطي الشعب وهماً بالإجماع القومي والوحدة القومية التي يفتقر إليها على الصعيد السياسي[١].

بيد أن العمل على صياغة الإجماع السياسي أهم من اختلاق وهم الإجماع الثقافي الذي يستحيل قيامه مهما حاولت المجتمعات مسايرته أو الخضوع له، فالفرد قد يتماهى ظاهرياً مع من يفرض عليه وصاية ثقافية، ولكن لا يعني ذلك قبوله بها أو حدوث تغيير في اعتقاده وقناعاته. من جهة أخرى، وبينما تغيب الآليات الطبيعية لتشكل الإجماع الثقافي للمجتمع المتنوع فكرياً وعقدياً، يمكن أن تتراضى مكونات المجتمع وكياناته على مصالحها المشتركة لضمان

---

(١) المسألة الطائفية: ١٠٣.

بقائها وتحقيق متطلباتها الحياتية وفق توازنات سياسية تحكمها أدوات ومواد ولوائح وقوانين مقبولة من الجميع. فالإجماع السياسي الواقعي، المبني على المصالح المشتركة قابل للوجود والديمومة، بينما الإجماع الثقافي المبني على الوهم قابل للتمزق عند أضيق المنعطفات وأصغرها، ولكن الإجماع السياسي لديه المرونة على تجاوز المنعطفات الكبيرة والخطيرة.

وفي هذا النوع من المجتمعات ذات التعددية الثقافية يصبح الإصرار على «خلق شعب» وأمة متجانسة إصراراً على اصطفاء «ثقافة رسمية» لتصبح هي «ثقافة الشعب»، وذلك على حساب الثقافات الأخرى التي تتعرض للتمييز والنبذ والتذويب والصهر والدمج، مما يعني تجدد دورة الصراع الجماعي[1]. ويؤكد د. برهان غليون ذلك بطريقته، ويضيف عليها أهمية تبدل آليات الاشتراك في السلطة، التي بتطويرها تساهم في انعدام أهمية الإجماع الثقافي للدولة والمجتمع، فيكتب «أن المواطنة والشعور بالانتماء لأمة من الأمم يرتبطان بعنصرين: عنصر الإجماع الثقافي، أي الانتماء لعقيدة واحدة مماثلة، وعنصر المشاركة السياسية، أي المساهمة في تكوين السلطة. والإجماع الثقافي لا يعني الوحدة، ولكن الاعتراف بقيم مشتركة، كما أن الاشتراك لا يعني النفوذ إلى السلطة ولكن

---

(١) استعمالات الذاكرة، د. نادر كاظم: ١٠٤.

يعني حق التمثيل فيها. ويختلف هذا التمثيل باختلاف القيم العليا السائدة. ففي النظام الحديث الغربي ليس الانتماء إلى الدين هو الذي يحدد الاشتراك في السلطة، ولكن المشاركة العملية في السلطة هي التي تعطي الرعية للقيم الثقافية السائدة... وأنه كلما تطورت آليات الاشتراك في السلطة، أي تطورت الديمقراطية الاجتماعية والسياسية وزالت ظاهرة العزل والاستبعاد للأفراد والجماعات التي تكوّن الجماعة، نقص الحماس للوحدة الثقافية السديمة ونشأت ظاهرة التعدد والقبول بالاختلاف»[1].

وفي ظل التشاحن الطائفي يكون عند كل طائفة صغيرة أم كبيرة رأي ورؤية عن نفسها وعن غيرها من الطوائف مما يجعل انعدام الأرضية المشتركة لإيجاد إجماع ثقافي هو الصفة الغالبة. «فالطائفة الأكبر تميل إلى الاعتقاد أن تصفية التمايزات الثقافية هي شرط الوصول إلى إجماع يخلق الوحدة والانصهار. وتكمن وراء ذلك فكرة أن فقدان الإجماع السياسي مصدره غياب إجماع فكري أو ديني، بينما العكس تماماً هو الصحيح... أما الطوائف الصغرى فتميل أيضاً، من نفس المنطلق إلى تضخيم مشكلة التمايز الثقافي وتأكيدها لتحويلها إلى مشكلة هوية...»[2].

---

(١) المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات: ١١٤-١١٥.

(٢) المصدر السابق: ٧٦.

الإجماع السياسي لا يعني بقاء الثقافات المختلفة منغلقة تجاه بعضها، فهو سيساهم في خلق بيئة وطنية مشتركة كأرضية خصبة لتقبل التنوع الثقافي، وانفتاح أهل كل ثقافة على الآخرين وثقافاتهم، بل قد يرقى لقيام تداخلات اجتماعية وثقافية غير متوقعة كالمصاهرة التي تحدث في الدول والمجتمعات المدنية بين أهل الطوائف والديانات المختلفة. والإجماع السياسي لا يعني عدم الاختلاف بالرأي، وإنما يعني الاتفاق على ثوابت عامة تحمي مصالح الجميع وتضمن المنافع للجميع بالعدل والمساواة.

لذا فإن الإجماع السياسي بحاجة إلى إرادة قوية، من كل مكونات المجتمع، تتجاوز الهويات الخاصة، الدينية والمذهبية والفكرية والقبلية والقومية، ودون ذلك يفتقد الإجماع السياسي طعمه ولونه ورائحته. وإرادة تجاوز الهويات الخاصة لا تعني تجاوز الديانات والمذاهب والقبائل والأقوام، وهو أمر لا يمكن حدوثه، وإنما بقدر ما نعترف بها، فإن الإجماع السياسي يتطلب تجاوز الانتماء لها. أي أننا ننتمي جميعاً لتلك الهويات ولا يمكننا الانفكاك أو الانعتاق منها، ولكننا نتمكن من تجاوز تلك الانتماءات نحو انتماء جامع من أجل بقاء الهويات الخاصة حية وحيوية، حالها حال بقية المكونات والانتماءات الأخرى.

ولو نظرنا إلى بعض التجارب الحية اليوم، المبتلاة بفقدان

الإجماع السياسي مما جعل الانتماء للهويات الضيقة له الأولوية لعرفنا معنى وقيمة الإجماع السياسي وأهميته. يقول الدكتور سليم الحص مبيناً الأثر السلبي لمسار الطائفية في لبنان كحكم ونظام مع فقدان الإجماع السياسي حتى على مستوى التوظيف: «لو كنت أعظم الضباط شأناً فلن تكون قائداً للجيش، ولو كنت أطول القضاة باعاً فلن تكون رئيساً للتمييز أو رئيساً لمجلس شورى الدولة. ولو كنت أغزر الاقتصاديين أو الماليين علماً ومعرفةً أو أوسعهم خبرةً فلن تكون حاكماً لمصرف لبنان المركزي، ولو كنت أقدر الناس وأدهاهم فلن تكون مديراً عاماً للأمن العام. أجل لن تكون أياً من هؤلاء إذا لم تكن من ذوي الانتماء الطائفي الذي يؤهلك لهذه المناصب»[1].

من جانب آخر تبرز مسألة ضعف وقوة الدولة في حالة وجود أو غياب الإجماع السياسي. فالدولة التي ترى في إضعاف الجماعات السياسية فرصة ثمينة ينتج عنها بقاؤها ووجودها كدولة قوية، إنما هي تشتبه في التشخيص فتُضيع الهدف. وإضعاف الجماعات السياسية يُغيب الإجماع السياسي، وبالتالي ضعف شرعية الدولة ذاتها. لأن «أساس الإجماع السياسي الذي يشكل قاعدة السلطة المركزية الشرعية هو انفتاح الدولة على كل القوى الاجتماعية

(١) نحن والطائفية:١٥.

لاستخلاص أغلبية سياسية. والوحدة السياسية المفروضة بالقوة، لا يمكن أن تكون إلا في إطار دولة ديكتاتورية. الإجماع السياسي يبني أذن السلطة الواحدة على تعدد السلطات، ولا يقوم إلا بهذا التعدد. أما الدولة فإنها يمكن أن تقوم بالقوة والغلبة المحضة ولا تحتاج إلى إجماع سياسي... ولكن حيث يعوض الإجماع الثقافي الديني في الدولة التقليدية عن الإجماع السياسي، لا تستطيع الدولة الحديثة أن تجد آية شرعية خارج نطاق الإجماع السياسي»[1].

التجربة البلجيكية:

وهناك تجارب إيجابية ينبغي التطرق إليها كنماذج للإجماع السياسي كالتجربة البلجيكية التي وبعد أن هيمنت الدول المجاورة لها كفرنسا وهولندا، وبعد الحروب والصراعات التي تتالت فيها لأكثر من قرنين من الزمن استطاعت الحصول على استقلالها عام ١٨٣١م.

المملكة البلجيكية اتحدت وفق نظام - ملكي دستوري- فيدرالي منذ عام ١٨٣١م وتجاوزت عاصفة هددتها بالتمزق، حيث بقيت لأكثر من نصف سنة دون حكومة في عام ٢٠٠٧. فالشعب البلجيكي يتألف من ثلاث مجموعات عرقية رئيسية تتكلم ثلاث لغات رسمية مختلفة، وهي:

---

(١) المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات: ١١٧-١١٨، بتصرف.

- اللغـة الفلمنكيـة التي نجدهـا كذلك في هولنـدا، حيث إن نسبة المتكلمين الأصليين بها هي ٥٩ في المائة من الشعب البلجيكي ويسمون بـ (الفلمنكيين).

- واللغة الفرنسـية والمتكلمون الأصليون بها يشـكلون نسـبة ٤٠ في المائة ويسمون بـ (الوالونيين).

- بالإضافـة إلى واحد في المائـة من البلجيكيين يتكلمون اللغة الألمانية كلغة أم، بالإضافة إلى أربع لغات غير رسمية.

وقد خلق هذا التباين اللغوي بين أبناء الشعب البلجيكي كثيراً مـن الأزمات السياسـية في هذا البلـد وعلى مدار تاريـخ بلجيكا، ووصل التباين إلى الرغبة في تقسـيم البلد إلى دولة فلمنكية ودولة والونيـة[١]، ولكـن الإجماع السـياسي كان دائمًا هـو المدخل لفض النـزاع في كل مـرة. وتمـت معالجـة الإجماع الثقافي مـن خلال ما « أسـفرت عنه المطالب المستمرة خلال فترات النزاع للحصول على الحكـم الذاتي الإقليمي من خطـوات تشريعية أولية باتجاه بلجيكا اتحاديـة لا مركزيـة، وفي تمـوز - يوليـو ١٩٧١م أجـرت حكومة غاستون أيسـكنز إصلاحات دسـتورية تنص على تشكيل مجالس ثقافيـة ذات سـلطات محدودة في كل منطقة لغوية، وتقسـيم الأمة

---

(١) مجلة المجلة: عدد ١٤٦٦ ١٦-٢٢مارس ٢٠٠٨.

إلى ثلاث جماعات ثقافية ولكل جماعة مجلسها الثقافي:

١ - المتحدثون بالهولندية.

٢- المتحدثون بالفرنسية.

٣- المتحدثون بالألمانية(١).

وفي عام ١٩٧٣ ولمزيد من اللامركزية تمثلت المجموعة السكانية المتحدثة بالألمانية في البرلمان وكُرس التساوي اللغوي في الحكومة المركزية، وتم تشريع تشكيل لجنتين إحداهما وزارية، والأخرى نيابية في الأقاليم، تعملان على تأمين التوازن اللغوي المطلوب»(٢).

وتمكن البلجيكيون، لضبط الحكم المحلي، من تقسيم بلجيكا «إلى تسع مقاطعات، لكل منها مجلس ينتخبه الشعب، وحاكم يعينه الملك. وينتخب شعب كل مقاطعة مجلساً ويُعين الملك محافظاً وفق توصية المجلس»(٣).

وقد انعكست التفاهمات السياسية للوصول إلى إجماع سياسي على مجالات متنوعة من حياة البلجيكيين بما فيها الجوانب الثقافية، إذ «تميز النظام التربوي بوجود نظامين هما المدرسة العلمانية

---

(١) الموسوعة العربية العالمية: ٥/ ٧٦.

(٢) موسوعة السياسة: ١/ ٥٥٢ بتصرف.

(٣) الموسوعة العربية العالمية: ٥/ ٦٦.

الحكومية، والمدرسة الطائفية الخاصة التي تحصل على مساعدات مالية من الدولة. وبموجب القانون اللغوي لعام ١٩٦٤م، يجري التدريس بلغة المنطقة، أما في بروكسل - العاصمة - فالتدريس بلغة التلميذ الأصلية»[١].

٥- دولة عصبوية أم دولة مدنية؟!

العصبية الفئوية، أو العصبيات القائمة على التعصب للهويات، هي حالة غير منحصر وجودها، أو إمكانية وجودها، على الأفراد والجماعات، بل هي حالة بشرية ويمكن حدوثها عند الدول أيضاً. وعصبية الدول أخطر من عصبيات الجماعات، لأن عصبية الدولة تخلق عصبيات اجتماعية، وليس بالضرورة أن تنجذب الدولة للعصبويات بناء على عصبية الجماعات أو الأفراد. بينما سيادة فكر وقانون المدنية عند الدولة، وبالتالي عند الأفراد والمجتمعات يقطع حبل العصبويات المتنوعة. لأن «الطائفية هي التعبير السياسي عن المجتمع العصبوي الذي يعاني من نقص الاندماج الذاتي والانصهار، حيث تعيش الجماعات المختلفة بجوار بعضها البعض لكنها تظل ضعيفة التبادل والتواصل فيما بينها»[٢].

فمهما كان مستوى تمثيل الدولة الحاكمة، كسلطة ونظام، لهوية

---

(١) موسوعة السياسة: ١/ ٥٥٤.

(٢) المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات: ٧٤.

الوطن والمواطنين، فإن وجود أقليات مذهبية وطائفية ودينية مهمشة، أو أقليات قومية مقصية أو أقليات إثنية منبوذة، يجعل تمثيل السلطة للتنوع الاجتماعي أمرًا مشكوكًا في صدقيته. من هنا تبرز وتظهر عصبوية الدولة مهما بلغت نسبة السكان المتماثلة معها. فتصبح العراق دولة شيعية تهمش الأكراد والسنة، وتمسي السعودية دولة سنية تهمش الشيعة وتقصي السنة الذين لا يتماهون مع المدرسة الوهابية، وتصبح إيران دولة شيعية فارسية تقصي السنة والعرب. حينها تسود عصبوية الدولة للهوية الضيقة والمنغلقة، بينما تقوم الدولة المدنية على نبذ العصبويات بكل أنواعها، وتسعى لإيجاد إجماع سياسي لا يتعارض مع تحقيق الهويات الخاصة ذاتيتها واستمرارها، وتحقق في الوقت ذاته انصهار أصحاب تلك الهويات في مواطنة مشتركة تُذيب التمايز بين المواطنين على صعيد القانون والدستور والقضاء والتوظيف...

وكلما اقتربت الدولة، أو أي جهاز فيها، من أي هوية دينية، محاباة لها أو مداراة لأصحابها أو مسايرة لمطالبها، ستكون بداية دخول الدولة في مستنقع العصبوية الطائفية، وبالتالي يكون غرقها في لجة عصبوية أمرًا لا مفر منه. أما كلما سمت الدولة على جميع الهويات المذهبية من خلال اعتماد نظام الدولة المدنية كدستور للدولة ونظام لوزاراتها ومؤسساتها ولوائح لعمل إداراتها، عندها ستحلق بجميع الهويات والطوائف وأهلها نحو مجتمع مدني

تذوب فيه العصبوية وتتلاشى.

عصبويـة الدولـة لهويـة مـا، مهـما كان حجـم تلـك الهوية في المجتمـع، تُثير جميع أصحاب الهويات الأخرى، ومن ثم سـتواجه الدولـة عصبوية الهويـات المختلفة، لأن مقابـل كل عصبوية تبرز على السـطح، سـتولد عصبويات مضادة قد لا تقل عن عصبوية الدولة إن لم تكن أكثر شراسـة منها، لأنه «من الطبيعي أن يبرز في كل جماعة مضطهدة محرضون يتميزون بشراسـتهم أو انتهازيتهم، فيروجون خطاباً ديماغوجياً يبلسـم الجراح، ويعتبرون أنه لا يجب اسـتجداء احترام الآخرين؛ لأن هذا الاحترام حق مكتسـب، بل يجب فرض هذا الاحترام على الغير»[1].

ولعـل نزعة التطرف النابعة مـن نزعة الشر البشرية تدفع نحو العصبويـة القبليـة والطائفيـة والقوميـة، وبالتـالي تتباهـى بعض المجتمعات المتخلفة بعصبويتها كدولة وسلطة أيضاً، وهذا ما يدفع بهذه الدول والمجتمعات متمسكة بعصبويتها إلى درجة متطرفة من الاسـتماتة لبقاء هذه العصبوية أو تلك. بينما على العكس من ذلك فإن نزعة الإنسـانية النابعة من نزعة الخير البشرية تدفع نحو رقي المجتمعات، وتقبـل بعضها من خلال بناء المجتمع المدني والدولة المدنيـة القائمـة على العدل الاجتماعي، والمسـاواة بين المواطنين في

(١) الهويات القاتلة: ٤٢.

كل مناحي الحياة والسياسة...

ومن الطرائف أن كل كيان اجتماعي أو سياسي، طائفة أو دين أو حزب، يدعي هيمنة النزعة الإنسانية على فكره ومعتقده وأهله، وقد يتهم الآخرين بالتطرف تجاهه، ولكن الآخرين أيضاً لديهم ما يرمونه به من تهمة التطرف وغياب الإنسانية. ولعل الواقع الفعلي يقول: «لا أحد يحتكر التطرف، وبالعكس، لا أحد يحتكر النزعة الإنسانية»[1].

وتبقى قضايا الأقليات، سواء كانت طوائف دينية أو قومية أو عرقية، قضايا قابلة للانفجار كلما مالت الدولة للعصبوية. ويغلب، للأسف الشديد، على أغلب الدول العربية والإسلامية صبغة العصبوية وإن ادعت غير ذلك. ويلحظ الباحث نزوع بعض الدول لصناديق الانتخاب لحسم هوية الدولة عندما تكون أكثرية السكان تصب أوراق اقتراعهم لهوى عصبوية الدولة، فتزداد حينها معاناة الأقليات، وبالتالي تكبر مواجهتهم واعتراضاتهم واصطداماتهم بالدولة وأجهزتها المختلفة. هنا وباسم الديمقراطية والاحتكام إلى صناديق الاقتراع ستعاني الأقليات وسيتم قمعها وإبادتها. ففي رواندا، يقدر عدد الهوتو بحوالي تسعة أعشار السكان، وعدد التوتسي بالعشر الباقي. ولو

(١) الهويات القاتلة: ٧٥.

جرت انتخابات «حرة» اليوم في هذا البلد، لما كانت غير إحصاء إثني، ولو حاولنا تطبيق قانون الأكثرية بدون رادع، لأسفر الوضع حتماً عن مجزرة أو حكم ديكتاتوري[١].

هذا المثال إذا ما حاولنا تعميمه على أكثر البلدان العربية والإسلامية فسنجد أن غالبية الدولة تعمل وباسم الأكثرية على تكريس عصبوية هنا وعصبوية هناك. أما الخيار الآخر فهو الدولة المدنية الجامعة للهويات دون النظر في حجم كل هوية. لأن وهم قانون الأكثرية كان وما زال وسيلة قاتلة للكثير من الهويات بتهميشها ونبذها. أما في الصورة المعاكسة وهي الأسوأ بحيث تحكم أقلية ما أكثرية نسبية في أي بلد، كما حدث خلال حكم أقلية بيضاء لدولة جنوب أفريقيا لفترة طويلة بنظام الفصل العنصري. لذا أمسى تغير السلطة في جنوب أفريقيا هو المفتاح للدخول للدولة المدنية، ونجد باستمرار «إن حل مسألة الأقليات والمسائل الطائفية رهن بحل مسألة تغير السلطة واستيعاب الدولة للتطورات الدائمة التي تحصل على صعيد القوى الاجتماعية»[٢].

لا يقتصر الأمر على الدول الإسلامية والعربية، بل هي حالة مرضية قد تصيب كل دولة تعيش أقليات على جسد خارطتها. وفي هذا الصدد يقول الدكتور برهان غليون: «وحيث تخلق الدولة

---

(١) الهويات القاتلة: ٢١٢.

(٢) المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات: ٩٠.

الدينيـة الأقليات تخلق الدولة الجنسـية الأقليات الجنسـية الحديثة التي بنت أسسها على منطق العقيدة والانتماء لجنس من الأجناس، أو لثقافـة أو للغة من اللغات مختلفة عن الدولة الدينية التي تحاول أيضاً أن تبني إجماعاً سياسياً شكلياً من وحدة عقيدية مفروضة أو شـكلية»[١]. خطـورة موضوع الأقليات تكمـن في أن جميع الدول في العـالم تعيش فيها أقليـات دينية أو عرقية. وقد ذكرت المفوضية السـامية لحقوق الإنسـان لويز اربور: هناك ٥ آلاف مجموعة عرقية في الـدول الـ ١٩٢ حول العـالم، وثلثا هذه الدول لديها على الأقل أقلية واحدة ذات نفوذ كبير[٢]...

من هنا تبرز مسـألة طبيعة علاقة الأفـراد والجماعات بالدولة، وطبيعـة علاقـة الدولـة بالأفـراد والجماعـات، بل وحتى مسـألة علاقات الأفراد والجماعات تجاه بعضهم. فقد تكون الدولة لاعباً جامعـاً وفاصلاً بين العصبويات كلها، أو تكون لاعباً ضاراً بينها. فالدولـة المدنية تتجاوز جميع صـور العصبويات الفئوية والطائفية والعرقيـة والقوميـة، بينما في الصورة المعاكسـة تنغمـس الدولة في عصبويـة الهويات، تارة كطرف عصبوي مقابل عصبويات قائمة، وتـارة أخـرى كلاعـب متقلب تجـاه جميـع الهويـات وعصبياتها. والمسـألة «ليسـت قضية دعوة ولا قضية إيديولوجية شـكلية. إنما القضية هي أسـاس قضية السـلطة، أي علاقة أفراد المجتمع ككل

---

(١) المسـألة الطائفية ومشكلة الأقليات: ١٠٦.

(٢) صحيفة (الشرق الأوسط): عدد ١٠٦٤٢ في ١٧/ ١/ ٢٠٠٨.

بالدولـة، التي تبلور علاقة كل واحد منهـم بالآخر. وبقدر تحول الدولـة إلى دولة - عصبة دينية أو علمانية حديثة أو قديمة، تتكون عصبويـات مقابلـة، وتتحول إلى أشـباه دول موازيـة تبدأ كمركز للدعـوة الإيديولوجيـة لتصبـح تنظيـماً، ولتصبح فيما بعد جيشـاً ومؤسسة كاملة شبه قومية»[1].

التجربة السويسرية.. تنوع لا يقوم على الطائفية

هنـا نمـوذج لم يخطـر في بـال أهله قبـل قرنين مـن الزمن أنهم سـيتوحدون، بـل لم يدر في خلدهـم أن تتوقف الحـروب الأهلية فيـه، والتـي دامـت ٧ قرون، ولكن هـذا هو واقع الحياة للشـعب السـويسري اليـوم. نسـتعرض التجربة مـن خلال زيـارة نظمها السـفير السـويسري في لبنـان مـع وزارة خارجيتـه للصحفيـين اللبنانيـين في عـام ٢٠٠٧ كـي يطلعـوا عـلى التجربة السـويسرية كمقاربـة بصـورة ما مـع الوضع اللبنـاني الذي يعـاني من ويلات الطائفية والصراعات المستمرة.

في هذا البلد الذي مسـاحته أكثر من ٤ أضعاف مسـاحة لبنان، وعـدد سـكانه لا يتجاوز ضعفـي عدد اللبنانين، نشـأ الدسـتور الـذي كرَّس وقـف الحـروب الأهلية منـذ العـام ١٨٤٨م. وهي حـروب مـورس فيها الاضطهـاد الدينـي والكاثوليكـي، بما فيها

(١) المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات: ٨٨.

مراحل الحروب الدينية التي حكمت سويسرا بين الكاثوليك والبروتستانت. وسويسرا مؤلفة من تنوع أثني ولغوي وديني، ٤ مجموعات دينية، ومن ٢٦ كانتوناً ونصف كانتون (كل كانتون يتألف من كومونات، وفي سويسرا ٢٧٢١ كومونة) داخل بلد صغير، لكننا، كما يقول السفير السويسري، تعلمنا كيف نتحكم بهذا التنوع... في سويسرا لا نعتبر أن هناك أقلية وأكثرية، فالسويسريون الناطقون بالفرنسية يمثلون ٢٠ في المائة من الشعب ولا يعتبرون أنفسهم أقلية، وهذا ينطبق على السويسريين الناطقين باللغتين الإيطالية والروماندية.

ويقول البروفسور توماس فلاينر المتخصص في النظام الفيديرالي في سويسرا: لقد مكَّن النظام الكونفيديرالي من جمع سويسرا من دون إلغاء الكانتونات[1] بعد قرون من الحروب بين الكانتونات الكاثوليكية المدعومة من دول تدين بالولاء الديني نفسه، والكانتونات الليبرالية البروتستانتية المدعومة من الثورة الفرنسية... أما الآن فإن قانون الانتخاب النسبي الذي ينتج ١١٠ نواب لبرلمان فريبورغ موزعين على خمس كتل حزبية

(١) الكانتون اسم يطلق على المقاطعات السياسية في بلدان أوروبا. وكلمة كانتون مشتقة من كلمة كانتوني الإيطالية التي تعني ركناً أو زاوية. ويطلق هذا الاسم على الولايات التي تتكون منها جمهورية سويسرا. وداخل الكانتون توجد وحدات صغيرة يطلق عليها كومونة. الموسوعة العربية العالمية: ١٩/ ٩٥.

هـي: الديمقراطيـون المسـيحيون، الاشـتراكيون، الراديكاليون، ديموقراطيو الوسـط وتحالف يسار الوسـط، وهو قانون لا ينص على التمثيل الطائفي. والتنوع في سـويسرا يعود إلى طبيعة الأرض بانتماء مناطق إلى لغات وجنسيات مختلفة(١).

وقـد حافظ سـكان المناطـق المختلفة على أسـاليبهم في الحياة، ودافعـوا عن هـذه الأسـاليب بالـروح الاسـتقلالية نفسـها التي جعلت سـويسرا مشـهورة. ونتيجة لذلك، لا يزال السـويسريون يختلـف بعضهـم عـن بعـض اختلافـاً كبـيراً في اللغـة والعادات والتقاليـد. وهـذه الفـروق واضحـة بين إقليـم وآخـر، حتى بين بعـض المجتمعـات الصغـيرة. كان الشـعور الوطني المحـلي قوياً عند السـويسريين في المـاضي إلى درجة أن معظمهـم كانوا يعدون أنفسـهم جـزءاً مـن منطقتهم المحليـة أكثر مـن كونهم جـزءاً من دولتهـم. وكانوا يعـدون السـويسريين الذين ينتمـون إلى المناطق الأخرى وكأنهم منافسـون أجانب. وقد اسـتمرت العداوات بين المناطق المختلفة مئات السـنين، ولكن السويسريين كانوا في معظم الحـالات التـي يداهم فيهـا الخطر دولتهـم، يقفون صفـاً واحداً، واليـوم حل الشـعور الوطني تجـاه الدولة محـل العاطفـة الوطنية المحلية إلى حد كبير(٢).

---

(١) صحيفة (الحياة): عدد ١٥٢٥٨ في ٩/ ١٠/ ٢٠٠٧.

(٢) الموسوعة العربية العالمية: ١٣/ ٢٩٨.

ويضيف البروفسور توماس فلاينر: إن وحدة سويسرا تقوم على أساس نظام «وحدة ضمن التنوع» نص عليها دستور ١٨٤٨م والمعدل في ١٨٧٤م، ويقوم على وجود جمهورية اتحادية تنقسم فيها السلطات السياسية بين الحكومة المركزية وحكومات الكانتونات (الولايات) التي تتمتع بسلطة الحكم الذاتي. وتُعد الحكومة السويسرية من الحكومات الديمقراطية في العالم[1] والنظام فيها مبني على الأسس التالية:

- الأخذ بالتباينات الثقافية في شكل جدي باحترام الاختلافات وضمان اللغات (للنائب في البرلمان الحق بأن يتحدث بلغته حتى لو لم تكن لغة الغالبية في الكانتون وأن تتم ترجمة كلامه).

- أن سويسرا وطن الأقليات: الأكثرية في مكان هي أقلية في كانتون آخر ما يعني أن لكل مجموعة هوية تراها هي لسويسرا، مختلفة عن هوية الآخر.

- أن سويسرا أمة مركبة لا تتطابق مع مفهوم الأمة، الواحدة والموحدة. فالمادة الأولى من الدستور تنص على أن الكونفيدرالية السويسرية تتألف من شعوب الكانتونات. ولم نشأ خلط الثقافات ومزجها، فأدى ذلك إلى الحفاظ على الدولة والأمة معاً[2]. ولا بد

---

(١) الموسوعة العربية العالمية: ١٣/ ٢٩٧- ٢٩٨.

(٢) صحيفة (الحياة): عدد ١٥٢٥٨ في ٩/ ١٠/ ٢٠٠٧.

للمحكمة الفيدرالية أن تضم قضاة يمثلون كل فئة من الفئات اللغوية[١].

- حل النزاعات والحروب الدينية والاثنية بعد مئات السنوات، بإعلان الحرية الدينية على المستوى الكونفيدرالي.

ومن النكات الجميلة في الدستور السويسري وجود مادة حق «المبادرة الشعبية» إذ يحق للمواطنين إذا جمعوا ١٠٠ ألف توقيع طلب تعديل الدستور، كما ينص على «حق الاستفتاء»، إذ يحق لـ ٥٠ ألف مواطن إذا وقعوا على عريضة أن يطلبوا استفتاءً شعبياً في مواضيع محددة[٢].

أما على صعيد المحافظة على نفسها من صراعات الجوار أو الإقليم، فقد وضعت سويسرا في أوائل القرن السادس عشر الميلادي لنفسها سياسة عدم الانحياز إلى أي جانب، في الحروب الكثيرة التي اندلعت في أوروبا. وفي الحربين العالميتين الأولى والثانية، بقيت سويسرا واحة ينتشر فيها السلام. وبما أن جميع الأمم المحيطة بها تقريباً اشتركت في الصراعات الدامية، فقد وفرت سويسرا الأمن للآلاف الذين هربوا من القتال أو من الاضطهاد السياسي... لذلك تتخذ كثير من المنظمات العالمية اليوم، بما فيها

(١) الموسوعة العربية العالمية: ١٣/ ٢٩٩.
(٢) صحيفة (الحياة): عدد ١٥٢٥٨ في ٩/ ١٠/ ٢٠٠٧.

عـدد من وكالات الأمم المتحدة مقار لها في جنيف ويتمتع شـعب سويسرا بمستوى معيشة من أعلى المستويات في العالم[١].

٦- ديمقراطية مدنية أم ديمقراطية طائفية؟!

مـن الممكـن أخذ العـراق كنمـوذج لتقريب فهـم العلاقة بين الديمقراطيـة والطائفيـة. لا بمعنـى المقارنـة بـين عـراق الأمـس وعـراق اليـوم، أي عـراق صدام حسـين وعـراق ما بعـده. لأنها مقارنة مسـتهلكة. وغير منطقية. بل نعنـي المقارنة المتخيلة لعراق يعيـش الديمقراطيـة المدنيـة اليوم وغـدا، أو يعيـش الديمقراطية الطائفيـة. كيـف سـيكون عليـه الوضـع؟ كيـف سـتتعامل جميع الأطراف الداخلية والخارجية في كلتا الحالتين؟ مع بعضها أو تجاه بعضهـا؟ من سـيوصل بلاد الرافدين - وفـق معطيات اليوم - إلى الديمقراطيـة المدنيـة أو الديمقراطية الطائفية في المسـتقبل المنظور والبعيـد؟ لأن جميع الأطياف العراقية تنادي بالديمقراطية، ولكن التساؤل المهم هو إلى آية ديمقراطية سيتجه العراقيون؟

لا شك في أنه يصعب تخيل عراق ديمقراطي مع وجود الصورة السـوداوية والدامية في هذه الأيام. ومصدر الصعوبة لا يتمثل في عدد الضحايا كل يوم. وانتشار العمليات الإرهابية في أغلب المدن العراقيـة. بل مكمـن الصعوبة في ثلاث عقليـات. العقلية المحتلة

---

(١) الموسوعة العربية العالمية: ١٣/ ٢٩٦- ٢٩٧.

والعقلية الحاكمة والعقلية المحكومة. فتعنت وعناد العقلية الأولى (المُحتلـة)، وعـدم استماعها لنصائـح الحلفاء أو الغرماء، سـاهم في وقـوع الصـورة القائمة. وارتبـاك العقلية الثانيـة (الحاكمة منذ ٢٠٠٣)، وضعـف الخـبرة، واستمرار التزامات ما قبـل التغيير، أتـاح لأطراف عديدة اللعب في خلـط الأوراق وتمزقها. وانفراط العقليـة الثالثـة (المحكومة) من عقالها على ركيـزة الحرية، والحيرة في إتبـاع مـن في الداخـل والخـارج، أو الانصراف عمَّـن، من بين الأطراف التي تدعي جميعها الخلاص للعراق ووحدته وأمنه.

بينـما من السـهل عـلى المتلقـي أن يتخيـل الصـورة الأخرى. لعـراق يغرق في جميع أشـكال الطائفية. كـصراع وحروب وفتن. لأنهـا أقـرب لواقع مجريـات الأحـداث ونتائجها حاليـاً. هذا من جهة أولى. ومن جهة ثانية عندما يحتار الشـارع العام في تبني اتجاه ما، حينها، تعيده هوياته الراسـخة في النفـس إلى جذوره الطائفية والعشـائرية والفئويـة. فتصبـح عمليـات القتـل عـلى الهوية هي السـائدة على مستوى الشارع.. ويمسي الفرز السياسي على أساس طائفي على مسـتوى النخـب الفاعلة هو المبنـى الموجه للمحافظة على الحقوق الطائفية! عندها، يصبح العيش المشـترك الذي يجتمع أهله على الهوية الوطنية الواحدة هو المفقود.

الطائفية مقيتة ومرفوضة. الديمقراطية جميلة ومرغوبة. والفرق بينهـما كالفرق بـين الموت والحياة. ولكن رغـم وضوح هذه الحقيقة

إلا أن أوهام الواقع المسيطرة على العقليات الثلاث تقود الأمور نحو الطائفية لا الديمقراطية. فعقلية المحتل رفعت شعار «النموذج العراقي للديمقراطية» كحلم أمريكي صار سراباً. وعقلية الحاكم أرادت الأمن والسيادة والوحدة الوطنية كأمنيات نخيل العراق التي تفتتت على صخرة الاستحواذ الفئوي والطائفي. وعقلية المحكوم استبشرت بالحرية واستنفذتها بتكالب الجميع عليها، ثم باستجابتها لما استدرجت إليه من مصائب يومية.

على ضوء ذلك، ما الدافع للأخذ بالطائفية كمنهج وسلوك وترك الديمقراطية؟ بيد أنه مع افتراض صحة السؤال، ينبغي التنبيه لمسألة التراكم التاريخي لواقع شخصية الإنسان العراقي التي ارتوت من الفكر البعثي الإقصائي لمدة خمس وثلاثين سنة. وتربت على البطش بالمعارضين ومؤيديهم. وسلكت الخنوع الدائم للأقوياء ولمن يدفع أكثر. وقد يسهم في زيادة عدد ركاب قطار الطائفية في الشارع العراقي غياب المصداقية عن أكثر النخب العراقية المتنوعة، وغياب الثقافة الديمقراطية خلال العقود الثلاثة السابقة، وحضور الطائفية بصورة معاكسة لمجريات الأحداث اليوم.

ما ينتج عن الأخذ بإحداهما - الديمقراطية أو الطائفية - وترك الأخرى يعني اختيار المصير والمستقبل لشعب كامل ساهم في قيام واندثار حضارات. بل هو اختيار بين إرادة الحياة والأخذ بالديمقراطية. أو إرادة الموت والأخذ بالطائفية والتمسك بها.

مشكلتنا في العالم الثالث مع الديمقراطية تدور حول سؤالين مهمين وهما: هل نعي الديمقراطية؟ وهل نحن ديمقراطيون؟

في السؤال الأول نقول: بلدان العالم الثالث تتمنى الديمقراطية. وشعوب هذا العالم غارقة في الطائفية. النخب تدَّعي الديمقراطية. بينما تكشف ممارساتهم حجم انغلاقهم على أنفسهم. ورغم زعم أغلب التكتلات في العالمَين العربي والإسلامي، بأنها تأخذ بالديمقراطية فهماً وعملاً. إلا أن المحك الذي يمكن اختبارها فيه هو الممارسة العملية. في اتجاهين، تجاه الحكومات عندما تكون هي في موقع المعارضة، وتجاه الأقليات عندما تكون هي حاكمة. لأن الأمور تُعرف بأضدادها. ويمكن أخذ تجربة حركة حماس في فلسطين مثالاً. أو متابعة تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا، وتجربة حزب الله في لبنان كنماذج للموضوع. والتجربة الواضحة المعالم حالياً، التي يمكن مقاربة الموضوع بها، بين المعارضة والحكم، هي تجربة المعارضة العراقية السابقة - الأكراد والشيعة -.

في البلدان التي تسعى لتحديث حياتها السياسية وتعمل وفق النظم الديمقراطية، محاولات دائمة لنشر ثقافة الديمقراطية. ولا يمكن أن تسود الديمقراطية دون الفهم الصحيح للمصطلح وآليات ترجمته، بحيث تتشكل مع مرور الأيام نماذج حقيقية له على أرض الواقع. والديمقراطية، كمفهوم وتجربة، لا تختلف عن

أي مفهوم وتجربة أخرى، إذ تتشكل المفاهيم وتُصاغ عبر تراكم التجربة سنة بعد أخرى، وعقد تلو آخر. وقد يمسي المفهوم بعد مئة سنة من التجارب في صيغة مختلفة كلياً عما وُلد عليه.

المعارضة والموالاة. الحزب الحاكم والآخر المعارض. هاتان الجبهتان، بالمعنى الديمقراطي، تكملان بعضهما. طرف يحكم، والآخر يعارض، بالمعنى الإيجابي. أي يراقب ليقوم مسارات عمل الحكومة المختلفة. قد يتفق معها، وقد يختلف. كما هو الحال في دول كالهند واليابان وقبرص وبريطانيا وأمريكا على سبيل المثال. هذه الصورة لممارسة العمل الديمقراطي تتعرض في بلاد العالم الثالث إلى البتر، وقلب المعادلات. إذ يسود منهج تقاسم السلطة والنفوذ والمحاصصة بين الموالاة والمعارضة مبتعدين كل البعد عن الممارسة الحقيقية للديمقراطية التي يزعمون تبنيها ومطالبة الآخرين بها!

من أسباب الإمعان في هذه الحالة في عالَمِنا العربي والإسلامي، خلال مراحل الاستقلال الوطني لدول وشعوب المنطقة، منذ ما يقارب سبعة عقود تقريباً، حتى يومنا هذا، العصبية المفرطة للذات والأنا. الأنا الفئوية والطائفية والقبلية والعرقية. فتغلب حالة البحث عن الأنا عند الفائزين بالسلطة. وتهيمن حالة المحاربة للحصول أو المحافظة على المكتسبات عند المعارضين. وكأن لسان حال

الجميع يقول: إن ديمقراطيتنا تختلف عن ديمقراطية الآخرين، إذ لكل فريق أن يتمثل في الحكومة والمعارضة والبرلمان... إلخ. معنى ذلك، أن تسيطر الطائفية، مثلاً، على الديمقراطية وتتحكم بها، لا العكس. وخير شاهد ما يجري في العراق ولبنان. بينما يجب أن تسود وتتقدم الديمقراطية على الطائفية. بل ينبغي أن تتحكم آليات العمل الديمقراطي بالطائفية وبرغبات أصحابها والمنادين بها.

لا يمكن القبول بديمقراطية طائفية. لأنه لا محل لها من الإعراب بين نظريات الديمقراطية وتجاربها. وببساطة جداً: السلوكيات الطائفية أداة لقتل الديمقراطية، بيد أن الديمقراطية تشذب الحالات الطائفية، وتعزز مكاسب الكيانات الطائفية، فلا تلغيها، لأنها واقع قائم ولا بد من اختيار منهج حكيم في التعامل معها. ويمكن الاستفادة من تجارب أيرلندا والهند في تعاملهما الديمقراطي مع وجود التوزيع الطائفي لمجتمعيهما.

أما في إجابتنا عن السؤال الثاني: هل نحن ديمقراطيون؟ فنقول:

هذا السؤال، لو حاول كل واحد منا في الوطن العربي الإجابة عنه، فكيف ستكون النتيجة؟ بالطبع ستتباين النظرة للموضوع باختلاف زاوية النظر إليه، كما لو تناوله أحدنا منطلقاً من دائرته الشخصية، ثم توسع آخر نحو الدائرة الاجتماعية والثقافية،

وانتقل آخر إلى الدائرة الأكبر والأوسع، دائرة الوطن بما تحتويه من تنوع اجتماعي وتعددية ثقافية وفكرية، وتراكم سياسي طويل المدى.

وبمقدار طبيعة وحجم الثقافة الديمقراطية التي يؤمن بها كل فرد في المجتمع، ويعمل بمفرداتها في دائرته الخاصة، داخل بيته وعمله ومحيطه الاجتماعي، من خلال ذلك، يمكننا تحديد مستوى وجود وحجم الديمقراطية في الدوائر الأخرى، هذا من ناحية أولى.

من ناحية ثانية، قد يعكس، في أغلب الأحايين، مستوى ونوع تفاعل أبناء المجتمع، ومقدار قربهم أو بعدهم، من مواضيع الشأن العام الاجتماعية والثقافية والسياسية، يعكس مستوى الوعي الديمقراطي عند المواطن. لذا فإنه وبمقدار ما يرتفع وعي المواطن بالديمقراطية يزداد الحضور الديمقراطي في المجتمع والوطن. وبمقدار محاولات المجتمع والوطن نحو تفعيل وإشراك المواطن في الشأن العام زاد وعيه الديمقراطي ونمى.

ولكن المشكلة في أقطار العالم الثالث، بما فيها الأقطار العربية والإسلامية، غياب أو ضعف - يتراوح الأمر من قطر إلى آخر- الثقافة الديمقراطية عند الفرد، وضعف المحاولات الاجتماعية والوطنية الدافعة بالمواطن لتحمل مسؤولياته المتعلقة بالشأن

العـام أو إشراكه فيها. من هنا، لا يمكن التسـليم بالادعاء القائل إن بعـض الصور للممارسـات الديمقراطيـة في الوطن العربي هي ولادة الظروف أو الضغوط المحيطة بالوطن العربي إقليمياً ودولياً فحســب، لأن في ذلك تجـاوزاً غير منطقي للتفاعـلات الكيميائية الداخلية الخاصة بكل قطر، كطبيعة التركيبة السـكانية ومكونات الاجتماع السـياسي فيه أو ما أشبه.

فـإذا تابعنا بعض الصـور أو التحولات نحـو الديمقراطية في البلدان العربية، كالانتخابات في موريتانيا في صبغتها التعددية التي يُتوقع أن تسـاهم في بناء علاقات طبيعية بين الأطراف الموريتانية. وفي الانتخابـات النيابيـة في البحريـن سـنة ٢٠٠٦ التـي وصفتها المعارضـة بالنزيهـة. وفي مصر عندما دخل الإخـوان البرلمان بعدد مـن المقاعد فاق التوقعات في حينها. وخاض المجتمع السـعودي تجربة جديدة من خلال الانتخابات البلدية سنة ٢٠٠٦. ودخلت المرأة في دولة الإمارات والكويت المجالس النيابية بالانتخاب. أما في لبنان، وهي من أقدم ديمقراطيات الوطن العربي، فتعيش باسم الديمقراطيـة دائماً أسـخن الصراعـات الديمقراطية بين المعارضة والسلطة.

لا يمكـن التسـليم بـأن كل تلـك الصـور نتيجـة لمجريـات وسـياقات الخارج، الإقليمية منهـا والدولية. لأن كل صورة منها

خاضعة لظروفها الداخلية أكثر منها انصياعاً لمعطيات خارجية صرفة. نعم، لا يمكن أيضاً نكران تأثير المحيط على ما يحيطه، ولكن ليس بمعنى ارتباط الداخل في جميع إرهاصاته وتفاعلاته بالظروف الخارجية دائماً. بل إن طبيعة وقوة أطراف كل داخل عربي وتماسكهم الوطني وغلبة لغة الحوار بينهم على لغة التهميش، وتغليب الأنا الوطنية على الأنا الطائفية والقبلية والفئوية.. كل ذلك يجعل من الصعب على الخارج التدخل في شؤون أي بلد عربي. ولكن طبيعة تركيبتنا العربية والإسلامية تُبقي للمحيط تأثيراته التي لا تنكر.

هل نحن ديمقراطيون؟. الجواب: بين لا ونعم. لأننا كيفما قرأنا أنفسنا لا يعني أننا أجدنا القراءة. ومن جهة أخرى، فإن صفحات كل مواطن عربي ومسلم تحتوي على تطلعات غير محدودة، وفي الوقت ذاته مليئة بالهموم التي لا تنجلي إلا بدعم الخطط التنموية بكل قطر عربي. وهنا يبرز سؤال مهم، هل تأتي الديمقراطية دون تنمية، أم أن التنمية تسبق الديمقراطية؟ وهو موضوع آخر نجيب عنه في بحث آخر إن شاء الله تعالى.

واحد من محفزات بقاء الأزمات الطائفية وجعلها قابلة للاشتعال، تلك المساعي التي يبذلها البعض، كدول أو جماعات أو أفراد لتغييب الديمقراطية على المستويات المختلفة الاجتماعية

والسياسية والإعلامية... إلخ. ومحاولات تغييب الديمقراطية تمارس حتى على مستوى الأسرة والعمل والمدرسة!

وعندما تغيب الديمقراطية تموت الحياة. تصبح بلا طعم أو لون أو رائحة. الديمقراطية للمجتمع كالروح للجسد. هي الفضاء الرحب الذي يبدع فيه الإنسان. هي المحيط الواسع الذي يخوض غماره المتنافسون على القمة والمثالية. هي الحلبة التي يشكر المنهزمون فيها المنتصرين. هي الجبهة التي لا يشمت المنتصرون فيها من المغلوبين. هي الميدان الذي يدعم المحكومون فيه الحاكمين. ويقبل الحكام فيه المعارضين من المحكومين. هي التربة التي يبقى فيها وعليها الجميع في أمن ونماء دائمين.

عندما تغيب الديمقراطية تمرض النفوس. تمسي متخمة بالشكوك والهواجس والنرجسيات. تحل جسور الشك بين الأطراف بدلاً من قواعد الثقة. ما يجري في فلسطين نموذج لذلك. الكل فيها يدَّعي الديمقراطية. والكل يتهم الآخر بعكسها. كل فصيل يدَّعي تطبيقها داخل صفوفه. وتدَّعي صفوفه بغيابها! الكل يتسلح بها في مواجهة الآخر. بينما الديمقراطية ليست سلاحاً لأحد. هي أكبر من كل ذلك. هي الخيمة الجامعة، لا العصا المفرقة بين الأطراف. هي القاسم المشترك بين المختلفين، إذا أرادوا لها ولهم الحياة.

عندما تغيب الديمقراطية يتعطل الدستور والنظام. فديمقراطية الدستور والنظام لا تكفي. فرب انقلابات تحدث رغم مخالفتها للدستور والنظام. ورب تحولات تأخذ الصبغة الشرعية وهي خاوية منها. فتتقاذف الأطراف بلغة التخوين والعمالة بدلاً من لغة الديمقراطية. ما يحدث في لبنان نموذج لذلك. الكل فيها يتغنى بديمقراطية الدستور والنظام في لبنان. والكل متهم بمخالفتها! الكل ينادي بالحل الديمقراطي وفق الدستور والنظام. والكل يتمسك، وفق الأفعال، بالقفز عليهما. بينما الديمقراطية أكبر من أن تكون حبراً على الورق. هي المظلة التي تعالج المشكلات، لا المبضع المُكثر للجراحات.

عندما تغيب الديمقراطية تفشل خطط المعالجة وخطوات الإصلاح. لأنهما يصطدمان بواقع يرفض الديمقراطية. فتصبح الخطط في واد، والواقع في واد آخر. لأن ديمقراطية المُخطط لا تقبلها ديمقراطية المعارض! وكأن للديمقراطية عشرات الأيدي، فيجرها كل طرف لقرصه! ومواقف الأطراف العراقية نموذج لذلك. اتهامات متبادلة بالدكتاتورية. بالتفرد. بمحاولات الإقصاء. بالتهميش. بالعمالة. والأكثر غرابة أن ترفع كل الأطراف شعار الديمقراطية في وجه بعضها البعض. بينما الديمقراطية أكبر من أن تكون شعاراً. هي تنفس نقي من شوائب الطائفية والفئوية.

هي الهواء المتاح للجميع في كل وقت وزمان، ويصفي أجهزة التنفس مما أصابها من تلوث عبر السنين.

عندما تغيب الديمقراطية يرتبك الإنسان في الوطن العربي. فيبيت فاقداً للأمل وباحثاً عنه. يريد التنمية والتطور. لكنه يشعر بأنهما بعيدان عنه. يؤمن بأهمية الوحدة العربية والتعاون العربي. لكنه يشاهد التمزق والفرقة. يسمع عن اهتمام الدول العربية بحياة المواطن وتعليمه وصحته وسكنه. ولكنه لا يلمس التغيير في داره ومحيطه. هذا هو حال المواطن العربي. يضيع في خضم الأحداث المحيطة به. من فلسطين إلى العراق، مرورًا بلبنان. وأسئلة كثيرة تزيده ارتباكاً: من يُصدق؟ أين تكمن الحقيقة؟ لماذا وطننا العربي المتميز عن أقاليم الأرض بالمشكلات، التي تنبثق منها مشكلات أخرى دائماً؟

غياب الديمقراطية هو العامل المشترك بين المجتمعات العربية والدول التي تتواصل فيها الأزمات. ويبقى بصيص من الأمل في الأفق عندما يتوقف الجميع عن تفصيل الديمقراطية وفق مقاساتهم الخاصة، الذاتية، فئوية أو طائفية، مذهبية أو قومية.

الديمقراطية المدنية المطلوبة تعتمد على المعنى البسيط للتعريف بالديمقراطية وهو «حكم الشعب للشعب»، وهو التعريف الاشتقاقي الأصلي للمصطلح اليوناني- الديمقراطية-

أي أن تكون السيادة على الشعب هي للشعب نفسه، لا لأية سلطة أخرى، وأن يكون الشعب هو سيد خياراته ووجوده ومصيره[1]. فيختار الشعب من يمثله ويدير البلاد وثرواتها وسياستها، لا بالاعتماد على فئوية فكرية أو طائفة دينية بل بالاعتماد على التمثيل العام للناس والمجتمع، وبالاعتماد أيضاً على ما يرتضيه الناس لأنفسهم من مناهج فكرية أو خلافها.

لذا فإن خيار الديمقراطية المدنية هو الخيار الأنسب عن خيار الديمقراطية الطائفية. فسوء خيار الديمقراطية الطائفية ينتج عن مساوئ نتائجها وتبعاتها، وإن بدت، كحل مؤقت لبعض الأزمات والمشاكل الطائفية، كما جرى في لبنان في مراحل متعددة منذ خمسينات القرن العشرين حتى وقتنا الحاضر. لأن تحول الطوائف فيه نحو حالة تؤسس لنظام سياسي يقوم عليها، يُعد خطراً شديداً، فمهما كانت إيجابيات ذلك مرحلياً بقيام ديمقراطية طائفية، تحت عنوان جميل اسمه الشراكة الوطنية في الحكم، فإن الخطر الإستراتيجي أكبر من حلول مؤقتة للمشاكل، حيث «كانت الطائفية في لبنان مشكلة تقسم اللبنانيين إلى جبهتين سياسيتين وثقافتين. ثم تحولت إلى نظام سياسي له مضاعفات اجتماعية، تتجلى ببعض الامتيازات. صارت الطائفية اليوم نمط

(١) في الخلاص النهائي، فهمي جدعان: ٣٥-٣٦.

حياة متشعباً في خلايا المجتمع من أعلاه إلى أدناه. كانت الطائفية فلسفة مفترضة لإيجاد ضمانات للمجموعات الطائفية في المشاركة في الحكم، وتأمين الحريات الدينية والثقافية. وتحوَّلت إلى نظام حقوق، وباسم حقوق الطوائف تم قتل حقوق المواطنين»[1]. وعليه فإن ديمقراطية الطوائف، تجعل الوطن يعيش، وكذلك الدولة، تعيش دوماً حالة المرأة الحامل بالجنين المشوه، أو الحامل بالجنين الذي يُخشى عليها منه. ففي لبنان «تحولت الطائفية من نظام سياسي يعيق بناء الدولة الحديثة، إلى نظام بديل عن الدولة بمفهومها البدائي والبسيط»[2].

الديمقراطية المدنية أوسع وأقدر على احتضان جميع مكونات وتيارات المجتمع المتعدد، بينما الديمقراطية الطائفية من الضيق بمكان بحيث قد تلفظ حتى أصحابها والمتبنين لها. بيد أننا في العالَمين العربي والإسلامي بحاجة ماسة للديمقراطية المدنية التي لا تقدس الأشخاص والطوائف بقدر ما تُقدر وتحترم جميع الأفراد والطوائف وتتعامل معهم كمواطنين لهم من الحقوق بقدر ما عليهم من واجبات. والديمقراطية المدنية لا تقدس الآليات الديمقراطية، كطرق الانتخاب والتصويت والترشح والترشيح، وحجم المجالس النيابية والمحلية... بل تقدس، وهو الأهم،

---

(١) الطائفية، مركز المسبار: ٥٤.
(٢) المصدر السابق.

القيم الديمقراطية كحرية التعبير والأفراد والمساواة الاجتماعية والمواطنة الدستورية والعدالة السياسية والاجتماعية... لـ «أن ما هو مقدس في النظام الديمقراطي هو القيم وليس الآليات. وما يجب احترامه بالمطلق ودون أي تنازل هو كرامة البشر، نساءً ورجالاً وأطفالاً، بغض النظر عن معتقداتهم أو لون بشرتهم أو أهميتهم العددية»[1]، بعد ذلك يجب مواءمة الآليات الديمقراطية مع تلك التفاصيل المكونة للمجتمع والدولة.

من جهة أخرى، رغم جمال الديمقراطية في صورتها العامة، إلا أنها لا تخلو من سلبيات في عمقها الموضوعي أو في تمظهراتها المرتبطة بها، يجب الإشارة إليها. فينبغي التفريق بين ديمقراطيتين: ديمقراطية واقعية قائمة ومعمول بها في البلدان المتقدمة، وديمقراطية منشودة في التنظير السياسي والطموحات المثالية المأمولة. فبينما الثانية حالمة، تحول حول الأولى بعض الشكوك في مصداقيتها، بخاصة في المفارقة العجيبة بين التقدم العلمي والصناعي من جهة، وبين سمعة الغرب السيئة في ممارساته السياسية تجاه قضايا العرب والمسلمين. وهي صور بعيدة كل البعد عن الديمقراطية وروحها، بل هي من بقايا العقلية الغربية الاستعمارية، قديمة-حديثة. ناهيك عن أن هذه الديمقراطية، سيئة السمعة، تخالف وتناقض نفسها ومن داخلها أيضاً، من خلال تحالف ما يسمى، اليوم «الدولار بالسياسة» لصناعة «ديمقراطية السوق»! «وفي

---

(١) الهويات القاتلة: ٢١٥.

أغلب الأحيان، تكون الأمم الديمقراطية العظمى، المتنكرة بزي حراس الأخلاقية ومخلصي الإنسانية، هي التي تمول وتقوي الأنظمة الديكتاتورية والتوتاليتارية. ونعلم تماماً بأن الحروب في كل من العراق وأفغانستان والتي، بسببها، فقد الآلاف من الأشخاص حياتهم ودُمرت مدن بأكملها، قد شُنت باسم الديمقراطية. ونعلم أيضاً بأن البلدان التي تعتبر نفسها ديمقراطية تدير العديد من الاحتلالات العسكرية في العالم، وأشير هنا إلى فلسطين، العراق، أفغانستان، وإلى كشمير»[1].

وهنا، تبرز عملية التزييف في الديمقراطية عندما تجتمع ثنائية متباينة وغريبة، ينتج عنها مزيد من الضحايا، وهي ثنائية التقدم مقابل استعمار، تطور مقابل استغلال، وتنمية مقابل تهميش، وتحديث مقابل تدمير. فـ«حين كانت تتقدم البلدان الأوروبية وتتنور في طور دخولها عصر الصناعة، كانت تطور نماذج جديدة من الديمقراطية وحقوق المواطنين محصورة في (البلاد الأم) وتبيد في الوقت نفسه شعوباً بالملايين في المستعمرات. وفي السنين الأولى من الاستعمار، كانت إبادة الشعوب الأصلية بهدف التحضر، فكرة مقبولة بشكل صريح. مع نمو الحديث حول حقوق الإنسان، بدأ نوع جديد من الازدواجية الأخلاقية

(١) هذه الديمقراطية المزيفة، كلمة لأرونداتي روى ألقتها في الكلمة الافتتاحية لمهرجان برلين الدولي التاسع للآداب، مجلة (الكتب: وجهات نظر) الشهرية، عدد ١٢٨ أكتوبر ٢٠٠٩م، ص٤-٥.

يكـوّن مفاهيمه إلى ولادة ظاهرة جديـدة: نكران الإبادة الجماعية. والآن، حـين تلتقي سياسـات الإبـادة الجماعية مع السـوق الحرة، بـات الاعـتراف الرسـمي (بالإبـادة)، أو نكرانها، أو بحسـب ما يجري في الآونة الأخيرة، (الاتهام بـ) فبركة إبادات ومجازر وهمية، مـشروع شركة تجارية متعددة الجنسـيات، نادراً مـا يتصل بحقيقة تاريخية أو بدليل جنائي، لا مكان فيه للأخلاقية. والمشروع عملية مقايضـة هجومية تنتمـي إلى مفاهيم المنظمة العالميـة للتجارة أكثر منهـا للأمم المتحدة حيث العملة المتداولة هي السياسـة الجغرافية والاقتصادية والبشرية، والسـوق المتقلبة للثروات الطبيعية، وهذا الشيء اللافت الذي يدعى التجارة المستقبلية، والاقتصاد البحث والقوة العسكرية»[1].

ويُخشـى عـلى أكثـر الديمقراطيات في العـالم، المتقـدم وغيره، الديمقراطيات القديمة أو الوليدة، من تحالف الدولار بالسياسة، لأن مـن شـأن ذلـك قتـل الديمقراطيـة بعناويـن جذابـة ومغرية للمسـتهلك، كالخشـية على الديمقراطية الهندية على سـبيل المثال، ففـي «عـام ١٩٨٩م، وكمثـل قاطـع عـلى العلاقـة بـين التقـدم والتطور، عندما بدأ حزب بهارتيا جناتا اليميني BJP، وكان وقتها في المعارضة، بشـن حملته الشرسة باسـم القومية الهندوسية، أي ما يُعرف أيضاً بالـ(هيندوتفا). وتزامن ذلك تحديداً مع قرار الحكومة

---

(١) المصدر السابق:٦.

بفتح الأسـواق الهندية للمال العالمي. ومشروع الهيندوتفا هو وليد حزب راشـتريا سوايامسيفاك سـانغ RSS، الجوهر الأيديولوجي لشركـة BJP المهيمنـة. تأسـس حـزب RSS عـام ١٩٢٥م علنـاً وصراحةً على شـاكلة الفاشية الإيطالية،. وهنا، تظهر صورة هتلر أيضـاً كالوحي. وإليكم بعـض المقتطفات من أنجيل حزب RSS وعنوانه (تحديدنا أو تحديد أمتنا) بقلم أم. أس. غولووكر:

(منذ هذا اليوم المشؤوم، يوم وطأ المسلمون أرض هندوستان، وحتـى اللحظة الحاضرة، ما فتئت الأمة الهندوسـية تقاتل ببسـالة لدحض هؤلاء الناهبين. واستيقظت حينها الروح العرقية).

وأيضاً: (في سعيها للإبقاء على نقاوة العرق والثقافة، صدمت ألمانيـا العـالم بتطهيرها البلاد من الأعراق السـامية: اليهود. وتجلى الفخـر العرقـي هنـا بأسـمى مظاهـره... وهـو درسٌ لنـا لنعتـبر ونستفيد منه في هندوستان).

ويملـك الــ RSS اليـوم أكثر من خمسـة وأربعين (شـاكا) أي فـرع، وجيشـاً مؤلفًا مـن عدة ملايـين الــ (سوايامسـيفاك)، أي متطوعـين، يبـشرون بعقيدتـه في الهند. وفي طليعـة المبشرين، أتال بيهـارى فاجابي، رئيـس الـوزراء وقائد حـزب المعارضة أل. كى. أدفـاني، بالإضافـة إلى نارينـدا مـودى، الوزيـر الأول لغوجارات لثلاث دورات. ويضـم حزب RSS أيضاً أتباعاً غير رسميين، وهم

شخصيات كبيرة في الإعلام، في الشرطة، في الجيش، في الوكالات الاستخبارية، وفي الدوائر القضائية والإدارية. عام ١٩٩٠م، سافر أل. كي. أدفاني عبر البلاد مثيراً الكراهية ضد المسلمين ومطالباً بهدم مسجد بابرى، الذي يعود تاريخ إنشائه إلى القرن السادس عشر في موقع متنازع عليه في أيوديا، وإقامة معبد رام مكانه. وفي عام ١٩٩٢م، قامت عصابة مدعومة من أدفاني بهدم المسجد. وفي مطلع عام ١٩٩٣م ثارت عصابة أخرى في مومباى وهاجمت المسلمين وقتلت حوالي ألف شخص منهم. في ردة فعل انتقامية، أطلقت سلسلة تفجيرات في أنحاء المدينة وذهب ضحيتها ٢٥٠ شخصاً تقريباً. مما ولد حالة جنون في المجتمع، عول عليها حزب BJP ليفوز على الكونغرس عام ١٩٩٨م ويتبوأ السلطة»[1].

٧- دولة الأحزاب أم حزب الدولة؟!

طائفة الدولة أم دولة الطوائف؟!

من الفوارق الجلية بين الدول المتحضرة والدول المتخلفة طبيعة فهم وقدرة الدولة والكيانات السياسية فيها لمسألة التشارك في العملية السياسية، سواءً في مسألة تداول السلطة أو المشاركة في إدارة الشأن العام، وبالتالي التشارك في رسم السياسة الداخلية والخارجية للدولة فيما يدفع بعجلة الحياة نحو رقي المواطن

(١) المصدر السابق: ٨.

والوطن. فالدولة المتحضرة تتشارك الفعاليات السياسية فيها كأفراد وأحزاب في ممارسة الحراك السياسي دون الأخذ بالهويات الدينية والطائفية في تصنيف الفرقاء، فتكون الدولة دولة للجميع، جميع الأفراد والأحزاب. ويمكن تلمس ذلك في أمريكا الشمالية وعلى امتداد الدول الأوروبية من شمالها حتى جنوبها وفي اليابان أيضاً...

أما في الدول المتخلفة، ودول العالم الثالث، بما فيها الدول العربية والإسلامية، فالأمر على العكس من ذلك، إذ يقوم الفرد أو الحزب بمصادرة الدولة للحسابات السياسية الخاصة، بل تمسي الدولة من ممتلكات الفرد أو الحزب. فدولة الفرد والأسرة الحاكمة تمتد أمثلتها من المحيط إلى الخليج، فلا تتوقف حتى أقصى شرق آسيا. من المغرب والجزائر مروراً بليبيا والأردن والبحرين والسعودية حتى ميلامار والسنغال... وكذلك دولة الحزب الواحد في الامتداد نفسه مثل تونس وموريتانيا والصومال والسودان مروراً بمصر واليمن وإيران حتى بنغلادش.

بيد أن الأكثر سوءًا استمرار البحث في بعض البلدان العربية والإسلامية حول ضرورة وعدم ضرورة أصل فكرة وجود الأحزاب فيها. فعندما تتصاعد أدخنة الصراعات الداخلية وترتفع قيمة أسهم أحد الأحزاب دون البقية، عندها يزداد هذا

البحث ضراوة. الأمثلة كثيرة، منها: التجربة الفلسطينية بعد دخول حركة حماس في السلطة، وكذلك التجربة اللبنانية.

في التجربة اللبنانية، وبعد انتصار المقاومة اللبنانية المعنوي والسياسي في حرب تموز ٢٠٠٦م، ثار من جديد الجدل حول فكرة وجود الأحزاب في الدول العربية بين ضرورتها وضررها، بين منافعها ومضارها، بين واقعها والمأمول منها، بين هموم وآمال شعوبها ورؤيتها للمستقبل من جهة ومصداقيتها في ترجمة كل ذلك مع قياس حجم وطنيتها من جهة أخرى، وأخيراً وليس آخراً كيف ينظر كل حزب عربي إلى نفسه ويقدرها، وكيف ينظر للتيارات والأطياف الأخرى ويقدرها؟ ومن ثم - وهنا مكمن الخطورة - هل يعتبر نفسه حزب الدولة؟ أم الدولة تعتبره حزبها؟ أم يعتبر نفسه حزباً في الدولة؟ والإجابة عمّا سبق تعني طبيعة وحجم الأولويات عند كل حزب....

تختمر في الذاكرة العربية مجموعة من الصور السلبية عن الأحزاب ودورها في تراكم حالة التخلف العام في الوطن العربي سواء كانت حاكمة أم محكومة، سواء كانت معارضة إيجابية أو سلبية، ولا يجدي لتغيير هذه الصورة الحديث عن تجارب الأحزاب الناجحة في الدول الديمقراطية كالهند واليابان وماليزيا وإيران في آسيا وكفرنسا وألمانيا وآسبانيا في أوروبا وكالأرجنتين

والبرازيل وكندا في أمريكا سواء كانت أدوارها في إدارة الدولة أو دورها في صفوف المعارضة الإيجابية، لأن العقل العربي يستحضر دائماً نتائج أفعال الأحزاب العربية من المحيط إلى الخليج وردود أفعالها خلال قرن من الزمن فلا يجد في أغلبها إلا الفشل تلو الفشل (الأحزاب اليسارية في الخليج مثالاً) والانقلاب على بعضها البعض (الأحزاب القومية والشيوعية مثالاً) والانقسامات المتتالية التي ولّدت آحزابًا جديدة ومتباينة من رحم أحزاب سابقة (الأحزاب الإسلامية مثالاً) وصراعات حتى بين صفوف الحزب الواحد قد وصلت أحياناً إلى احترابات داخلية دامية (الأحزاب البعثية مثالاً)!

وأكثر ما يزعج الذاكرة العربية من تلك الأحزاب انقلاب قياداتها أو رموزها على شعارات التأسيس وقيم الانطلاق ومبادئ العمل والمساحة المتزايدة بين الأقوال والأفعال، وبالتالي الفراغ الذي يزداد اتساعا بين النخب الحزبية وقاعدتها الجماهيرية، وكذلك استئثار النخبة والقيادة في الحزب الواحد بالمنافع والمكاسب!

هذا الكلام ليس محاولة جديدة لجلد الذات أو الاستخفاف بالأحزاب في عصر الديمقراطيات وتداول السلطة كأعلى صورة ومستوى متقدم وحضاري تعيشه الشعوب المتقدمة، وإنما هو

محاولة للتذكير بما مضى واستشراف لما هو قادم. لأن ما حدث في لبنان قد يحدث في المراحل القادمة ما هو أكبر بكثير من حالة طارئة، بخاصة بعد ما اهتزت موازين هيبة القوة الإسرائيلية التي كانت ترعب الجميع، فقد يمهد لرؤية مستقبلية لنموذج قد يولد من تفاعلات المنطقة ذاتها، سواء تحولت المقاومة الإسلامية واندمجت في الجيش اللبناني كخيار من الخيارات المستقبلية أم لم تندمج.

وفي كل الأحوال يبدو أن (حزب الله) سيبقى من الأوراق الفاعلة في لبنان والمساهمة في تحديد ورسم حاضره ومستقبله. من زاوية أخرى يعتبر لبنان من الدول العربية الأقدم والأكبر في ممارسة الديمقراطية والتعددية، من خلال تنوع الأحزاب وتعايش الطوائف المختلفة، مما يجعله قابلاً لتجاوز الأزمات وامتصاص التوترات، والتوصل إلى مخارج للمسارب التي يظنها البعض مسدودة.

ومن المطمئنات في هذا الصدد أن (حزب الله) في لبنان يختلف عن الأطراف الأخرى التي تصفها أمريكا بالإرهاب ضمن سياسة محاربة ومكافحة الإرهاب، لأنه يحظى بتأييد شعبي لبناني، وتعاطف جماهيري عربي وإسلامي، وله حضور رسمي في الدولة اللبنانية، وقابليته للاندماج في العملية السياسية اللبنانية واضحة

جداً من خلال رؤيته الوطنية وتجاربه والتحولات السياسية التي مر بها وساهمت في تغيير أولوياته وشعاراته خلال العقدين الماضيين كالتخلي عن الأفكار والأساليب الراديكالية، بل ألغى ذلك من دستور عمل الحزب، والتسامح في تطبيق الأحكام الإسلامية، والتخلي عن نظرية إقامة الحكومة الإسلامية في لبنان، والانتقال للمشاركة في النظام السياسي اللبناني منذ عام ١٩٩٢ والانتقال من حالة العداء مع المجموعات والأحزاب اللبنانية إلى حالة التحالفات الانتخابية، والتحول إلى معارضة إيجابية منذ اتفاق الطائف ودخول نواب من الحزب إلى مجلس النواب، واستمر في المشاركة في اللعبة الديمقراطية حتى اليوم بواقعية وطنية.

وكما أن هناك مفترقات وملتقيات بين تجارب الأحزاب العربية وحزب الله في لبنان، إلا أن السؤال الذي يجب الإجابة عنه من قبل كل اللبنانيين، وبعد وصول الحزب للقوة العسكرية والسياسية التي بات عليها اليوم هو: من سيكون تابعاً للآخر؟! حزب الله للدولة أم الدولة لحزب الله؟ بل هل يمكن للبنانيين أن يتمنوا نجاح الديمقراطية اللبنانية ليكون حزب الله واحداً من مكونات الساحة اللبنانية قد يحكم وقد يُحكم، بمعنى التشارك بين الأحزاب اللبنانية في رسم الحياة الديمقراطية المتحضرة؟

المثال اللبناني مجرد صورة لحالة حزب داخل وطن مليء

بالطوائف. بلداننا العربية والإسلامية تتشابه في الأمر، من فلسطين والعراق والجزائر ومصر واليمن وإيران... إلخ. وكلما دنت الدولة واقتربت للروح الطائفية في احتضان وتشجيع الأحزاب المرادفة لهواها وهويتها فإنها تضرب وتقصي الأحزاب المختلفة مع صورتها وفكرتها، وبالتالي تصبح الأحزاب فيها تابعة للدولة. وكلما تماست الدولة لروح التعددية والديمقراطية في تشجيع واحتضان الأحزاب المختلفة فإنها تؤسس لاستمرار حياتها ولديمومة حيوية الوطن، وبالتالي تمسي الدولة مُحتضنة ومحمولة بأيدي أبنائها وأحزابها.

وعن صورة تعدد الأحزاب في لبنان وعلاقتها بالطائفية، بل وبالديمقراطية الطائفية، يقول مهدي عامل في كتابه «مدخل إلى نقض الفكر الطائفي»: «إن الديمقراطية الطائفية، هذا المسخ من الديمقراطية البورجوازية، ليس لها طاقة احتمال مثل هذا التعدد في القوى، أو الأحزاب السياسية. إن طاقتها محدودة جداً، إنها طاقة احتمال حزب الحكومة أو الدولة أو النظام وحده. فعلى الطوائف (أي الطبقات الكادحة) أن تتواجد سياسياً في ممثليها من البورجوازية وحدهم، وعليها أن تنتظم سياسياً، إذا أرادت ذلك، بنظام ممثليها هؤلاء الذين لهم وحدهم القدرة على إيجاد أحزاب تحكم. أما النظام، فليس له قدرة على احتمال تنظيم تلك

الطوائف في أحزاب سياسية تعبر عن مصالحها «الطبقة المستقلة»، ضد مصالح النظام وطبقته المسيطرة. إن الديمقراطية الطائفية هي هذا الشكل الذي ينتظم فيه احتكار البورجوازية التمثيل السياسي احتكاراً مطلقاً، بحيث يظهر كل تمثيل سياسي آخر خرقاً للنظام. وهو، بالفعل، كذلك، لأن هذا النظام يقوم على قاعدة طائفية تفرض بالضرورة وجود الأحزاب كأحزاب طائفية. معنى هذا أن الأحزاب السياسية في مثل هذه الديمقراطية البورجوازية الطائفية، تكون أحزاباً طائفية، وبالتالي أحزاباً بورجوازية، أي أجهزة أيديولوجية لدولة طائفية، أو لا تكون»[1].

في العالم الثالث، العربي والإسلامي منه تحديداً، غالباً ما تقوم الأحزاب فيها على قاعدة اجتماعية وشعبية ونخبوية تحمل هوية دينية أو مذهبية أو قومية، وبالتالي تتشكل ثقافة الحزب الداخلية في صفوفه ورتبه على ترسيخ تلك الهوية والدفاع عنها والعمل على تبني مطالب المنتمين إليها. الحزب التقدمي الاشتراكي في لبنان يمثل طائفة الدروز ويتبنى مطالبهم والدفاع عنهم. الحزب الوطني الكردستاني في العراق يقوم على أرضية أكراد العراق. حزب الدعوة في العراق يعتمد على قاعدة شعبية شيعية... وهكذا دواليك. هذا هو الواقع! هنا على الدولة الحاضنة للطوائف

(١) مدخل إلى نقض الفكر الطائفي، مهدي عامل: ١٥٠.

والأحـزاب إمـا أن تكـون مجـرد حـزب من هـذه الأحـزاب، أي طائفـة من الطوائـف، ومن ثم تكون الدولـة دولة الحزب الواحد والطائفـة الواحـدة، أو تكـون الدولـة لكل الأحـزاب وتُعبر عن كل الطوائـف، وبالتـالي تكـون الدولـة الحاضنـة والراعية لجميع الأحزاب والطوائف.

وهنـاك وجـه آخـر للمشـكلة هـو أن تتحـول المجتمعات إلى دول وجـزر منفصلـة نفسـياً واجتماعيـاً وحياتياً عـن بعضها. أي تعيـش الطوائـف على أرض واحـدة وتحت علم واحـد وحكومة واحـدة، ولكن تعيـش كل طائفة بمعزل عن الأخرى وتسـتبطن ضـد الطوائـف الأخـرى حالة البحث عـن الذات والاسـتحواذ على المكاسب. «إن سر المشكلة اللبنانية هو في وجود دول متعددة تعيـش في داخلـه هـي دول الطوائف، فلـكل طائفة مجلسـها الملّي الـذي يضـم علماءها وسياسـييها ورجـال اقتصادهـا واجتماعها، بحيث يرجع كل فرد منهم في سـاحة الصراع إلى قاعدته الطائفية، لأنه يعرف أنّه لن يحصل على شيء إلا من خلال الطائفة»(١).

٨- محاصصات طائفية أم محاصصات سياسية؟!

مـن الابتـلاءات التـي تعانيهـا المنطقـة العربية والإسـلامية، ولغياب المعالجات السياسة، المنطقية والواقعية، للصراعات الناتجة

---

(١) أمراء وقبائل: خفايا وحقائق لبنانية، السـيد محمد حسين فضل الله: ٢٣٨.

عن التعددية الاجتماعية والفكرية والمذهبية، العمل على ترجيح نظام المحاصصة الطائفية بدلاً من المحاصصة السياسية. وكل طرف من أطياف التعدد له مبرراته ودوافعه للقبول بالمحاصصة الطائفية أو الضغط على تمريرها، إما لدفع ضرر آنٍ أو لجلب منفعة آنية، بينما الضرر كله، وهو ضرر استراتيجي، يكمن في تثبيت المحاصصة الطائفية وترسيمها وقوننتها. بينما المحاصصات السياسية كصورة متحضرة للعمل السياسي تقوم على التحاصص بين التكتلات والمكونات السياسية وفق سياقات التنافس والفوز بأصوات الناس على ضوء برامج التكتلات وأهدافها وتمثيلها للشعب. فلا تعتمد الطائفة والهوية الدينية كمعيار للتحاصص.

ومن أخطر المخاطر التي تتولد عن سياسة المحاصصة الطائفية هي احتمال تحولها إلى مسارين، كل واحد منهما يفضي إلى الآخر. مسار تنمو فيه ثقافة المحاصصة الطائفية، ومن ثم تعم الشارع قابلية بها وبنتائجها. ومسار آخر تنمو فيه بشكل غير مرئي، نفسي وعملي، عند النخب السياسية والمتابعين من عامة الناس، حالة استرضاء لتقسيم البلاد عندما يسعى البعض لتمريرها كعلاج للصراعات الداخلية بعدما يتم تنميق هذا الحل - التقسيم - وصبغه بالألوان البراقة والشعارات الفضفاضة والخطابات الملتهبة والمفاوضات الماراثونية والمساومات المبطنة بالتهديد من

الأقوياء تجاه الضعفاء. قد نجد بعضًا من هذا الحال في لبنان، فمشكلة لبنان استمرار فرقاء السياسة واعتمادهم على المحاصصة الطائفية ابتداءً من تقاسم الأدوار السياسية بين الطوائف وصولاً إلى تقاسم الوظائف في الحكومة والجيش والقضاء، ولكنني اعتقد أن لبنان قد تجاوز خشية التقسيم، بينما يُخشى على بلدان أخرى منه كالعراق على سبيل المثال.

المحاصصة وتقسيم المقسم في العراق

فلا تزال الأسئلة المثيرة حول العراق تتردد وينشغل بها المهتمون في مراكز الدراسات السياسية مثل: هل سيتوقف أمر العراق واستقراره على نقطة التقسيم؟. فالكثيرون يتمنون ذلك. ولكن ماذا بعد التقسيم؟ وهل ستنتهي مشكلة العراق بالتقسيم؟. لنبدأ التشخيص: صور تقسيم العراق متعددة ولها طرق بنكهات مختلفة. الطريقة الأمريكية على نظام الوجبات السريعة، وهي عسيرة الهضم على بطون العراقيين وجيوبهم. الطريقة العراقية على أشكال المرقة العراقية المتنوعة الطبخات، بالبامية، بالباذنجان... طبخات منفصلة يجمعها اسم واحد، المرقة. أسماء التقسيم مختلفة والمقصد واحد. التقسيم الطائفي. التقسيم الجغرافي. الفيدرالية، الكونفيدرالية، دولة مركزية أو لا مركزية.

لو كانت التداعيات المتردية حالياً في العراق (بين عامي

٢٠٠٣م-٢٠١٠م)، سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً، ستنتهي بواحدة من صور التقسيم تلك، سواء المقبولة من العراقيين، بينما هي مرفوضة في محيطهم الإقليمي، أو تلك المرفوضة عراقياً وإقليمياً، لو حدث ذلك، ثم كفى الله المؤمنين شر القتال لهان الأمر، وابتلع الجميع موس تقطيع الجسد العراقي، بتراضي وتوافق الجميع تحت عنوان المصالحة الوطنية كمشروع ومخرج للأزمة المعقدة.

نعم الفوارق بين أنواع التقسيم كثيرة في التفاصيل التي تتكاثر الشياطين رقصاً على أنغامها. أطراف اللعبة الكبار يهمهم التقسيم الذي يخدم ويصب في مصالحهم الآنية والإستراتيجية. التقسيم الذي وافق عليه الكونغرس الأمريكي، قبل سنوات، يريد أن يقسم ما لم تقسمه اتفاقية سايس - بيكو في أجزاء من الوطن العربي، أو إعادة صياغة ما غفلت عنه عند ترتيب خارطة الشرق الأوسط القديم/ الجديد. من ناحية أخرى، لم تأتِ أفكار التقسيم المتعددة من فراغ، بل من واقع ضاغط ومتوتر. فقد جاءت فكرة التقسيم الجغرافي في العراق بناء على التقسيم السياسي المسبوق بالتقسيم الاجتماعي طائفياً. في لبنان تقسيم طائفي للمجتمع صنع التقسيم السياسي دستورياً وقانونياً. تكرار التجربة اللبنانية في العراق خطأ إستراتيجي لا ينبغي الاستسلام له. ولكنه، كما يظهر، قد يتحول إلى الشر الذي لا بد منه.

قيـل في الأثر: «آخـر الدواء الكـي». فهل تصبـح المحاصصة الطائفية كحل سياسي هي القدر الذي لا مفر منه؟ فعندما ينسـد الأفق السـياسي، ويزيد التدهور الأمني من مسـتوى الضغط على المعنيين، وتُعقد التدخلات الخارجية مسـالك الخروج من الأزمات المتاليـة، وتتفاقـم معانـاة المواطنـين في حياتهم اليومية، وتتشـتت الأسر بـين التهجير القسـري والهرب الطوعـي، حينها، لا تصبح المحاصصـة الطائفيـة أداة أمريكيـة مفروضة عـلى العراقيين، لأن التقسـيم الطائفي للمجتمع العراقي أقدم مـن الوجود الأمريكي ككيان سياسي حديث. البرلمان العراقي الحالي، وكذلك الدستور، لا يعمـلان أو يقومـان عـلى المحاصصـة الطائفية كنـص مكتوب أو كمرسـوم رسـمي فاعل، بل هو التراكم الاجتماعي والسياسي لطبيعـة الوضـع في العراق الذي يـأتي وينتج برلمانـًا يمثل طوائف الاجتماع السـياسي القائم، وكذلك الأمر في الحكومة.

الـكل يرفـض المحاصصـة الطائفيـة، يمقتها، يرفضهـا قولاً، ويمقتهـا عقـلاً، ولكن لا تفـضي الطرق المـراد اتخاذهـا للمعالجة إلا عبرها. هكذا، للأسـف الشـديد، تكوَّنت بيئـة المجتمعات في المنطقـة، وإلى هذا الطريق والنتيجة تسـير. الأطروحات الأخرى وبمسـمياتها المتنوعـة لا تـؤدي إلا إليهـا، مـا عدا طريق تأسـيس «الدولة المدنية» التي يرفضها واقع الأطراف المتصارعة في العراق عمليـاً، وإن أعلنوا تأييدهـا نظرياً، ناهيك عن اختلاف فهمهم لها

وتفسيرهم لتفاصيلها. المشكلة ليست في فكرة «الدولة المدنية»، إنما في فهم الأطراف العراقية لها، ومحاولة بعضهم تفصيلها على مقاساتهم الخاصة! نعم الأمل كل الأمل في استبدال المحاصصة الطائفية بمحاصصة سياسية تقوم على قاعدة «الدولة المدنية».

المحاصصة اللبنانية

مما يُشكل به على المحاصصات الطائفية والاتفاقات التي تنبني عليها أن نتائجها غير قابلة للصمود أمام التحولات الديموغرافية. لماذا؟، لأنها حل مؤقت تستقوي فيه بعض القوى والأطراف بعضها تجاه أطراف أخرى عبر تحالفات قابلة للتحول والتبدل، ولأنها تقوم على كثافة المجموعات السكانية وقوتها ونفوذها وإمكانيتها وتحالفاتها في لحظة التحاصص، وهذه اللحظة غير دائمة. ففي لبنان كان المسيحيون هم القوى الأولى على خريطة الاجتماع السياسي في لبنان في الخمسينات والستينات حتى منتصف السبعينات، أما اليوم فحالهم لا يمكن أن يقال عنه القوة الأولى. ثم أصبحت الطائفة السنية الند الأول للقوى المسيحية في السبعينات وبداية الثمانينات، أما اليوم فهناك قوى شيعية هيمنت على المشهد خلال العقدين الأخيرين.

ويقول مهدي عامل في كتابه: «في الدولة الطائفية» وفي سياق حديثه عن مفهوم الطائفية عند البرجوازية اللبنانية: «...

هـي نظام حكـم الطوائف. والحكم هذا مشـاركة بينهـا في توازن دقيـق به تقـوم الدولة، وبه تـدوم. فإذا اختلّ، تفككـت الدولة - أو تهددهـا التفـكك - فتعطل دورهـا في إدارة مصالح الطوائف، وتأمين ديمومة حكمهـا. إذاك يدخل المجتمع في أزمة تعايش بين الطوائـف: فإما عـودة إلى التـوازن في الحكم، بعودة إلى المشـاركة فيه، وإما اسـتقلالاً لكل طائفة بحكمها الـذاتي، في إطار خارجي مـن التعدد الطائفي، ربما كان عند البعض إطاراً لكونفيدرالية من الكانتونات.... فالطائفة كيان مستقل قائم بذاته، متماسك بلحمته الداخلية. لذا كانت العلاقات بين الطوائف، بالضرورة، خارجية، لا وحدة بينها سوى ما تقيمه الدولة من أطر تعايشها السلمي. لا وجـود لشـعب، ما دام الشـعب طوائف، ولا وجـود لوطن. على قاعدة هذا التعدد تقوم دولة الطوائف، وتدوم بديمومته»[1].

ومـن أسـباب اسـتمرار الصراع الداخـلي في لبنان عـدم قدرة اتفاقيات المحاصصة الطائفيـة على الصمود في وجه تبدل موازين القـوى الاجتماعية والسياسـية. لذا لو كان الاتفـاق بين اللبنانيين قائماً على المحاصصة السياسـية بعيداً عن الهويات الطائفية المذهبية لكانت قابليته للاستمرار أدوم، وهذا ما سعت بنود اتفاقية الطائف لتمريره وتثبيته لولا استمرار الروح الطائفية عند الساسة اللبنانيين.

---

(١) في الدولة الطائفية: ٣٢٢-٣٢٣، بتصرف.

وللأستاذ «أمين معلوف» فله رؤية جميلة في التجربة اللبنانية، رغم إقراره بفشلها حيث يقول: «لا يجب بالضرورة تحقير هذه التجربة برمتها. إنها تستحق الاحترام، لأنه سلوك يستحق الاحترام، ذاك الذي أعطى موقعاً لكل طائفة بدلاً من تسليم السلطة كلها لطائفة واحدة، والحكم على الطوائف الأخرى بالخضوع أو الاندثار، وهو يستحق الاحترام؛ لأنه وضع نظاماً قائماً على توازنات دقيقة، ساعد على ازدهار الحريات والفنون في منطقة تهيمن عليها الأنظمة ذات الديانة الواحدة والأيديولوجيا الواحدة، والحزب الواحد أو اللغة الواحدة، ولا يملك فيها الذين لم يحالفهم الحظ في أن يولدوا في الجانب الصحيح من الحدود الفاصلة بين الجماعات خياراً آخر سوى الإذعان أو النفي أو الموت. ولكل هذه الأسباب أقول وأكرر أن التجربة اللبنانية، بالرغم من إخفاقاتها، تبقى في نظري أشرف من تجارب أخرى في الشرق الأدنى وغيره، تلك التي لم تسفر عن حرب أهلية، أو ليس بعد، ولكنها أرست استقرارها النسبي على القمع والطغيان و(التطهير) والتميز الفعلي. غير أن الصيغة اللبنانية التي انطلقت من فكرة جديرة بالاحترام انحرفت وشابها الفساد. وكان فشلها نموذجياً من حيث إنه أظهر جلياً حدود نظام المحاصصة وكل رؤية طائفية»[1].

(١) الهويات القاتلة: ٢٠٣-٢٠٤.

وفي ظـل نظـام المحاصصـة الطائفية تسـعى بعـض الأطراف المتمصلحـة من بقاء هـذا النظام للعمل على اسـتمراره بمقدار ما يؤمن ويبقي على اسـتمرار مصالحهـا. فتمسي الطائفية «هي صمام الأمـان للنظـام الطائفـي - الطبقي من الانهيار، وهـي التي تقطع الطريـق على أي تغيير حقيقي في المجتمع اللبناني؛ لأن أي إصلاح سـياسي يبقي للطائفية مكانـاً، ولو صغيراً، فـإن التجربة التاريخية الطويلـة تؤكد أن هذه الطائفية كفيلة بابتلاع كل (إصلاح) وتعود وتـيرة العنف أكثر همجية»(١)، لذلك فإن الدول المتعددة الطوائف بحاجة إلى الابتعاد عن المحاصصات الطائفية والعمل على ترسيخ خيار المحاصصات السياسـية لما فيها من اسـتقرار للبلاد والعباد، والخروج من شرنقة الطوائف وتبعاتها.

٩- الحس الوطني أم الحس الطائفي؟!

تُثير الاحتقانات الطائفية والسياسية التي تحيط بمنطقتنا العربية والإسـلامية، مجموعة من التسـاؤلات الخطيرة على الذات الوطنية والبنيـة الاجتماعيـة لكل بلـد. والإجابة عنهـا أخطر عندمـا تبتعد عـن الحقيقـة وعن التأصيـل المُغنـي والموضوعي، بل هناك خشـية مـن الإجابـات المبتورة أو الموجهة أن تسـاهم في صـب الزيت على

---

(١) النص لمسعود ضاهر في كتابه: الجذور التاريخية للمسألة الطائفية، عن: في الدولة الطائفية، مهدي عامل: ٢٥٤.

النار! من تلك التساؤلات: هل يتعارض الإحساس الطائفي مع الإحساس الوطني؟ ما الفرق بين النزعة الطائفية والانتماء الطائفي؟ أيهما يُقدم على الآخر، التناصر للطائفة أم التناصر للوطن؟

في البدء لا يمكن الادعاء بأن المشكلة الطائفية هي سياسية وليست دينية، أو الزعم بعكس ذلك والقول إنها دينية وليست سياسية، لأن المشكلة في حقيقتها سياسية دينية. سياسية من حيث المصالح المرتبطة بالمجتمعات والشعوب بجميع أطيافهم وتنوعهم، ودينية من حيث الصبغة الطبيعية للتكتلات الاجتماعية والانتماءات الدينية والطائفية. فلا يمكن ، مثلاً، إخراج القيادات في لبنان أو العراق من رمزيتهم السياسية أو الطائفية، لأنهم يجمعون الصفتين في آن واحد.

هذان الحسان، الوطني والطائفي، حالهما كحال لونين منفصلين وقابلين للتمازج. كل لون بشكله المنفصل ووحيد له اسم، ويفضي لانطباع ما عند رؤيته، لكنه ما يلبث أن يصبح له أسم ثانٍ إذا اندمج مع لون آخر ويفضي لانطباع مختلف عن الانطباع الأول. وهذا الاندماج لا يلغي حقيقة وأصل اللون الأساسي بل تتشكل منه وتتكامل معه مثل انفصال أو تمازج لوني الأحمر والأزرق، كل واحد منهما له اسمه ولونه، لكنهما يتمازجان فينتجان لونًا جميلاً اسمه الأرجواني[1].

---

(١) موسوعة الباب المفتوح: ج١١/٤٦-٥١.

هـذان الحسـان، الوطنـي والطائفـي، يمكـن تشـبيههما أيضاً بالطفـل الرضيع، ببراءته وجماله ومكوناته، والذي جاء من خلال علاقـة شرعية بين رجـل وامرأة، فهو منفصل عنهـما ولكنه يحمل في عروقه ووجدانه جيناتهما وشـخصيتاهما. فما بين الحس الطائفي والحس الوطني علاقة وطيدة تتضمن الرحمة، ولا تُستبعد النقمة أيضاً، وذلك حسب الكيفية التي يتم بها توجيهها وتوظيفها إيجاباً أو سلباً. وأكثر ما يثير التوجس هو أن يتحول الإحساس الطائفي - كانتماء طبيعي - إلى نزعة طائفية تتناقض مع روح البنية الوطنية للمجتمـع الواحـد. عندما تسـود هـذه النزعة، بالتأكيد سـتوجه ضـد الطوائـف الأخـرى لتحقيق تنـاصر للون الواحـد، وإقصاء للألـوان الأخـرى المكونـة لمجتمع الوطـن الواحد. بينما يتجسـد الوطـن الواحـد في تلاحـم أطيافه الفكريـة والطائفيـة من خلال المصالح المشـتركة التي تجمعهم، فينصهرون في بعضهم من خلال منظوماتهـم الاجتماعيـة القبليـة والعشـائرية والطبقيـة، فتتداخل العلاقـات الاجتماعيـة والاقتصادية كالزواج والتجارة والسـكن المتقـارب مما ينتج مصالح مشـتركة، وتجمعهم، في أغلب الأحيان والحـالات، أرض واحدة ولغـة واحدة وتاريخ مشـترك ومقاربة ثقافية متداخلة.

وأعتقد أن من الممكن أن يتحول الإحسـاس الطائفي إلى رافد إيجابي للإحسـاس بالوطنية، عندها تسقط الخشية من الأحاسيس

والانتماءات الطائفية ما دامت تصب في تقوية الهوية الوطنية وتغذيها بحيث تمسي الطائفية طريقاً للمواطنة الصالحة. وليس عيباً أن تسعى كل طائفة نحو بناء وتقوية ذاتها ورصّ صفوفها، ولكن العيب كل العيب أن يقوم ذلك على حساب الطوائف الأخرى.

على ضوء ذلك هل نتناصر - كمجتمعات ودول - لطوائفنا أولاً، أم نقدم التناصر الوطني أولاً وأخيراً؟ وكمقدمة وتوضيح للموضوع نأخذ الصورة التالية:

حاول الفلسطينيون العودة إلى حالة «الصف الوطني الواحد» بعد إنجاز اتفاق مكة واتفاق صنعاء ووثائق متعددة من التفاهمات في مصر، وكأنهم قرروا محاولة طي صفحة الاحتراب الداخلي، بيد أن الشعب الفلسطيني يتابع التطورات على ساحته ويده على قلبه، كما يقولون بالعامية، متهيباً من ردود فعل الفاعلين من السياسيين في حالة فشلهم بترجمة ما اتفقوا عليه، لا سمح الله، لأن الفشل يعني عودة إلى الاحتراب الداخلي من جديد، كما هو سائد منذ سنوات. وقد ترنح اللبنانيون بين التهدئة والتوتر حتى قيض الله لهم مخرجاً مناسباً، بعد صبر طويل عاشه الشعب اللبناني وعانى فيه من شلل في الدولة وأجهزتها، وتعطيل للحياة العامة مما جعل الأرضية اللبنانية خصبة، لكل الأطراف الداخلية والخارجية للاصطياد في الماء العكر طائفياً.

واستمر الشعب العراقي بين متشائم بالنتائج المرجوة من كل خطة أمنية جديدة ومتفائل بها، بينما تدور رحى الحرب الطائفية تحصد الأرواح بين فترة وأخرى!

«الاصطفاف الطائفي» المبني على الحس الطائفي عند الفرد والجماعة، و«الاصطفاف الفئوي» المبني على حس الأنا الطائفية، هما عنوانان ساهما، ويساهمان دائماً، في تأجيج الأوضاع في فلسطين ولبنان والعراق.

إن المواطنة لا تلغي حقيقة وجود الطوائف على أرض الواقع، والانتماء للطائفة لا يعني اتهام الطوائف بعدم الوطنية. فليس مخلاً الاعتراف بكاثوليكية الكاثوليكي أو ببروتستانتية البروتستانتي في الأوطان ذات الغالبية المسيحية، وأيضاً غير مخل الإقرار بسنية السني، وشيعية الشيعي في الأوطان ذات الغالبية المسلمة، لذا فإن الانتماء لطائفة معينة يجب ألا يتناقض مع الروح الوطنية البتة. المهم أن يكون رافداً إيجابياً لها. فالوطن والوطنية والمواطنة تعني وجود جسد واحد متعدد الأجزاء والأطراف، كجسم الإنسان، لكنه مؤتلف دستورياً وقانونياً وقضائياً وفي النظم والإدارات، مستقل كل جزء منه بإرادته ومنهجه اللذين لا يتناقضان أو يتنافران مع ولائه الوطني، بل يعززان تماسك وقوة الجسد الوطني الواحد فيحس كل عضو فيه، من آية طائفة كان، بالآخر، فيفرح لفرحه ويتألم لألمه.

أما إذا طغى الحس الطائفي على الحس الوطني فالنتيجة الطبيعية أن يتحول كل فرد وكل جماعة نحو الاصطفاف الطائفي على حساب الاصطفاف الوطني. «إن النظام السياسي الطائفي هو السبب في إبعاد الذهنية اللبنانية عن التفكير الوطني. وأنا أزعم أنّه ليس هناك لبناني في لبنان، هناك ماروني يعمل لخدمة المارونية، وأرثوذكسي يعمل لخدمة الأرثوذكسية، ودرزي وسني وشيعي... وما إلى ذلك، كلّ يعمل لخدمة هذا الطرف أو ذاك بحسب طائفته». أمراء وقبائل: خفايا وحقائق لبنانية[1]، وبالتالي يسود التناصر للطائفة على حساب التناصر للوطن، وهو خطر عظيم على الوحدة الوطنية لأي بلد، ويضعف روح التناصر الوطني فتنفتح ثغرة في جسد الأمة لتنخر فيها سوسة التفكك بالحديث عن المحاصصات القاتلة التي لا تأتي إلا عبر بوابة النزعات الطائفية السوداء. حينها تغيب تلك الرحمة الواردة في حديث رسول الله ﷺ «اختلافُ أُمتي رحمةٌ»[2] في زحمة الفتن الطائفية وزخم الأبواق الكثيرة التي تنفث سمومها في بلادنا الإسلامية.

الحس الوطني والعلاقة بالخارج

يجرنا موضوع الحس الطائفي والحس الوطني إلى التطرق

---

(١) السيد محمد حسين فضل الله: ٢٣٨.
(٢) ميزان الحكمة: ٣/ ١٠٢٣/ ح٤٨٤٣.

لحالة التشابك بينهما. وهو تشابك واقعي ووهمي في آنٍ واحد. فهو واقعي؛ لأنه ينطلق من طبيعة العلاقات السائدة بين أهل كل طائفة وامتدادها الاجتماعي والديني والإنساني على سطح واتساع الجغرافيا.

بينما هو من جانب آخر وهمي؛ لأنه يشي باستحالة وجودهما مع بعضهما في فكر ووجدان الفرد والجماعة. ولكن ما بين المنطلقات الواقعية والمنطلقات الوهمية للعلاقة ما بين الحس الوطني والحس الطائفي يحدث التشابك الذي يصطاد فيه المغرضون والمصلحون لتثبيت أحدهما حسبما ترتضيه إرادتهم ومصالحهم.

فالمغرضون يسعون لتغليب الحس الطائفي على حساب الحس الوطني تحت مظلة المطالبة بحقوق طائفة ما، بينما يسعى مغرضون غيرهم لتغليب الحس الوطني على حساب الحس الطائفي لا لمصلحة عامة ووطنية، إنما لضرب بعض الطوائف التي تشترك معهم في الوطن ذاته.

أما المصلحون فيسعون لتغليب الحس الطائفي ما دامت هناك قوى تسعى لتهميشهم باسم الوطنية والوطن. ومصلحون غيرهم يسعون لتغليب الحس الوطني دون إقصاء للآخرين من الطوائف الأخرى. بيد أن حيثيات الواقع وقدرة ونفوذ المغرضين أو المصلحين هما العاملان المُرجِّحان لنجاح أحد الطرفين على الآخر.

هنا يبرز التساؤل الطبيعي: هل يتنافى الحس الوطني مع علاقة الفرد أو الجماعة بامتدادهما الطائفي جغرافياً؟ بمعنى آخر: هل علاقة الفرد أو الجماعة بطائفتها الممتدة إقليمياً وعالمياً تشكك في مستوى ولائهم الوطني أو تؤكد ولاءهم للخارج، ومن ثم اتهامهم بخيانة الوطن؟

الجواب وبضرس قاطع: لا. أما لماذا لا يتنافيان؟ فالأسباب كثيرة، منها النقاط التالية:

أولاً: عاشت الطوائف الدينية والعرقية والقومية طوال التاريخ، القديم والحديث، موزعة على الجغرافيا السياسية، بل هي كالرمال بعضها ثابت في أرضه وبعضها متحرك عنها. وساهمت مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والتجارية والدينية في عملية توزع الطوائف وحركتها وتنقلاتها بين البلدان.

وقبل وجود خريطة الجغرافيا السياسية الحاضرة لم تكن بعض المسميات الحالية للطوائف موجودة. فعلى سبيل المثال لم يُطلق على الأكراد حينها مسمى أكراد العراق، وأكراد سوريا، وأكراد تركيا، وأكراد إيران. وعلى سبيل المثال أيضاً لم يُطلق على الشراكسة حينها شراكسة الأردن، وشراكسة البلقان، وشراكسة

تركيا[1]. ولم يُطلق كذلك على التتار حينها تتار أوزباكستان، وتتار تتارستان، وتتار قرقيزستان.

أما مسميات اليوم فهي وليدة القطرية السائدة، وكذلك لتمييز جنسيات الطوائف بناءً على أماكن وبلدان إقامتهم ومعيشتهم. ومما ساهم في ترسيخ هذه المسميات حالة الفرز السياسي بين طوائف البلد الواحد كلما تفاقمت وتوترت العلاقات الداخلية بينها، أو كلما تأزمت العلاقة بين هذه الطائفة أو تلك مع السلطات الحاكمة لذات البلد. فطبيعة علاقات الطوائف مع امتداداتها نابعة من الامتدادات التاريخية لهذه الطوائف على الأرض، ووجود هذه العلاقات أقدم من وجود الخرائط الجيوسياسية الحالية. لذلك لا معنى للتشكيك في الولاء الوطني ووطنية أي طائفة بسبب

---

(١) الشركس (بالإنجليزية: Circassians) هم مجموعة تشمل سكان شمال القوقاز من الشابسوغ، الأديغة، الأباظيون والأبخاز والشيشان وغيرهم. كنتيجة للحروب التوسعية التي شنتها الإمبراطورية الروسية في منطقة القوقاز اضطر الكثير من الشركس إلى الهجرة إلى الأراضي العثمانية أو الروسية بعد حروب وقلاقل استمرت أكثر من مائة عام. يعد الشراكسة الذين يدين معظمهم بالديانة الإسلامية أقدم الأمم المعروفة التي سكنت القوقاز الشمالي وقد اختلطوا بشعوب أخرى مما أدى إلى ظهور فوارق لغوية بينهم، ووصلت مع تقدم الزمان إلى درجة كبيرة من الاختلاف رغم وحدة ثقافتهم الإسلامية واتحاد مصيرهم. نقلاً عن موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة: الرابط: http: / /ar.wikipedia.org /wiki / %D9%83%D8%B1%D8%B4%D8%B3%D8%B3.

وجود هذه العلاقات. فعلاقة المسيحيين في جنوب السودان، على سبيل المثال، بالدول ذات الهوية المسيحية كالدول الغربية لا يعني التشكيك في ولاءهم لبلدهم أو في وطنيتهم.

ثانياً: تحوَّلت مسألة ارتباط كل طائفة بالخارج، أي بامتدادها الطبيعي، إلى تهمة متبادلة بين طوائف الوطن الواحد بخاصة في فترات الصراع والتوتر فيما بينها. وهي تهمة جاهزة أيضاً من قبل السلطات ضد كل طائفة داخلية تسعى لرفع الضيم عن أهلها. هذه التهمة لا تغير حقيقة الواقع كون علاقات كل طائفة بامتدادها الجغرافي حالة طبيعية لا تستدعي صبغها بلون الجرم، والتشكيك في وطنية الطوائف. فعلاقة طائفة المسيحيين المارونيين في لبنان بالدول المحسوبة على الهوية المسيحية كفرنسا وإيطاليا والفاتيكان لا تعني أبداً فقدان المارونيين وطنيتهم اللبنانية. كذلك الحال في علاقة طائفة سنة لبنان بالسعودية وسوريا، إذ من الظلم التشكيك في وطنيتهم لمجرد وجود هذه العلاقات. ويسري القول ذاته على علاقة طائفة الشيعة في لبنان بإيران، فليس من العدل التشكيك في ولائهم ووطنيتهم بسبب استمرار وتطور هذه العلاقة.

ثالثاً: أحد أسباب التشابك في العلاقة بين الحس الوطني والحس الطائفي ينبعث من تشابك متشعب بين ثنائية «الأمة والوطن». فالأمة المسلمة والأمة العربية والأمة المسيحية والأمة

الفارسية... إلخ، كلها تتضمن امتدادات متداخلة في بعضها، ويصعب فرزها أو تفكيكها. تداخلات قبلية وعشائرية. تداخلات اجتماعية وإنسانية. تداخلات عرقية وقومية. تداخلات لغوية. أما الأوطان فلها حدود جغرافية قسَّمت الأمم ووزعتها. وبالتالي أمست الأمة الواحدة تحتضن مجموعة كبيرة من الأوطان كالأمة العربية التي تجاوزت ٢٢ دولة، وكالأمة الإسلامية التي تجاوزت ٥٠ دولة...

لم تحد تلك الحدود، بل لم تمنع من استمرار التواصل بين الأمم والطوائف، ومع ثورة المعلومات والتقنيات في عصر العولمة، أمست الطوائف اليوم عابرة للقارات وطوائف معولمة. فكون الفرد أو الجماعة من وطن ما لا يمنع ولا يتنافى مع كونهم في الوقت ذاته من أمة ما، لأن التشابك نظري أكثر من كونه واقعيًا وعمليًا. فالمسلم الفرنسي لا يمكن التشكيك في ولائه ووطنيته؛ لأنه فقط يمثل امتداداً لأمته، كما أنه لا يمكن التشكيك في ولاء ووطنية اليهودي السوري أو اليهودي العراقي، لأنه فقط يمثل امتداداً لأمته.

رابعاً: وجود علاقات مثبتة بين أفراد أو مجموعات صغيرة من طوائف محددة بدول خارجية، واشتراك بعضهم في أحداث تخدم أجندات خارجية. هذا الأمر ساهم في تعميم فكرة التشكيك في

ولاءات الطوائف ووطنيتها، وهو خطأ عظيم مارسته بعض الدول لخدمة سياسات محددة في سياق الصراعات الداخلية والإقليمية. نعم قد ثبت هذا الأمر على أفراد ومجموعات يهودية مصرية صغيرة، على سبيل المثال، في علاقتهم مع إسرائيل، لكن الخطأ أن يُعمم الجرم والاتهام على مجمل الطائفة اليهودية في مصر. وقد ثبت على بعض الأفراد المسلمين في الهند والمجموعات الصغيرة الاتهام بخدمة المخابرات الباكستانية، لكن الخطأ الكبير وقع من الحكومة الهندية عندما ألمحت تارة وصرحت أخرى بالاتهام ذاته على مجمل طائفة المسلمين في الهند.

هذا الأخطاء تساهم في إثارة الطوائف الأخرى ضد الطائفة المتهمة، بل تجعل بقية الطوائف تشكك في ولاء ووطنية الطائفة المتهمة. ومن ناحية أخرى تجعل الطائفة المتهمة تبحث وتسعى لدرء التهمة عن نفسها بمزيد من التلاحم بين أبناء طائفتها، بل قد يسعى المتطرفون من داخل الطائفة المتهمة لزج أنفسهم نحو المزيد من العناد، كرد فعل للاتهام الوهمي، لتبني أعمال وبرامج ضد وطنهم. لذا ينبغي أن تبتعد الدول عن تعميم التهم جزافاً حتى لا تخلق مزيداً من التشكيك في ولاء ووطنية أبنائها فتجرفهم بيدها إلى أحضان أعدائها.

خامساً: ليس كما أشرنا في النقطة السابقة بحيث يكون الأمر

محصوراً في أفراد لهم علاقات بالخارج فيتم استثمار تصرفاتهم وأخطائهم. بل في أحيان أخرى تعمد بعض الدول الإقليمية والعالمية نحو استخدام الطوائف من قبل سياسات إقليمية ودولية كأوراق في الصراع بين الدول وتنافسها السياسي والاقتصادي، مثلما استثمرت أمريكا طائفة المسلمين كورقة في حربها ضد الإرهاب بعد هجمات ١١ سبتمبر في نيويورك، أو كما استخدم الحلف الأطلسي مسيحيي البوسنة والهرسك للمحافظة على توازنات خريطة الاجتماع السياسي في أوروبا وفق سياقات التركيبة السكانية في الإقليم. ساهمت هذه السياسات والتدخلات في إثارة حفيظة طوائف ضد طوائف أخرى، ودفعت دولاً وشعوباً للاحتقان ضد دول وطوائف أخرى. وبالتالي تشتغل ماكينة التشكيك والتشكيك المضاد في ولاءات الطوائف ووطنيتها، بينما هي من تلك الاتهامات بريئة.

سادساً: تهويل الإعلام الوطني، الرسمي وشبه الرسمي، وتخويفه للشارع العام من وجود علاقات بين الطوائف في الداخل وامتداداتها في الخارج، وإظهار هذه العلاقة كملف خطير على الدولة، ويهدد الأمن الوطني حاضراً ومستقبلاً. وقد سعى الإعلام العراقي، على سبيل المثال، في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي نحو لصق تهمة العمالة للخارج وخيانة الوطن بطائفة الشيعة في العراق وبطائفة الأكراد العراقية، ونجح في خلق

أجواء مشحونة دائماً ضد الشيعة والأكراد، ليس على مستوى الداخل العراقي فحسب، بل نجح في ذلك أيضاً على مستوى بعض دول الجوار مما أثر في سياساتها ضد هاتين الطائفتين. ولو استرجع العراقيون وجيرانهم أجواء تلك المرحلة، ثم أعادوا التساؤل حول وطنية الأكراد والشيعة في العراق لكانت الإجابة مختلفة جملة وتفصيلاً عما كانت عليه الأمور حينها!

سابعاً: تنطبق هذه النقطة على حالة المسلمين والعرب فقط. لأنها تدور حول المتعلق بالعقلية العربية والإسلامية من قناعات مسبقة تجاه طائفة اليهود في العالم. ففي عالمينا العربي والإسلامي لا يفرق الإنسان بين اليهود كطائفة وإسرائيل كدولة، بل هناك تلازم غريب بينهما.

جاء ذلك نتيجة لما قامت إسرائيل وتقوم به في الأراضي المحتلة منذ ستة عقود متواصلة. فكل مواطن عربي ومسلم يلمس ما يؤكد له تلازم ولاء أغلب اليهود لدولة إسرائيل على حساب ولائهم للأوطان التي عاشوا فيها، حتى بات الأمر المعاكس، أي وجود ولاء لفرد يهودي في وطنه الأم كفرنسا وبريطانيا وروسيا حالة نادرة، بل مستحيلة الوجود. أي أصبح الأصل هو ولاء اليهودي لإسرائيل، بينما سياقات الواقع الاجتماعي والسياسي من جهة، ودراسة هذه الحالة موضوعياً، من جهة أخرى لا تجيزان تعميم هذه التهمة على كل فرد في الطائفة اليهودية. بيد أن تقبُّل

العرب والمسلمين لهذه الصورة - اتهام كل طائفة اليهود بالعمالة واللاوطنية - طوال هذه المدة خلق قابلية لتكرار الصورة على طوائف أخرى. بمعنى آخر: تقبل تلك الفكرة على مجمل اليهود كون في النفس والتفكير الباطني لدى المواطن العربي والمسلم مضاعفة قوة احتمال حدوث ذات الصورة وتكرارها على طوائف أخرى، بينما أصل الصورة فيه نظر.

ثامناً: وجود ظلم فعلي يقع على بعض الطوائف في بلدانهم، سواءً من قبل السلطات أو من قبل الطوائف الأخرى، يدفعهم هذا الظلم للبحث عن حضن دافئ يضمهم، قد يكون حضن الطائفة الأمة، وقد يكون حضن العرق أو القومية. منشأ هذا البحث هو رغبة الفرد المظلوم والجماعة المظلومة في الشعور بالاطمئنان عبر توطيد وتأكيد العلاقة مع الامتداد الأكبر للذات مما يعوضها بعضًا مما فقدته من نقص في الحس الوطني ببعض من الحس الطائفي.

بينما لو كانت أوطان الطوائف المظلومة قامت بواجباتها تجاه أبناء هذه الطوائف برعايتهم ومساواتهم ببقية المواطنين ما لجأ بعضهم للامتداد الأوسع، لاسيما مع وجود تشجيع من بعض الدول المتقدمة لدعم وتشجيع قضايا ومطالب حقوق الإنسان، وبث ثقافة الديمقراطية ومحاربة الديكتاتورية والفساد المالي والإداري، بخاصة مع وجود فضاء إعلامي يتبنى كشف

ممارسات التميز الديني والطائفي. من هنا تبرز عمليات الفرز الإعلامي بين الحس الوطني والحس الطائفي.

تاسعاً: الخلط بين الشأن السياسي والشأن الديني في علاقة الطوائف بامتداداتها. وهناك خلط سلبي بين الأمرين وخلط آخر إيجابي. الخلط الإيجابي ينفع ولا يضر وهو نابع من عقلية سياسية محنكة تستثمر امتدادات طوائفها بالخارج، بينما الخلط السلبي ينشأ من عقلية ضيقة البصر والبصيرة تستعدي طوائفها عندما تتوطد علاقاتها بامتداداتها. فعندما تسعى روسيا، اليوم، لاستثمار وجود كثافة مسلمة بين سكانها لتطالب منظمة المؤتمر الإسلامي بقبولها كعضو مراقب وعلى أساس أنها دولة مسلمة! بينما لا تسعى دولة إسلامية كالسودان نحو استثمار وجود كثافة مسيحية بين سكانها لتطالب بمقعد لها في المحافل السياسية المسيحية كالفاتيكان وما أشبه باعتبارها دولة مسيحية!

الأمر ذاته على مستوى تعامل السلطات في سياساتها الداخلية في عملية التوازن الداخلي بين كيانات ومكونات البلاد ،أو في عملية التطرف الداخلي بتهميش وإقصاء بعض الطوائف. فالتوازن الداخلي هو سد منيع يمنع الخلط السلبي للشأن الديني في الشأن السياسي، أي هو خلط إيجابي. أما عملية التطرف الداخلي فهي خلط سلبي مشين للشأن الديني في الشأن السياسي.

الخلط السلبي بين الشأنين يصب الزيت على نار تشابك

التعقيد بين الحس الوطني والحس الطائفي فيتأجج لهيبها لترجح كفة أحدهما على الآخر.

عاشراً: وجود متشددين في كل طائفة يصرون على إبراز متانة علاقاتهم بامتدادهم بطائفتهم الكبرى من باب استعراض للعضلات وإثبات للوجود أمام شركائهم في الوطن من الطوائف الأخرى. هذا التوجه بلا شك يُثير الطوائف الأخرى، وبالتالي ينبري المتشددون من الطوائف الأخرى لإبراز كياناتهم واستعراض عضلاتهم. الاستعراض والاستعراض المضاد يؤديان إلى تبادل الاتهامات بالعمالة وعدم الوطنية. وتكمن المشكلة في الصدى الصاخب الذي ينتجه هؤلاء وهؤلاء رغم كونهم قلة متشددة لا تمثل غالبة هذه الطائفة أو تلك.

مشكلة الصدى الصاخب أنه يُغيب حكماء وعقلاء الطوائف. ومن ثم تغيب الحكمة ويتفاعل الشارع مع شعارات المتشددين، ليس لأنها صادقة، بل لأنها قد تلتقي مع جراحات تعانيها هذه الطائفة أو تلتقي مع مطالب ترتئيها تلك الطائفة، أو تتفق مع قناعات عند أبناء طائفة من هنا وطائفة من هناك.

حادي عشر: أفرزت مساعي التمدن قيام ووجود «مؤسسات المجتمع المدني» أو ما يسمى أحياناً بـ «منظمات المجتمع المدني». ففي دول مجلس التعاون، دول الخليج العربي فقط يوجد أكثر من

٢٨٦ منظمة خيرية[١].

ومايقارب ٨٤ جمعية مهنية كنقابات المهندسين والصحفيين[٢]. وهي أرقام متواضعة أمام حجم المنظمات الأهلية والمؤسسات المدنية غير المسجلة رسمياً. هذا الواقع الجديد والمتزايد أنتج علاقات بالواقع المشابه خارج حدود وسلطة الدول، كعلاقات جماعات الشعراء بأمثالهم في الدول المجاورة، أو علاقة نقابات المهندسين بأمثالهم من نقابات البلدان الأخرى... وهكذا دواليك. من جهة أخرى هناك منظمات دولية تسعى للوصول لمؤسسات المجتمع المدني للعمل معها تحت عنوان رفع كفاءة أداء القوى السياسية المختلفة، أو تحت عنوان نشر ثقافة الديمقراطية، وزيادة الوعي بقضايا حقوق الإنسان والتمييز والأقليات، من تلك الجهات: المعهد الجمهوري العالمي IRI، والمعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي NDI، وقد عملا في البحرين والكويت[٣].

وقد حاولت بعض دول العالم الثالث استثمار وجود علاقة بين بعض مؤسسات المجتمع المدني بأشباهها في الخارج عبر إثارة الموضوع إعلامياً واتهام منظمات الداخل بالتعاون مع جهات خارجية مشبوهة!! وبالطبع هكذا تهمة يتم تطويرها وتضخيمها

(١) الديمقراطية العصية في الخليج العربي:١٩٦.
(٢) الديمقراطية العصية في الخليج العربي:١٣٥.
(٣) الديمقراطية العصية في الخليج العربي: ٢٣١،بتصرف.

كلما راجت ثقافة الطائفية أو تحكمت في علاقات وروابط الهويات القائمة في هذا البلد أو ذاك، وبالتالي يسهل على أصحاب الهويات تخوين بعضهم أو ادعاء عدم وطنيتهم.

ثاني عشر: استمرار عملية التشكيك في وطنية بعض الجماعات والشرائح تحت عنوان وجود ازدواجية في الولاء divided loyalties بين «الولاء الوطني» المرتبط بظهور الدولة الحديثة، والولاء القومي والديني المرتبط بظهور دولة قومية أو دينية تستقطب ولاء جماعات من المواطنين الذين ينشطر ولاؤهم بين دولتهم الوطنية من جهة، ودولتهم القومية التي قد تكون وطنهم الأصلي من جهة أخرى. وهذه وضعية تواجه يهود العالم بعد قيام إسرائيل، وتواجه الأرمن في تركيا وأذربيجان بعد استقلال أرمينيا، والصينيين في دول جنوب شرق آسيا والعالم، والفرنسيين من أصول مغاربية وبرتغالية وإيطالية وغيرها، والهنود المسلمين بعد قيام دولة باكستان... وهذه حالة عامة قد تبتلى بها كل جماعة تعيش ممزقة بين دولة وطنية تعيش فيها، ودولة قومية أو دينية تحن إليها أو ترتبط بها عاطفياً بجملة من الروابط الأولية... وهذا عينه ما حصل لشيعة الخليج العربي بعد قيام دولة شيعية في إيران في العام ١٩٧٩م، وتجدد ذلك بعد الإطاحة بنظام صدام حسين وصعود الشيعة لاستلام الحكم في العراق في العام ٢٠٠٣م[1]...

(١) استعمالات الذاكرة: في مجتمع تعددي مبتلى بالتاريخ، د. نادر كاظم: ١٥٠-١٥١ بتصرف.

بعد كل ذلك، أليس من الظلم التشكيك في الولاء الوطني لطائفة ما بسبب علاقاتها بامتدادها الاجتماعي والإنساني والجغرافي، سواءً كانت هذه الطائفة أقلية في وطنها كالأقباط في مصر، وكالدروز في سوريا، وكالأكراد في تركيا، أو كانت أكثرية غير حاكمة كالشيعة في البحرين، وكالمسلمين في فلسطين؟

١٠-خصوصية منغلقة أم انفتاح مُشرع؟!

من الظواهر السياسية والثقافية في العالَمين العربي والإسلامي، ولأسباب كثيرة، حدوث الانقسام عند كل حدث، بل يتحول الحدث ذاته إلى محور للجدال والنقاش على جميع المستويات السياسية والنخبوية إلى حد التباين الحاد. وتتشكل جبهتان متضادتان كنتيجة للجدل. ثم تنجذب جميع أسماء وفئات وأطياف المجتمع نحو هذه الجبهة أو تلك في عملية اصطفاف متتالية، وكأن الاصطفاف عند أطياف كل جبهة قائم على مسبقات تحليلية لقراءات وثقافات حاكمة قبل وقوع الحدث وخلال حدوثه وبعده، والأمر سيان على الجبهتين.

وهنا يحدث التباين بين القناعات الكاملة المسبقة الصنع التي تتغلف بالخصوصية المنغلقة، والقناعات الكامنة بالاستجابة، والتلون حسب ما تمليه رؤية الفرد أو الجماعة، والتي تتغلف بالانفتاح المُشرع. وبين الصورتين، الأولى التقليدية والمريضة

بـداء عمى الانتـماء الكلي للجماعـة والأنـا، والثانيـة المتلونة وفق المعطيات والمسـتجدات غير الثابتة، بل دائمـة التغيير. بينهما يحتار المواطـن العربي بـين ضرورات الانتـماء وأهمية التجـدد. فإن قدم الثانية سـيُتهم بالخروج على التقليد والعرف السـائدين في عشيرته ومجتمعـه وقومـه! وإن انغلـق عـلى الأولى سـيتهم نفسـه، قبل أن يتهمـه الغير، بالرجعيـة والتخلف والعاطفية السـلبية! والله أعلم متى سيكون للعقل العربي والإسلامي، الفردي والجماعي، محطته التي يدخل فيها ويخرج منها بروح العصر وثقافة اليوم وشـجاعة الموقف وإرادة الذات في سياق مصالحه أولاً وأخيراً.

نعـم، هناك خصوصيـة ثقافية لمجتمعاتنـا، وهناك خصوصية تراثيـة لتقاليدنا وحياتنـا، تحكمنا، ونتوافـق، في أغلب الأحايين، مـع متطلباتهـا ونحـترم التزاماتنا تجاههـا. ولكـن أن تتحول هذه الخصوصيـة إلى قيود تكبلنا تجـاه اتخاذ قراراتنا وتغيـير قناعاتنا أو نحو تحويلها رؤيتنا و تطويرها، عندها، يجب إعادة النظر في شأننا وعقلنا ومكوناتها، لأن قطار التنمية لا يمكن أن يقطع المسـافات المبتغـاة منـه بعقـول متلبدة بالجمـود والتحجر. لا بمعنـى اغتيال الخصوصيـة، ولا بمعنـى اختطـاف واقعنـا الثقـافي والاجتماعي، ولا بمعنى تحييد الدين في السياسـة والانفتاح، وإنما بمعنى انفتاح العقل على المعطيات والمستجدات، وتغيير المواقف إن تطلب الأمر ذلـك، لأن إعادة النظر فيما عليه التراث تفـضي إلى إعادة النظر في

المواقف، بل قد تغير مسارات أو تنهي بعضها.

لذا فإن مجتمعاتنا العربية والإسلامية بحاجة، اليوم، بخاصة مع ما يحيطها من فتن طائفية قابلة للاشتعال، إلى إعادة قراءة العقلية الجماعية المهيمنة على واقعها المعاصر كي تخرج من مسارات الانغلاق بعنوان الخصوصية، وكي لا تنفلت عن طبيعتها بعنوان مشروعية الانفتاح.

مما يحقق ذلك الابتعاد عن الاصطفافات المبنية على قيم جاهلية، وتأتي بصورة عصرية، والتي قد تسير بالناس على غير هدى، فليس كل حشر مع الناس يكون عيداً، بل يمكن اعتبار اصطفافات كهذه اصطفافات جاهلية. وبالابتعاد أيضاً عن عمى الانتماءات المتوارثة المعطلة لإعمال العقل ضمن تشغيل طاقات الحياة الإنسانية في السياسة والثقافة والاجتماع وإلا أصبنا بداء عمى الانتماءات... فمن جهة أولية فإن عمى الانتماءات لا يجلب التنمية، ولا يتحقق الإصلاح بالاصطفافات الجاهلية من جهة ثانية. وعليه ينبغي أن تختار المجتمعات والدول المتعددة الطوائف أمراً بين أمرين، بين الخصوصية كهوية وثقافة ودين ومذهب وتراث، وبين الانفتاح كحداثة ومعاصرة وعولمة.

لا يمكن أن يقوم التعايش في أمة مصابة، أو شعب مصاب بهذين الداءين، داء الاصطفافات الجاهلية وداء عمى الانتماء.

والمصيبة العظمى أن هذين الداءين يقومان إما على الغلو في الخصوصية، أو الغلو في الانفتاح. فالغلو في الخصوصية يُنتج أفراداً وجماعات صالحين للعيش في جزيرة خاصة بهم ولا يعيش معهم غيرهم، لأنهم متحجرون فكريًا كحركة طالبان في أفغانستان. والغلو في الانفتاح يُنتج أفراداً وجماعات منسلخين عن طبيعتهم بلا هويات تصنفهم ولا أفكار تفرزهم، فهم صالحون للعيش فقط مع أشباههم في الميول ومع أمثالهم في الشخصية. عندما يكون أبناء المجتمع غارقين في واحد من هذين الغلوين لا يمكن لهم التعايش بسلام، بل تكون أبواب الفتن الطائفية وغيرها مُشرعة دائماً.

١١- تكتيك الاستقواء بالطائفة

أم إستراتيجية الاستقواء بالطوائف؟!

الشعور بالخصوصية والدفاع عنها حالة نسبية. تتدرج حالات وجودها في المجتمعات وفق نسبة تماهي وذوبان أهلها فيها. وكلما كان للعاطفة حضور أكبر في النفوس كان حظها من غلو أهلها فيها أكبر، وقد يصل إلى درجة الاستماتة في تبني الخصوصية والدفاع عنها. حينها تتسع دوائر الاستقواء والاستقواء المضاد بالطوائف.

وعندما يسود الفكر الطائفي أو الفئوي منطقة ما، وتصبح العاطفة موجَّهة للناس، تستقوي كل طائفة أو فئة بما يحيطها من

أحداث ومناسبات. فيُجير الحدث الصغير لاستثارة النفوس. وتستثمر المناسبة البسيطة لترسيخ أفكارها. حينها، يصعب تعديل المزاج العام، وتمسي مساعي التعقل في غير مكانها عند بعض الطوائف، ومبادرات الاعتدال موسومة بالضعف والتخاذل من قبل البعض الآخر. الأجدر بالأمة الناضجة أن تعمل كل طائفة على قاعدة الاستقواء بالطوائف الأخرى لما فيه مصلحة الأمة بدلاً من عمل كل طائفة على قاعدة الاستقواء بأهلها ضد الطوائف الأخرى.

أثبت التاريخ أن قاعدة الاستقواء الطائفي تفلح تكتيكياً في تجاوز الطائفة الأقوى في الصراع الطائفي بقية الطوائف الأضعف كماً ونوعاً، لكنها تفشل إستراتيجياً في بناء أرضية وطنية مشتركة بين طوائف الأرض الواحدة والمجتمع الواحد، لأن النجاح التكتيكي لا يأتي على طبق من ذهب، إنما على دماء أبناء الوطن من الطوائف الأخرى وأشلائهم وتمزيق المجتمع مما يُبقي صور الألم والإقصاء والتهميش حاضرة دائماً في النفوس والعقول مهما حاول المنتصر تكتيكياً تلميع صورته أو تقديم تنازلات لاحقة.

فشل التكتيك.. بلبنان

المثال الواضح للفشل التكتيكي لقاعدة الاستقواء بأهل

الطائفة ضد الطوائف الأخرى ما حدث تاريخياً ويحدث اليوم في لبنان، وهو البلد الذي يعتبر من أبرز النظم الطائفية في العالم، وتعود جذوره إلى أيام الحكم العثماني وما تلاه من أحداث، كتقسيم جبل لبنان إدارياً في عام ١٨٤٢م إلى قائمقامتين، واحدة درزية والأخرى مسيحية، فكرس فسخ التعايش بين الجماعات الطائفية. ثم تمأسست الطائفية بقرار المندوب السامي رقم ٦٠ ل ر في ١٨/ ٣/ ١٩٣٦م الذي أضفى صفة مؤسسية على ثماني عشرة طائفة دينية في سورية ولبنان وتتمتع بمعظم الامتيازات الطائفية التقليدية على صعيد القانون العام، ثم أضيف إليها طائفة تاسعة عشرة وهي الطائفة البروتستانتية. وتعززت الحالة عبر المراحل التالية من خلال استقواء كل طائفة بأهلها في الداخل، وبالدول الداعمة لكل طائفة في الخارج كالدول الغربية والعربية والإسلامية.

نجاح الإستراتيجية.. بالهند

أما المثال الواضح للنجاح الإستراتيجي لقاعدة استقواء الطوائف ببعضها البعض لمصلحة استقرار وتنمية أي أمة فهو ما حدث ويحدث في الهند بغض النظر عن بعض الأحداث الطائفية الدامية القليلة التي حدثت بشكل متباعد خلال العقود الخمسة الأخيرة، ولكن رغم التعددية الطائفية التي يتكون منها السكان

كالمسلمين والهندوس والمسيحيين والسيخ والبوذيين واليهود وقبائل تعتنق المذاهب الإحيائية التي تؤمن بوجود أنفس أو آلهة قوية، وبأن كل ما هو موجود في الطبيعة مصدره النفس أو الآلهة، رغم ذلك أتاح دستور البلاد (١٩٥٠م) لمختلف المناطق الهندية الاشتراك في حكومة الاتحاد الوطني. ونص على أن تتكون الهند من ٢١ ولاية تدير شؤونها حكومة فيدرالية، ولكل ولاية مجلس وزراء وجمعية تشريعية ونظام قضائي خاص، وعلى رأس كل ولاية حاكم يعينه رئيس الهند. أما السلطة التشريعية فتتمثل بمجلسين: الأول: مجلس الشعب الذي يتكون من ٥٠٠ عضو، يُنتخب جميع الأعضاء كل خمس سنوات بالاقتراع الشامل. الثاني: مجلس الولايات ويتألف من ٢٥٠ عضواً وينتخبهم أعضاء الجمعيات التشريعية العائدة للولايات. والجيش الهندي يعكس توازناً دقيقاً للتركيبة الداخلية التعددية بالأبعاد السياسية والدينية والثقافية.

لذا مهما قدم المنتصر تكتيكياً بالاستقواء الطائفي من مساعٍ ومبادرات للتصالح مع الآخرين من الطوائف الأخرى، سوف يقرأها الآخرون على قاعدة الشك لا الثقة، لأن أرضية التظالم تبقى مستبطنة بين الطوائف، لا تنمحي بسهولة، ولقلة الرجال العظام الذين يسعون بالحكمة والموعظة الحسنة على تجاوز الماضي نحو بناء قواعد جديدة للتعامل والتصالح بين الطوائف.

إن تحديد الهدف من أي عملية استقواء أخطر من الاستقواء ذاته، فالبون شاسع بين الاستقواء بالطائفة كتكتيك والاستقواء بالطوائف كإستراتيجية، لأن اختيار أحد المسارين يحدد الطريق الذي ستتخذه الجهة أو الطائفة في مسارها السياسي والاجتماعي، وبالتالي تحديد الجهة التي ستستقوي بها، سواء كانت أمة أو مجتمعًا أو دولة أو طائفة، ومن ثم ستتحدد النتائج المتوقعة من عملية الاستقواء وما تفرزه على الصعيدين الداخلي والخارجي.

تجربة قازان في التعايش

هنا نأخذ مثالاً على قدرة الشعوب والدول على تجاوز انغلاق الخصوصيات برفض داء عمى الانتماء، والقفز على الاستقواء بالطائفة عبر استقواء الطوائف ببعضها. وهي تجربة أشاد بها كل الساسة الذين زاروها، وشاهدوا تعايش طوائفها وقومياتها في بلد جميل في طبيعته وأهله يسمى «قازان».

قازان هي عاصمة جمهورية تتارستان في روسيا الاتحادية وعدد سكانها حوالي ١,٥ مليون نسمة، وهي مركز الثقافة التترية[١]. ولكنها مزدحمة بأشكال من التعددية. منها:

- يمكن أن نسمع في قازان كلامًا بأكثر من ١١٠ لغات.

---

(١) الموسوعة العربية العالمية: ٦/ ٩٠.

- وتوجد فيها ١٥٣ منظمة دينية، من ضمنها ٤٨ منظمة أرثوذوكسية و ٦٨ إسلامية.

- ويعمل ٢٣ معبداً أرثوذوكسياً و٣٣ مسجداً، وكذلك مؤسسات دينية للكثير من الأديان الأخرى.

- وتعمل بنجاح المعاهد الدينية... وإن حوالي ٦٠ بالمائة من سكان تترستان هم المسلمون[١]...

- وتسكن جمهورية تترستان أكثر من ٢٠ قومية، ومنها الروس والتتار والبشكير والتشوفاش والاودمورت والموردفا والماري وكذلك كومي - بيرمياكي وغيرها من القوميات والشعوب.

- وجود نسبة مرتفعة من السكان الروس بالجمهورية (نحو ٤٠٪ من إجمالي السكان) مقابل ٥٠٪ من التتر.

بالرغم من كل ذلك التنوع والتعدد فإن لخيار التعايش أفضلية على خيار الصدام. تترستان[٢]..

تلك الثقافات المتعددة، وتلك العرقيات والقوميات المختلفة التي تُشكل التركيبة الديموغرافية لقازان ساهمت في نشوء صراعات نازفة، ونزاعات متفرقة، وحروب شرسة في مراحل زمنية طويلة. جاءت أغلبها تحت عناوين طائفية وعرقية وقومية

---

(١) موضوع بعنوان: قازان تحتفل بمرور ألف عام على تأسيسها، فالح الحمراني٢٩/ ٨/ ٢٠٠٥ من موقع/ إيلاف:.http: / /www.elaph
#htm.86748 /8 /com /ElaphWeb /Reports /2005

(٢) الاستقلال أم التعايش، مقال للدكتور عاطف معتمد عبد المجيد في ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٢م من موقع: www.nokiagate.com

وإثنيـة مثلما حدث بين المسـلمين والمسـيحيين. فالتركيبـة الثقافية والدينيـة للسـكان كانـت تهيـئ للصراعـات والنزاعـات، فالبنية الثقافيـة الإثنية والطائفية لهذه المنطقة يمكن تحديدها بعدة مفاهيم مختلفـة. ويمكـن القول إنـه تمر هنا «الحـدود» بين العـوالم الثقافية السـلافية والتاريـة والمنغوليـة وغيرها وبالتالي بين عالم الإسـلام والأرثوذكسية وعالم البوذية ايضا[١].

أما اليوم، ومنذ نهاية فترة حكم الرئيس السوفيتي جورباتشوف عندما أعلنت تترستان عن استقلالها في ٣٠ أغسطس آب ١٩٩٠، أصبحت قازان نموذجاً للتعايش، إذ بات كل فرد فيها يملك حق حرية الاعتقاد الديني. أي بكلمات أخرى إن حق ممارسـة الشعائر والطقوس الدينية يعتبر كعامل من عوامل الثقافة القومية السـائدة اليوم[٢]... بل قازان تعتبر اليوم مركزاً لتلاقح وتلاقي الحضارات الأوروآسـيوية حيث تحوَّلت العاصمة الترية إلى نموذج للتعايش المشـترك بين مختلف الأديان والأعـراق في زمن تتزايد فيه دعوات التعصـب والتصـادم... مدينـة تمثـل موقعـاً لتصالـح الأعـراق والأديان.

---

(١) موضوع: الإسلام في روسيا: الوضع الحالي والآفاق المستقبلية، ضمير محيي الدين. عن موقع التراث الإسلامي في روسيا: http: / / islamrf.org /ara /news /aheritage /ahistory /7149/

(٢) موضوع: الإسلام في روسيا: الوضع الحالي والآفاق المستقبلية، ضمير محيي الدين. عن موقع التراث الإسلامي في روسيا: http: / / islamrf.org /ara /news /aheritage /ahistory /7149/

تقول أولغا بوخونوفا وهي متخصصة في تاريخ قازان: في قازان لا يقال هذا مسلم وذاك مسيحي، فمئات السنوات كانت كافية لبلورة نمط من العيش والتفاهم المشترك غير القابل للانفصام... قرع الأجراس ينطلق من قباب الكنائس، وصوت الأذان يعلو من مآذن المساجد، يخترقان في تناغم وتسامح سماء قازان، كل يبتهل ويتقرب بطريقته ووفق تعاليم دينه إلى الخالق، كل مصل مقتنع بأن عقيدته هي الأحق، ولكن دون أن يسقط عن غيره هذا الحق، ذلك هو المبدأ الثابت الذي سار ويسير عليه قاطنو حوض الفولكا ومدينة قازان تحديداً أجيالاً بعد أجيال، منذ عهد سكانها الأصليين البلغار الذين اعتنقوا الإسلام طواعية في القرن العاشر الميلادي...

في قلب قازان وبداخل الكرملين يقع اليوم أكبر مساجد أوروبا مسجد قولشريف، وقولشريف اسم إمام وشاعر وأستاذ تتري قاد مع تلاميذه في القرن السادس عشر مقاومة شرسة وصموداً أسطورياً ضد جيوش القيصر الروسي إيفان الرابع المعروف بإيفان الرهيب، الذي عانى الأمرين قبل اختراق أسوار المدينة واقتحامها لإلحاقها بالإمبراطورية الروسية الناشئة عام ١٥٥٢، ولكن الآمال تولد من الآلام، ولم تكن تلك المواجهات إلا قاطرة التاريخ التي قادت إلى بروز نموذج فريد لتمازج الحضارات والإثنيات والقوميات التي اقتنعت بعد مواجهات طويلة بأن

قدرها التعايش والقبول المتبادل، ولهذا يعد من الطبيعي والعادي مشهد لقاء ممثلي أكثر الديانتين انتشاراً في روسيا بطريرك الكنيسة الروسية أليكسي الثاني ومفتي عموم روسيا راوي العين الدين، لقاء يعكس تشبث الطرفين بمبدأ الاحترام والمباركة المتبادلين(١).

ويستطيع المرء في العاصمة التارية، سماع صدى أجراس الكنائس جنبًا إلى جنب مع صوت الأذان... وفي ظل هذا التعايش، بادر معهد ديني مسيحي في قازان إلى تخصيص دروس عن الدين الإسلامي لرجال الدين المسيحيين ضمن برنامجه الدراسي(٢)..

إن الحوار والتعاون المثمر بين مختلف الأديان، وبالدرجة الأولى بين الأرثوذوكسية والإسلام... ومن الناحية الرمزية فان وقوع المبنيين الدينيين المتمثلين بمسجد قول كول الأثري وكاتدرائية البشارة الأرثوذوكسية واحداً قرب الآخر في كرملين قازان، يعتبر تجسيدا ساطعا للتعايش بين القوميات.

إن التعاون القائم في غضون عدة سنوات بين المسلمين والمسيحيين والمواطنين من المعتقدات الأخرى، ساعد على إغناء

---

(١) برنامج (محطات) في قناة العربية الفضائية، في حلقة بعنوان: نموذج فريد للتعايش بين مختلف الأديان في قازان. موقع العربية نت يوم الأحد 27/ 11/ 2005 /20 www.alarabiya.net /programs html.18981 /27 /11 /05

(٢) قازان.. نموذج للتسامح والتآلف الديني في روسيا، من موقع: روسيا اليوم www.rtarabic.com /news_all_features /28783

الثقافات القومية لمختلف الشعوب، وإقامة التسامح العرقي والديني، وعلى إمكانية وضع أهداف عامة والعمل لتحقيقها بصورة مشتركة[١]...

١٢- دستور ثابت أم متغير؟!

واحد من التحديات التي تواجه المجتمعات المتعددة الثقافات والديانات والمذاهب، مسألة الدستور الواضح والصريح في التعاطي مع القضايا الحساسة ومنها موضوع الطائفية. ومما يؤسف له أن تبتلى المجتمعات العربية والإسلامية بساسة قلما يواجهون تلك القضايا الحساسة، تارة مراعاة لهذه الطائفة، وتارة خشية من ردة فعل تلك الطائفة، وتارة لعدم الرغبة في توتير هذه الدولة الجارة... بينما هم غافلون عن كون ترك حسم القضايا الحساسة يعني بقاء بلدانهم قابلة للاشتعال في كل وقت وعند كل حدث.

الدستور لفظٌ فارسيٌ يُطلق على الموظفين الرسميين الكبار. وكان العثمانيون يسمون الصدر الأعظم: (دستور مكرم). فالمعنى العام للفظة المبدأ أو القاعدة، ولذلك يُستخدم ضمن الأصناف المهنية للتدليل على قواعدها أو ترتيباتها الخاصة بالأعضاء وبآداب ممارسة المهنة. وقد بدأ استعمال المفرد في السبعينات من القرن

(1) موضوع بعنوان: قازان تحتفل بمرور ألف عام على تأسيسها، فالح الحمراني 29/ 8/ 2005 من موقع/ إيلاف:/ www.elaph.com /2005/ Reports/ ElaphWeb/ 8/ 86748.htm

الماضي. لكن مرت فترة من التردد بين «الدستور» و«القانون الأساسي»، حسمت في النهاية لصالح مفرد «الدستور» الذي صار يُطلق على كل القوانين الأساسية[١].

والدستور مجموعة من المبادئ والقواعد الناظمة لبنية الدولة، تعطي الشرعية لكل مؤسسات الدولة قاطبة، وأساس الحريات العامة لمجموعة الأفراد (الشعب). هذه المؤسسات هي البنية الفوقية لبنية تحتية، هي العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والأعراف وحقوق الإنسان... فهو لكل أفراد المجتمع، بغض النظر عن قوميتهم وعقيدتهم، ضمن مجال حيوي له حدود، يسمى الوطن[٢].

ويراد بالدستور في القانون العام مجموع القواعد الأساسية التي تبين نظام الحكم وتنظيم السلطات العامة وارتباطها بعضها ببعض، واختصاص كل منها وتقرير ما للأفرد من حريات عامة وحقوق قبل الدولة. والدستور قد يكون مدوناً أو مكتوباً **written constitution** وهو الدستور الذي وضعت نصوصه كتابة بتقرير الشارع ويقابله الدستور التقليدي **customary constitution**

---

(١) الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي: ١/ ١٢٤٦، عن رضوان السيد: سياسات الإسلام المعاصر.
(٢) الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي: ١/ ١٢٤٦، عن محمد شحرور: الدولة والمجتمع.

الذي يستمد مبادئه من العرف والعادة[١].

عندما يصاغ دستور أي بلد بعينين، واحدة على الحاضر الواقعي المؤثر وتستبطن المستقبل المنظور، وواحدة على المستقبل البعيد غير المنظور وتستبطن الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حينها يمكن أن تتقي المجتمعات صراعات دموية قريبة ونزاعات مستقبلية قاصمة. بالطبع يحتاج الوصول إلى صياغة دستور، يستهدف المستقبل ويراعي الحاضر، إلى مخاض طويل للانتهاء من صياغة تحقق تلك الأهداف. وهو مخاض تتنازع في مضماره خلافات أساسية حول مفترقات الطرق المؤدية إلى الشكل المستقبلي لهذا البلد أو ذاك. خلافات حول إدارة ثروات البلاد، وحول هوية البلاد، حول النظام التعليمي، الإستراتيجية العسكرية، تشكل السلطة، الحرية، العدالة، المساواة، الديمقراطية، القضاء، الإعلام، طبيعة النظام، الفيدرالية، الكونفيدرالية، الليبرالية، الدين، المركزية واللامركزية، جميعها قضايا لا بد من حسمها لتجنيب مستقبل البلد المعني ما لا تحمد عقباه.

هنا تتضح مشكلة أساس، تشترك في شكلها وفي بعض مضامينها، مجموعة من الدول، مثل لبنان، الجزائر، باكستان، العراق، فلسطين، تركيا، السودان، وروسيا أيضاً، بل إن الدول التي تعاني منها معاناة كبيرة لا تنفك تتولد لها من المشكلة ذاتها

---

(١) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: ٨٢.

أزمات ومشاكل أخرى رديفة وكثيرة، اجتماعية وسياسية وثقافية. هي مشكلة ثبات الدستور أم تغيره؟ هل الدستور مفصل على مقاس الوطن أم على مقاس طائفة منه؟ هل الدستور قابل لإعادة التصنيع، أم أنه متحجر لا مرونة فيه؟ الدستور الأصل والدستور المعدل!

فقد تكون المشكلة فقط في تعديل الدستور للخروج من أزمة سياسية، كما هو في لبنان بين فترة وأخرى، أو قد تكون المشكلة فقط في تعديله من أجل الانعتاق من مقدمات أزمة سياسية محتملة، كما هو في الجزائر في السنوات الأخيرة، أو قد تكون المشكلة فقط في تعديله لتطوير عملية سياسية جارية كما هو في روسيا وتركيا في السنوات الخمس الأخيرة، أو يكون التعديل فقط للتهرب من استحقاقات ديمقراطية، كما هو في باكستان في فترات الحكم الثلاث الأخيرة. هي صور شتى لظاهرة مشتركة. نعم هناك مساعٍ لمعالجة الإشكالات الدستورية في كل الدول، وهي عملية لا تتوقف في بلدان العالم المختلفة، تعديلاً وحذفاً وتبديلاً. فالأمر طبيعي جداً كما يبدو!

بيد أن من المفارقات الملفتة، أن المعالجات الدستورية في العالم المتقدم تتم برؤية إستراتيجية لا وقتية، والتعديلات لا تأتي إلا عبر مخاض وتراضي مكونات البلاد السياسية والدينية والاجتماعية، لا

بالارتجال واختطاف التعديل من قبل مكون سياسي واحد يصادر رأي الآخرين ويهمشهم. لكنها في بلاد الشرق تتفصل كيفما تُرجحها الظروف الزمانية والمكانية لخريطة الاجتماع السياسي القائم! بل قد يُلغى الدستور بأمر من الحاكم العسكري أو بأمر من العصبة الحاكمة.

السبب أن الدساتير غير حاكمة في بلاد الشرق، بل من السهل تجاوزها عند الحاجة. بينما في بريطانيا وأمريكا واليابان، وحتى في الهند يصبح الالتزام بالدستور هو مدخل لترجمة الديمقراطية على الأرض. مشكلتنا تكمن في الكيفية التي ينظر من خلالها كل شخص - حاكم ومحكوم - أو حزب إلى الدستور وطبيعة علاقته به. يقر الجميع بحاكمية الدستور. أما إذا ما اختل ميزان توازن المصالح معه، فإن ديناميكية المتضرر والمتضررين تتجه نحو تجاوزه تحت عناوين مختلفة مثل «تحديث الدستور» و«تطويره»...

لا شك في ضرورة وأهمية عدم تحول الدستور إلى حالة جامدة ومانعة للتطور والتحديث. في الوقت ذاته ليس صحيحاً العمل على التغيير اليومي للدستور وفق مقاييس الحزب المهيمن أو الرئيس الجديد. قد بنيت مبادئ الحكومات الدستورية في الفلسفة السياسية الغربية غالباً على الاعتقاد بوجود قانون أعلى يمثل مجموعة من المبادئ العالمية للحق والعدل، وهي أرفع مقاماً

من القانون اليومي المفصل. ومهمة الدستور في الديمقراطيات الحديثة هي وضع الجميع بما فيهم الحاكم تحت طائلة القانون[١] بيد أنه في التعاطي التطبيقي السياسي، وكذلك في الثقافة السياسية السائدة، يتحول الدستور دائماً إلى مطية قابلة للركوب والتوجيه حسبما تتطلبه الظروف!

بعض دول العالم الثالث وخلال سعيها لوضع وصياغة دساتيرها قد يوقعها حظها العاثر في أيدي رجال قانون منبهرين بدساتير الدول المتقدمة في محاولة لمزج احتياجات بلدهم بدستور وضعت مواده لمجتمع وثقافة أخرى، وبالتالي يعاني هذا البلد من مشكلات نتيجة تقليد دستور الغير. هذه المشكلات تسمى «المشكلات الدستورية» وقد برزت هذه المشكلات على المسرح السياسي في أستراليا، لأن نظام الحكم الأسترالي جمع بين الأسلوب البريطاني، القائم على حكومة مجلس الوزراء ذات الصلاحية، والفكرة الأمريكية القائلة بتوزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية والولايات[٢]...

أما الدستور في البلدان المتعددة الطوائف، فيبدو أن التوافق بين المكونات الاجتماعية والكيانات السياسية حول المسائل الدستورية

---

(١) الموسوعة العربية العالمية: ١٠/ ٣١٥.
(٢) الموسوعة العربية العالمية: ١٠/ ٣١٦.

من الأمور الصعبة جداً، لكنها ممكنة مع توافر مجموعة من الشروط، أهمها تحرر إرادة المتنافسين أو المتصارعين، وتغليب العقل وتحكيمه بدلاً من العاطفة، التي تساهم في تسيير أغلب المجتمعات الشرقية نحو «الأنا» الفردية، أو «الأنا» الجماعية المتمثلة في الطائفة والقبيلة والحزب... لذلك، النجاح لا يرتبط بإنجاز الدستور فقط في هذا البلد أو ذاك، وإن كان هذا النجاح من الأمور المهمة لكل مرحلة، ولكن الأهم التزام جميع الأطراف الداخلية بروح الدستور القادم أو المراد تعديله، وإلا سيعيد الجميع تكرار خطأ ركوب الدستور والقفز عليه كلما استوجبت مصالح البعض ذلك. يتطلب الأمر وجود حماية للدستور، وهو ما ينقص أكثر التجارب العربية والشرقية، فيحدث التراشق لاختلاف تأويل وتفسير الدستور! فيصير الدستور فريسة للتجاوز والتجاذب بين الشرائح النافذة في السلطات الثلاث. بينما ثبات الدستور - العادل - هو الهدف الذي بتحقيقه تستقر البلدان ذات الهويات المتعددة.

الدستور والطائفية في التجربة اللبنانية

في ظل الانتداب الفرنسي تأسس أول دستور للجمهورية اللبنانية عام ١٩٢٦م. فقد قام هنري دي جوفنيل، وهو أول مندوب سامٍ مدني في سورية ولبنان، في العاشر من كانون الأول ١٩٢٥م، بتشكيل لجنة لوضع الدستور كما تراه فرنسا، سميت

فيما بعد بـ «لجنة الدستور»، وضمت كلا من: بول بونكور «المستشار القانوني للمفوضية الفرنسية»، وسوشيه، ومندوب المفوض السامي سولوميك، وقامت اللجنة باتصالات مع الأوساط العلمية والسياسية لاستشارتهم. والطريف في الأمر أن أحد الكتاب وصف طلب دي جوفنيل من سوشيه أن يكتب دستوراً للبنان فأجابه الأخير وهو يحمل دستور فرنسا الصادر عام ١٨٧٥م قائلاً: «سيكون بين يديك خلال أسبوع واحد»!

واللافت أن هذا الدستور، المكون من ١٠٢ مادة، قد عُلق العمل به مرات عدة، وخضع لتعديلات متعددة حتى في سنواته الأولى، كتعديلات ١٩٢٧م وتعديلات ١٩٢٩م، فمجموع التعديلات بين ١٩٢٧-١٩٤٣م ٤ تعديلات. وقد حرص الدستور على اعتماد الطائفية في توزيع المقاعد في مجلسي النواب والشيوخ. بل نصت المادة (٩٦) على أن للطوائف في مجلس الشيوخ عدداً من المقاعد موزعة فيما بينها بالنسب الآتية: ٥ للموارنة، ٣ للسنة، ٣ للشيعة، ٢ للروم الأرثوذكس، ١ للروم الكاثوليك، ١ للدروز، ١ للأقليات، فالمجموع ١٦ مقعداً[١]. لذلك كلما تغيرت موازين القوى الاجتماعية والسياسية بين الطوائف، ضعفاً لطرف وقوةً لآخر، تصبح مواد كهذه مستهدفة للتغيير من قبل القوى

(١) تكريس الطائفية في دستور لبنان عام ١٩٢٦م: ٥٣-٦٠، بتصرف.

المتنامية، ومستهدفة للثبات عليها من قبل القوى التي صغرت أو انكمشت. بعد ذلك عاش الدستور في حالة من الجمود، إذ يُعد الدستور اللبناني من الدساتير الجامدة لأن تعديله يتطلب تنفيذ شروط واتخاذ إجراءات خاصة تفوق إجراءات تعديل القوانين العادية شدة وتعقيداً[١].

كل ذلك جعل الطائفية حالة راسخة في صفوف اللبنانيين كأفراد وجماعات. ويرتكز النقاش في لبنان دائماً، حول إلغاء الطائفية من الدستور والحياة اللبنانية، على ضرورة العمل على صعيدين متداخلين ومتوازيين في الأهمية هما النصوص والنفوس. فهناك إشكالية قائمة حول ما إذا كانت عملية إلغاء الطائفية من النفوس يجب أن تتقدم على إلغائها من النصوص، أم النصوص على النفوس. هناك فريق من اللبنانيين كان يدعو وما زال إلى إلغاء الطائفية من النفوس توصلاً لإلغائها من النصوص. وفريق آخر يحمّل النصوص مسؤولية تكريس الممارسة الطائفية واستشرائها في المجتمع، وبالتالي يدعو إلى ضرورة إلغائها من النصوص[٢].

ولعل المتصفح لبنود ومواد الدستور اللبناني يجد الطائفية صريحة في توزيع المناصب الرئاسية العليا في الدولة:

---

(١) تكريس الطائفية في دستور لبنان عام١٩٢٦م: ١٠٦-١٠٧.
(٢) الطائفية في لبنان إلى متى؟: ١٥.

- رئاسة الجمهورية للطائفة المارونية.
- رئاسة مجلس النواب للطائفة الشيعية.
- رئاسة الحكومة للطائفة السنية.

وكذلك الأمر في تأليف الوزارة إذ نصت المادة ٩٥على أن «تُمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة». وأيضاً يسري الأمر ذاته على تأليف المجلس التشريعي، وفي الجانب الإداري لكل وزارة، وفي قوانين الأحوال الشخصية[١].

سعت وثيقة الوفاق الوطني اللبناني «اتفاق الطائف - ١٩٨٩م» لتجاوز ومعالجة الطائفية في الدستور اللبناني، لكن تلك المواد لم يُعمل بها، ولم تجد لها حظاً من الدفع إليها أو التعاون لترجمتها على الأرض. وقد نصت الوثيقة على إنشاء «هيئة وطنية» لإلغاء الطائفية.

تجربة الطائفية الدستورية، اختصرها الأستاذ محسن دلول، وهو من المتمرسين في السياسة اللبنانية وشارك في حكوماتها كوزير، ومجالسها النيابية كنائب منتخب منذ ١٩٩١م، بالقول: «منذ نشأة الدولة في عشرينات القرن الماضي ونحن نعيش حالة الحذر المستمر، قلنا نريد دولة متماسكة موحَدة وموحِدة، واعتقدنا

---

(١) للمزيد من التوسع يُرجى مراجعة: الطائفية في لبنان إلى متى؟، الدكتور اسكندر بشير.

أن ذلك سهل المنال وأن العبور إليه يتم بإنصاف الناس من خلال طوائفهم وليس من خلال كفاءاتهم وبدأ التناقض الكبير بين الحكم والدولة. بين السلطة والمؤسسات، بين المجتمع المدني وبين الحالة الأمنية.

الحكم يسعى لتعزيز الوحدة الوطنية على حساب تقوية الدولة. الأمر الذي أدى إلى إضعاف المؤسسات وقيام سلطة حكم بعيداً عن منطق مفهوم الدولة. والحكم قبل كل شيء آخر شاغله الأساسي استمراره، فيبدأ بلعبة افتعال التناقض مع مختلف فئات الشعب وعندما يشعر بالضعف يلجأ إلى الغرائز الطائفية والمذهبية، المناطقية والقبلية يحركها بدون رادع من ضمير. ولما كانت السلطة تسعى لتمكين قبضتها على المؤسسات شرعت بتجميع القوى تحت رموز طائفية؛ لأنها اعتبرت أن النظام الطائفي يتيح لها الحكم بسهولة، وهكذا قامت سلطة حكم عمادها الطائفية فضعفت منهجية فكرة الدولة لحساب هدف السلطة[١].

في التسعينات من القرن الماضي أفرزت الطائفية الدستورية عن وجود مجلس للنواب يقوم على توزيع طائفي للمقاعد، وأسفر كذلك عن مجلس للوزراء يعتمد القاعدة الطائفية نفسها في توزيع الحقائب الوزارية. وكانت كما في الجدولين التاليين:

---

(١) لبنان إلى أين؟ معضلة الطائفية والتحديات العربية والدولية: ٢٧١-٢٧٢.

توزيع المقاعد البرلمانية في لبنان

المسيحيون	عدد المقاعد	المسلمون	عدد المقاعد
الموارنة الكاثوليك	٣٤	السنة	٢٧
الروم الأرثوذكس	١٤	الشيعة	٢٧
الروم الكاثوليك	٨	الدروز	٨
الأرمن الأرثوذكس	٥	العلويون	٢
الأرمن الكاثوليك	١		
البروتستانت	١		
الأقليات	١		
المجموع	٦٤	المجموع	٦٤

توزيع الحقائب الوزارية على الطوائف(١)

المسيحيون	عدد الوزارات	المسلمون	عدد الوزارات
الموارنة	٦	السنة	٦
الأرثوذكس	٤	الشيعة	٦
الكاثوليك	٣	الدروز	٣
الأرمن	٢		
المجموع	١٥	المجموع	١٥

---

(١) الإسلاميون في مجتمع تعددي: ٤٢٠-٤٢١.

وبمرارة واضحة ينقل الدكتور سليم الحص تجربته مع الطائفية الدستورية، فمنذ توليه عام ١٩٧٦م أول رئاسة للوزراء، ثم ترؤسه لخمس حكومات، وتوليه حقيبة وزارية، ثم كنائب في البرلمان، وحتى عام ٢٠٠٣، وصل إلى قناعة حول الطائفية، طبعاً بعد سعيه لربع قرن من الزمان لتجاوز الحالة الطائفية، يقول: إن القضاء على الحالة الطائفية لا يكون بقرار. فالمصالح المتجذرة في النظام الطائفي، والتعقيدات التي تحف بعملية الإلغاء من جراء تعارض المصالح، كما من جراء حدة العصبيات التي تلازم الحالة الطائفية بين الناس، من شأنها أن تُملي الإقلاع عن الحديث عن قرار بإلغاء الطائفية، واعتماد فكرة المسار لتجاوز الحالة الطائفية على أن تكون سمته التدرج[1].

لا تكمن مشكلة لبنان في وجود الطوائف، لأن هذا الأمر قديم بقدم تاريخ لبنان وشعبه. إنما تكمن مشكلة لبنان في ضعف إرادة ساسته ونخبه في الخروج من صندوق الطائفية الدستورية، التي بدأت بطائفية مؤسسية هدفها تنظيم العلاقات بين الطوائف ولكنها انتهت بطائفية قانونية، بل إرادة بعضهم تدعو للتمسك بها، وكذلك عدم قدرتهم على صناعة سفينة نوح التي تُنقذ وتُخرج أهلهم ومجتمعهم وطوائفهم من لجاجة وأهوال وظلمات الطائفية.

---

(١) نحن... والطائفية: ٦.

الفصل الثالث

معالجة الطائفية بين التنظير والتفعيل

٣

محطات قبل المعالجة

هـل توجد في عالَمِنا العربي والإسـلامي مسـاعٍ جـادة لمعالجة الطائفية السـلبية بجميـع صورها الاجتماعية والسياسـية؟، وهل هناك محاولات حقيقية لاجتثاث الممارسات السلبية للطائفية؟ وهل من سبيل ليتناسى ضحايا السياسات الطائفية آلامهم ومعاناتهم؟ وهل التناسي أمر ضروري لمعالجة المشاكل الطائفية؟.

لا تـزال بعض الدول، وكذلـك بعض المجتمعات، مسـتمرة في تكريـس التهميـش الطائفـي، بـل لا تعترف بوجـود الطوائف الأخرى. وهناك بعض الدول، والمجتمعات أيضاً، ترفع شعارات براقـة ضد التميز لكنها تمارس التمييـز ليلاً ونهاراً. ودول أخرى تسـعى قوى خارجية لفرض أجندة أعم وأشمل عليها من خلال الطوائف التي يتكون منها المجتمع ذاته. أما محاولات العلاج فهي تتراوح بين تنظير يحلق في السـماء مبتعداً عن الواقع، بل لا يمسـه أحيانـاً، أو محـاولات ليس لها حظ، لا مـن التفعيل ولا من تفاعل

المعنيين معها.

لا بد لآية أطروحة تستهدف معالجـة الطائفية أن تُدرك مدى تشبّع ذاكرة الأفراد الذين عانوا من التمييز الطائفي، وكذلك ذاكرة المجتمعات التي قاست الويلات من التهميش السياسي والإقصاء الاجتماعي، تلك الذاكرة ممتلئة بصور المعاناة والألم، فلا يمكن أن تنمحي أو تزول إلا بقناعة كل فرد بمحاولة التناسي. ولا يتحقق ذلك التناسي إلا بثمن معنوي يُرضي النفوس أولاً، وإلا بقيت تلك الذاكرة أداة تحفز على التمرد والثأر من الخصوم. لذا لا يمكن لأي معالجة للمشكلة الطائفية أن تنجح إلا بتطييب النفوس المتضررة، لا بمعنى قلب المعادلة وتبديل المواقع كي يصبح مظلوم الأمس هو ظالم اليوم، بل بمعنى سيادة العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، والاحترام المتبادل بين مجتمعات الوطن الواحد عبر حرية الممارسة الدينية والعقدية.

ومع ذلك ستبقى ذاكرة الأفراد والمجتمعات تتذكر أوجاعها وصور جراحها، وما تفتى من تذكرها، ولكن كلما سارت الأوطان نحو التصالح والتوافق والتراضي والاستيعاب المتبادل بين المجتمعات المتنوعة داخل الوطن الواحد، حينها يبقى التعويل على عامل الزمن كي يساعد الأجيال الحاضرة من أجل أن تتناسى تلك المرارات حتى تتسلم الراية أجيال لاحقة تتذكر

مـا حملته الأجيال السـابقة في أوراق تاريخها لا أكثر، لأن المصالح المشـتركة بين أبناء المظلومـين وأبناء الظالمين اجتمعت على مواطنة دسـتورية وديمقراطية توافقية، تحقق للجميع البقاء والاسـتمرار في الحيـاة بأقـل قدر مـن الخسـائر وأكبر قدر مـن الفوائـد، وأهم فائـدة هي السـلام الاجتماعي الذي يسـتحق أن تتناسـى الذاكرة من أجله بعض مراراتها. وتقول سوزان سونتاغ، الأديبة والمفكرة الأمريكيـة المعروفة: «إن التذكر الكثير جداً يُخلف المرارة. وتحقيق السـلام يعني النسيان، ولتحقيق المصالحة من الضروري أن تكون الذاكرة ناقصة ومحدودة»[1].

***

مـن ناحيـة أخـرى لا يمكن الخـروج بصيغة علاجيـة واحدة للمشـاكل الطائفيـة تتناسـب مـع كل بلـد متعـدد الهويـات، على طريقة مدعي الطب، من بعض الأطباء، بعد تشخيصهم للمرض يقومـون بكتابـة وصفـة للعـلاج تناسـب كل مريض حتـى لو لم تعالجـه فعليـاً، لأن لكل بلد متعدد الهويـات والثقافات صيرورته التاريخيـة والاجتماعيـة والسياسـية، وموازيـن قـوى تدير دفـة الظروف الداخلية، ومحيطًا إقليميًا متنوعًا له امتداداته الداخلية...

(١) استعمالات الذاكرة، د. نادر كاظم: ٥٦، عن سوزان سونتاغ، الالتفات إلى ألم الآخرين، تر: مجيد البرغوثي، ص١٠٨.

وعليه فإن لكل بلد تشـخيص طبي خاص به، على طريقة الأطباء الحقيقيين، ومن ثم يحتاج إلى العلاج والجرعات العلاجية المناسبة لـه. فقد تنجح وصفة علاج مشـاكل التمييز العنصري في جنوب أفريقيـا لبلـد آخـر، ولكن ليـس بالـضرورة نجاح الوصفـة ذاتها للتمييـز العنـصري في بلد آخـر كفلسـطين. فقد تتناسـب وصفة عـلاج الطائفية في أيرلنـدا لبلد مثل تركيا لمعالجة مشـكلة الأكراد فيها، وقد لا تتناسب، وهكذا دواليك.

لذا من المهم بقاء جميع خيارات المعالجة مفتوحة للمعنيين بمعالجة مشكلة الطائفية في كل بلد. فبعض النخب اللبنانية يجد العلاج لمشكلة الطائفيـة لبلدهم «الصيغة التعددية المتوازنة» التي لا تحتمل مكوّنات نافـرة، والتي تقدّم مسـاحة لاختبار قدرة الأفـراد والمجموعات على العيش معاً بسـلام، متساوين ومختلفين[1]، ولكن ليس بالضرورة أن تنجح ذات الصيغة لبلد كالعراق أو البحرين مثلاً.

وعـلى ضـوء ذلـك يصبـح مـن الطبيعـي أن يكون لـكل بلد صيغتـه الخاصة به لمعالجة المشـاكل الطائفية، وبالتـالي تتعدد صيغ معالجـة الطائفية وتختلف من بلد إلى آخـر، فيصير لدينا: «الصيغة اللبنانيـة» و«الصيغـة العراقية» و«الصيغـة الصومالية» و«الصيغة

(١) «الطائفة» في حالتها القصوى: الشيعة اللبنانيون الآن وهنا، محمد حسين شمس الدين ص٥٧، دفاتر «هيا بنا»، العدد الخامس: تموز ٢٠٠٧م، وهي دورية تُعنى بالشأن العام.

الباكستانية»... وكل صيغة ستكون ناجعة، لأن منشأها إنسان هذا الوطن أو ذاك، لتلبي حاجاته وتقنن حقوقه وفق متطلباته الفطرية وواجباتـه الطبيعية. الصيغة التي أساسـها، ليـس المحاصصة بين الطوائف، بل قاعدتها التسـاوي بين الأفـراد والجماعات مهما كان تعداد كل جماعة، وأساسها بقاء خصوصيات الطوائف والجماعات مهـما بلغـت من التآلـف ومهما بلغت مـن الكثـرة، وروحها رضا المواطنين عليها كأفراد وجماعات وطوائف.

وهم وواقع المعالجة

قـد يقـول قائـل إن ما يُطرح مـن أفكار في المعالجـات لا يعدو عـن كونهـا أوهامًا لا تصـل للمعالجـة الحقيقية مطلقـاً. نقول لهم أولاً مـا يقوله أهل اللغة من كون الوهـم «من خطرات القلب... وتوهم الشيء: تخيله وتمثله... وتوهمت الشيءَ وتفرسته وتوسمته وتبينتـه بمعنى واحد...»[1]، أي أن كل فكـرة هي بالتالي بذرة قد تثمـر أو لا تثمـر، ونقول ثانيـاً ما قاله الحكماء كون التوهم «قسـم مـن الإدراك»[2]، فلعلنـا ندرك ونصيب بعـض الحقيقة من خلال الأفـكار التي سـتطرق لها. ونقول ثالثـاً إن كل مشروع فكري أو عمـلي يبدأ في هذه الدنيا بخاطرة تخطر في القلب، أو بإلهام يسـقط في النفـس، أو بفكرة صغيرة تكبر ثم تكبر، ما تلبث أن تتحول إلى

(١) لسان العرب: ١٥/ ٢٩٢،

(٢) الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي: ج١/ ٨٠٠.

واقع مبهر. ونقول رابعاً إن كل واقع مرّ يتطلب تقليب الأفكار للخروج من مرارته، وقد تكون الأفكار المطروحة هنا من باب تقليب الأفكار، لعل بعضنا يستفيد منها، بل لعل غيرنا يأتي ليُكمل المسيرة ويطورها، أو ينسفها بطرح بدائل أنجع وأنفع.

الأفكار المطروحة للمعالجة في صفحات هذا الفصل، وكذلك في مواضيع من الفصلين السابقين، ليست مثالية، بالمعنى الذي يجعلها غير قابلة للتطبيق، كما قد يتبادر للذهن أحياناً. لذلك سنستعرض بعض النماذج الواقعية لدول ومجتمعات حققت نجاحات كبيرة في هذا الملف. بل بعضها، بنجاحها، ما عادت تؤرقها مشاكل تعدد الطوائف والهويات في ساحتها مطلقاً. أما رفض التفكير والأفكار من باب تغليب كونها أوهامًا على احتمال، ولو بسيطاً، إمكانية تحولها لمشاريع واقعية نحو المعالجة، هذا الرفض لا ينتج عنه إلا تكريس للواقع السيئ في واقعنا القائم.

من جهة أخرى هل يمكن لواهم أن يبني صورة وهمية بلا أساس من واقع سابق راسخ في العقل والذهن والنفس؟ كيف يتصور المرء شيئاً يطير دون أن يكون قد سبق له أن شاهد الطائرات والطيور؟ بمعنى آخر لا تنبعث الأفكار أو الأوهام دون واقع مسبق يحفزها على الخروج. فإذا خرجت ووجدت لها حيزًا من التنفس والتقوية والتطوير، ومن ثم تتلاقح مع غيرها من الأفكار

لتصنـع النجاح والعلاج. لذا نجد أن الخيال والوهم Fiction عند علماء الاجتماع يعني: «أن يتخيل المرء شيئاً يرمز إلى موضوع ما، له قوة الحلول محل هذا الموضوع. ويؤكد مثل هذا التصرف في بعض الظروف صحة الخيال، بمعنى أن البناء الاجتماعي يتكون من مثل هـذا الخيال وينمـي في الواقع الظروف الســابق تخيلها»[1]. بالطبع هنـاك في عالمنـا اليوم، كـما كان في العوالم الســابقة، أفـكار وأوهـم لا تمـت للواقع بصلـة، وأحياناً لا رمزية للواقـع فيها، ونزعم بأن الأفكار المطروحة هنا ليست من هذا الصنف قطعاً.

نعـم يمكـن اعتبـار كل فكـرة تُطـرح لمعالجـة الطائفيـة، في هـذا الكتـاب أو في غـيره، بمثابة خطـوات نحو بلـورة تصورات للمعالجة، نســأل الله أن تُفيد وتتطور. لأن الأمر المهم هو المساهمة في بـث روح التفكـير والتفاكـر في درب معالجة المشــاكل الطائفية عبر كل الوسائل العقلية والوسائط المنطقية من تأليف بين الأفكار أو عبر مزجها ودمجها للخروج باسـتنتاجات قد تفيد هذا البلد أو ذاك، أو قـد تخـدم هذا المجتمع أو ذاك. لـذا، ومن أجل خلق نوع مـن المقاربـة بين الأفكار والواقـع لجأنا للاسـتعانة ببعض النماذج والتجارب من الدول والمجتمعات القائمة. هذه الاستعانة بمثابة المحاولـة الفكرية للمحاكاة بين الأفكار والواقع والمعالجة المبتغاة.

---

(١) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: ١٦٠.

والمحاكاة، كما يقول أهل المنطق: «هي إيراد مثل الشيء وليس هو هو...»[1].

***

محطات أساسية

بالإضافة إلى ما سبق، هناك محطات أساسية ينبغي الأخذ بها، تارة كأسس لنجاح معالجة الطائفية، وتارة كإرشادات في هذا الطريق، ولكنها بكل المعاني لا بد من تطبيقها كمسارات ضرورية في هذا الصدد، منها:

١- أهمية وجود جهة تتصدى للمشاكل الطائفية

موضوع الطائفية يصنع حالة من التجاذب والسجال بين المفكرين والسياسيين حول وجود مشكلة طائفية في العالم العربي أم لا. منهم من يعتقد بعدم وجودها، وبالتالي ينبغي الابتعاد عن التركيز عليها، وعن طرح معالجات لها، لأن ذلك يساهم في تصعيد الاهتمام والانشغال بها عن القضايا الأهم كالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإن أصل المشكلة يتمثل في توترات سياسية يتم إسقاط موضوع الطائفية عليها. ومنهم من يعتقد بوجود المشكلة

(١) الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي: ج٢/ ٢٥٣١، عن ابن سينا، الشفاء.

الطائفية من خلال المؤشرات القديمة/ الحديثة والمتجددة.

يبتعد أصحاب الرأي الأول، أو يتغافلون، تعمداً أو نسياناً، عن قراءة الظاهرة من بعدها التاريخي. فالإبحار في هذا البعد، عبر الغوص في استكشاف التطور الحياتي للمجتمعات البشرية تاريخياً منذ وجود الإنسان على كوكب الأرض، وتصفح تجارب وأسباب قيام الحضارات واندثارها، وفهم دوافع النزاعات بين أهل الديانات المختلفة، أو بين أهل الطوائف والمذاهب داخل الدين الواحد، أو بين الأعراق المتعددة في البلد الواحد، هذا الإبحار يؤكد وجود المشكلة، بل يكرس إصراراً دافعاً لاستخلاص أهم العبر في كيفية استئصال المشكلة الطائفية.

الخطر الكامن ليس في الاعتراف بوجود المشكلة، وإنما في غياب العمل الفعلي والملموس لمعالجتها، سواءً على صعيد المجتمعات المتعددة الطوائف والأعراق في البلد الواحد ضمن الهوية الوطنية المشتركة، أو على صعيد الدول المتعددة الطوائف والأعراق ضمن الإقليم الجغرافي الواحد. هذا الغياب قد يهدد الوطن الواحد، أو يجعل الإقليم الواحد، مُعرضًا لأخطار متوقعة من قبل قنابل الطائفية المؤجلة الانفجار وتنتظر من يُسخنها.

أخذت هيئة الأمم المتحدة على عاتقها الاهتمام بالموضوع، لا لتؤكد وجود المشكلة، بل سعياً لتجنب مضاعفاتها المستقبلية،

وتوقي انبعاثها هنا أو هناك. فـ«مشروع معالجة التوترات المذهبية والعِرقيـة في العـالم العـربي»، هـو باكورة أعـمال «وحـدة القضايا الطارئة والنزاعات» التي أنشـأتها «الإسـكوا» بين عامي٢٠٠٦- ٢٠٠٧، بميزانية تبلغ مليون دولار. وحسـب «أنطوان منصور»، رئيـس الوحدة الجديـدة حينها، فإن المشروع يسـتهدف المسـاهمة في الحـدّ من أسـباب التوترات والنزاعـات في المنطقة، والتخفيف من آثارها السـلبية على التنمية الاجتماعية والسياسـية. والأنشطة المقترحة لذلك كثيرة تراوح ما بين إعداد دراسات، وإنشاء شبكات من المثقفين وعلماء الدين والتربويين، وتعزيز قدرات المؤسسـات العامة والأهلية في مجال القيام بمبادرات وأنشطة ودورات تربوية وإعلامية واجتماعية تشـجع على تفهم الآخر، وحتى تمويل أنشطة المجموعات الشبابية في مجال ترسيخ حقوق المواطنة[1].

لـذا ينبغي التعاطـي مع المشـكلة الطائفية باهتـمام أكبر مما هو سـائد في الـدول العربيـة والإسـلامية، التـي شـاءت الأقـدار أن تتشـكل من أعـراق وطوائـف وديانات متعددة. فبعضها تشـكل تاريخيـاً، وبعضهـا قابل للتشـكل كمجتمـع متعدد بسـبب ورود عمالة كبيرة - شبه دائمة الإقامة - من دول مختلفة وهويات متنوعة

(١) كيف نُعالج التوترات المذهبية والعِرقية في العالم العربي؟، محمد عارف، العربية نت في ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٧ نقلا عن جريدة «الاتحاد» الإماراتية، بتصرف.

إليهـا. التعاطي المطلوب ينبغي أن يعمـل على إيجاد، جهاز رديف لمشروع «الإيسكوا»، في كل دولة عربية، يقوم بذات المهمات حول التشـخيص المسـتمر لواقـع وحجم المشـكلة وتوقـي مضاعفاتها والتخطيط العلمي لمعالجتها.

ومـن زاويـة أخـرى، فإن وجـود هذا الجهـاز أو الكيـان لهذه المهمـة، فإنه بقدر ما يسـعى نحو معالجة جذور المشـكلة الطائفية وصناعـة صمامـات تقي مـن وقوعها، ومـن ثم صيانتهـا بصورة دوريـة، فإنه سيسـاعد على تهيئـة الظروف الاجتماعية والسياسـية لـكل الخطـوات التنموية، وهي مـن المقدمـات الضرورية لنجاح التنميـة المسـتدامة دون عراقيـل قائمة عـلى المشـاكل الطائفية، أو مشـاكل طارئة من نزاعـات عرقية ومذهبية. القاعـدة التي ينبغي توليتها الاهتمام الفعلي هي: إن المشكلة الطائفية تمثل عائقًا حقيقيًا للتنميـة، والاهتمام بمعالجتها بمثابة عنصر من عناصر بناء خارطة الطريـق لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتشـكيل جهاز يحتوي التصرفات الطائفيـة، ويمتص ردود الفعل المتوقعة عليها، هو خطوة أولى في طريق معالجة الطائفية من خلال إقامة مصدات وسدود، كمشـاريع اجتماعية ومبادرات سياسية، تستهدف وقاية الدولة والمجتمع من النزاعات المحتملة بسبب تشابك أو تضارب مصالح الطوائف.

لا تتوقـف أهمية وجود هذا الجهاز شـكلياً، وإنما تكمن أهميته في مقدار الصلاحيـات التي بين يديه، وفي الإرادة الحقيقية المتاحة لـه في تفعيل أدوات وآليات تمكنـه من ترجمة قدرته على امتصاص الأفعـال الطائفيـة واسـتيعاب ردود الفعل المتوقعة، واسـتشراف المسـتقبل لتوقي المشـاكل الطائفيـة. فالحاجة لهـذا الجهاز تتمحور في كل دولـة ذات مجتمـع متعـدد الثقافـات والمذاهـب والأديـان والأعراق.

٢- أهمية إبداع وسائل لإلغاء الطائفية

لا يكفي تشكيل جهة للتصدي للمشاكل والنزاعات الطائفية، لأنهـا لو تحولت إلى جهة غير فاعلة لقلة الصلاحيات، أو لفقدانها للإرادة، أو لعدم القبول بها من بعض الأطراف، أو لعدم شرعيتها دسـتورياً، حينها، سيكون وجودها كعدمه. بينما فاعليتها تتمحور في قدرتهـا عـلى الإبـداع في الأفـكار والمقترحات التي تسـاهم في تخفيف حدة التوترات الطائفية، ونزع فتيل الفتن الطائفية، وصياغة مخارج لتوقي الأزمات الطائفية للحاضر والمستقبل. بكلمة أخرى الإبـداع في خلق وسـائل تصـب جميعها في إلغـاء التعاملات ذات الصبغة الطائفية السلبية على جميع الأصعدة، السياسية، التعليمية، التوظيفيـة، القضائيـة، الدسـتورية، الاجتماعيـة، الاقتصاديـة، والثقافية، سواء من قبل الطوائف تجاه بعضهم، أو من قبل الدولة

تجاه الطوائف، أو من قبل الطوائف تجاه الدولة.

لذا فإن التركيز على الفرد - المواطن - من الأهمية بمكان في مضامين تلك الوسائل مطلب ضروري جداً، لأنه بالتالي، المواطن، هو الذي تتشكل منه الطوائف، وهو ابنها، وهو الذي تتشكل منه مؤسسات الدولة، وهو عنصرها، وهو الذي تتشكل منه نتاجات الوطن المختلفة الفكرية والثقافية والعلمية، وهو رافدها. فكل وسيلة تساهم في إلغاء الطائفية السلبية عند الفرد هي بالتالي إلغاء للطائفية السلبية من الطوائف، ومن المجتمع، ومن الأسرة، ومن المؤسسات الأهلية والحكومية، ومن الدولة.

يعني ذلك خلق وسائل لإلغاء الطائفية من العقل الفردي، لا بمعنى إلغاء الطوائف، لأن الاعتراف بوجود الطوائف هو تحصيل حاصل حينها، بل وجودها لا يمثل مشكلة، بل المشكلة في المضامين الطائفية في العقل الفردي. وكي نسعى لتشذيب العقل الفردي من خلال ما تغرسه المناهج التعليمية في المدارس والجامعات فيه، ومن خلال إعادة صياغة استراتيجيات السياسات الإعلامية شكلاً ومضموناً، وحتى يتبلور الموقف الجماعي اللا انفعالي للمجتمعات، والمبني على المواقف الفردية المتعقلة، ينبغي أن يقر المهتمون بالقضية الطائفية بأن الانتماءات للطوائف والأعراق ليست هي المشكلة، فأن يكون زيد شيعياً

وعمر سنياً أمر طبيعي وفق التشكلات البشرية في كل بقاع الأرض، ككون جون بروتستانتيًا وجورج كاثوليكيًا والمرت أرثوذكسيًا في وطن واحد، أو كوجود الكردي والتركي والأرمني في بلد واحد مثل تركيا. بل ينبغي أن يؤمنوا بأنه من الممكن أن تتحول تلك الانتماءات إلى روافد تخدم المجتمعات والدول. إذن أين المشكلة؟ نجد الجواب عند آرنت ليبهارت بحيث يقول: «إن الانتماءات الطائفية بحد ذاتها لا تهدد استقرار المجتمعات التعددية، بل إن الذي يهدد هذا الاستقرار هو إخفاق المؤسسات الوطنية في الاعتراف الصريح بالانقسامات والمصالح الطائفية القائمة وحسن التعامل معها»[1].

الوسائل المطلوبة لإلغاء الطائفية كلما استهدفت الجميع، كأفراد وكيانات، كان وقعها أكثر أثراً، والقبول بها من الجميع سيكون أكثر رضا، لأنه تبقى هناك خشية من تحول وسائل إلغاء الطائفية إلى وسائل «إلغاء الطائفية بالطائفية» وهو أمر خطير ومطب فادح سنحاول التطرق إليه في النقطة اللاحقة. فرضا الجميع منشؤه تساويهم في تطبيق وسائل إلغاء الطائفية. وعليه، يمكن تفعيل مجموعة من الوسائل على صعيد التربية والتنشئة الوطنية في التعليم والتربية مع تعزيز رقابة الدولة على المدارس والمناهج والكتب

(١) استعمالات الذاكرة، د. نادر كاظم: ١١٩. عن آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ص ٢١٨.

المدرسية. وكذلك على صعيد تنظيم العمل السياسي وتطوير قوانين الانتخاب. وأيضاً العمل على الفصل بين المناصب العامة والمناصب أو المجالس الطائفية. وإصدار تشريعات جديدة ضد التمييز والتفرقة. وتحديث الدولة من خلال الإصلاح الإداري والتدريب. وعادة تنظيم الدور الإعلامي بحيث يقوم على دعم مبادئ الحريات العامة من جهة، والالتزام بالمسؤوليات الوطنية كخلق رأي مساند لإلغاء الطائفية[١].

٢- خطر معالجة «الطائفية بالطائفية»

عندما تفتقد وسائل إلغاء الطائفية إلى الروح، ستفتقد النجاح، بخاصة عندما تستبطن مضامين هي ذاتها طائفية. عندئذ لا تساهم تلك الوسائل في إلغاء الطائفية، وإنما تكرس الروح الطائفية، وتمدّ من عمرها، وتبقي على إمكانية حدوث التوترات الطائفية قائمة لأمد أطول. والأخطر من كل ذلك تكريسها، في عقلية الفرد والجماعة والطوائف، حالة التحسس من الطوائف الأخرى بالمقارنة الدائمة بين «ما لنا أو علينا» عند أبناء الطوائف تجاه بعضهم، وعند التكتلات الممثلة للطوائف تجاه بعضها. فيدور الجميع في دوامة «ما لنا ولهم، وما علينا وعليهم»، ومن حالة طائفية إلى أخرى بلا توقف.

---

(١) الطائفية في لبنان إلى متى؟: ٥٤-٦٢، بتصرف.

ولعله من أسوأ النتائج لوسائل إلغاء «الطائفية بالطائفية» أن تستأثر بعض الكتل السياسية بتمثيلها للطوائف، ومن ثم تختطف تلك الكتل القرار السياسي لهذه الطائفة أو تلك، وعليه يصبح مستقبل الطوائف أسيرًا لمرئيات هذه الكتلة أو تلك. والخلاصة المتحققة، في وضع كهذا، أن يصبح الوطن كله أسير مرئيات نخب سياسية قد تمثل طوائفها، وقد لا تمثلها. لذا لا عجب في أن تطالب بعض الكتل، كلما حدثت تغييرات في ديموجرافيا الطوائف، أو في الاجتماع السياسي لحجم الطائفة، تصب في مصلحة هذه الكتلة أو تلك، لا عجب في أن تطالب حينها بعض الكتل ببعض التغييرات الدستورية إما حماية لنفسها وطائفتها، أو تعزيزاً لوجودها وطائفتها. وعلى ضوء ذلك فإن معالجة «الطائفية بالطائفية» عبر تغيير نصوص الدستور القائم، إذا نجح التغيير، فما هذا النجاح إلا تخدير مؤقت لزوايا مرضية لأعراض الطائفية.

الحالة اللبنانية هي التجربة الأكثر وضوحاً لمساعي معالجة «الطائفية بالطائفية»، وهي نموذج يُخشى تكراره في البلدان الأخرى المتعددة الهويات. فقد نصت وثيقة الوفاق الوطني اللبناني (الطائف-٢٢/ ١٠/ ١٩٨٩م) على تشكيل هيئة وطنية لإلغاء الطائفية. «إلغاء الطائفية هدف وطني يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات

الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي:

أ- إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني، باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها، وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص آية وظيفة لأية طائفة.

ب- «إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية»[1].

وبموجب القانون الدستوري رقم (١٨) وتاريخ ٢١/ ٩/ ١٩٩٠م فإن المادة الثانية والعشرين تقول: «مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يُستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية، وتنحصر صلاحياته

---

(١) الطائفية في لبنان إلى متى؟: ١٠٦-١٠٧.

في القضايا المصيرية[١].

ومن الملاحظ أيضاً أن المادة (١٩) من الدستور خولت رؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً حق طلب مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بمراقبة دستورية القوانين المتعلقة حصراً بالأحوال الشخصية وحرية المعتقد، وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التعليم الديني[٢].

وهناك صور عديدة كأمثلة لمعالجة الطائفية بالطائفية عند ساسة لبنان فـ«هناك من يقترح مجلساً رئاسياً من ستة أعضاء يمثلون الطوائف الست الكبرى، على أن يتناوب على رئاسته أحد هؤلاء كل سنة، ولمدة ست سنوات (من أصحاب هذا الرأي الرئيس صائب سلام والأستاذ مانويل يونس). وهناك من يرى عدم وقف رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء على طائفة معينة. حتى إذا ما اختير رئيس الجمهورية من طائفة، كان اختيار رئيس الوزراء من طائفة أخرى، وأما رئاسة المجلس النيابي فتحرر من القيد الطائفي بشكل مطلق (قال بذلك النائب حسن الرفاعي). وهناك من يرى الإبقاء على العرف الجاري بالنسبة لطائفية الرئاسات الثلاث مع تعزيز مركز رئاسة الوزراء وإمكاناتها في المشاركة في الحكم بشكل أكثر فعالية. هذا ما قضت به الوثيقة

---

(١) الطائفية في لبنان إلى متى؟: ١٢١.
(٢) الطائفية في لبنان إلى متى؟: ٤٨.

الدستورية التي أعلنها الرئيس سليمان فرنجية في ١٤ شباط ١٩٧٦ والتي اتفق عليها مع الرئيس رشيد كرامي، ووافقت عليها الحكومة، التي كان الرئيس كميل شمعون نائب رئيسها، كما قضت باعتماد المساواة في عدد المقاعد النيابية بين الطائفتين المسيحية والإسلامية، وإزالة الطائفية في الوظائف واعتماد مبدأ الكفاءة مع المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الأولى. وهناك من يركز على قانون الانتخاب كمدخل لتذليل الحواجز الطائفية، كأن يجعل لبنان دائرة انتخابية واحدة ويفرض على كل مقترع أن ينتخب اثنين: مسلماً ومسيحياً (النائب العقيد فؤاد لحود)[1].

الشواهد التي سبق ذكرها بما فيها الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية والمقرة في وثيقة الطائف هي محاولة لن تنجح إلا بالروح الطائفية وفق ما جاء في بنودها ولوائحها اللاحقة، بمعنى آخر هي معالجة «للطائفية بالطائفية»... لا شك في أنه لأمر جميل أن تتشكل جهة تعمل على معالجة الطائفية، ولكن سيكون من الأجمل أن تعمل هذه الجهة دون قيود تكبلها بالروح الطائفية، وأن تعمل على اجتثاث جذور الطائفية. لأن الطريق الأقل وعورة لمستقبل لبنان هو إخضاع الدستور لتغيير كلي بحيث تزول كل مادة تشوبها شبهة الطائفية الدينية أو الحزبية، بل الانتقال إلى صياغة دستور جديد:

---

(١) نحن... والطائفية: ٩٨-٩٩.

مدني الطابع، إنساني المضمون، إداري التنظيم، مؤسسي الاجتماع، ووطني السياسة. بعد ذلك من المهم تصويت الشعب على خيار تغيير الدستور، واختيار طبيعة النظام القادم: ليبرالي السياسية، علماني الاجتماع، فيدرالي، كونفيدرالي، مركزي، لا مركزي... أما إبقاء الأمور ذات التغييرات الجذرية بيد مجلس النواب والنخبة السياسية فقط، وعدم إشراك الشعب فيها، فيعني فيما يعني أن يصادر المجلس، وتصادر النخب حق الشعب في المشاركة في رسم حياته ومعالم مستقبله. وما لم يجرِ ذلك فإن البديل هو «أن يكون الانتقال من النظام السياسي الطائفي انتقالاً إلى النظام السياسي الطائفي، دون تغييره، أو أن يأخذ تأبيد هذا النظام وجه التغيير، باسم الديمقراطية وتحقيق ماهيتها الطائفية»[1].

وعلى ضوء ذلك، تصبح معالجة وإلغاء الطائفية من نظام الدولة غير فاعلة إذا عملت على إلغاء طائفية، بينما تأتي بطائفية أخرى بديلة للطائفية القائمة. وهنا تكمن خطورة إلغاء الطائفية بالطائفية. ففي المنتصف الأول من ثمانينات القرن العشرين، وفي خضم الحرب الأهلية كانت في لبنان خشية من إلغاء طائفية النظام الذي كان يُدار من قبل حزب الكتائب بإحضار نظام طائفي بوجه آخر سني أو شيعي أو ما أشبه. ويقول مهدي عامل في كتابه «في

---

(١) في الدولة الطائفية، مهدي عامل: ١٠٣.

الدولة الطائفية» في هذا الصدد: «أن إفشال المشروع الكتائبي الذي فيه يتجسد الحل الفاشي الطائفي لأزمة النظام الطائفي لسيطرة البورجوازية اللبنانية، هو، في آن، إفشال لجميع المشاريع الطائفية الممكنة الأخرى، أو لتطلعات بعض القوى إلى مشاريع من هذا النوع، سواء أكانت مشاريع استبدال هيمنة طائفية بأخرى، أو مشاريع مشاركة أو مساواة طائفية، من حيث هي تقوم كلها على قاعدة وجود النظام السياسي كنظام طائفي، وتثبيت وجود الدولة كدولة طائفية»[1].

إلغاء الاستبعاد الاجتماعي من صيغ المعالجة

تقع بعض المبادرات العلاجية لمشكلة الطائفية في أخطاء من قبيل معالجة «الطائفية بالطائفية». فقد يحدث أن تبرز خطة لمعالجة الطائفية في بلد ما مدعومة بحملة علاقات عامة وإعلام فيتفاعل معها الجمهور، أو تصبح معالجة المشاكل الطائفية جزءًا من خطة عامة لإصلاح بلد ما، فيتفاعل معها الناس بجميع فئاتهم وشرائحهم، كما جرى في البحرين بعد وصول الملك حمد إلى الحكم وطرحه برنامجه التطويري والإصلاحي لمملكة البحرين مما رفع منسوب الأمل عند الناس والنخب السياسية والثقافية بتغيرٍ قادم، ولكن بعد مرور سنوات طويلة دون حدوث تغييرات فعلية

(١) المصدر السابق: ٣٤٦.

على صعيد المشاكل الطائفية، بات منسوب الأمل متراوحاً بين المنخفض والمعدوم! وأحد أسباب هذه النتيجة شعور جماعات بحرينية شيعية بأنها لا تزال مستبعدة اجتماعياً.

لذلك نقول: إن أي معالجة للمشكلة الطائفية، في أي بلد كانت، ولو كانت مدعومة بالسلطة والنفوذ والإعلام، إذا استبطنت استبعاداً اجتماعياً لشريحة من المواطنين، أو لطائفة منهم، حينها، لا تعدو هذه المعالجة عن كونها مجرد محاولة للتخدير المؤقت للمشكلة الطائفية ما تنفك أن تعود مع زوال مفعول ذلك المخدر. وعليه يصبح المعول الأساس الذي ينكشف من خلاله ملامح فشل المعالجة أو نجاحها هو النتائج الفعلية على الأرض وبين الناس فيما يجعلهم يلمسون ويستشعرون المساواة بينهم، والتي بالعادة تحتاج إلى زمن كافٍ لتتبين وتتضح.

فـ«المساواة هي اندماج الناس في مجتمعهم على أصعدة: الإنتاج، الاستهلاك، والعمل السياسي، والتفاعل الاجتماعي. واللا مساواة هي الاستبعاد أو الحرمان أو الإقصاء عن هذه المشاركة. وما لم نربط مفهومنا للاستبعاد بفكرة المساواة الاجتماعية بوصفها لب عملية الاندماج ومن ثم نفيا للاستبعاد، ما لم نفعل ذلك نكون بصدد خلط وقصور في الفهم على الصعيد السياسي والصعيد العلمي على السواء. من هنا فإن الحكومة التي تتظاهر

بأنها مهتمة بالاستبعاد الاجتماعي، ولكنها لا تبالي بعدم المساواة الاجتماعية، هي - بتعبير مهذب - حكومة تعاني من الخلط واضطراب الرؤية»[١].

فكلما وقع الاستبعاد الاجتماعي لطائفة ما ونتج عنه الشعور باللا مساواة فإنه سيستصحب بالتأكيد حدوث ثغرة في التضامن الاجتماعي، وبالتالي ثغرة في التضامن السياسي الوطني. نعم، إن القول بحب الناس والمجتمعات للتضامن الاجتماعي والسياسي هو أمر صحيح، ولكن كره الناس ونفورهم من اللا مساواة الاجتماعية والسياسية هو أمر صحيح أيضاً. فـ «حيث يكون التضامن أمراً يقاتل الناس دفاعاً عنه، يشكل وجود الجماعات التي تشعر بأنها مستبعدة خطراً يهدد بتقويض وحدة الدولة»[٢]. بينما السياسة الاجتماعية العامة للدولة يجب أن تسعى لتخفيف حدة الاستبعاد الاجتماعي من خلال برامجها التي ينبغي أن تتسم بالعدالة الاجتماعية التي تمثل صورة من صور المساواة السياسية بين الطوائف والمواطنين في بلد الهويات المتعددة، لأنه «في مقدور السياسة الاجتماعية العامة أن تؤثر بوضوح في ما تحدثه أي درجة من عدم المساواة في مقدار الاستبعاد الاجتماعي وحدَّته»[٣].

ولعل المساواة الاجتماعية بين مكونات الوطن الواحد هي

---

(١) الاستبعاد الاجتماعي: ٩-١٠

(٢) الاستبعاد الاجتماعي: ٢٣.

(٣) الاستبعاد الاجتماعي: ٧.

طريق من الطرق الموصلة للاندماج الوطني بين طوائف وفئات المجتمع المتعدد. فلا يمكن إحراز اندماج وطني مع غياب المساواة بين طوائف الوطن. نعم مع وجود سياسة استبعاد اجتماعي يمكن أن يحدث نوع من: «الاستيعاب الاجتماعي» أو «الاحتواء الاجتماعي» أو «التعايش الاجتماعي» أو «التضامن الاجتماعي» أو «الاستيعاب الوطني» أو «الاحتواء الوطني» أو «التعايش الوطني» أو «التضامن الوطني» كمحاولة للتعايش وتخفيف حدة التوترات الطائفية وكمحاولة قد تساهم في رصّ الصف الوطني، لأن الاندماج الوطني هو مرحلة متقدمة جداً على تلك العناوين، ولأن الاندماج أيضاً لا يتم إلا تلقائياً وعفوياً كنتيجة لمحطات سابقة من التعايش بين مكونات الوطن بالاستيعاب الاجتماعي المتبادل، وبتبادل التعايش الوطني الذي لا يأتي إلا بإرادة جادة تبتغي التعايش على قاعدة «الاحترام المتبادل» وقاعدة «المساواة في الوطن والوطنية».

٤- الجميع شركاء في المشكلة والحل

التنافس والصراع القائمان بين الأطراف والأطياف السياسية الفاعلة في كل بلد يُثيران التساؤل حول من يمتلك القرار السياسي الذي يعيد الأمور إلى نصابها عندما تحتدم الخلافات وتستعر الأزمات وتتداخل المصالح وتتعقد المشكلات؟ هل يعود القرار لمن يمتلك السلطة أم لمن يمتلك الجماهير؟ وهل يُصنع القرار في

المطبخ الرسمي التنفيذي أم في المطبخ الرسمي التشريعي؟

وما يجعل هذه التساؤلات أكثر إلحاحاً طبيعة المشكلات في هذه البلدان والتمظهرات التي تخرج بها صور التنافس، أو بالأحرى التصارع بين المتنازعين من اتهامات متبادلة بالخيانة والعمالة والارتباط بالخارج، وتحريض متبادل ينزل إلى الشارع في أغلب الأحيان مبني على استفزازات متعاكسة أيضاً، وأطراف تنسحب من الحكومة، وأخرى تهدد بالانسحاب وغيرها يعود إلى الحكومة، كما يجري بين حين وآخر في العراق ولبنان وفلسطين وباكستان...

في البداية، ينبغي التأكيد على استحالة التفرد بالقرار السياسي في هذه البلدان من قبل طرف ما في الصراع دون الآخرين، وهو الأمر الذي يجب على كل الفاعلين السياسيين الإقرار به، بخاصة مع غياب التشخيص المشترك فيما بينهم، وبالتالي تغيب الرؤية المشتركة والجامعة لكل الأطراف حول تحديد الأهداف الآنية والمستقبلية لبلدانهم. وفي كل الأحوال يبقى الخاسر الأكبر هو المواطن عندما تتعثر حياته المدنية ومعاملاته الرسمية وتتوقف عجلة التنمية كما هو حاصل في لبنان في السنوات الأخيرة، أو يعيش الخوف الدائم من القتل وتتهدده الهجرة وضنك العيش كما هو جارٍ في العراق وفلسطين وأفغانستان...

من جهة أخرى، إن امتلاك القرار السياسي لا يعني امتلاك قرار العودة عنه، بالذات إذا نزل القرار إلى الشارع وحرك الناس في أي اتجاه كان، بخاصة إذا صب القرار في استثمار طائفي. والمشكلة الخطيرة تكمن في تحول الحالة الطائفية إلى مرض طائفي مزمن، حينها، سيكون من الصعب على النخب السياسية، مهما بلغ حجم توافقها، أن تلجم جماح التوترات الطائفية، وقد يصل الأمر إلى أن تعمل النخب كرجال الإطفاء الراكضين لإطفاء نار هنا ما تلبث أن تشتعل هناك... بمعنى آخر ستحتاج النخب إلى فترة زمنية طويلة لنقل شوارعها للتصالح الوطني، لأن النخب قد لا تمتلك، حينها، قرار إيقاف الشارع عندما يزحف نحو أمر ما وتحركه عدوى العاطفة الطائفية التي تستفز فيه الدفاع عن انتمائه وولائه المذهبي أو الطائفي!!!

لذلك قد يصدق القول، أحياناً، بأن النخبة السياسية، في العالَمين العربي والإسلامي، تغرد بمفردها في رحاب السياسة والعلاقات الدبلوماسية والعامة بعيداً عن مصالح شعوبها التي تزعم النخب العمل لأجلها ومصالحها وتنميتها... بينما الأولى أن تقوم النخب بمحاولات لفهم حاجات المواطنين والعمل من أجل تحقيقها، والتمييز بين ما تريده مجتمعاتهم وتأمل تحققه، وما ترفضه وتخشى فرضه عليها.

القـرار في هذه البلـدان، وفي كل بلد متعـدد الهويات، يمتلكه الجميع، الفصائـل الحاكمة وغير الحاكمة، الأطراف ذات القاعدة الشـعبية الكبيرة والصغيرة، السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، الجهات ذات الامتدادات الخارجيـة وصاحبة العمق الاجتماعي، ورغـم الفارق النسـبي في حجم التأثير في القرار، إلا أن مشـاركة الجميـع في صناعته هـي المدخل الحقيقي لآية معالجـات يراد منها الخروج من الأزمـات القائمة في هذه البلدان. فهل يتحقق ذلك؟ هذا ما يأمله عقلاء الأمة في الوطن العربي الكبير.

وكـما أن قـرار الدخـول في المشـاكل الطائفية قد يكـون الكل مسـئولاً عنه، سواءً البادئ بخلق المشكلة أو المتفاعل بالرد عليها، أو المتفرج على نتائجها، كذلك قرار حل المشـكلة، فالكل مسـئول عنـه أيضاً. ففـي البلدان المتعددة الهويات الـكل شركاء في صناعة دوامـة الطائفيـة، والـكل شركاء في معالجة الطائفيـة، لأن أضرار الطائفية سـتقع على رأس الجميع، فوقوعها عـلى البعض مؤقتاً لا يعنـي مطلقـاً انصرافها عن الباقي مسـتقبلاً. أما فوائـد توقيها آنياً ومستقبلاً فالكل شركاء فيها.

مشـكلة البلدان المتعددة الهويات، وفي ظل الصراع والتنافس، يتعمـد البعض إقصاء بعض آخر، فتغيـب الشراكة، حينها، يتفرد الأقويـاء - بالسـلطة أو بالأكثريـة - بالقـرار، ويطالـب الضعفاء

- بالحجم والكيف - المشاركة في القرار. وتتكرر هذه الحالة في بلدان كثيرة، فتغيب الشراكة بين الهويات القائمة فيها، ولا معالجة للمشاكل الطائفية فيها إلا بإقرار الجميع بأنهم شركاء في المشكلة والحل. هذا الإقرار يقوم على عدم استثناء أي طائفة أو جماعة من مكونات الهوية الوطنية، لأن كل جزء هو عنصر من عناصر التركيبة الكيميائية لمعادلة الوطن، ولا استقرار للوطن إلا بالشراكة بين تلك العناصر.

٥- استيعاب الطائفية الإيجابية

استيعاب الفارق بين الطائفية الإيجابية والطائفية السلبية يمكّن المجتمعات، وبالتالي الدول، من احتواء بعضهم البعض، وتقبلهم للعيش المشترك، واحترام ثقافاتهم المختلفة كما هو قائم في الصين، وسائد في أمريكا، وجارٍ في الهند، وهو حالة طبيعية في ألمانيا، وجميعها مجتمعات ودول مكونة من هويات متعددة، ولكنها تجاوزت كل أشكال التعددية كالقومية والعرقية والدينية والثقافية والطائفية، وهو ما نأمل أن يسود مناطقنا العربية والإسلامية.

واحدة من مشاكلنا في العالَمين الإسلامي والعربي أننا لا نفرق بين الطائفية الإيجابية والطائفية السلبية. لذلك نجد أغلبنا، وللوهلة الأولى، عند سماع كلمة الطائفية، تتبادر إلى عقولنا وأنفسنا المعاني السلبية المرتبطة بها فقط! بينما تغيب المعاني الإيجابية الناتجة

عنها. ويساهم في ترسيخ ذلك ما تنتجه عجلة الأحداث السياسية في المنطقة وتنقله وسائل الإعلام من صياغات خبرية موجهة، وتحاليل مصورة، لاسيما مع تكرار المفردات ذات الإيحاء السلبي وربطها بمفردة الطائفية لتتشكل مصطلحات تهيمن على عقلية المتلقي، كالتي سادت مؤخراً مثل: الاحتقان الطائفي، والحالة الطائفية، والحرب الطائفية، والاصطفاف الطائفي، والسياسة الطائفية، والنظام الطائفي، والأحزاب الطائفية.... رغم أن الجمل السابقة، بعد تفكيكها، ليست بالضرورة جامدة الروح أو سوداوية المضمون.

وعزز النظرة السلبية للطائفية ما جاءت به الصراعات السياسية في المنطقة وإن تدثرت بالدين أو المذهب، بينما هي صراعات بين أحزاب وجماعات أهلية سياسية، فعملت أطراف كثيرة على صبغها بصبغة الصراعات المذهبية لاستثمارها في سياق أجنداتها الخاصة كأمريكا وإسرائيل، كما يجري اليوم في فلسطين ولبنان والعراق...

الطائفية السلبية تتمثل في تحول الطائفية إلى نظام سياسي اجتماعي متخلف يرتكز على معاملة الفرد والجماعة كأجزاء من فئة دينية تنوب عنهم في مواقفهم السياسية ولتشكل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسي للدولة أو الكيان السياسي... فتتحكم

الطائفية بحياة الفرد الشخصية[١] وبمواقف الجماعة وأهدافها وفق قوانينها ومصالحها، مما يجعل كل طائفة تحارب للبقاء والحصول على أكبر وأوسع المكاسب دون مراعاة، في أغلب الأحيان، بخاصة في بلادنا العربية والإسلامية، للديمقراطية والتوافق بين الطوائف التي يتكون منها كل بلد، ناهيك عن السلبيات الأخرى للطائفية السلبية عندما تتحول إلى نظام حياة أو نظام سياسة. لذلك لا عجب في أن يعتبر البعض أن الطائفية هي الخطر الأكبر على الأمة والأوطان، وهي نظرة شديدة السلبية للطائفية، كقول كمال الحاج في كتابه (الطائفية البناءة): «الطائفية هي من أخطر المفاهيم التي تعترض فكر الإنسان. هي ذاتها الدين، وقد تجسد في طقوس خاصة. هي مجموعة الطقوس التي يزاولها الإنسان تعبيراً عن شعوره الديني. من هنا كانت علاقة الطائفية بالدين كعلاقة الوجود بالجوهر. وبمعنى آخر، الطائفية تطرح الدين ذاته على بساط البحث. لذلك كانت خطورتها خطورة الدين تماماً. وهكذا تبرز ضخامة المشكلة الطائفية وجديتها»[٢].

أما الطائفية الإيجابية التي عبر عنها القرآن الكريم في قوله ﴿إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ﴾ (التوبة: ٦٦) و﴿فَآمَنَت طَّائِفَةٌ مِّن بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ (الصف: ١٤) و﴿فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ﴾(النساء: ١٠٢)

---

(١) موسوعة السياسة:٣ / ٧٤٥.

(٢) الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي، ج١/ ١٦٤١.

و﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ (آل عمران: ٧٢)، فتتمثل في كونها نظامًا اجتماعيًا يتشكل من طائفة أو جماعة من الناس، كما يذكر علم الاجتماع وتقوم عادة على أساس ديني. وقد عرف نظام الطوائف في شعوب مختلفة عبر التاريخ وأوضح ما يكون في الهند[١]. ونسق الطائفة هو أحد أشكال التدرج الاجتماعي التي تكون الطائفة فيه ممثلة تنظيمياً هيكلياً، متميز الشكل ذا خصوصية... وفي دراسة ماكس فيبر للمجتمع الهندي، المكون من المئات من الطوائف، أبرز فيها حالة الطائفة كحالة مهمة للتراتب الاجتماعي متكونة بواسطة الاعتبار الاجتماعي والمصالح العامة للجماعات... وأن الطائفة تقوم بتنظيم مداخل إلى السوق وإلى الاعتبار الاجتماعي في كفاح - إيجابي - تنافسي بين الجماعات الاجتماعية[٢].

في عالَمِنا العربي والإسلامي نحن في أمسّ الحاجة للاعتراف الطبيعي بأهمية وجود الطوائف بنظرة اجتماعية وسياسية وتنموية واسعة الأفق، أي بنظرة غير متقوقعة في الذات الضيقة، وبنظرة غير سجينة في تطرف تضخيم الذات. والأهم أن نستوعب أهمية وجودنا بكل ألوان الطيف التي تختزلها مجتمعاتنا.

الطائفية الإيجابية كمفهوم هي نتاج استيعاب الفارق بين الطائفية الدينية والطائفية السياسية. ففي الفارق بينهما تكمن الحياة

---

(١) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: ٥٣.
(٢) معجم علم الاجتماع المعاصر: ١٤٤- ١٤٥.

أو الموت. بل يكمن الإبداع أو الجمود. لأن الطائفية الدينية هي حالة طبيعية، وإدراكها يعني فهم الطائفية الإيجابية. أما الطائفية السياسية فهي الشذوذ. فعندما تتشكل من داخل الديانات مذاهب وطوائف ضمن سياق التراكم التاريخي والانقسامات الطبيعية للتكوينات الاجتماعية وتوالدها، فهو أمر طبيعي. بينما إذا اتخذت دولة ما، أو فئة ما الطائفية كمنهج وسلوك وسياسة فإنها الكارثة والوبال على المجتمع والدولة.

وفي كتاب «الدين والجمال: مبحث فلسفي في إلغاء الطائفية السياسية» للدكتور أنور فؤاد أبي خزام كلام رائع في هذا الصدد، فيقول: «ليست الطائفية صفة ذميمة في الأصل. إنها تعني وفقاً للمدلول اللغوي الانتماء إلى جماعة دينية، والالتزام بمبادئها وقيمها، والنصرة لقضاياها وأهدافها. وهذه الأمور حق مشروع لكل فرد، نصت عليه القوانين والدساتير، وأقرته شرعة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. فلكل إنسان الحق كل الحق في الانتماء إلى طائفة دينية مثلما ينتمي إلى وطن، أو إلى حزب، أو إلى جمعية، أو إلى مؤسسة... إلخ؛ لأن في هذا الانتماء تحقيقًا لإنسانيته. ولأن طبيعة الإنسان طبيعة اجتماعية، ولأن الإنسان مدني بالطبع. فمن هذه المنطلقات لا يمكن لأحد أن ينادي بإلغاء الطائفية، فإلغاء طائفية من هذا النوع هو تعدٍ صارخ على القيم والمبادئ الاجتماعية الإنسانية، وحرمان حقيقي للفرد من فرصة الأمل في غدٍ مشرق، والخلاص من المآسي

والكوارث التي تعترض حياته في هذه الدنيا.

طبعاً نحن متفقون جميعاً على عدم المساس بطائفية من هذا النوع. وكلنا نبتغي مجتمعاً صالحاً لا مكان فيه للجريمة والظلم... ومن هنا كان الانتماء للجماعة، أو للطائفة، أو للحزب مشروطاً بحق الجميع في العيش والحرية والتفتيش عن السعادة... بديهي إذاً، أن للطائفية المقبولة شروطاً تحدد مداها، وإلا وقع المحذور؛ لأنه لا يمكن ترك الانتماء يسير وفقاً لأهواء الناس ونزواتهم، وأحياناً انحرافاتهم، من دون ضبط. كما أنه لا يمكن قمع الانتماء الطائفي وتصفيته ومحوه عن الخريطة الإنسانية بشخطة قلم. ففي الحالين خروج حقيقي عن خط القيم الإنسانية المتعارف عليها مهما كانت الذرائع والأسباب. والمخرج السليم لمعضلات من هذا النوع، الذي يجنبنا خطر الوقوع في الحروب والصراعات الدينية الدامية، هو إعطاء المواطن الحق في أن يكون طائفياً بشرط أساسي ملزم يقوده إلى تغليب إنسانيته على طائفيته. وأن يعلم بأن الله تبارك وتعالى إله جميع الناس وليس إله طائفته فقط»[١].

التجربة الأيرلندية

في التجربة الأيرلندية بين الكاثوليك والبروتستانت مثال

(١) الدين والجهال: مبحث فلسفي في إلغاء الطائفية السياسية، الدكتور أنور فؤاد أبي خزام: ١١-١٢.

واضح على الصورتين، الطائفية الدينية والطائفية السياسية.

فبينما أنتجت الطائفية السياسية ثلاثين عاماً من الصراع الدموي في إيرلندا بين الطائفتين، جاءت، ومنذ عام ١٩٩٨ عندما أبرمت الطائفتان في إيرلندا الشمالية اتفاقاً تاريخياً للمصالحة الوطنية وتقاسم الحكم، الحياة الاجتماعية الفعلية والواقعية بينهما، بعد أن قبلتا التحول إلى طائفتين دينيتين طبيعيتين، وتقبلان الاعتراف بالتساوي في الحقوق والعيش المشترك. لكن رغم أن مخاض تشكيل السلطة المشتركة كان طويلاً ومضنياً، وجابهته عثرات كبيرة دفعت إلى تعليق عمل البرلمان المحلي في ٢٠٠٢ بعد انقطاع التواصل بين الطرفين، إلا أنه لم يُعق التوصل إلى تفاهم جديد، والإعلان عن تشكيل حكومة جديدة مشتركة، ومن ثم الدخول في مرحلة السلام الحقيقية وانتهاء العنف المتبادل بين المنتمين للمذهبين منذ قرون.

الاتفاق بين الأيرلنديين ترجمة وانتقال للقبول بهيكل الاجتماع السياسي الواقعي لبلدهم، وهو الأمر الطبيعي والإيجابي للطائفية الدينية. أما الصراع الدموي بين الطائفتين سابقاً فهو الوضع الشاذ للعلاقة بين الطوائف التي تجمعها أرض ووطن واحد. وعوامل إبقاء الحالة الشاذة كانت متوافرة، داخلياً وخارجياً، مثل تدخل الأطراف الخارجية في دعم وإمداد هذا الطرف أو ذاك مالياً وعسكرياً، منها على سبيل المثال شحنات الأسلحة الليبية إلى

الجيش الجمهوري الأيرلندي.

تتواجد، في العراق أو لبنان، وبعض الدول الأخرى في العالَمين العربي والإسلامي، أرضية خصبة لنشوء طائفية سياسية. وسيساهم غياب العمل الجاد على القبول بالطائفية الدينية، كحالة طبيعية، في تكريس الطائفية السياسية. ولكن، مع مرور الزمن، نأمل ألا يطول، سيقر الجميع بضرورة التعايش بين طوائفهم، كما فعل الأيرلنديون الذين قرروا أن التعايش بين طوائفهم ممكن تحت سقف ديمقراطية واحدة تساوي بين الجميع في الحقوق والواجبات[1].

الطائفية الدينية حالة طبيعية وإيجابية كونها نتاج التاريخ الاجتماعي والديني للمجتمعات، هذا أولاً. وثانياً: كونها صارت جزءاً من تشكلات الاجتماع السياسي للبلدان المتعددة الطوائف. ثالثاً: هي، إذا ما التزمت، كل طائفة، بجميع المفردات الجامعة للهوية الوطنية الواحدة، وبوحدة الوطن واستقلاله، وأنهت أي ارتباطات لها بالخارج، تصبح من المكونات الوطنية الطبيعية في نسق النسيج العام للوطن.

أما الطائفية السياسية، الحالة الشاذة، فهي مركب الضعفاء أمام

---

(١) درس أيرلندي للبنانيين، حسان حيدر، موقع العربية نت، في ١٠ / ٥/ ٢٠٠٧، نقلا عن جريدة «الحياة» اللندنية، بتصرف.

الديمقراطية الجامعة. ومنطق التهميش والإقصاء أمام الوحدة الوطنية. وسلم المنحرفين عن جادة الواقعية السياسية. وقطار المتشبثين بالنزعة الخلافية وبكل ما يمزق المجتمعات ويفرقها. ومنهج التكبر والقطيعة مقابل منهج التواضع والتواصل. بينما المجتمعات العربية والإسلامية بحاجة لكل لبنة تقوّيها ولا تفرقها.

٦-التمايز والتميز حق لكل طائفة

يُخلق الإنسان متميزًا عن سواه من البشر. في الخلق والخُلق. وفي طريقة التفكير. فيشب وتشب معه شخصيته المتميزة. هذه العملية فطرية صرفة في بداياتها. ولكنه، في ما بعد، يصبح باحثاً عن التميز بإرادته واختياره من خلال العلم والعمل طوال حياته. والأمر ذاته يحدث على الصعيد الاجتماعي والسياسي. فلكل كتلة أو شريحة اجتماعية ما يميزها عن غيرها من الكتل والشرائح الاجتماعية. سواء في الشكل أو المضمون. وبالتالي تتشكل شرائح عامة كشريحة المتعلمين والمثقفين والعلماء والتجار... وتنفرز شرائح أخرى متخصصة كشريحة المهندسين والكتاب والفنانين والصناعيين والحرفيين... وكذلك الطائفة الدينية هي شريحة من الشرائح العامة في المجتمع.

من هنا تنبري أهمية البحث في الفرق بين التنافس الطائفي

والتعصب الطائفي. التنافس في التميز والتمايز بين الشرائح الاجتماعية حالة من الحراك الطبيعي للمجتمعات. بل هو أمر ضروري لصناعة التقدم الاجتماعي والتنمية الشاملة. أما التعصب الأعمى المفضي للتصادم والتحارب بينها فهو الخلل الذي يشير إلى جهل المتنافسين عن إدراك الفرق بين التنافس الإيجابي والتعصب للذات. والفرق بينهما كبير جداً. التنافس طريق للنبوغ والإبداع والرقي، بينما العصبية العمياء طريق للتبلد والتخلف والتمزق. ولكن الأكثر سوءً استخدام العاطفة واستغلالها في العصبية الطائفية المقيتة.

التميز والتمايز بين الطوائف الدينية حق طبيعي ومشروع لبناء ورقي كل طائفة. وهو ضرورة ما دام متصلاً بالمجتمع كله، بحيث يكون تميز الجزء يساهم في تقدم الكل. أما إذا كان مؤدياً إلى انفصال الطوائف عن بعضها، وبالتالي تمزق المجتمع الواحد، من خلال تقدم طائفة وحرمان أخرى، أو عبر رقي طائفة على حساب أخرى، فهو تمايز يقوم على عصبية طائفية ترفضها سلوكيات الإنسان السوي. لأن التعصب الطائفي لا ينتج، بالتأكيد، إلا تعصبًا طائفيًا مضادًا. ومن ثم تتواجه الطوائف كلامياً وإعلامياً، فتنتهي المواجهات إلى اقتتال لا يُبقي ولا يذر.

وبقدر التشجيع والحث على التسابق والتنافس، من أجل التمايز والتميز، في الفكر الديني والإنساني والحضاري، نجد النبذ والنفور

والنهي عن التعصب والعصبية. أي العمل على التميز دون عصبية. فالتعصب من العصبية وهي، كما في (لسان العرب) ١٠/ ١٦٧، «أن يدعو الرجل إلى نصرة عصبته، والتألب معهم، على من يُناويهم، ظالمين كانوا أم مظلومين». لذا نهى رسول الله ﷺ عن العصبية، كما جاء في سنن أبي داود في الحديثين التاليين: «ليس منا من دعا إلى عصبية، وليس منا من قاتل (على) عصبية، وليس منا من مات على عصبية»، و«- لما سئل عن العصبية- قال ﷺ: أن تعين قومك على الظلم»[1].

التميز والتمايز رغبة طبيعية عند الجماعات ينبغي أن تُشبع كالرغبات الطبيعية عند الفرد. وكما أن لرغبات الفرد ضوابط تقنن تلك الرغبات، وتشريعات تلبي رغباته وفق الفطرة البشرية، كذلك تخضع الرغبات الجماعية لضوابط وتقنينات وتشريعات تجعل الاستجابة لها طبيعية متلائمة مع حاجاتها، وفي الوقت ذاته تراعي حاجات ورغبات الجماعات الشريكة على الأرض في المجتمع الواحد المتعدد. فالولايات المتحدة الأمريكية تتصدر الدول المستوعبة للمهاجرين في العالم[2] وهم أصحاب هويات متعددة من ديانات ومذاهب وثقافات مختلفة، بل بالكاد تجد مدينة أمريكية لا تحتضن الناس من كل أجناسهم وجنسياتهم وهوياتهم،

---

(١) ميزان الحكمة: ٦/ ٢٦٣٨و٢٦٣٩. ح: ١٣٠٣٥و ١٣٠٣٩.
(٢) صحيفة الحياة الدولية، عدد ١٦/ ٧/ ٢٠١٠.

فيعيشـون، كل لـون وطيف، في أغلب الأحيـان، في أحياء خاصة بهـم دون غيرهم من الهويات الأخرى. فمدينـة كنيويورك، مثلاً، لا تقـول للصيني في تشـاينا تاون: كن أمريكياً، أو اكتسـب الهوية الأمريكيـة، بالمعنـى العـربي لكلمة «الهويـة». إنها، عـلى العكـس، تحـترم فرديته وعقله وخياره احترامها للونه الثقافي الخاص، ولهذا تمنحه حق بنـاء مدينته ضمن المدينة والتي لا تتحول «دولة ضمن الدولة»، كما تمنحه حق تسـمية شـوارعها بلغته وحق كتابة أسـماء الشوارع والأمكنة بحروف هذه اللغة. «الهوية ضد الجنسية»[١].

عندمـا يتميز أبنـاء طائفة ما علمياً في مجتمـع متعدد الطوائف، ويتميـز أبنـاء طائفة أخرى تجاريـاً، وأخـرى تتميز أدبيـاً وثقافياً، وغيرهـا تتميـز تقنياً، وهكـذا دواليك، فمن الطبيعي سـترفد كل الطوائـف الوطـن الواحد بشـتى أنـواع الرقـي والتقـدم في جميع مجالات الحياة والتطور، بل سـتتدافع الطوائـف للتنافس الإيجابي فيـما بينهـا. فـلا عجب، إذا سـادت هـذه الحالـة، أن ترتقـي بلاد كأمريكا، وتتطور بلاد كسنغافورة، وتنمو بلاد كماليزيا، وتتجاوز بلاد أهم مشاكلها في الاجتماع السياسي كالهند.

نعـم من حق كل طائفة أن تعزز وجودها، ولكن في سـياق ما

---

(١) مقال للكاتب حازم صاغية ضمن مقالات كتاب تساؤلات حول الهوية العربية، ص١٤٢.

يتيحه لها النظام والدستور، لا في سياق تهميش الطوائف الأخرى، ولا في سياق احتكار المنافع والسلطة، بل في سياق نمو الجماعة وتطورها في شتى المجالات المادية والنظرية والمدنية. أما الانتفاع من موارد الوطن وسلطة الدولة وخدماتها، فهو حق مشروع للجميع كمواطنين، لا كطوائف، وهم في ذلك متساوون.

٧- تقدم الحكماء ضرورة قصوى

تساؤل منطقي يهيمن على المتابع العاقل عندما تحتدم الأمور بين الهويات في البلد الواحد، هو: أين الحكماء كي يوقفوا التدهور؟ لماذا هم غائبون؟ أم ليس لهم مكان عندما تتصاعد الأدخنة؟

يتفق العقلاء على أنه «ليس على المجنون حرج». ولكن هل يتفق المجانين على أن المتظاهرين بالعقل قد يكونون هم المجانين حقاً. ربما يتحقق هذا الأمر عندما تنقلب المفاهيم رأساً على عقب. أو عندما يتعمد الإنسان التلاعب بتركيبة المعادلات الحياتية في المجتمع والسياسة، فتصبح القلة كثرة. والكثرة قلة. والحقيقة عند هؤلاء هي باطل عند غيرهم. ويمكننا مشاهدة أمثلة حية على المعادلات المقلوبة، بشكل يومي، في سياق الأحداث المتتالية التي تأخذ الشكل الطائفي في بلدان كثيرة في عالمنا العربي والإسلامي مثل لبنان والعراق وباكستان، أو من خلال الصراعات الفئوية في

فلسطين والصومال ودارفور.

ويتفق العقلاء، أيضاً، على إعطاء الأولوية للحكمة في حل المنازعات والمشاكل. وعلى نبذ التهور في التعاطي مع الأزمات، وإبعاد ما أمكن العواطف عن التدخل في المسائل الحساسة. والتهور العاطفي، للأسف الشديد، هو من آليات التعامل الحالية مع الأزمات الطائفية في المنطقة. بينما لا تُظهر الأطراف الفاعلة، في أغلب البلدان المتعددة الهويات أوجه العقلنة والحكمة تجاه مجريات الأحداث في بلدانها. لذا من الضروري معرفة الصورة التي تكون عليها الأوضاع عندما تتحكم العواطف والرغبات الطائفية في نفوس وعقول الناس!

يميل الفرد، وكذلك القبيلة، نحو ما تميل إليه الطائفة في أغلب الأحيان. فيغلب البحث عندهم، لا عن برنامج وأهداف هذا الحزب أو ذاك، وإنما يتمركز البحث، وفق آليات عاطفية وعصبية، عن قرارات زعيم مذهبهم أو طائفتهم، ونحو ما تتجه بوصلته يتوجهون. وحيثما يميل يميلون. حينها، يمسي كل فريق بما لديهم فرحين. فيسود كل قوم المثل الشعبي «حشر مع الناس عيد». ولكن هل حشر مع الناس في جهنم عيد أيضاً!

الحكمة المطلوبة والتهور المنبوذ ليسا على مستوى الشارع

العـام لـكل طائفة، رغـم أهمية ذلـك. إلا أن أهميتهـا - المطلوب والمنبـوذ - أكبر على مسـتوى النخـب الحاكمة والفاعلـة والمثقفة والناشـطة. فالشـارع قد يحركه الحدث الصغـير بكم صاخب من العاطفـة، ولكن النخبة قـد تدفن فتنة كبيرة بـشيء من الحكمة في توجيـه الحـدث الصغير ذاته. الشـارع قد يقلـب الموازين بين ليلة وضحاهـا، من خلال التفاعل مع خبر مـا، ربما يكون صحيحاً أو خاطئـاً، فتعم الفوضى. بينما النخبـة تتمكن من التوحد تجاه قضية ما فتمنع من تحولها إلى ورقة خلافية جديدة بين المتصارعين.

من أسـهل الأمـور في إشـعال الفتـن الطائفية تحريـك عاطفة الشـارع، وهذا ما يقـوم به المتهورون، من أبنـاء كل طائفة، أو من الأطـراف الإقليميـة والدوليـة، لاسـيما في المناطق المهيـأة لذلك. ومـن أصعب الأمـور، عندها، احتواء الفتنـة ودرئها عن المجتمع وإنقاذ الشارع منها، وهذا ما يقوم به المتعقلون، خاصة الحكماء من كل بلـد مُعرض للفتنة، إذا ما تحملوا مسـؤولياتهم وأخذوا بزمام المبادرة، وقادوا مجتمعاتهم للأمن والاستقرار.

بينـما تقود الحكمة إلى الواقعية، تقـود العاطفة إلى الفتنة. وبينما الواقعية هي المسـار الأقرب للصواب لتعاطي النخب مع القضايا الطائفيـة، فإن الفتنـة وبال على أي أمة. وهـي نائمة. وملعون من أيقظهـا أو أشـعلها، كما جـاء في التراث العربي والإسـلامي. فهل

تعمل النخب العربية والإسلامية بحكمة «الواقعية الطائفية»؟

في كل مجتمع حكماء يحسنون تقدير الأمور، ويجيدون وزنها، ويتقنون فنون إدارة طوائفهم إذا ما أتيحت لهم الفرصة، ولكنهم تارة يُغيبون، وأخرى يغيبون. يُغيبون إذا علت أصوات البنادق وطبول حرب الإعلام، ويغيبون عندما لا يجدون أحياء يستمعون لصوت الحكمة. فكما ليس بالضرورة كل صوت يعلو ويسود قد يعرف طريق الحكمة، كذلك ليس بالضرورة أن كل من يعرف طريق الحكمة له حظ من التأثير والحضور.

نعم للحكماء خاصية وحق اختيار التوقيت المناسب لتدخلهم، ولكن لا يعني ذلك أن يتحول هذا الحق إلى شماعة يتخلف من ورائها الحكماء عما ينبغي لهم القيام به من حقن للدماء وخلق للمبادرات المبدعة كي تتقي المجتمعات تبعات الانزلاق في منحدر الصراعات الطائفية، أو الاستمرار في النزاعات المذهبية. فليس الصمت دائماً من الحكمة، بل قد يتحول الصمت إلى مقتلة لصاحبه ومجتمعه. فلو تصدى حكماء كل طائفة، في البلدان المتعددة الهويات، لشؤون طائفتهم وعلاقاتها بالطوائف الأخرى لانخفضت قطعاً نسبة التوترات الطائفية، بينما إذا ظلت الأصوات العاطفية تسود الطوائف فإن مصير الجميع قطعاً استمرار الصراعات والنزاعات.

وللحكماء في العادة مبادرات آنية يراد منها معالجات وقتية لأزمات حالية، ومبادرات آنية لتوقي أزمات مستقبلية. وتتخذ تلك المبادرات صورًا اجتماعية وثقافية وسياسية، جميعها يغلب عليها محاولة المساهمة في معالجة مختلف أشكال المشاكل الطائفية من خلال كسر الحواجز الطائفية بين الهويات القائمة في البلد الواحد.

لا شك في أن أحد المداخل الفاعلة في محاولات كسر الحواجز، النفسية والاجتماعية والسياسية، النابعة من الحالات الطائفية، تمر من خلال البوابة الاجتماعية الواسعة. بحيث تستهدف خلق مقدمات للاندماج الاجتماعي والشعبي وبالتالي الوطني في أبهى صور التعاون، وتبادل الذوبان الاجتماعي في ما بين الناس. هنا سنتناول تجربة عراقية تمت في عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ تتعلق بموضوعنا. وهي مبادرة نائب الرئيس العراقي السيد طارق الهاشمي ورعايته مشروع المصاهرة الاجتماعية: (الزواج الجماعي بين أبناء الطوائف) بحيث يتزوج أي فرد، من أي طائفة، بأي فتاة من الطوائف الأخرى، كزواج السني من الشيعية أو الكردية أو المسيحية، أو العكس أيضاً[1].

تجمعُ العراقيين نقاط مشتركة كثيرة من المعاناة خلال سنوات

(١) اكتفينا هنا بهذه التجربة، بينما هناك مبادرات وتجارب مشابهة قام بها آخرون في العراق وباكستان وأفغانستان ومصر والسودان وغيرها من البلدان العربية والإسلامية.

الاحتلال الأولى، منها: الفقر، البطالة، ضعف الخدمات الصحية والكهربائية، الاحتلال، التشرذم نزوحاً نحو الداخل، اللجوء هرباً تجاه الخارج، الموت على الهوية ، والاحتراب الطائفي المستمر. جميع هذه النقاط قد تُعالج بالتخطيط والعمل الدائمين، ولكن النقطة الأخيرة، الصراع الطائفي، ليس من السهل تجاوزها نفسياً واجتماعياً، فقد تتوارثها الأجيال من خلال التباعد بين أهل الطوائف، وقد تساهم المعالجات السياسية المغلوطة في تكريسها، بل قد يعززها منهج ووسائل معالجة كل نقطة من نقاط المعاناة المشتركة.

واحدة من مشاكل المجتمعات المتعددة الطوائف الغفلة، أو التغافل في أغلب الأحايين، عن كونها مجتمعات متعددة الطوائف! فتضعف المبادرات الحكيمة والوقائية التي تطرد احتمالات وقوع مشاكل طائفية، أو تسعى لعدم تحولها إلى أزمات طائفية. وعندما تلوح في الأفق علامات النذر الأولى، وتنبري مشكلة أو أزمة طائفية ما، حينها ترتفع الأصوات المنادية لإطفاء نارها، كما ترتفع أصوات سيارات الدفاع المدني عند وقوع الحرائق، بينما كان من الأجدر توقي أصل المشكلة من خلال مبادرات وتقدم الحكماء. من هنا تأتي أهمية وجود مبادرات اجتماعية مبدعة تسهم في تكسير كل الحواجز النفسية والاجتماعية القائمة، أو المتوقع حدوثها بين الطوائف. وهذه

المبادرات بحاجة إلى رجال عقلاء لا تنقصهم الحكمة للتقدم.

المبادرات الهادفة لكسر حواجز الطائفية، في المجتمعات المتعددة الطوائف، تتطلب النفس الطويل في التعاطي معها، سواء في توقيت طرحها، أو في طريقة ترجمتها على أرض الواقع. ومن ناحية أخرى ينبغي الالتفات إلى أنه كلما تأسست المبادرات على أرضية مليئة بالتوترات الطائفية سوف تنخفض نسبة توقع النجاح لها، بينما طرحها وتفعيلها في السياقات الطبيعية، في المجتمعات ذاتها، وفي ظروف غير متوترة، مع سياسة النفس الطويل، سوف تسهم في بناء لبنة جديدة في تآلف أبناء المجتمع الواحد.

لذا يمكن القول إن مبادرات الحكماء، مهما صغر حجمها، هي بمثابة الشمعة المنيرة الضئيلة في ظلمات الصراعات الطائفية، ولكنها ضرورية بقدر ضرورة وجود الحكماء وتقدمهم للمساهمة في معالجة المشاكل الطائفية. وهي بمثابة الوردة الجميلة التي تفوح عطراً جذاباً ولكنها قد وضعت في وادٍ لتجميع الأوساخ التي تزكم الأنوف وتميت النفوس. وهي بمثابة الصوت الجميل الذي يفتقد للآذان المناسبة لسماعه.

فالعراق، على سبيل المثال، والذي يردد المؤرخ العراقي سيار الجميل فيه مقولة قديمة: «إذا عطس العراق أصيبت المنطقة

بالـزكام»[1]، لم يعـد موجـوداً ما دامـت لحمته الاجتماعيـة تمزقها أهواء طائفية تسـير بها نحو التقسيم، شـاء من شاء وأبى من أبى، إلا إذا انبرى حكماء العراق للمسـاهمة في إنقـاذ البلاد والعباد من براثن الطائفية. الحكماء هم بلسـم للجراح إذا تفاعلوا مع مشاكل بلدانهم وإلا فهم خسارة للمجتمعات إذا بقوا كالأرصدة المجمدة في البنوك.

(١) مجلة المجلة، ع ١٤٤٢ في ٣٠/ ٩/ ٢٠٠٧.

سيناريوهات العلاقة بين الطوائف

سيناريو القطيعة أم سيناريو التلاقي؟

المجتمعات المتعددة الطوائف لا يمكن تشريح جسدها بمشرط جراح مهما كان ماهراً للقيام بالفصل السيامي بينها كما، يُفعل بالأطفال السياميين، لأنه فصل، في الاجتماع السياسي، لما يفترض بقاء اتصاله. والاندماج الكلي بين الطوائف لا يمكن فرضه بحيث تُلغى خصوصية كل طائفة مهما أوتي الطرف الفارض من قوة أو إرادة سياسية، لأنه يفرض الاندماج بين عناصر كيميائية تحتوي على مكونات التفاعل الذاتي قبل أن تكون مهيأة للتفاعل مع الآخر. لذا، هل من صالح المجتمعات و الدول الأخذ بأحد هذين المنهجين أم البحث عن طريق آخر بينهما؟

تجربتان في التاريخ الحديث ما زلنا نعيش نتائجهما:

- التجربة القبرصية التي انتهت بتقسيم الجزيرة إلى شطرين للجاليتين التركية (المسلمة) واليونانية (المسيحية)، وبالتالي

القطيعة الفعلية بينهما.

- والتجربة اللبنانية التي قامت على التوافق الطائفي عبر تلاقي المصالح وتقاطعها، لا بمعنى الاندماج الوطني الذي لم تتمكن الطوائف من تحقيقه، بل بمعنى تحاصص استحقاقات الطوائف.

ولكن النتيجة التراكمية للتفاعل والأحداث التي مرت بالتجربتين، في نهاية المطاف، غير مرضية للفاعلين في التجربتين وللمعنيين بهما وللمجتمعين القبرصي واللبناني!! لماذا؟

فقبرص من حيث الانتماء الديني ينقسم سكانها إلى طائفتين كبيرتين رئيسيتين: روم أرثوذكس ومسلمين. ومن الناحية القومية فهما ينتميان إلى اليونان كروم أرثوذكس وإلى تركيا كمسلمين. ومنذ فترة السلطان محمد الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩) عندما كون مجلساً إدارياً وقضائياً يضم أربعة ممثلين عن الجالية اليونانية والجالية التركية، مروراً بالاتفاقية بين العثمانيين وبريطانيا، تتخلى بموجبها الأولى عن إدارة قبرص للثانية عام ١٨٧٨، ثم قيام بريطانيا بضمها خلال الحرب العالمية الأولى، فأصبحت تابعة للتاج الملكي البريطاني سنة ١٩٢٥ حتى استقلالها عام ١٩٦٠، وتتالى الأحداث بين الطائفتين عبر أنواع من الاتفاقيات المفضية للسلم، والصراعات والخصومات المؤدية للحرب، والتدخلات الدولية المختلفة حيث بلغت حد التدخلات العسكرية، حتى انقسام الجزيرة إلى منطقتين منفصلتين بعد معارك ١٩٧٤ التي أسفرت عن مقتل خمسة آلاف وهجرة ١٨٠ ألف يوناني نحو

الجنوب اليوناني (المسيحي) وهجرة عشرات الآلاف الأتراك إلى الشمال التركي (المسلم). وبالتالي (النتيجة) أعلن الجانب التركي عام ١٩٨٣ الانفصال بـ«جمهورية تركية شمال قبرص».

أما لبنان ذو التسع عشرة طائفة رسمية فقد سعت الطبقة السياسية فيه إلى توطيد السلم الطائفي بين طوائفهم مستهدفين «الاندماج الوطني» عبر المساواة بين اللبنانيين قانونياً منذ عام ١٩٣٦ أيام الانتداب الفرنسي، وعبر نظام التوزيع الطائفي للمقاعد الانتخابية، وعبر تلاقي المصالح بين المسيحيين والمسلمين في الميثاق الوطني عام ١٩٤٣، وعبر تأكيد وتأسيس «الطائفية المؤسسية» نتيجة لصراعات عام ١٩٥٨ أيام كميل شمعون، وعبر «تنظيم العلاقات الطائفية» في زمن اللواء فؤاد شهاب الذي شجع على شمول المبدأ الطائفي لجميع الوظائف الهامة... إلا أن كل ذلك لم يجعل المواطن اللبناني يجد بديلاً، على أرض الواقع، وعلى الصعيد الأيديولوجي والاجتماعي، عن انتمائه الطائفي، ولم يفلت من إسار الحالة الطائفية سوى بعض العائلات التجارية وبعض الفئات من الطبقة السياسية، وهو الحد الذي وقفت عنده عملية الاندماج الوطني اللبناني. وهذا ما نشهد وقائعه اليوم في لبنان.

فإذا كان منهج القطيعة لا ينجح كسيناريو للتعاطي بين أبناء المجتمع المتعدد الطوائف كالتجربة القبرصية، ومنهج الاندماج وتلاقي المصالح كالتجربة اللبنانية يفضي إلى ما هو عليه الوضع

القائم بين اللبنانيين اليوم، فأين السيناريو المناسب؟

سيناريو القطيعة الطائفية

القطيعة المانعة للتلاقي بين الطوائف التي يجمعها بلد واحد، اجتماعياً وثقافياً وسياسياً، أمر غير منطقي، فهي قطيعة تنطلق من أيديلوجيات ذاتية كل طائفة، فتنعكس في مظاهر سياسية واجتماعية وثقافية على أهل كل طائفة، فتكون كالبتر الشاذ لجزء من الجسد مما يجعله مشوَّهاً. لم تتوجه أطراف التجربة القبرصية أصلاً نحو القطيعة أو اتخاذها منهجاً إلا أن العوامل الداخلية والمحيطة أدت إلى تحول القطيعة إلى قاعدة تسير الأحداث لترسيخها.

ومن الأسباب المفضية إلى حالة القطيعة بين قبرص التركية (المسلمة) وقبرص اليونانية (المسيحية) رغم وجودهما على أرض واحدة (جزيرة قبرص) وتجمعهما أعراف اجتماعية وثقافية متقاربة ومعاملات تجارية غير متوقفة، من تلك الأسباب:

١/ وقوف ودعم قويان من دولتين جارتين لقبرص - تركيا واليونان - سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، الأولى مع المسلمين الأتراك والثانية مع المسيحيين اليونانيين، وطلبَ الطرفان الداخليان الاستعانة بهما دائماً.

٢/ فشل جميع المبادرات الأوروبية والدولية وليس آخرها

مبادرة كوفي آنان لإعادة توحيد الجزيرة عام ٢٠٠٣، مروراً بفشل معاهدة التحالف (قبرص - تركيا - اليونان) ومعاهدة الضمان (تركيا - اليونان - بريطانيا).

٣/ الإصرار التاريخي الطويل عند القبارصة اليونانيين، وهم غالبية سكانية مسيحية ويسيطرون على الجزء الأكبر من الجزيرة، على تحقيق الوحدة مع اليونان، وقامت الكنيسة بدعم هذا التوجه في بعض المراحل من الصراع. في مقابل ذلك دفع قلق الأتراك من تلك الوحدة إلى الاحتماء والاستقواء بتركيا.

٤/ رضا الطرفين (الطائفتين)، ظاهرياً، بالقطيعة الحالية، بالطبع خشية من الأكثر سوءاً، كالحرب، أو خشية كل طائفة أن تسلبها أي صيغة للتغيير حقوقها وامتيازاتها، أو تهدد وجودها وكيانها.

عززت العوامل السابقة عدم الثقة المتبادلة بين الطائفتين مما جعل الطريق ممهداً لاستمرار القطيعة على أرض الواقع وبالتالي تقسيم الأرض إلى طائفتين. بيد أن تنازع الطوائف المتمسكة بمطالبها، بحيث لا يجدي معها إلا التقسيم ينبغي حينها أن تكون القطيعة مجرد مدخل مرحلي نحو إيجاد صيغة جديدة للحوار وتقاطع المصالح تدريجياً حتى يتحقق التواصل الذي يؤدي إلى صيغ مختلفة من التعايش الإنساني للمجتمعات كي لا تمسي

القطيعة هي الأصل، لأن الأصل هو التواصل.

فالقطيعة بالمعنى المفضي إلى التقسيم الحاد جغرافياً وحياتياً لا تنتج إلا مزيداً من المشاكل والأزمات للمجتمعات. لم يصمد جدار برلين في فصل حياة الألمان منذ اللحظة الأولى لقيامه عام ١٩٦١ فحددت ١٣ نقطة عبور، ولما احتدمت الأحداث بين ألمانيا الديمقراطية «الشرقية» وألمانيا «الغربية» ما لبثت أن خفضت إلى ٦ نقاط، وفي السنوات الأخيرة من الحرب الباردة بدأت القيود تخفف تدريجياً حتى سقط الجدار مع انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٨٩-١٩٩٠، لأن الجدار قام على قاعدة قطع ما يفترض اتصاله أصلاً بين المجتمعات الواحدة كما أسسه القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ (الحجرات: ١٣)، وهي فطرة الخالق للناس القائمة على التعايش والتعارف، لا على القطيعة.

سيناريو تلاقي الطوائف

إن تلاقي الطوائف فيما يخدم مصلحة أي وطن أو مجتمع يُعتبر عنواناً عريضاً من الممكن أن يندرج تحته مجموعة من العناوين الفرعية التي قد تتحول، أحياناً، إلى أهداف بحد ذاتها، مثل: السلم الطائفي، بناء الطائفية المؤسسية، تنظيم العلاقات الطائفية، النظام الطائفي الديمقراطي، التصالح الطائفي، انصهار الطوائف

اجتماعياً، انصهار الطوائف وطنياً... ولبنان هو البلد الأكثر وضوحاً في العالم الذي سعى لترجمة أغلب تلك العناوين عبر منهج تلاقي الطوائف وتوافقها، ولكن هل يمكن الزعم بأن الاحتقان الطائفي، الذي طاف بلبنان، من بعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة عليه، هو مؤشر على فشل تجربة ومنهج التلاقي بين الطوائف؟

لا يمكن القول بنعم من خلال معايشة الحالة الطائفية السلبية التي مرت بلبنان والمنطقة خلال السنوات الأخيرة فحسب، لأنه مقياس قصير بمعيار الزمن. ولا يمكن القول بلا من خلال الأخذ بالمراحل التي استقر فيها لبنان بالتعايش الإيجابي بين الطوائف في مراحل قصيرة ومتقطعة خلال العقود الثمانية الأخيرة. ولكن يمكننا الادعاء بأن التجربة ثرية جداً، بل هي من أكثر التجارب ثراءً، وتحتاج إلى دراسة عميقة لاستخلاص سيناريو أكثر تطوراً وبلورةً لتلاقي الطوائف وتعايشها.

لا شك في وجود وضع ديمقراطي متقدم في لبنان تستفيد منه جميع الطوائف، وساهم في تلاقي الطوائف وتقاطع مصالحها، وعاش اللبنانيون هذا الوضع من خلال الدستور والتعديلات المتتابعة بين حقبة وأخرى عليه، فساهم في بناء توازنات طائفية أبعدت منطق لغة الطائفية الخطيرة عن البلاد في فترات مختلفة، فتشكلت حالة من التوافق الطائفي والاجتماعي حافظت على

التداخلات الإنسانية والاجتماعية بين أبناء الشعب الواحد بروح وطنية إيجابية. ولكن لم تدخل التعديلات الدستورية، بخاصة في الأصول المؤسسة والحاكمة للعلاقات بين الطوائف واستحقاقاتها، وهي في غاية الأهمية لاستمرار التوازنات الطائفية وتعزيزها، إلا من بوابة الصراعات الأهلية المريرة بين الطوائف، وكأن لبنان عصي على التغيير إلا من خلال المرارات القاسية لتتم التعديلات المعيدة للتوازن الطائفي إلى نصابه الواقعي!

إن تطوير وتنضيج الحالة الديمقراطية اللبنانية بحاجة إلى تطوير آليات تعديل الدستور دون الحاجة إلى صراعات تفرضها. وهذا ما أكدته الأحداث منذ عام ١٩٣٦ أيام الانتداب الفرنسي حتى اليوم مروراً بالحرب الأهلية التي انطلقت في عام ١٩٧٥. لأن التغييرات الأنثروبولوجية والجيوسياسية التي عاشها لبنان كانت من أكبر الأسباب الفارضة للتعديلات الدستورية، وبالتالي التصالح بين الطوائف.

لذا، وبعكس منهج القطيعة، يُمسي منهج التلاقي بين الطوائف هو الخيار الأفضل لتعاطي المجتمعات المتعددة الطوائف حاضراً ومستقبلاً، إذا ما راعت فيه كل الطوائف التغييرات الذاتية والمحيطة، وتوازنت في التعامل معها لخلق حالة من التكيف الوطني بين أبناء المجتمع الواحد المتعدد الطوائف.

النموذج الهندي لتلاقي الطوائف

على العكس من سيناريو القطيعة بين الطوائف، فإن أمام جميع الطوائف سيناريوهات مختلفة للعلاقة فيما بينها، تندرج جميعها تحت خط التلاقي لا القطيعة، تختلف عن بعضها في الخطوط العريضة لكيفية التلاقي وصيغه وتطوره... من تلك السيناريوهات النموذج اللبناني الديمقراطي القائم على التوازنات بين الطوائف واستحقاقاتها، ولكن يعيبه الحاجة المستمرة للتطوير في آلياته، وللتعديل في الدستور وفق المتغيرات الديموغرافية للطوائف، لأن الجمود فيهما ساهم في وقوع أحداث ساخنة، بصورة دموية أحياناً، ويهيئ الأرضية لحروب أهلية وطائفية.

وهناك النموذج الهندي الذي يركز على إقامة المجتمع المدني الديمقراطي والمساواة بين المواطنين وإشراك جميع المناطق في إدارة البلاد، دون الاعتماد على الفرز الطائفي، وإن كان مراعياً لوجوده اجتماعياً ودينياً وعرفاً في النظام العام.

فالهند التي زاد تعدادها السكاني على مليار ونيف نسمة، يتشكل مجتمعها من طوائف متعددة - كالمسلمين والهندوس والمسيحيين والسيخ والبوذيين واليهود وقبائل تعتنق المذاهب الإحيائية - وهي موزعة على ٢١ ولاية، وصدر دستور الهند عام ١٩٥٠م، حيث عمل جواهر لال نهرو على تأسيسه وترسيخه،

لضمان وحدة البلاد مما أتاح لمختلف المناطق الهندية الاشتراك في حكومة الاتحاد الوطني. ورغم ارتفاع نسبة الأمية في الهند إلا أن الشعب يقبل بحماس على الانتخابات ويتمسك بالحريات المدنية المنصوص عليها في دستوره.

قد يقول قائل: إن الهند عانت من الأحداث الطائفية بحيث تسقط كنموذج لصحة فكرة تلاقي الطوائف، مثلها كلبنان في ذلك!

نقول: الفرق بين النظامين في لبنان والهند أن الأول تأسس على التحاصص الطائفي بينما الثاني لم يكن التحاصص أصلاً في الدستور والنظام.

ثانياً: عدم استدامة الأحداث الطائفية في الهند يجعلها نموذجًا إيجابيًا من الممكن الاستفادة منه والاحتذاء به، بينما استدامتها في لبنان وعدم التوصل لمخرج إستراتيجي ينهي، على مدى فترات طويلة، الاحتكاكات الطائفية، ويجعل الفارق في الصورتين بيّنًا وواضحًا.

ثالثاً: لم تتعرض الهند لتدويل المشاكل الطائفية كما يجري في لبنان.

رابعاً: هناك حدود وطنية للعلاقات والامتدادات بين الطوائف الهندية ومثيلاتها خارج الحدود بحيث لا يقل مستوى تأثير تلك الامتدادات على الطوائف الهندية.

خامساً: لبنان له أعداء يريدون بقاءه في حالة من الصراع الدائم كإسرائيل والمرتبطين بفلكها.

وأخيراً، تتمحور الصراعات الطائفية في الهند في شكلين أساسين:

الشكل الأول: الصراع بين الهندوس والسيخ، وتبلورت ذروته في عملية اغتيال رئيسة الوزراء أنديرا غاندي عام ١٩٨٤ من قبيل ٣ من حرسها الخاص من السيخ، وتكررت الحالة ذاتها باغتيال ابنها راجيف غاندي كرئيس للوزراء في سنوات لاحقة من تعيينه عام (١٩٩٠).

والشكل الثاني: الصراع بين الهندوس والمسلمين، وكانت ذروته أسبوعًا داميًا في ديسمبر ١٩٩٢ في جميع أنحاء البلاد، ونتج عنه ألف قتيل. رغم كل ذلك لم تتأسس البلاد أو النظام على بُعد طائفي مما جعل التجربة في تلاقي الطوائف قابلة للدراسة والاحتذاء لتستفيد منها كل المجتمعات المتعددة الطوائف.

ففي الهند التي يعتز أبناء كل ولاية فيها بلغتهم، حيث تقول الإحصائية اللغوية للهند بأن هناك ١٧٩ لغة داخل ولايات الهند و٥٤٤ لهجة[1]، وحيث إن اللغة صورة من صور الهوية للطوائف، فقد أوضحت بعض نصوص الدستور الهندي بشكل لا لبس فيه

(١) محنة الأقليات الإسلامية والواجب نحوها: ١٤٩.

كيفية التعامل مع مفردة اللغة، منها:

- في عام ١٩٤٩م نصت المادة ٢٩ من دستورها على احتفاظ كل طائفة بلغتها[١].

كما نصت المواد ٣٤٥-٣٥١ أحكاماً خاصة باللغات الإقليمية ولغات المحاكم.

من جهة أخرى، هناك أوجه تبين كيف تعاطى الدستور المدني للهند مع الأقليات مثل المسلمين. فالمسلمون في الهند أقلية لكن كون تعداد هذه الأقلية ١٣٥ مليون نسمة يجعلنا لا نستغرب وجود قانون أحوال شخصية خاص بهم[٢]. وقد «أشاد زعماء المسلمين بالدستور الهندي؛ لأنهم رأوا فيه أفضل نظام أتيح لهم يُمكنهم من تجاوز السلبيات التي وقعوا فيها ويخلصهم من المضايقات والمطاردات التي تعرضوا لها قبل الاستقلال[٣].

(١) نحو فقه جديد للأقليات: ٢٧ و ١١٠.
(٢) نحو فقه جديد للأقليات: ٢٧.
(٣) محنة الأقليات الإسلامية والواجب نحوها: ١٦١.

معالجة الطائفية بالديمقراطية

الديمقراطية، شكلاً ومضموناً، هي محطة رئيسة لجميع المساعي والمشاريع التي تستهدف معالجة الطائفية بصورة كلية لا جزئية. وبدونها قد تفشل كل خطط المعالجة وتتحول إلى محاولات ترقيعية وترميمية لمشكل طائفي هنا، أو لتخدير أزمة طائفية هناك، فقد تعالج - محاولات التهدئة- أعراضًا طفيفة للمرض، وتتغافل عن المرض الأساس. و المشي للمعالجة بلا ديمقراطية يعني الحكم المسبق على المسار المتبع بالاحتضار وبالتالي بالموت المحتم.

ومن الضروري إدراك أنه ليس للديمقراطية قالب واحد يُفترض اتباعه والعمل وفق مفاهيمه وسياقاته. فهناك الديمقراطية البريطانية منذ القرن السابع عشر، والديمقراطية الأمريكية والفرنسية منذ أواخر القرن الثامن عشر، والديمقراطية الألمانية، والديمقراطية اليابانية، والديمقراطية النرويجية، والديمقراطية

الهندية، والديمقراطية السنغافورية، وغيرها. فالقوالب متعددة. وهي نتاج عقود وقرون من تراكم تجارب الشعوب والدول، والاستعانة بها كمصادر، والاستفادة منها كمراجع ضرورة لا بد منها لمن يريد النجاح في معالجة المشاكل الطائفية.

من جهة أخرى، لم يعد معنى الديمقراطية منحصراً في كونها «حكم الشعب بالشعب وفي سبيل الشعب»[1]، فهذا المعنى لا يزال قائماً ومعمولاً به في دول عديدة، ولكن المعنى والدلالات تجاوزته في تداولات وسياقات التفاعل مع مفردة الديمقراطية حتى في الدول الديمقراطية ذاتها. وقد أفرزت سياقات التداول للمفردة ومقاصد التعبير عنها، على المستوى السياسي والدبلوماسي والإعلامي في أغلب الدول والمجتمعات، مجموعة واسعة من المعاني. فقد أصبحت تعني حرية التعبير عن الرأي والفكر، وتعني حرية الإعلام، وتعني تداول السلطة بين النخب السياسية، وتعني المشاركة في السلطة، وتعني التصويت الشعبي العام على قرارات تهم الوطن والمواطن، وتعني الحوارات الوطنية، وتعني التوافق السياسي بين مكونات الوطن الواحد، وتعني معالجة الأزمات الداخلية بروح التراضي بين الأطراف المعنية، وتعني ممارسة الرقابة على السلطة بسلطة القانون والبرلمان...

(١) الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي: ج٢/ ٣٢٦٥.

بل حتى في المجال الإداري أمست الديمقراطية متواجدة فتسمى هذه الإدارة ديمقراطية وتلك غير ديمقراطية، وهنا لا مركزية ديمقراطية أو مركزية ديمقراطية. وقد ذهب إلى ذلك، بالربط بين الإدارة والديمقراطية في معالجة المشكلة الطائفية في لبنان، الدكتور سليم الحص حيث عبر عنها بـ«الأخذ بنظام اللامركزية الإدارية الموسعة»[1].

وباتت بعض السياقات ذات منهج المقارنة تضع الديمقراطية مقابل كل المصطلحات السيئة والقبيحة في الإدارة والسياسة، فالديمقراطية مقابل الديكتاتورية، ومقابل الكبت والمنع والقمع والتعسف، ومقابل الارتجال والتفرد بالقرار، ومقابل التمييز الطائفي والعرقي والعنصري، ومقابل تقييد الحريات الدينية والفكرية، ومقابل الأنظمة السلطوية. وكنتيجة لكل ذلك تصبح اللاديمقراطية شتيمة ووصمة عار يتقاذف بها المتنافسون في السياسة والمتصارعون في الحروب. وبالتالي ما عادت مفردة الديمقراطية منحصرة في معناها الأصلي الذي وُلدت به وعليه في أوروبا، بل هي كل تلك المعاني وأكثر.

ما نريده من تلك المقدمة، لمعالجة الطائفية بالديمقراطية، هو تبني روح الديمقراطية التي تتضمنها جميع تلك المعاني والدلالات.

---

(١) نحن... والطائفية: ٩٧.

أي عـدم الانحصـار في عقـدة المصطلح الضيقة التي تسـتصحب وتوحـي للبعض بأن هذا الطرح للمعالجة أو ذاك يراد منه تغريب فكرة المعالجة وسـلبها من شرقيتهـا، أو أمركة فكرة المعالجة، ومن ثم سلب الأمة العربية والإسلامية روحها. فالديمقراطية المطلوبة أعم وأشمل وأوسع من تلك المعاني والدلالات، لأنها مثل الهواء الطلق المتاح كي يأخذ منه الجميع وبالمقدار الذي يسـتطيعون دون قيد أو شرط إلا أن يلوثوه أو يفسدوه.

من هنا نجد بعض الأطروحات لمعالجة الطائفية بالديمقراطية تصف الديمقراطية بـ «الحياة الديمقراطية»، كما عبر عنها الدكتور سـليم الحـص رئيـس الـوزراء اللبنـاني الأسـبق بقولـه: «في نهاية التحليـل لا يمكـن إلغاء الطائفية إلا ديمقراطيـاً، وتحقيق ذلك لا بد أن ينتظـر تطوير الحياة الديمقراطية في البلاد»[1] ومهما تعددت معـاني الديمقراطية، وبأي معنى منها تؤخذ لمعالجة الطائفية، فهي بالتالي ممكنة ومتاحة وقابلة للنجاح. وهذا على العكس من معالجة الطائفية بالطائفية التي بأي معنى تؤخذ فمصيرها الفشل.

وعليه، ومع تعدد المعاني المجتمعة في روح الديمقراطية، تصبح معالجـة الطائفيـة بهذا الشـكل الديمقراطـي أو ذاك، مآلـه طبيعة التوافق بين مكونات الوطن الواحد، ورهانه إرادة الناس والنخب

---

(١) نحن... والطائفية :٨.

الفاعلة. بمعنى آخر إننا نجد أن النجاح الهندي في معالجة الطائفية بالديمقراطية في بلاد الهند لا يعني نجاح النظام الديمقراطي ذاته شكلاً ومضموناً في بلد مثل لبنان. ونجاح الطبيعة الديمقراطية في معالجة الطائفية في سنغافورا ليس بالضرورة أن تنجح في العراق مثلاً، وهكذا دواليك. لأن الديمقراطية كتنظيم للحياة السياسية والاجتماعية، وكمظهر عصري متقدم للحياة الإنسانية، يتعدد في تمظهراته مما يتيح لكل بلد الأخذ بالنموذج الأنسب له، وتعديل مقاساته وألوانه بما يتلاءم مع أوضاعه ومكوناته وطقسه الاجتماعي السياسي.

فمعالجة الطائفية بالديمقراطية وسيلة ناجعة، لأنها تقوم على «نظام ديمقراطي هو الصيغة التي تحمي أوسع تنوّع ممكن وتعترف به... ولأن الديمقراطية لا تتعرّف بالمشاركة ولا بالتراضي العام، بل باحترام الحريات والتنوع... ولأن الثقافة الديمقراطية تسعى إلى حماية التنوع»، فهذه الديمقراطية هي التي أحدثت الانقلاب الجميل في جنوب أفريقيا في العقد الأخير من القرن العشرين، فهي التي مكّنت «دوكليرك وماديلا من النجاح في تجاوز حقبة التمييز العنصري بالاعتراف بالتنوع في تلك البلاد التي يعيش فيها سود أفارقة ومستفرقون وبريطانيون وهنود وغيرهم»[1]

(١) ما هي الديمقراطية؟ ألان تورين: ٢٠-٢١، بتصرف.

الديمقراطيـة، الآن وهنـا، وبـكل معانيها، تقـوم، أولاً وقبل كل شيء، على مشاركة جميع مكونات الهوية الوطنية في صياغة دستور الدولـة وقوانينها ولوائحها شـكلاً ومضمونـاً. وتُعد هذه الخطوة هـي المفتـاح الأولي للدخـول في معالجـة الطائفيـة بالديمقراطية. وكـما يقال إن الشـيطان يتواجـد في التفاصيل، فـإن تفاصيل هذه الخطـوة هي العقبة الكبرى التي ما لم يتـم تجاوزها والتوافق عليها فـإن مصير الخطوة الأولى الفشـل. لذا لا بد مـن الديمقراطية، بل روح الديمقراطيـة، لتجاوز تلك العقبـة المتمثلة في تفاصيل كثيرة حـول هوية البلد وطبيعـة الحكم وحقوق الأفـراد والجماعات... إلـخ. فلا تعالـج تلك التفاصيل بتهميـش أي طرف من مكونات الوطـن، بل بمشـاركة كل الأطياف، ومن ثم اسـتفتاء كل الناس على الدستور. فلا تعالج تلك التفاصيل أيضاً بوضع قنابل موقوتة داخل التفاصيل الدسـتورية حول تمايز طوائف على أخرى، وهي سلوكيات بعيدة عن الديمقراطية.

مـن تلـك التفاصيـل أيضـاً، والتـي هي محـور لاختـلاف دائم، تـدور حـول من يشـارك في هـذه العملية السياسـية؟ أي مـن له حق تمثيـل الآخريـن؟ وهو ما يُعرف اليوم في بعض البلـدان الغربية بأزمة التمثيـل السـياسي، التي لا يشـعر الناخبون فيها بأنهـم ممثّلون[1]. لذا فإن هذه المشـاركة تعتمد على توقيتها ومكانها. وعلى سـبيل المثال: في

---

(١) ما هي الديمقراطية؟ ألان تورين: ١٤.

الكويت ديمقراطية نسبية متقدمة، وفيها برلمان قائم (مجلس الأمة) بإمكانه أن يمارس صياغة تعديلية للدستور القائم أو طرح مواد الدستور للمناقشة، بينما في بلد فسيفساؤه الاجتماعية والسياسية والقبلية والمذهبية والدينية كثيرة التعدد كالعراق واليمن والسودان، هنا تتطلب المشاركة والتمثيل في المشاركة التوسع في دائرة المشاركين ونوعيتهم، وتحديداً في مراحل التأسيس للدستور، أو في المنعطفات التغيرية الكبيرة، مما يتطلب مراعاة تمثيل جميع تلك الأطياف أو كسب مباركتها للتغيرات المستهدفة.

فقد تتطلب العملية السياسية مشاركة زعماء قبائل كما هو الحال في العراق واليمن، أو مشاركة ممثلين للطوائف كما هو الحال في لبنان، أو مشاركة ممثلين للعشائر والطوائف والأحزاب كما في أفغانستان، أو مشاركة ممثلين للمصالح الاقتصادية والإعلامية والاجتماعية والثقافية من مؤسسات المجتمع الأهلي والمدني بما فيها الأحزاب كما في بعض دول المغرب العربي. وقد يتماشى هذا الطرح أو يقترب من تعريف الديمقراطية عند نوربرتو بوبيو الذي يعرف «الديمقراطية بمبادئ مؤسساتية ثلاثة، فنقول أولاً، إنها مجموعة من القواعد الأولية أو الأساسية التي تحدد من هو المخول حق اتخاذ القرارات الجماعية ووفقاً لأية إجراءات، ثم نقول ثانياً، إن النظام الواحد إنما يتّصف بالمزيد من الديمقراطية كلما ازداد عدد الأشخاص الذين يشاركون بصورة مباشرة أو غير مباشرة باتخاذ القرار، لنصل ثالثاً إلى التشديد

على أن الاختيارات ينبغي أن تكون اختيارات فعلية»، وعلى ضوء ما سبق، يجب «البحث خلف القواعد الإجرائية التي هي ضرورية بل لا غنى عنها لوجود الديمقراطية، عن كيفية تكوُّن تلك الإرادة التي تمثل مصالح الأكثرية - من الشعب -،... وتؤمّن مساهمة العدد الأكبر في الحياة العامة»[1].

الديمقراطية، الآن وهنا، لا تعنى بالأكثرية أو الأقلية في وضع وصياغة الدستور، لأنها لا تتعامل معها كقواعد مرعية فيها، بل الأساس في تشكيل الدستور هو مصالح ومنافع وحقوق وواجبات المواطن، بغض النظر عن هويته وقلة أهل هويته أو كثرتهم. والأساس الأخر مصالح الوطن من خلال استقراره وتماسكه وتطوره. نعم يعنى الدستور بوجود الجماعات والهويات، ولكن من باب فهمها كمعطيات للتشكلات في الاجتماع السياسي القائم والمتوقع على خارطة الوطن من أجل النجاح في إدارتها وضبط إيقاعات التنافس بينها. فالمساواة بين الجماعات أساسها المساواة في الوطنية والمواطنة والحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص بغض النظر عن أكثرية هذه الجماعة أو أقلية تلك، لأن من العدل تساوي الجميع أمام القانون وفي تطبيقه وعدم التسامح في تجاوزات الجماعات ضد بعضها.

---

(١) ما هي الديمقراطية؟ ألان تورين: ١٥-١٦، بتصرف.

هل تسبق الديمقراطية معالجة الطائفية؟

السؤال الخطير الذي يواجه كل محاولة لمعالجة الطائفية في بلداننا الشرقية هو: كيف نأخذ بالديمقراطية لمعالجة الطائفية بينما نحن بحاجة لفهم وتطبيق الديمقراطية أولاً حتى ننجح في معالجة الطائفية ثانياً؟

نقول: إذا كنا سنأخذ بمقولة الأستاذ محمد جابر الأنصاري وما أصابه من ذهول من قراءته تاريخ الديمقراطية البريطانية داخل بريطانيا بسبب القرون التي احتاجتها الديمقراطية حتى تترسخ وتتعزز فيها، إذاً، فإننا لن نعالج المشاكل الطائفية في منطقتنا حتى تنضج ديمقراطيتنا وتصبح ثمارها يانعة... بالطبع نحن نؤمن معه بأن الديمقراطية «لا بد من زرعها واستنباتها في البيئة المجتمعية المحلية، ثم رعايتها وتعهدها بالسقي إلى أن يشتد عودها وتصبح شجرة خضراء ويانعة. وعند بلوغ هذه المرحلة لا بد من تشذيب وتهذيب وري الشجرة لتبقى ولا تتعرض للذبول...»[1] ولكن لا يعني ذلك أن ننتظر هلاك أمتنا وتمزق مجتمعاتنا حتى تنمو ديمقراطياتنا العربية والإسلامية. إنما يعني بأن نجاح أمتنا في معالجة المشاكل الطائفية بروح وآليات ديمقراطية هو سبيل من السبل التي تسلكها مجتمعاتنا لتحقيق الديمقراطية. المسألة ليست

---

(١) الديمقراطية كالطفل عليك رعايته.. فقد يحبو إلى حتفه، محمد جابر الأنصاري، مقال في جريدة (الحياة) عدد ١٧٢٨٢ في ٢٩/ ٧/ ٢٠١٠م.

بأسبقية الدجاجة على البيضة، أو بأسبقية البيضة على الدجاجة، وإنما بقدرتنا على تجاوز أزماتنا الناتجة عن مشاكلنا الطائفية بروح وآليات ديمقراطية.

ونقول أيضاً: إن انتظار تحقق الديمقراطية حتى تُحل الأزمات الطائفية حالة غير منطقية، لأن تحقق الديمقراطية يأتي من خلال مسارات متعددة، ومعالجة الطائفية هو مسار من المسارات التي تُراكم التجربة لتحقيق الديمقراطية، بل قد يتحول هذا المسار، عند نجاحه، إلى بوابة للتحولات الحقيقية نحو الديمقراطية، لأن المعالجة ستعتمد مبدأ المساواة، وستتبنى التوافق والتراضي بين مكونات المجتمع، وتقوم على الاحترام المتبادل بين الطوائف... وجُلها، وغيرها، أسس تُهيِّئ النفوس والعقول للتعامل الديمقراطي فيما بينها، بل هي بعض من عناصر روح الديمقراطية. فالديمقراطية تحتاج إلى بيئة ثقافية حانية عليها لتنمو، لا بيئة ثقافية ترفض الآخر وتهمشه. وتحتاج إلى مجتمع منفتح ومؤسساتي لتندفع، لا مجتمع يقوم على شخصنة المشاريع وقدسية الأفراد. وتحتاج إلى دولة حاضنة لتكبر، لا دولة طائفية تتبنى لوناً واحدًا من ألوان الطيف الاجتماعي والسياسي. وتحتاج إلى اقتصاد متنامٍ لتنهض، لا اقتصاد يقوم على الفساد المالي والإداري. وتحتاج إلى معرفة تقنية وتقنية معرفية لتسرع، لا معرفة وتقنية، يقومان على المواكبة الشكلية للتقدم العلمي. وتحتاج إلى نظام يعالج معوقاتها

وانتكاساتها لتبقى وتثبت على الأرض.

ونقول ثالثاً: حيث إن نسبة وجود الوضع الديمقراطي في عالَمِنا العربي والإسلامي تختلف من بلد إلى آخر، وإن كانت في مجملها غير مرضية ولا تصل لمستوى طموحات الحكام والمحكومين، فإن ما تحتاجه مجتمعاتنا من جرعة المعالجة للطائفية سيعتمد على حجم الجرعة الديمقراطية التي يتقبلها هذا المجتمع أو ذاك. فجرعة الديمقراطية المطلوبة لدولة ومجتمع كالكويت لمعالجة الطائفية أقل بكثير من حاجة دولة ومجتمع كالعراق، وجرعة الديمقراطية المطلوبة لدولة ومجتمع مثل لبنان مختلفة وأقل بكثير مما تحتاجه دولة ومجتمع مثل السعودية... وهكذا دواليك. فهناك بلدان تحتاج إلى جرعات ديمقراطية كبيرة كأفغانستان لمعالجة الطائفية، وهناك بلدان تحتاج إلى جرعات ديمقراطية أقل بكثير لمعالجة الطائفية كالبحرين. الأهم أن تنطلق مجتمعاتنا ودولنا نحو أخذ الجرعات تلو الجرعات لتحقيق معالجة الطائفية وبناء الديمقراطية.

ونقول رابعاً: الديمقراطية والطائفية ليستا كجسم الإنسان الذي لا يمكن معالجته بعمليات جراحية إلا إذا تهيأ جسده لها بضبط معدلات الضغط والسكر في دمه. فهما متعلقان بجانب الاجتماع السياسي الذي يعيشه الناس، فلا معنى لافتراض وجود حالة ديمقراطية عامة تسبق القبول بالمعالجة للأزمات الطائفية، بل هما مرتبطان بمقدار إدراك قياداته بأهمية الديمقراطية لمعالجة

المشكلة الطائفية، ومشدودان بمقدار بلورتهم لرؤية مشتركة لمستقبل مجتمعهم ووطنهم، ومرهونان بمقدار تبني الدولة للديمقراطية كوسيلة لمعالجة المشكلة الطائفية.

ونقول خامساً: الديمقراطية حالة عامة إذا سادت انتفت المشاكل الطائفية، فإن لم تنتف فإنها ستتقلص، بل لا تكاد لا تبين. حينها لا معنى من طرح الأسبقية لوجود الديمقراطية على معالجة الطائفية. بينما مع غياب الديمقراطية، في أغلب البلدان العربية والإسلامية، من الممكن الأخذ بالمعالجة الطائفية كسفينة نجاة مهمة وإستراتيجية لتحقيق الديمقراطية. نعم يمكن أن يتساير الخطان في عملهما، نحو المعالجة، ونحو الديمقراطية في آن واحد.

ونقول سادساً: نلحظ في البلدان العربية والإسلامية قلة التوترات الطائفية كلما كانت نسبة منسوب الحياة الديمقراطية أكثر تدفقاً، لكن لهذه القاعدة شواذ كلبنان مثلاً. ووجود هذه القاعدة لا يلزم الانتظار لتحقق الديمقراطية أولاً حتى تنجح معالجة الطائفية، لأن التجارب الاجتماعية السياسية بما هي تجارب بشرية تنمو وتنضج، أو تنتكس وتفشل، ثم تعود للنهوض، كل ذلك يحدث بالتراكم المتعدد الأوجه للتجربة الإنسانية في هذا البلد أو ذاك حتى تستقر على حال أو تستمر في التطور. فلا قاعدة ملزمة وثابتة لانتظار قيام حالة ديمقراطية حتى تنطلق المعالجة.

ونقول سابعاً: هل وجود الديمقراطية في بلدان معروفة بعراقتها الديمقراطية ينفي عنها وجود مشاكل طائفية من نوع أو آخر من مشاكل إفرازات التنوع الثقافي والهويات المختلفة؟ بالطبع لا. فها هي فرنسا بلد الحرية والديمقراطية لا تنفك تتردد في ساحتها مشاكل على الهوية، تارة باسم حماية الهوية الفرنسية وثقافتها من هوية العولمة وثقافتها، وتارة باسم المحافظة على الهوية الوطنية لحماية المجتمع الفرنسي من الإرهاب وخلافه، فتندفع للسجال الطويل حول منع الحجاب أو فسحه للنساء الفرنسيات المسلمات. وقد شاهدت في مدينة تولوز الفرنسية خلال شهر أبريل من سنة ٢٠٠٩، خلال زيارتي لها، تظاهرة للفرنسيين تطالب بالمحافظة على حقوق المهاجرين المقيمين في فرنسا، وهي صورة من تلك السجالات التي لا تنتهي في فرنسا حول الهوية ومرادفاتها. وهي حالة تتكرر بصور مختلفة، تصعد وتهبط، في بلدان ديمقراطية كثيرة أوروبية وغير أوروبية. نعم هي حالة طبيعية كمخاض لوجود تغيرات ديموغرافية في هذه البلدان، ووجود هجرات بشرية بين الشعوب. بمعنى آخر لا نجد تلازماً قائماً يفرض أسبقية لوجود الديمقراطية على معالجة الطائفية.

أما إقرارنا بالديمقراطية كطريقة للحياة وكتنظيم للمجتمعات وكنظام للحكم فلا يعني إيماننا بأن الديمقراطية هي أفضل نظام

للحكـم، وإنـما نقول مـا قاله القائد البريطاني ونسـتون تشرتشـل إن الديمقراطية «ليسـت أفضـل نظم الحكم لكنها أقلها سـوءاً»! وبالتـالي فإن مقـدار إيمانا بها ينبعث من إيمانـا بها يفضي منها وبها لتحقيـق مصالح الناس كحـكام ومحكومين، أي بها يفضي لتحقيق مصالـح المواطنـين والوطـن أولاً وأخـيراً. رغـم كل ذلـك فهناك معطيـات كثيرة وسـجالات أكثـر حـول حقيقـة الديمقراطية في الغـرب وهل هي ناجحـة في تطبيق الديمقراطيـة أم أنها انحرفت عـن تطبيقاتها الصحيحـة؟ لكننا لن نخوض في هـذا المبحث كي نحافظ على موضوعنا الأساس.

فك الارتباط بين الديمقراطية والعلمانية في المعالجة

كعـادة المجتمعـات العربيـة والإسـلامية، بـل كعـادة عامة المجتمعـات في العـالم الثالـث، في تقبلهـا أو نفورهـا مـن تبعـات ومؤديـات المصطلحات وتداخلها ودلالاتها، نجد من الضروري التأكيد، كما أسلفنا مراراً، على الانعتاق من قيود المصطلحات كي نتمكن مـن التفكير خارج الصندوق. فرغـم قناعة الجميع بأهمية الديمقراطيـة، كأفـراد وطوائف وأحزاب ورجال أعمال وساسـة وحكومـات، إلا أن أغلبهـم ينفـر مـن الديمقراطيـة ويطعن فيها بمقـدار ما تقترب مـن الارتباط بمفـردة «العلمانيـة»، أو يرفضها بمقـدار مـا تتماس بها، حتى باتـت مفردة «العلمانيـة» عند البعض

معياراً لقبول الديمقراطية أو محاربتها. لذا لا غرابة في أن تمسي مفردة «العلمانية» في عالمنا الثالث من أكثر المفردات التي تتعرض للنبذ، وبقساوة تكفيرية لا مثيل لها، وبتعرض دعاتها لتهم التفسيق والزندقة والتحلل والشرك والكفر.

ليس موضوعنا الحكم بصحة تلك التهم أو الحكم بنفيها، لأن في التصدي لذلك دخولاً في مباحث متفرقة من حيث طبيعة إيمان دعاة العلمانية بها، ومن حيث أي علمانية يقصدون، ومن حيث علاقة علمانيتهم الفكرية بسلوكهم الديني، ومن حيث تبنيهم للعلمانية كعقيدة فكرية وسلوكية، أم تبنيهم لها كمنهج علمي فقط، ومن حيث تفريقهم أو عدم تفريقهم بين ثقافتهم العلمانية وتراثهم الاجتماعي وعرفهم وموروثاتهم السائدة. فالفرق بين تلك الثنائيات شاسع جداً. بل الفارق كبير بين المؤمنين بالعلمانية الرافضة للدين والمتدينين وبين المؤمنين بالعلمانية القابلة بالدين والمتدينين. وهناك فرق بين المعتقدين بالعلمانية كعلم ومنهج للحياة وبين المعتقدين بها كعلم دون تأثيرها بالحياة. وهناك فرق بين المؤيدين للعلمانية كرؤية للعمل السياسي ومعادية للدين والمتدينين، وبين المؤيدين لها والملتزمين بالتوافق مع الدين والمتدينين.

بيد أن موضوعنا، هنا، حول الديمقراطية المطلوبة لمعالجة

الطائفية وعلاقتها بالعلمانية. هدفنا هو فك الارتباط بين المخزون السلبي، في الذهن والنفس، من كلمة العلمانية، وبين ما قد يحتاجه الناس منها في إقامة وتحقيق الديمقراطية. لا نريد من هذا الطرح تبني أو معارضة العلمانية، بل نريد الأخذ منها بمقدار ما يخدم معالجة المشكلة الطائفية، ورفض ما فيها مما يتعارض أو يخل بمعالجة المشكلة الطائفية.

بإمكاننا أن نتعامل مع مصطلح «العلمانية»، وبصورة تقريبية، كما نتعامل اليوم مع مصطلح «العولمة». فليس كل ما في «العولمة» سلبيًا وضارًا، كما أنه ليس كل ما في «العلمانية» سلبيًا وضارًا. بل كما يمكن الاستفادة من مسار «العولمة» وتجاربها وإيجابياتها، يمكننا أيضاً الاستفادة من «العلمانية» وتجاربها وإيجابياتها. هنا من الضرورة بمكان التفكير، ليس خارج الصندوق فحسب، بل التفكير خارج فضاء الصندوق وبعيداً عنه حتى لا نكون سجناء لاسم الصندوق وما يرمز إليه من انغلاق على رمزيته ودلالاته. ولا يتحقق ذلك إلا بتفكيك مقاصد السياسات والأفكار «العلمانية» لنتمكن من هضم المقاصد المفيدة وطرد المقاصد المضرة. ولكننا هنا سنتطرق لليسير من هذه العملية بالمقدار الذي نحتاجه في بحثنا، لا بمقدار ما يحتاجه التفكيك علمياً وسياسياً وفلسفياً رغم أهمية ذلك.

فالمختصون يعتبرون العلمانية من المفاهيم السياسية، بل تُدرس ضمن مفاهيم العلوم السياسية، ويعتبرونها امتداداً «لأفكار ونظريات نيقولا مكيافللي في العصور الوسطى من القرن السادس عشر الميلادي، ثم تأثر بها الفيلسوف البريطاني هوبز وساهم في بلورتها، والذي يرى أن محور حياة الفرد ينصب في البحث الدائم والمستمر عن السلطة. وقد أُطلق على هذا التناول للسياسة فيما بعد مفهوم العلمانية، الذي يعني الفصل المطلق بين السياسة والدين»[(١)]. فالعلمانية إذن: «مفهوم سياسي اجتماعي نشأ إبان عصور التنوير والنهضة في أوروبا. عارض ظاهرة سيطرة الكنيسة على الدولة وهيمنتها على المجتمع وتنظيمها على أساس الانتماءات الدينية والطائفية، ورأى أن من شأن الدين أن يعنى بتنظيم العلاقة بين البشر وربهم، ونادى بفصل الدين عن الدولة وبتنظيم العلاقات الاجتماعية على أسس إنسانية تقوم على معاملة الفرد على أنه مواطن ذو حقوق وواجبات، وبالتالي إخضاع المؤسسات والحياة السياسية لإرادة البشر وممارستهم حقوقهم وفق ما يرون وما يحقق مصالحهم وسعادتهم الإنسانية»[(٢)].

لم يعد المفهوم السابق هو السائد لمعرفة العلمانية، فقد أخذ المصطلح مسارات عديدة في مدلولاته ومؤدياته، وهي من التباين

---

(١) الموسوعة العربية العالمية: ١٦/ ٤١٥، بتصرف.
(٢) موسوعة السياسة: ٤/ ١٧٩.

بمكان بمقدار حجم التباين بين المؤيدين لها والمعارضين. وفي التعريف السابق للعلمانية مجموعة من الخطوط العريضة التي باتت اليوم محل اتفاق بين أغلب المفكرين والساسة من التوجهات الدينية واللادينية. أهمها ما يلي:

أولاً: إن سعادة الإنسان والإنسانية هي المقاصد النهائية لما يراد الوصول إليه من العلمانية، وهذا ما يتفق عليه العلمانيون وغير العلمانيين. وقد «انطلق هذا المفهوم - العلمانية - من نظرة أوسع وأشمل هي النظرة الإنسانية (Humanism) التي مجدت الإنسان كمحور للكون»[1]. وسوف نتطرق في الصفحات اللاحقة لما يتعلق بهذه النقطة بشيء من التفصيل في المطلب الرئيس في معالجة الطائفية تحت عنوان «دولة الإنسان»، وهذه النظرة هي أساس من أسس الديمقراطية.

وثانياً: إن تنظيم العلاقات الاجتماعية ينبغي أن لا يقوم على أساس انتماءات الناس الدينية والطائفية. وهو مطلب يتفق عليه اليوم كل من يبحث في معالجة مشاكل الأقليات أو المشاكل الطائفية والعرقية، وفي الوقت نفسه هو مما تقوم وتدعو إليه الديمقراطية.

وثالثاً: إن تنظيم العلاقات الاجتماعية يجب أن يكون على أسس إنسانية تقوم على معاملة الفرد على أنه مواطن ذو حقوق

---

(١) موسوعة السياسة: ٤/ ١٨٠.

وواجبات. وهل يوجد، اليوم، من عقلاء الدنيا كلها من يرفض هذا المبدأ الإنساني الذي يمثل لب الفكر الديمقراطي؟!

ورابعاً: إن مبدأ «إخضاع المؤسسات والحياة السياسية لإرادة البشر وممارستهم لحقوقهم وفق ما يرون وما يحقق مصالحهم» هو مبدأ ديمقراطي لا يختلف عليه أو فيه دعاة الديمقراطية والساسة من جميع المذاهب الدينية والفلسفية. والعلمانية «نادت بالديمقراطية كأساس لعلاقة الفرد بالدولة والمجتمع»[1].

من جهة أخرى، وكما نلحظه في التعريف السابق، لا تدعو العلمانية لرفض الدين، بمعنى «لا تنكر العلمانية الإيمان الديني أو تنادي بالإلحاد»[2]. وإنما تنادي بفصل الدين عن السياسة والدولة، والأمران مختلفان، فبينما يغلب اتفاق العقلاء، غالباً، على الأمر الأول، فهم يختلفون، دائماً، على الأمر الثاني. فالفصل بين الدين والدولة جاء نتيجة لحراك طويل وصراع مرير بين الكنيسة والدولة الممثلة في المالك الأوروبية في القرون السابقة، حيث تعسف رجال دين الكنائس وسعوا للسيطرة على الناس، وساد الظلم والفساد في إدارتهم لشؤون العباد حتى باتت الدماء تسال في بلاد كثيرة، وقد شمل ذلك كل من سعى لنقد الكنيسة

(١) موسوعة السياسة: ٤/ ١٨٠.
(٢) موسوعة السياسة: ٤/ ١٨٠.

وتصرفاتها، وكل من يبدي علماً مخالفاً لرأي الكنيسة، فبات الظلم يقوم باسم الدين، والقتل يجري باسم الدين، وتنتهك الحرمات باسم الدين. بيد أننا في العالَمين العربي والإسلامي لم نعش ولا نعيش تشابهًا كليًا لتلك الحقبة، لذا لا توجد مسوغات تلزمنا بالأخذ بهذا الرأي أو العمل بهذه الرؤية.

لذا لا نرى هناك أي تلازم ضروري بين الأخذ بالعلمانية الكاملة ومعالجة الطائفية وهو تلازم لما لا فرض على تلازمه سياسياً وفكرياً. وقد وقع بعض ساسة العرب في خطأ هذا التلازم كما دعا الزعيم الدرزي واللبناني المرحوم كمال جنبلاط ضمن البرنامج المرحلي للأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية الذي أعلنه في ١٨ آب ١٩٧٥ - في سياق معالجة الطائفية في لبنان -، دعا إلى تطبيق العلمنة الكاملة، بدءاً بإلغاء الطائفية السياسية. واعتبر أن الحد الأدنى المطلوب لتجاوز الطائفية يتمثل الآن في إلغاء الطائفية السياسية في مجال التمثيل الشعبي وفي الإدارة والقضاء والجيش[١]. فالحد الأدنى الذي تحدث عنه الزعيم الدرزي وإلغاء الطائفية السياسية، رغم أنهما من صلب الأفكار العلمانية إلا أنهما مقبولتان في العالَمين العربي والإسلامي، بينما الدعوة إلى تطبيق العلمنة الكاملة محاربة ومرفوضة اجتماعياً وفكرياً، وهو ما قصدناه من عدم التلازم

(١) نحن... والطائفية،:٩٩.

بين الأخذ بالعلمانية الكاملة ومعالجة الطائفية.

عدم التلازم هذا لا يتعارض مع ما تقوم عليه العلمانية من «مبدأ الفصل بين المجتمع المدني والمجتمع الديني في الدولة. إذ الدولة لا تتدخل في الشؤون الدينية وهي تقف موقف الحياد واللامبالاة تجاه الأديان ومؤسساتها، كما أنه ليس لرجال الدين أيّة سلطة سياسية ولا يرعون شؤون الدولة السياسية الاجتماعية والاقتصادية والإدارية»[1]. نعم هناك خلاف حول بعض أجزاء هذا المبدأ، وفعلياً افترق الأوروبيون في تطبيقاته حول سلطة رجال الدين وأين ومتى ينبغي تدخلهم أو التفاهم معهم. فبعد حقبة الفصل الحاد بين الدولة والكنيسة وتبني العلمانية الكاملة بعد حرب ضروس بين الطرفين، وبعد مرور عقود من الزمن نرى اليوم كثيرًا من الدول يعير انتباهاً لرأي الكنيسة، بل بعضهم يسعى لتسييسها من جديد. بمعنى آخر ما عاد الفصل الكلي بين المجتمع والدين، أو بين الدين والدولة، أو بين الدين والسياسة، ما عاد هذا الفصل حقيقيًا على الأرض، بل هو من تخيلات بعض الساسة وبعض المتأدلجين في عالَمِنا العربي والإسلامي.

و«القول بفصل الدين عن الدولة لا يعني فصل الدين عن المجتمع والشعب، ولعل المفهوم الأول ضمانة لممارسة الثاني، وهذا على كل حال ما يمكن استخلاصه من دراسة مسار الدولة

---

(١) قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية: ٢٤٤.

والديـن في المجتمعـات الأوروبيـة بـأو التـي تفرعـت عـن هـذه المجتمعـات. وليس من الضرورة بشيء أن يتكرر هذا النموذج في المجتمعات الأخرى كالمجتمع العربي المسـلم... وإن فصل الدين عن الدولة مفهوم مسيحي يرتكز على المبدأ القائل بالفصل بين (ما لقيـصر ومـا لله)»[١]. وخلاصة الأمر أن هـذا الفصل هو من نتاج المخاض الاجتماعي الثقافي والصراع السـياسي الذي وصلت إليه تلك البلدان، ورأت تلك الشعوب فيه صلاحًا لها. ولا يعني ذلك إلا أننا نسـتفيد منها فيما يخدم معالجة الطائفية في مناطقنا ولمصلحة الحيـاة الكريمة لشـعوبنا، ولا يسـتلزم ذلك تبنـي العلمانية بما هي فكر أيديولوجي وعقيدة فكرية.

فالعلمانيـة في الدول الأوروبية والتي سـعت بعـد انتصاراتها على الكنيسـة في عـصر النهضـة الأوروبية، وعملت على إبعـاد الدين عن كل ميادين الحيـاة والعلم كرد فعل عنيف ضـد الدين وصل إلى منع تدريـس الديـن في المـدارس العامـة والخاصـة، «ولكنـه الآن لم يعـد مـبرراً خصوصـاً بعد أن ترسّـخت العلمنة في بلد كفرنسـا، وفُصلت الدولـة عن الدين»[٢]،أما اليـوم فهي تمر بمرحلة جديدة تنادي بعض الأصـوات فيها بالعودة للدين والأخلاق الدينية. وهو ما يؤكد قولنا بعدم التلازم بين الأخذ بالعلمانية الكاملة ومعالجة الطائفية.

---

(١) الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي: ج٢/ ٢٠٤٨.

(٢) الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي: ج٢/ ٣٢٩٣ عن أركون، تاريخية الفكر الإسلامي.

التجربة الدنمركية

هناك مجموعة من المميزات التي تمتاز بها التجربة الدنمركية كمملكة برلمانية ديمقراطية، منها نظام الاستفتاء الشعبي، كثرة الأحزاب المشاركة في إدارة البلاد، الحرية الدينية مع وجود مذهب رسمي للدولة، إعطاء مقاطعتين من مقاطعاتها الاستقلال أو الحكم الذاتي، وكذلك الرفاهية الاجتماعية. وهذه الصور بمثابة نتائج جميلة لتطبيقات مختلفة لبعض الجوانب الديمقراطية في مملكة الدنمرك التي تتألف من شبه جزيرة واحدة ومن ٤٨٣ جزيرة متجاورة، منها فقط ١٠٠ جزيرة آهلة بالسكان، منها جزيرة جرينلاند التي لديها حكم ذاتي، وجزر فارو التي تُدار بحكم ذاتي أيضاً. وهي من الدول الإسكندينافية. وتُعتبر من أشهر الأمم البحرية في العالم. وكانت الدنمرك أول بلد يلغي نظام الرق في جزر الأنتيل الدنمركية في عام ١٧٩٢م.

هي مملكة دستورية يحكمها ملك أو ملكة ورئيس للوزراء ومجلس الوزراء والبرلمان. يرأس الملك الدولة وفق دستور عام ١٩٥٣م لكنه في الحقيقة ذو نفوذ محدود، ويعين الملك رئيساً للوزراء الذي يجب أن يحصل على دعم أكثرية أعضاء البرلمان. وإذا حقق حزب سياسي واحد غالبية نيابية ساحقة، فإن زعيم ذلك الحزب عادة يصبح رئيساً للوزراء. ومع ذلك، فإن العدد الكبير للأحزاب في الدنمرك يجعل الأمر مستحيلاً لأي حزب بمفرده أن

ينال الأغلبية. وإذا لم تكن الأغلبية لحزب واحد فالشخص الذي يكسب دعم أقوى ائتلاف حزبي يصبح رئيساً للوزراء. ويتألف البرلمان الدنمركي من مجلس واحد يتولى الحكم الفعلي، التشريع، ويتكون من ١٧٩ عضواً يتم انتخابهم دورياً كل أربع سنوات. وينتخب ١٧٥ عضواً من الدنمرك، وعضوان من جرينلاند التي تتمتع بحكم ذاتي، وكذلك عضوان من جزر فارو التي تتمتع هي أيضاً بحكم ذاتي. ويعين البرلمان موظفاً يدعى «ناظر المظالم» وهو الذي يتحرى شكاوى المواطنين ضد أعمال وقرارات الحكومة.

يُعتبر نظام الاستفتاء العام من الأنظمة التي تميز الدنمرك إذ تخضع أنواع معينة من القوانين التي يُقرها البرلمان لموافقة المقترعين الدنمركيين. ويجب أن يعطى الشعب الدنمركي أيضاً الفرصة للتصويت على مشروع إذا ما طلب ثلث أعضاء البرلمان ذلك، لأن الدستور هو الذي ينظم الحياة السياسية والحقوقية والاجتماعية. وغالباً ما تلجأ الحكومة إلى أسلوب الاستفتاء الشعبي، كما حدث بالنسبة لقضية انضمام الدنمرك إلى السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٧٣م، وكما حدث بالنسبة إلى تبني الدستور الجديد المعدل في مرحلة سابقة، وكما حدث عندما رفض الشعب الدنمركي في استفتاء عام ٢٠٠٠ تطبيق العملة الأوروبية الموحدة اليورو.

وعلى الصعيد الإداري تنقسم الدنمرك إلى أربع عشرة مقاطعة وبلديتين كبيرتين هما: كوبنهاجن وفريدريكسبورج.

وتقسم المقاطعات الأربع عشرة بدورها إلى حوالي ٣٠٠ بلدية صغيرة. وتتألف البلدية في معظم الحالات من مركز حضري ومنطقة ريفية. ولكل مقاطعة أو بلدية في الدنمرك مجلس ينتخبه المواطنون، ويختار كل مجلس محافظاً ليترأس الحكومة المحلية.

من جانب آخر تستفيد التيارات السياسية من تقليد ديمقراطي قديم في الحياة السياسية الذي يتيح للجميع إنشاء الأحزاب السياسية منذ تبنت الدنمرك أول دستور ديمقراطي عام ١٨٤٩م. فقد بلغ عدد الأحزاب المتمثلة في المجلس النيابي لعام ١٩٧٥م عشرة أحزاب تحتل عدداً من المقاعد، بحيث ينعكس ثقلها السياسي على الحياة السياسية والحكومية بشكل عام. أما في ديسمبر من عام ١٩٧٣م فقد أسفرت الانتخابات عن فوز ممثلين من مختلف الأحزاب السياسية بحيث أصبح من الصعب التوفيق بين التيارات السياسية، خاصة أن بين هذه الأحزاب حزبًا حديث العهد في الحياة السياسية الدنمركية، هو حزب التقدم الذي يتصف بحماسته لإلغاء الضرائب وحل الجيش وجهاز الموظفين. فشكلت حكومة تكتل بين الأحزاب اليمينية، الذي حاول أن يدير البلاد، ولكن التكتل لم يكن متجانساً، فدعت الحكومة إلى انتخابات جديدة بعد عام واحد.

وعلى صعيد الرفاهية الاجتماعية، وحيث إن عدد السكان بلغ ٥،٥٠٠,٠٠٠ تقريباً، و٣٥٪ منهم يسكنون في العاصمة

كوبنهاجن وضواحيها، ويعيش ٨٦٪ من الشعب في مناطق حضرية ومدنية، فإن مستوى المعيشة الراقي وخدمات الرفاهية الاجتماعية الواسعة يؤكد أن المدن، نتيجة لذلك، ليس بها أحياء فقيرة مكتظة بالسكان. ويعيش معظم سكان المدن في شقق كما يقطن كثير من مواطني الضواحي في منازل تحوي عائلة واحدة. فالدولة تؤمن كل أنواع الضمانات الاجتماعية للمواطنين. فبالإضافة إلى مجانية التعليم، فكل لوازم الدراسة مجانية من القرطاسية حتى الأدوات الرياضية والأحذية، وتقدم الضمانات الاجتماعية والصحية المتنوعة بما فيها طب الأسنان، بحيث لا تكاد الدنمرك تشكو إلا من بطالة عادية وطفيفة، هذا بالإضافة إلى الجهود المبذولة للحفاظ على مستوى المعيشة، والرخاء النسبي، الذي ينعم به الدنمركيون. ويتناول غالبية الدنمركيين أربع وجبات في اليوم الواحد، ويستخدم نصف الشعب تقريباً الدراجات في تنقلاتهم، ومعظم الطرقات بها ممرات مخصصة للدراجات.

ليس في الدنمرك ثروة معدنية تذكر ولكن، على الرغم من ذلك، تعتبر الدنمرك بلداً غنياً، فهي تحتل المرتبة السابعة من حيث الدخل القومي للفرد الواحد، وهي في المرتبة الرابعة في العالم إذا ما استثنينا دول الخليج العربي. فقد كان معدل الدخل القومي لكل مواطن فيها، عام ١٩٧٩م، حوالي ١٠,٠٠٠ دولار أي أكثر من معدل الدخل للفرد الواحد في الولايات المتحدة الأمريكية وفي فرنسا. لذا تتمتع الدنمرك بأحد أعلى مستويات المعيشة في

العـالم، وقد حقق الدنمركيون ازدهـاراً على الرغم من أن أرضهم تفتقر إلى الموارد الطبيعية.

ونجد في التركيبة السـكانية حالة من التجانس مع أن أصولهم فيهـا بعض الاختلاف. الأغلبية العظمى من سـكان الدنمرك هم دنمركيون، هناك أقليات إسـكندنافية في البلاد وأقلية ألمانية تتركز في الجنوب، ونسـبة لا بأس بها مـن الأجانب المهاجرين في البلاد. فمنهـم من الاسـكيمو، ومـن النرويـج، وتتكون الأقليـة العرقية الوحيدة من ٤٠,٠٠٠ نسـمة من أصل ألماني. ويعيشون في جتلاند الجنوبية على طول الحدود البرية الوحيدة مع ألمانيا. ورغم أن ٩٧٪ مـن الشـعب الدنمركي ينتمـون إلى الكنيسـة اللوثريـة الإنجيلية وهي كنيسـة الدنمرك الرسمية، كما يقضي القانون أن يكون الملك من أتباع هذه الكنيسـة، غير أن لأفراد الشـعب - وهو الأمر المهم - كامـل الحريـة في عبـادة ما يؤمنون به. ويشـكل المسـلمون نحو ٢ ٪ من السـكان ما يجعلهم ثاني أكبر مجموعة دينية في البلاد. هذا إضافة لأقليـات دينية أخرى تتبع الكنيسـة الرومانية الكاثوليكية وكنيسة المجاس الإصلاحي واليهود.

وهنـا نلحظ أمرًا آخر يميز التجربة الدنمركية في إدارة الشـأن الديني بحيث يقوم عشرة أساقفة بإدارة الكنيسـة اللوثرية الإنجيلية، ولا يوجد لها قائد روحي أعلى ولا سـيطرة فردية عليها. ولم تشـهد الدنمـرك آية مواجهـة دينية طوال تاريخهـا القديم والحديث. هذا

بالإضافة إلى الديمقراطية التاريخية التي تتسم بالتسامح في ممارسة الشعائر.

مهم أن نشير إلى أن أغلب الشعب الدنمركي يجيد القراءة والكتابة، ويعتبر شعبًا متعلمًا. وتبلغ نسبة توزيع الصحف في الدنمرك مستوى رفيعاً إذ هناك ٤ نسخ لكل عشرة أشخاص، وهي من أعلى النسب في العالم. وهناك حوالي ٢٢٠ صحيفة ومجلة من بينها ٥٠ صحيفة يومية رئيسية.

حكم ذاتي لمقاطعتين

تبقى لدينا أخيراً الإشارة إلى إعطاء الدنمرك الاستقلال، أو ما يسمى أيضاً الحكم الذاتي لمقاطعتين من مقاطعاتها، وهما: جزيرة جرينلاند، وجزر فارو. نعم هناك تضاريس جغرافية طبيعية، وديمغرافية خاصة بالجزيرة التي يقطنها ٨٠٪ من الإسكيمو و٢٠٪ من أصول دنمركية، وأسباب موضوعية أخرى ، دافعة وضاغطة على الدنمرك لتنحى نحو إعطاء الجزيرتين حق الحكم الذاتي، كل ذلك صحيح، ولكن مجرد قبول الدنمرك مبدأ إعطاء الحكم الذاتي لهما هو ميزة تستحق الالتفات والدراسة. فمن تلك الدوافع: بُعد المسافة بين مملكة الدنمرك وجزيرة جرينلاند التي تقع على بعد ٢٠٩٠كم شمالي المحيط الأطلسي، بل تُعتبر جزءاً من أمريكا الشمالية، وتبعد في بعض أجزائها نحو ١٦ كم من

كندا فقط! من جهة أخرى تغطي طبقة جليدية دائمة ما يعادل ٩٠٠ , ٨٣٣ , ١ كم مربع من أرضها، أي ما يعادل أربعة أخماس مساحة الجزيرة البالغة ٦٠٠ , ١٧٦ , ٢ كم مربع إذ تُعد جرينلاند أكبر جزيرة في العالم.

بهذه المساحة الشاسعة تصبح جرينلاند أكبر من الدولة الأم - الدنمرك - بحوالي ٥٠ مرة. ولكن الدولة الأم تفوقها في عدد السكان بنحو ٩٥ مرة، ومعظم أرض الجزيرة تتعرض لشمس ساطعة في الصيف لمدة ٢٤ ساعة، وتحتجب الشمس عنها تماماً في الشتاء. ورغم ذلك أعطت الدنمرك لها حكمًا ذاتيًا محليًا في عام ١٩٧٩م لإدارة شؤونها الداخلية والإقليمية بصورة كاملة بما فيها النظام الضريبي والتعليمي، من خلال تصويت البرلمان الدنمركي على ذلك. واحتفظت الدولة الأم بإدارة الشؤون الخارجية والدفاع فقط. وأصبح سكان جرينلاند يتقلدون المناصب، ويحكمون مقاطعتهم بدون أي تدخل خارجي. ويمثل الجزيرة عضوان في البرلمان الدنمركي. قبل ذلك كانت الجزيرة وفق الدستور الدنمركي تُعتبر مستعمرة دنمركية، ولكن في عام ١٩٥٣م تغير الدستور الجديد، وأصبحت جرينلاند مقاطعة دنمركية وليست مستعمرة، وأصبح لها الحقوق والواجبات نفسها، مثل السكان الدنمركين وأعطي سكانها، الذين يبلغ تعدادهم حوالي ٨٥٠٠٠ نسمة، حق التصويت.

اليوم، يشرف على حكومة جرينلاند مجلس برلماني ومجلس للحكم. وعدد أعضاء البرلمان فيها يبلغ ٢٧ عضواً، ينتخبهم الشعب. أما مجلس الحكم، فيتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء ينتخبهم البرلمان. يختار الناخبون في جرينلاند عضوين للبرلمان الدنمركي. أما المجلس الإقليمي فينتخب لحل المشكلات الإدارية. ومعظم سكان الجزيرة ينتمون إلى الكنيسة اللوثرية، وهي الكنيسة الرسمية في الدنمرك.

أما جزر فارُو فقد حصلت من الدنمرك على الحكم الذاتي في عام ١٩٤٨م، ولهم كذلك برلمانهم الخاص، ويرسلون عضوين كممثلين لهم في برلمان الدولة الأم في كوبنهاجن. وهي مكونة من ١٨ جزيرة وبعض الشعب المرجانية، وتقع بين أيسلندا وجزر شتلاند في المحيط الأطلسي الشمالي. ومساحة المجموعة كلها ١٤٠٠ كم مربع وسكانها نحو ٤٢٠٠٠ نسمة، وهم أناس أشداء من أصل نرويجي[١].

---

(١) اعتمدنا في المعلومات الواردة في التجربة الدنمركية، وبتصرف، على: الموسوعة العربية العالمية: ج١٠/ ٣٩٨-٤٠٩، وج٨/ ٢٩٦-٢٩٩، وج١٧/ ١٩٠. وموسوعة السياسة: ٢/ ٦٤٦-٦٥٢. وموقع: ويكيبيديا: الموسوعة الحرة في شبكة الأنترنت.

المعالجة على قاعدة «المواطنة الدستورية»

ما لم يكن جميع المواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، لن تفلح أي معالجة للطائفية في البلدان التي تعاني من المشاكل الطائفية. هذه من القواعد الأساسية لنجاح المعالجة، ولا استثناءات لهذه القاعدة. لا استثناء لأسرة أو قبيلة مهما بلغ شأنها. ولا لحزب أو شخصيات اعتبارية مهما بلغت مقوماتها. ولا لقومية أو طائفة مهما بلغ حجمها. لأن مشكلتنا في العالَمين العربي والإسلامي أننا نُحب الاستثناءات لأنفسنا ولمحبينا ولأقاربنا. فلا محاباة أو محسوبيات أو منسوبيات أمام قاعدة «المواطنة الدستورية». الجميع تحت مظلتها سواسية بحكم القانون والدستور.

لذا يمسي موقف الدولة التنفيذي والرقابي هو الحياد المنصف والموضوعي لتطبيق هذه القاعدة. فـ«دولة المواطنة الحقيقية - هي - التي تقوم على حياد الدولة تجاه انتماءات المواطنين وهوياتهم

الثقافيـة»[١]. الحيـاد المنصـف بمعنـى أنـه لا أحد فـوق القانون، فالفـرص متاحـة للجميـع، والإعـلام متـاح للجميـع، والتعليم والصحـة والخدمات والتوظيـف متاحة للجميـع دون تفرقة بين المواطنـين. والحيـاد الموضوعـي بمعنى اتخـاذ العدالـة مجراها بين المواطنـين بموضوعيـة يعطي للمظلـوم حقه ويرد لـه اعتباره بلا إفراط أو تفريط، ويعاقب الظالم أو المعتدي أو المجرم بما يستحقه، بلا استبداد أو تعسـف. حياديـة منصفة وموضوعية لا يستشـعر معها أي مواطن بأنه مهضوم أو مغبون أو مسـلوب أو مغشوش. حيادية منصفة وموضوعية لا تستشعر فيها أي طائفة أو جماعة بأنها مستبعدة أو مهمشة أو مجروحة في كرامتها ومعتقدها ورموزها.

فـ «المواطنـة الدسـتورية» تنبني على أصـول ثابتة في نصوص الدستور الذي يقننها بمواد قانونية ولوائح نظامية تعتمدها الدولة ومؤسساتها وأجهزتها في تسيير نظام الحكم وإدارة أجهزة الدولة. لذلك لا فراغ في مواد الدستور، ولا مكان لإعادة تفسير مواده أو إعادة توجيهها بشكل يُخل بـ «المواطنة الدستورية»، فلا تتاح لجهة أو وزارة أو جهاز في الدولة لينفرد بالتصرف مع المواطنين بالتمييز بينهم بحيث يُقدم مصالح مواطنين محددين من عائلة ما، أو يميل لخدمة عشـيرة مـا أكثر من غيرهـا، أو يميز طائفة ما على حسـاب

(١) استعمالات الذاكرة: ٩١.

غيرها من الطوائف. والأهم، هنا، سيادة روح قوانين «المواطنة الدستورية»، وإلا باتت قوانين «المواطنة» مجرد حبر على ورق، وشعارًا لا يمت للحقيقة والواقع بصلة.

نعم توجد، في بعض دول عالمنا الثالث، نصوص في الدساتير تنص على «المواطنة الدستورية» ولكنها خالية من روح المواطنة في النفوس والعمل والتعامل. في أنفس المسئولين والأفراد والجماعات. وفي عمل الدوائر الحكومية التي ينبغي أن تصب في ترجمة مصالح المواطنين. وفي التعامل بين المواطنين تجاه بعضهم، وفي تعامل أجهزة الدولة معهم. لذا تكمن المشكلة في التمييز في تطبيق النصوص الدستورية، وفي غياب روح التآلف بين الطوائف في المواد الدستورية، وفي الفساد الإداري والمحاباة السياسية لصالح فئات وطوائف معينة. هذه المشكلة تعني غيابًا كاملاً أو جزئيًا، حسب كل بلد، للمساواة بين المواطنين مما يسلب من «المواطنة الدستورية» روحها ويجعلها بلا طعم أو لون أو رائحة.

نأخذ لبنان مثالاً، فكلما سخنت الأجواء الطائفية ضعفت نسبة الإحساس بالمواطنة الدستورية، ويقل منسوب التفاعل الوطني المشترك بين الناس، بينما مطلبهم جميعاً، تقريباً، العيش المشترك وفقاً للمواطنة الدستورية، «لذا يستدعي الأمر حركة استدراك إنقاذية ترد الحال اللبنانية من مسار الطوائف المتآلفة

أو المتناحـرة، إلى حركـة بنـاء الدولة اللبنانية على قواعد راسـخة، وفي طليعتها معالجة الشروخ العميقة في العيش المشـترك والوحدة الوطنية. وأشـارت اسـتطلاعات للـرأي أجرتها مطبوعة شـهرية بيروتيـة، الدولية للمعلومـات International Daily ، وصدرت في فبرايـر ٢٠٠٦م إلى أن غالبيـة الطـلاب الجامعيـين اللبنانيـين، مـا زالوا متمسـكين بمفهوم (المواطنـة)، على رغم موجـة طائفية ومذهبيـة فعلـت فعلهـا بشـكل عـام، ولم ينـج منها حتى الجسـم الطـلابي. وأن ٨, ٥٧٪ من الذين جرى اسـتطلاعهم بين ٣١/ ٨ و١٤/ ١٠ مـن عام ٢٠٠٥م قالوا: إنهم يفضلون العيش في منطقة متعددة الطوائف الدينية. وفي التفاصيل حيث أجري الاسـتطلاع على ٦٧٥ طالباً من تسع جامعات لبنانية متنوعة، أجاب ٥, ٩١٪ مـن طلاب الجامعة الأمريكية في بيروت AUB بتفضيلهم السـكن في أماكن متعددة الطوائف، تلتها الجامعة اللبنانية الأمريكية LAU إذ فضل ٧, ٦٨٪ من الطلبة الأماكن المختلطة طائفياً»[١].

ومفهوم المواطنة يتجـاوز كل التصنيفات المتفرعة من هويات المواطنين نحو مظلة أرحب وأوسـع. ويسـاوي بين سكان الوطن ما دام الجميع يستظلون بظل المفهوم الواحد للمواطنة والمواطنية. فقانونيـاً تُعتـبر المواطنـة هـي «التمتـع بالحقـوق المدنيـة المرتبطـة

(١) الطائفية، مركز المسبار للدراسات: ٦١-٦٢.

بالجنسية. ويراد بذلك حق التصويت في الانتخابات السياسية، حق الترشيح، ممارسة الحريات العامة المتعلقة بالمشاركة السياسية، وتولي الوظائف العامة في أجهزة الدولة... فيرتبط المفهوم إذاً بالديمقراطية»[١] وهي أيضاً «صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى وطن... وإضافة إلى المؤشر السياسي لمعنى المواطنة، نجد مؤشرات أخرى مثل مؤشر الولادة، أي أن المواطن هو ابن مواطن لم يحرم من حقوق المواطنة، وهذا التعريف هو الأقدم... وهناك أيضاً مؤشر حقوقي، فالمواطن هو ذلك المعترف به كمواطن على مستوى القانون، هذا المؤشر يعود إلى الرومان... أما المؤشر الاقتصادي أو بالأحرى المالي للمواطنية يفيد بأن المواطن هو الفرد الذي يتمتع بملكية محددة، ويساهم في موازنة الدولة ضمن شروط معينة...»[٢].

فالمساواة بين المواطنين تُعتبر هي روح «المواطنة الدستورية». ووطن بلا مساواة كالإنسان بلا روح، فهو ميت في الحقيقة والواقع، فيموت الوطن عندما تغيب المساواة عنه. لأن رضا وتراضي المواطنين على وطنهم يعني رضاهم على المساواة السائدة فيه، ودائماً ما يكون عدم المساواة بين مكونات المجتمع والوطن هو مبعث الصراعات بين الشعوب ودولها، وبين الطوائف الموالية

---

(١) قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية: ٣٧٧.
(٢) موسوعة السياسة: ٦/ ٣٧٣-٣٧٤.

للدولة والطوائف المعارضة لها، وبين الجماعات والأحزاب التي تستشعر التميز والإجحاف ضد الدولة والأحزاب والجماعات الموالية لها. والمساواة الحقيقية هي التي تجعل الجميع شركاء في صنع القرارات التي تتخذ صفة الصالح العام. ويقول رونالد دوركين وهو من أبرز ممثلي المدرسة الليبرالية المعاصرة «إن المساواة السياسية تفترض أن يكون للضعفاء من أبناء طائفة سياسية معينة حقّ احترامهم والاهتمام بهم من جانب حكومتهم، على أن يكون هذا الحق مساوياً للحق الذي يؤمنه الأقوياء لأنفسهم، بحيث إنه إذا كان لبعض الأفراد أن يتمتعوا بحرية اتخاذ قرارات معينة، مهما كانت مضاعفاتها بالنسبة للصالح العام، فيجب أن يتمتع جميع الأفراد بالحرية نفسها»[1].

المساواة معيار «المواطنة الدستورية»

ومن معايير نجاح ووجود روح «المواطنة الدستورية» قدرة وصول المواطن للمشاركة في صنع القرارات العامة، سواء عبر من يمثله في مجلس البرلمان أو مجالس الشورى أو ما شابهها، أو عن طريق التصويت على القرارات المصيرية والتأسيسية. وكلما بعُدت الشقة على المواطنين والجماعات للمشاركة في قرارات الصالح العام، أو استحالت، كما هو في أغلب بلدان العالم الثالث، تفتقد

---

(١)ما هي الديموقراطية، ألان تورين: ٣٤، عن، Ronald Dworkin، Taking Rights Seriously.

الدولة أو يفتقد الوطن صفة المساواة. لأنه قد يتساوى المواطنون في الحصول على بعض خدمات الدولة، وهذا ما يمكن تسميته بالمساواة الخدمية بين المواطنين، ولكنهم لا يتساوون في قدرتهم على المشاركة في صنع القرار، لأن الأول قد يحدث لترضية النفوس، ولإظهار صورة الحكومة بمظهر المدافعة عن المساواة، بينما الثاني مطلوب كحق دستوري للمواطنين ويشير إلى مدى التزام الدولة بـ «المواطنة الدستورية». لذا «كان منظرو الديمقراطية ، من لوك إلى روسو إلى توكفيل، يعون أن الديمقراطية لم تكن تكتفي بطرح المساواة بالحقوق بصورة تجريدية، بل إنها كانت تدعو إلى المساواة المذكورة على سبيل مكافحة التفاوتات والاجحافات القائمة، لاسيما تلك التي تحول دون الوصول إلى القرار العام[1].

والمساواة بين المواطنين هي مما تذهب إليه أقوال أهل العلوم المختلفة في المساواة. فقد قال اللغويون في معناها، فـ«سواء الشيء: مثله... واستوى الشيئان وتساويا: تماثلا... ويقال ساويت هذا بذاك إذا رفعته حتى بلغ قَدْره ومَبْلغه... ويقال ساوى الشيء الشيء إذا عادله... ويقال: فلان وفلان سواء أي متساويان... والسويّة والسّواء: العدل والنَّصَفة...»[2]. وقال أهل الفلسفة إن المساواة «لا معنى لها إلا المماثلة في المقدار والكمية فلا بدّ أن يكون

---

(١) ما هي الديموقراطية، ألان تورين: ٣٤، عن Ronald Dworkin Taking Rights Seriously.

(٢) لسان العرب: ٧/ ٣٠٩-٣١١.

المتساويان متّحدين في نوع من الكمية»[1]، وقريب منهم قول أهل المنطق في المساواة إنها «الحالة التي تكون عند توهمك تطبيق أبعاد المتصل أو آحاد المنفصل بعينها على بعض مارة في تزّيدها، فلا تجد أحد المطبّقين يحصل عند حدّ لم يحصل الآخر عند ذلك الحد. وغير المساواة أن يجاوز أحدهما أو يقصر. فالمطابقة التي لا يوجد فيها اختلاف الحدود تسمّى مساواة، فإن اختلفت الحدود لم تكن مساواة»[2].

وتعتمد قاعدة المساواة عند أهل العلوم السياسية على «مفهوم المساواة الإنسانية: فالشخص الإنساني أينما كان له نفس القيمة، ونفس الكرامة، (بغض النظر مثلاً عن الاختلافات الطبيعية، والعنصر والجنس). هذه المطالبة بحق الكرامة هي في يومنا مضمونة (على المستوى القانوني) فمنذ عام ١٩٤٥م نصت عليها الأمم المتحدة، وأعلنت في ديباجة الدستور الفرنسي لعام ١٩٤٦م... وتشكل المساواة المبدأ الثاني من المبادىء السياسية، المولودة مع الثورة الفرنسية. وهي من الحقوق غير القابلة للتقادم. وتقوم على مبدأ: أن الناس يولدون متساوين في الحقوق. وهي من هنا الأساس للمساواة المدنية، وهذا يعني أنها تلغي الامتيازات القانونية المولودة على المستوى السياسي، من عدم المساواة

---

(١) الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي: ج٢/ ٢٦١٢، عن صدر الدين الشيرازي، الأسفار الأربعة.

(٢) الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي: ج٢/ ٢٦١٢، عن ابن سينا.

الطبيعية»[1].

والمساواة بين المواطنين القائمة على «المواطنة الدستورية» هي أيضاً مما ذهب إليه أهل العلوم الاجتماعية، فهي عندهم «حالة التماثل بين الأفراد في المجتمع. وقد كانت النظم السياسية تقتصر على حق الأفراد في المساواة أمام القانون فيما سنَّه لهم من حقوق وواجبات بغض النظر عن الشخصية والمولد والطبقة والدين والثروة. ثم تطور مفهوم المساواة فشملت المساواة الاجتماعية والاقتصادية»[2]. لذا يمكن القول إن المساواة هي من صور العدالة الاجتماعية والسياسية، والعدالة لا تتحقق مع غياب المساواة بين المواطنين، بل يمكن الزعم بأن غياب المساواة ينفي عن الدولة صفة الدولة القانونية والدستورية.

لا يمكن أن تتحقق المساواة بفرض الولاء على المواطنين للدول. ولا بمطالبة الناس بالقيام بواجباتهم تجاه بلدانهم. فكما أن للأوطان الحق في مطالبة المواطنين بتأدية واجباتهم تجاهها، كذلك للمواطنين الحق بمطالبة الأوطان بحقوقهم، ولا توجد أسبقية لهذا على ذاك، بل الأمر حالة متبادلة ومستمرة. بيد أن الوضع في عالمنا الثالث يسير على قاعدة مطالبة الدول بولاء المواطنين قبل أن يعطوهم حقوقهم، بل تطالب بعض الدول بالولاء بغض النظر

---

(١) موسوعة السياسة: ٦/ ١٧٠-١٧١، بتصرف.
(٢) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: ١٣٦.

عـن الحقوق متـى وكيف تُعطـى، ويصل الأمـر إلى أن تمن بعض الدول على شـعوبها بالخدمـات التي تقدمها الـدول لهم كالصحة والتعليـم. من جهة أخـرى، فإن «صفة الوطنية لا تسـتدعي فقط أن يطالب الإنسـان بحقوقه الواجبة له على الوطن، بل يجب عليه أيضـاً أن يـؤدي الحقوق التـي للوطن عليه، فـإذا لم يوف أحد من أبنـاء الوطن بحقوق وطنه، ضاعت حقوقه المدنية التي يسـتحقها على وطنه»[1].

(١) الطهطـاوي، الأعـمال، عن الموسـوعة الجامعـة لمصطلحـات الفكر العربي والإسلامي: ج٢/ ٣٠٦١

الفصل الرابع

٤

مطلب الطوائف: دولة الإنسان

دولة الإنسان

معضلة مصطلحات المعالجة

المراد من «دولة الإنسان»، هنا، شكلاً ومضموناً، ليس صيغة محددة للدولة أو الوطن أو الحكومة، تلك الصيغة التي نستهدفها من خلال طرح معالجة للطائفية في البلدان المتعددة الهويات. فقد يسميها البعض بـ «الديمقراطية التوافقية»، وقد يسميها البعض بـ «الدولة الليبرالية»، بل قد يراها البعض «دولة علمانية» فيما يراها غيرهم «دولة دينية»، وقد يطلق عليها كل مهتم اسماً آخر أيضاً، وهذا التباين في فهمها مبعثه كيفية قراءة الفكرة ومستوى نضج المتلقي في تقليبها، وبالتالي عنونته لها ثم تقبله بها. بيد أن المطلب النهائي، والمبتغى المراد الوصول إليه هو المعالجة التي توائم كل بلد بغض النظر عن الأسماء والأوصاف التي قد تكون سبباً للاختلاف لا مدخلاً للمعالجة.

فكل بلد يحتوي على عدد واسع من الواقعيات التي تجعل

مصيره مرتبطًا بها، مثل: عدد الطوائف والهويات التي تقطنه، عدد اللغـات والأديان القائمة بين جنبيـه، عدد الأقوام والأعراق التي تعيـش على أرضه، الكيفية التاريخيـة المتراكمة للعلاقات بين تلك المكونـات وحجـم امتلاء الذاكـرة أو فراغها من منسـوب المعاناة للتهميش أو من منسوب المودة للتعايش، المستوى المعيشي للناس، طبيعـة التنافس والصراع بـين تلك المكونـات، طبيعة الحكومات المتاليـة على إدارة الدولة، المسـتوى التعليمي للشـعب، مسـتوى رضـا الناس عن الخدمات المقدمة لهم من قبل الحكومات المتعاقبة على إدارة البلاد، مسـتوى التخلف الثقافي أو تقدمه في المجتمع... إلخ. كل ذلك يسـاهم في تقبـل أو رفض هذا العنوان للمعالجة أو ذاك. بل كل ذلك يساهم في عنونة ووصف هذه الدولة أو تلك.

فواحـدة مـن القضايـا الشـائكة عنـد البحث عـن معالجات مناسـبة للطائفية مسـألة اختيـار العناويـن، أي عناوين وأسـماء للمعالجـة المطروحـة هنـا أو هنـاك، ومنهـا مصطلـح «دولـة الإنسـان»، لأن لـكل مصطلح دلالات في ذهـن المتلقي قد ترفع من مسـتوى تراضيه معها، وبالتالي قابلية تفاعله معها، أو تحرف مسـارات فهمه للمعالجة، وبالتالي نفـوره منها. ويعود هذا الأمر لعدة أسباب، منها:

- اختلاف الخلفيات الفكرية، وتباين الثقافات في فهم وإدراك

معنى ودلالات المصطلح الواحد كمصطلح «الديمقراطية» و«الوطنية» و«الليبرالية» و«العلمانية»... فقد يتحول مصطلح ما إلى مصطلح مرفوض بشدة، بل من يقوم بتداوله برؤيته الاجتهادية قد يُخرجه البعض من هذه الملة أو تلك.

- اختلاف السياقات المتداولة للمصطلح السياسي الواحد كمصطلح الإرهاب، على سبيل المثال، حيث أصبح له في الغرب دلالات تلتصق بالإسلام والمسلمين، بينما هو في الشرق يلتصق بالتطرف والديكتاتورية، ومع تراكم الأحداث في الغرب أو الشرق تنغلق العقول على دلالات معينة لهذا المصطلح أو ذاك.

- اختلاف مستوى قابلية المجتمعات، أو رفضها، لتطوير المسميات والمصطلحات، بل اختلاف مستوى القدرة على إعادة تفكيكها وتركيبها بما يتلاءم مع حاجاتها السياسية والاجتماعية. أي عدم الجمود على دلالات الألفاظ، واعتبار دلالاتها السائدة أصنامًا غير قابلة للتحوير والتدوير.

من هنا، حاولنا الابتعاد بالمقدار الممكن عن مناقشة الفروقات بين دلالات المصطلح الواحد عند الغرب والشرق، أو عند المذاهب المتعددة داخل البيت الديني الواحد، أو عند المدارس المختلفة داخل البيت الفكري الواحد. وسعينا بأن لا نداهن هذا الفكر أو ذاك من خلال تبني فهم معين لهذا المصطلح أو ذاك. فمصطلح

كـ«الديمقراطيـة التوافقية» أو مصطلح كـ«المواطنة الدسـتورية»، رغم أهميتهما في هذا العصر كأطروحات لمعالجة مشاكل الأقليات والطوائـف والأعـراق، فقـد تعرضـا للمناقشـة والتبنـي والتبني المضـاد، ومـن ثـم التصقـت عنـد المعنيـين دلالات اعتمدوها في تحليل القضايا السياسـية والتنظير للمشاكل الاجتماعية السياسية، فيها الغث والسمين.

وللدكتـور حسـين القوتلي كلام جميل في هـذا الصدد قد نكره عـام ١٩٨٦م في سـياق إصلاح النظـام السـياسي في لبنان، حيث قال: «إن الإصلاح للنظام السـياسي لا يبدأ بإطلاق اسم عليه، أو عنوان له، سواء أكان ذلك العلمنة أو غير ذلك، فالخلاف ليس على الأسماء، فأنت اليوم تستطيع أن تضع نظاماً دينياً خالصاً وتختار له ما شئت من الأسماء، سواء كانت العلمنة أو ما هو قريب منها، كما هـو الحال في معظم الدول الأوروبية اليـوم التي تدعي العلمنة في الوقت الذي هي فيها قواعد منظمة للتبشـير والسـيطرة على جميع أقطار الأرض، كما أنك تـستطيع أن تضع نظامـاً إلحادياً وتختار له ما شئت من الأسماء التي توحي بقرب النظام من الدين بدرجة أو بأخرى. المهم إذن ليس الاسم الذي نختاره لنظام لبنان... أبداً... إنـما المهم أن نـستولد نظاماً جديـداً نتفق عليه ثم بعـد ذلك نطلق عليه الاســم الـذي نريد، تمامـاً كالمولود الذي لا يُعـرف أذكر هو أم أنثـى، فلا نعطيه اسـماً، في أكثر الأحـوال، إلا بعد أن يولد. ولا

يظننَّ أحد أن العلمنة نظام، فالنظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية هو نظام الرأسمالية والحرية المطلقة، ونحن نطلق عليه صفة العلمنة، والنظام السياسي في الاتحاد السوفيتي (سابقاً) هو نظام الاشتراكية والحرية المقننة، ونحن نطلق عليه صفة العلمنة. فالعلمانية ليست نظاماً وإنما هي صفة مضافة على النظام، ونحن في لبنان، من أجل أن نبقى، ويبقى لنا لبنان، نريد نظاماً لا صفة تضاف عليه، ولا اسماً يطلق يُسمى به. وبنية النظام تبدأ من هويته لا من اسمه ولا من صفته. وهويته تعني أن نعرف (ما هو) أساس هذا النظام حتى يُصار إلى بناء لبنان»[1].

من جهة أخرى حاولنا عدم الخوض في الجدل حول مفهوم «الدولة» وتاريخيته ومراحل تطوره، أو مقارنة معناه بين ما عند المفكرين في الغرب والمفكرين في الشرق، أو بين ما عند المفكرين المؤدلجين وغيرهم، أو بين ما عند أصحاب العلوم المختلفة في السياسة والاجتماع والفلسفة وعلم الكلام والتاريخ والنقد، أو ما بين أنواع الدول عند أصحاب تلك العلوم، بل سعينا لتجنيب المتلقي نقاشات مكررة في سياق المصطلحات ومعانيها

(١) إلغاء الطائفية السياسية والعلمنة... والعروبة، د. حسين القوتلي، من صورة ضوئية لمجلة الفكر الإسلامي الشهرية، العدد العاشر للسنة الخامسة، تشرين الأول ١٩٨٦م، عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

ودلالاتها.

لذا سنحاول التطرق لبعض الخطوط العريضة لهذه الفكرة، فكرة «دولة الإنسان»، تارة في شكلها العام، وأخرى في مضامينها الخاصة لعلنا نقترب مما نستهدفه من طرح «فكرة معالجة» قد تكون مفتاحاً لحوارات وكتابات أخرى مكملة لها من المفكرين والمعنيين.

***

جملة في مفردتين

«دولة الإنسان». جملة تتكون من مفردتين. وتمثلان أكبر قيمة سامية لتراكم التجارب البشرية عبر التاريخ وتواصلها من خلال دمجها. فمفردة «الدولة» تختصر تجارب الأمم والحضارات في مسألة تنظيم شؤون حياة الإنسان. ومفردة «الإنسان» تُلخص كل ما تستهدفه الرسالات السماوية والأرضية. فالأولى - الدولة - هي أداة لخدمة الثانية، ولكن الثانية - الإنسان - هي التي تُدير وتطور الأولى. فلا صعود للأولى دون الثانية، ولا نجاح للثانية دون صحة الأولى.

فكلمة «الدولة» تُشتق، من الناحية اللفظية، من الكلمة

اللاتينية (Status) التي ليس لها، بحد ذاتها، معنى دقيق ومحدد، والتي أمست اليوم(State)، إلا أنها بدأت تحمل معنى سياسياً عندما أضيفت لها عبارة (Reiromanon) أو عبارة (Reipublico) حالة الشيء الروماني أو حالة الشيء العام، أو أيضاً حالة الجمهورية. ومع الزمن، أصبحت تكفي للدلالة على الدولة. ويأخذ تعريفها معاني مختلفة: فهي من وجهة النظر الاجتماعية مجموعة منظمة ذات أساس اجتماعي هو الأمة، وهي نوع مميز للمجتمع السياسي ينتج عن استقرار جماعة بشرية متجانسة نسبياً على إقليم محدد... ومن وجهة نظر قانونية فالدولة هي الشخص القانوني الذي تتلخص فيه تجريدياً الجماعة القومية، وتدل الدولة في المجتمع السياسي المنظم على السلطات العامة... و(دولة - أمة) تعبير يشير إلى تجسيد الأمة القومية والتعبير عنها في إطار دولة موحّدة خاصة بها. وعليه، فالدولة - الأمة هي التي تقتصر على جماعة معينة تُعرف باسم الأمة[1].

والدولة في «دولة الإنسان» لا تنقلب أو تتحول إلى حالة دولتية مقيتة، وهي «التي تحول الدولة إلى كيان مطلق فوق الأشخاص والأحزاب والحكومات، والتي تدعو إلى وضع جميع الوظائف الاجتماعية تحت إدارة الدولة، والتي، أيضاً، تفترض غياب كل

---

(١) قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية: ١٧٨-١٧٩ بتصرف.

حياة مستقلة، فردية كانت أو جماعية، خارج إطار الدولة. وفي هذه الحالة فإن علاقات الأفراد والجماعات ببعضهم البعض لا تصبح مكبلة وحسب، بل تفقد كل وجود مستقل لها خارج رقابة الدولة وسيطرتها»[١] بل هي الكيان الاجتماعي «السياسي والإطار التنظيمي الواسع لوحدة المجتمع والناظم لحياته الجماعية»[٢] وتعمل على «ضبط حركة المجتمع وتأمين السلم والنظام، وتحقيق التقدم في الداخل والأمن من العدوان في الخارج» وهي «الجسم السياسي للمجتمع... وتتألف عناصرها من الشعب والأرض والسلطة»[٣].

أما كلمة «الإنسان» فهي لفظ مفرد في جمع، وجمع في مفرد. مفرد في جمع من حيث دلالاتها التي تشمل كل البشر، وجمع في مفرد من حيث متطلبات وحاجات الفرد المختلفة والمجتمعة فيه، ويشترك فيها كل البشر. فـ «الإنسان» تعني كل إنسان، وفي ذات الوقت تعني المرء الواحد. هذا اللفظ لا جنسية له ولا هوية ولا طائفة ولا عرق أو قوم ولا دين أو مذهب، هي تعني ذاته كمخلوق عاقل يتفكر ويبدع، وله روح حساسة. والإنسان من الأنس، والأنسُ: خلاف الوحشة... والأُنسُ والاستئناس هو التَّأنُّس... والأنسُ والأُنسُ والإنسُ: الطمأنينة[٤]. فمن

(١) موسوعة السياسة: ٢/ ٦٩٩.
(٢) موسوعة السياسة: ٢/ ٧٠٢.
(٣) موسوعة السياسة: ٢/ ٧٠٢.
(٤) لسان العرب: ١/ ١٧٠-١٧٢.

الحاجات الأولية للإنسان الأنس والاطمئنان، أي السكينة والاستقرار والأمن، وهي حاجات يتكدر عيشه بدونها. فعندما يقال «الإنسان» فـ«ليس المشار إليه بـ(أنا) الهيكل المحسوس، بل الإنسانية التي هي صورتها النوعية الحالة في مادتها المحصلة لنوع البدن الإنساني»[١]. وقد تكون هذه الإنسانية هي مما بعث أهل التصوف على القول إن «الإنسان جزء من الوجود، من حيث بشريته. والوجود جزء من الإنسان من حيث حقيقته»[٢]. لعل جميع تلك الدلالات والمعاني تكشف ما نريد من مفردة الإنسان في «دولة الإنسان».

أما الإنسان، المقصود هنا، فهو الذي معنوياته على الدوام مرتفعة للذود عن الدولة، والذي روحه تحلق لرقي الوطن، والذي بعلمه وعمله يجلب التقدم والخير لناسه وأهله، والذي بأخلاقه يرفع من شأن مجتمعه وأمته. فمفردة «الدولة» لا تكتمل على أرض الواقع إلا بوجود مفردة «الإنسان»، بل «الإنسان» ذاته هو الذي خاض كل تجارب الحياة، بحلاوتها ومرارتها، بسلمها وحربها، منذ بداية الخلق حتى اليوم، ليصل إلى فكرة «الدولة». أي أن فكرة النظام كـ«دولة» هي خلاصة الخلاصة لتجارب «الإنسان» عبر الزمن.

---

(١) الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي: ج١/ ٤١٧عن الكليات.

(٢) الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي: ج١/ ٤١٨عن الشرطية، نفحات الحق.

فأي معالجة للمشاكل الطائفية غايتها بالطبع الإنسان، لأنه، هو بذاته، غاية كل مشروع سياسي اجتماعي، وبدونه كمرام إنساني، يصبح المشروع فاقداً للأهمية، بل لا طعم له أو لون. فـ«دولة الإنسان» غايتها هذا الإنسان بالمعنى البسيط الواضح له كفرد ومواطن، وبالمعنى العام كشعب وجمهور وناس ومجتمع ودولة، لأن «الإنسان» هو معيار فشل أو نجاح المشاريع السياسية بمقدار ما تحقق له الطمأنينة المؤنسة ولقمة العيش الكافية، وبالتالي فإن «دولة الإنسان» هي مطلب جميع البشر، وهي مطلب كل الطوائف التي ينتمي لها البشر، العرقية والدينية والمذهبية والقبلية والقومية...

«دولة الإنسان»: فكرة مشروع طرحها المرجع الديني الراحل السيد محمد حسين فضل الله، رحمة الله عليه، خلال خطب الجمعة في عام ١٩٩٠م لمعالجة الطائفية، لا على مستوى لبنان فحسب، بل على مستوى العالم، ودعا فيها إلى التعايش الإسلامي - المسيحي ويعني بذلك أن يحتفظ المسلم بخصوصيته الإسلامية ويحتفظ المسيحي بخصوصيته المسيحية، وأن يلتقيا على الأرض المشتركة، وعلى الكلمة السواء. ويقول سماحته: علينا أن نفكر في دولة الإنسان. أنا أول من طرح مشروع دولة الإنسان في لبنان... على أساس أن تكون إنسانيتنا مدخلاً لحقوقنا، ومدخلاً لواجباتنا

وقاعدة عيشنا في لبنان[١].

لم يكن فضل الله متفرداً في هذا الطرح، بل سبقه ولحقه آخرون وإن بعبارات مختلفة ولكن في مضامين متطابقة. وأغلب من طرحوا مصطلح «دولة الإنسان» وحاولوا جرَّه لهذه الأيديولوجية أو تلك، حاول البعض أسلمته كما حاول غيرهم تنصيره وتهويده، وقد حاول البعض مذهبته عبر تسنينه وتشييعه، لكن «دولة الإنسان» كموضوع وكمعالجة وفكرة أكبر من أن تُصب في مصبٍ ضيق أو تُقولب في قوالبٍ مغلقة. منها ما كتبه الدكتور إدريس مقبول بعنوان: «دولة الإسلام هي دولة الإنسان»[٢]، ومنها ما صرح به ورفعه كشعار في العراق الدكتور إبراهيم الجعفري رئيس الوزراء السابق كشعار في فترة انتخابية سابقة.

***

أما لماذا الحديث عن الدولة، والتركيز عليها في إطار معالجة المشاكل الطائفية؟ ذاك لأن الدولة أولاً، لاسيما في العالَمين العربي والإسلامي، وهو العالم الذي نعنيه في مناقشة المعالجة، تمثل قمة

---

(١) أمراء وقبائل: خفايا وحقائق لبنانية، السيد محمد حسين فضل الله: ص ٢٣٤-٢٥٧.

(٢) موسوعة دهشة: http: / /www.dahsha.com /viewarticle. php?id=5390

هرم السلطة والمجتمع في آن واحد، وبتغيرها، أو تبدل قناعاتها، أو بتبنيها نظامًا جديدًا، وفي مجتمع متعدد، لا بد أن تتكيف هي مع متطلبات تعدد الهويات التي تعيش في ظلها. وفي الجانب الثاني لأن الدولة كنظام سياسي وكنفوذ وسلطة، يكون في فسادها مفاسد كبيرة على المجتمع وطوائفه. وكذلك في صلاحها صلاح للمجتمع والطوائف. ومن جهة ثالثة لأن الدولة كمؤسسات وزارية وإدارات حكومية وقضاء وتشريع، وإعلام وتعليم وصحة...إلخ تكون صورة إما للتمييز الطائفي أو صورة للتعايش الوطني بين المواطنين العاملين في مؤسساتها، المؤسسات التي غالباً ما تضم المواطنين من كافة الشرائح الاجتماعية والطوائف. ومن زاوية رابعة فإن الدولة بما تملك وتدير من موارد مالية وبشرية تتمكن من دعم ودفع آية برامج تعليمية أو حملات إعلامية أو تشريعات قانونية لتضخ ثقافة واسعة للتعايش متوازية مع خطط لمكافحة كل سلوك أو تعامل يستبطن التمييز الطائفي بين المواطنين، أو بين الطوائف. وخامساً لأن الدولة هي التي ترسم السياسة الداخلية للوطن القائمة على الروح المدنية التي تستوعب وجود التنوع الطائفي، أو تلك القائمة على الاستبعاد الاجتماعي والتهميش الطائفي. وسادساً وليس آخراً لأن الدولة تمثل أساس المعادلات الاجتماعية والسياسية القائمة والقادمة، معادلة علاقات مكوناتها الاجتماعية والسياسية سلباً أو إيجاباً، معادلات العلاقات بين الطبقات والشرائح الاقتصادية والزعامات

الدينية والاجتماعية، معادلة علاقات الطوائف الداخلية بامتداداتها الطبيعية وراء الحدود... إلخ.

***

«دولة الإنسان».. دولة الأنسنة

دولة المواطن كإنسان محترم ومكرم. دولة شأنها الأساس العمل على حفظ المواطن من نفسه ومحيطه، حمايته من التعديات الداخلية والخارجية، احترام رأيه، تقدير كفاءته، رفع مستواه العلمي، تنظيم وتوفير كل أنواع الخدمات الصحية والترفيهية والمواصلات والنقل من أجله. دولة محورها في الأول والآخر الإنسان. فما تريده الدولة من النظام الأمني مركزه الإنسان. وما تستهدفه من النظام الصحي أو التعليمي مداره الإنسان. ما تبتغيه الدولة من الجيش والمعدات العسكرية وتشكيل الوزارات والتوظيف مرماه الإنسان. سمعة الإنسان كمواطن فيها تساوى مع سمعة الوطن، فلا تتقدم سمعة الوطن على حساب مصالح الإنسان. بمعنى أن كل الأهداف الإستراتيجية والخطط التنموية للدولة لا بد أن تصب في مصالح المواطن أولاً وقبل كل شيء.

«دولة الإنسان» هي دولة الأنسنة. والأنسنة المقصودة، الآن وهنا، تتوافق وتتكامل مع تعاليم الديانات السماوية، ولا تخالف

أو تناقض مبادئ المعتقدات الأرضية. فـ«هناك نزعة الأنسنة ذات المحتوى الديني، وهي تحترم الإنسان وترفع من شأنه بقدر ما يطيع الله وتعاليمه وأوامره ويتقيد بالشعائر والطقوس. وهناك نزعة الأنسنة ذات المحتوى الفلسفي وهي تعطي الإنسان حرية كاملة واستقلالية ذاتية بالقياس إلى الطقوس والتعاليم الدينية. النزعة الأولى تركز على الله بشكل أساسي، ولذلك تُدعى مركزية لاهوتية. وأما الثانية فتركز على الإنسان بالدرجة الأولى، ولذلك تُدعى مركزية إنسانية. ولكن هناك نزعة تركز على الله والإنسان في آن معاً وتُدعى بالنزعة الإنسانية الكلية على حد تعبير المفكر المسيحي الكاثوليكي جاك ماريتان[1].

لذا لا تعمل «دولة الإنسان» ما يقيد الإنسان، بل تعمل ما يُطلق العنان له للإبداع والتطور فكرياً وحياتياً وسياسياً وعلمياً... وبالمختصر المفيد هي دولة تنطلق من الإنسان وإليه في شؤونها الصغيرة والكبيرة. ترسم سياساتها الداخلية من أجله، وتخط سياساتها الخارجية من أجله أيضاً. كل ذلك دون النظر إلى ما هو عليه انتماؤه الديني والسياسي والفكري.

***

---

(١) الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي: ج١/ ٤٤٠، عن الأنسنة في السياقات الإسلامية لمحمد أركون.

«دولة الإنسان».. دولة التعددية

وبحسب طبيعة مكونات كل بلد يمكن وصف طبيعة التعددية المناسبة له. فقد تكون في بلد ما كسنغافورا تعددية عرقية. وقد تكون تعددية دينية في بلد كالهند. وتعددية ثقافية في فرنسا. وتعددية اجتماعية في بريطانيا. وتعددية سياسية في أستراليا. وتعددية عقائدية في لبنان. وتعددية مذهبية في العراق. وتعددية حزبية في أسبانيا... وهكذا دواليك. وقد يندمج وصفان أو أكثر في تعددية واحدة كوصفنا للبنان، مثلاً، بأنه بلد تعددي في مذاهبه وتعددي في ثقافاته وتعددي في أحزابه، لأن مفهوم التعددية ينظر إلى المجتمع على أنه متكون من روابط سياسية وغير سياسية متعددة، ذات مصالح مشروعة متفرقة. ويذهب أصحاب هذا المفهوم إلى أن التعدد والاختلاف يحول دون تمركز الحكم ويساعد على تحقيق المشاركة وتوزع المنافع[١].

«دولة الإنسان» هي دولة تعددية. تعددية لا تسمح لطرف من مكونات البلاد، سواء كان هذا الطرف طائفة دينية، أو حزبًا سياسيًا، أو قبيلة وعشيرة، أو أقلية أو أكثرية، لا تسمح التعددية لأحدهم بالهيمنة على البلاد والعباد، لا هيمنة دائمة ولا هيمنة مؤقتة. وقد اقترنت التعددية مع رغبة انتشار النفوذ بشكل واسع

---

(١) موسوعة السياسة: ١/ ٧٦٨.

بين المنظمات والأديان والاقتصاد والمهنيين والتربويين والثقافة وتقسيم الحكومة إلى وحدات غير مركزية لا يكون المجتمع مهيمناً عليه لا من قبل الحكومة ولا من قبل طبقة معينة[١].

فاحتضان الدولة للهويات المتعددة من سمات «دولة الإنسان» المطلوبة لمعالجة الطائفية. وهو احتضان حقيقي واستراتيجي ودائم، لا احتضان مؤقت لامتصاص واحتواء أحداث وتوترات آنية، كما يحدث في السودان تجاه أهل دارفور، وفي مصر تجاه الأقباط، وفي البحرين تجاه الشيعة. والتعددية هي احتضان لا يتعارض مع وحدة البلاد وسيادتها، كما يظن البعض خطأ بأن التعددية تؤدي لتفكك الأمة وتشتتها، لأن رابط الوطنية هو بحد ذاته هوية أعم وأشمل، وتحته تنضوي بقية الهويات بكل أصنافها. هذا الاحتضان أشبه شيء باحتضان وحمل الأم عددًا من الأجنة في بطن واحد، فرغم تعبها، فهي تحبهم ولا تخشاهم، تخاف عليهم ولا تكرههم، تغذيهم وترويهم، ثم تلدهم وتستمر في العمل على حمايتهم ونجاح حياتهم ومستقبلهم.

وتهتم «دولة الإنسان» بأكثر من احتضان الهويات المتعددة، إذ تركّز على تضييق الهوة بين ثقافات تلك الهويات، من خلال برامج وخطط تستهدف بناء ثقافة مشتركة، لا بفرض وحدة ثقافية، وإنما

---

(١) معجم علم الاجتماع المعاصر: ٣٣٧.

تسعى لإقامة تفهم وتفاهم متبادل بين أهل مختلف الثقافات، لأن التعددية الثقافية كفلسفة سياسية أو اجتماعية تعمل على تطوير التنوع الثقافي، ومن أهم أهداف التعددية الثقافية تطوير التفاهم بين المجموعات الثقافية. ويفضل مؤيدو فلسفة التعددية الثقافية أن تشتمل المناهج التعليمية على تدريس التعددية الثقافية لتمكين الطلاب من فهم هذه الثقافات والتعامل معها. ويسمى هذا النوع من التربية بـ«التربية المتعددة الثقافات». وهنا نتطرق باختزال لتجارب جميلة بهذا الصدد:

- أمريكا: منذ منتصف القرن العشرين ركزت التعددية الثقافية على حقوق وطموحات المجموعات العرقية، مثل الأمريكيين الأفارقة والهنود الأمريكيين. فتحاول التربية المتعددة الثقافات إعادة تنظيم مساهمات هذه المجموعات، ومنحهم شعوراً بالعزة وإنصافهم من بعض المظالم التي يمكن أن يكونوا قد تعرضوا لها، كما تهدف أيضاً إلى تطوير التفاهم بين الثقافات المختلفة، لتقليل حدة الصراع الاجتماعي والتوتر العنصري أو العرقي.

- بريطانيا: أدخلت المملكة المتحدة التربية المتعددة الثقافات في مناهجها، مما قلل، إلى حد ما، معدل التوتر في المجتمع. فقد طور العديد من المدارس، على سبيل المثال، نوعاً من التفاهم بين معتنقي الإسلام والنصرانية والهندوسية.

- جنوب أفريقيا: ومع انهيار الهيمنة الأوروبية على التعليم أثناء عصر التفرقة العنصرية، وتولي أول حكومة متعددة الأعراق لزمام الأمور، ازداد الاهتمام بالثقافات الأفريقية التقليدية منذ منتصف التسعينيات، حيث كوّنت لحماية حقوق المجموعات الثقافية والدينية واللغوية المتنوعة والكثيرة فيها.

- أستراليا: بفضل السياسة الفيدرالية المتبعة منذ السبعينات، أُعطي الأبورجين (السكان الأصليون) بالتدريج سلطات أكبر لإدارة شؤونهم، مع تشجيعهم على تطوير تراثهم. ومنذ عام ١٩٩٢م، اعترفت الحكومة الفيدرالية وبعض الولايات قانونياً ببعض حقوق ملكية الأبورجين للأرض[1].

و«دولة الإنسان» كدولة تعددية لا تعمل على فرض رؤية ثقافية واحدة على الجميع من خلال مناهج التعليم أو الإعلام. ولا تحاول بالتالي أو تسعى للسيطرة على منابر الإعلام والثقافة، وإنما تعطي لكل أصحاب وأهل الثقافات القائمة فرصة التعبير الحر عن ثقافاتهم، فـ«التعددية هي أصل الغنى والنقاشات العميقة والمخصبة. بدون تعددية لا يمكن أن توجد ديموقراطية. إذا ما فرضنا على جميع الناس جريدة رسمية واحدة فإنهم سيملون منها وينصرفون عنها، لأن الرأي الواحد أو الأوحد ممل وعقيم في

---

(١) الموسوعة العربية العالمية: ٦/ ٤٨٦.

نهاية المطاف»[١].

ومن وجهة نظر النظم السياسية، قد تظهر التعددية في ثلاثة مستويات:

- تعددية أيديولوجية (حرية الرأي والتعبير وغياب العقيدة الرسمية).

- تعددية الأجهزة (احترام مبدأ فصل السلطات ولعبة التوازن فيما بينها).

- تعددية سياسية (وجود أكثرية ومعارضة، وغياب مبدأ الحزب الواحد)[٢].

***

«دولة الإنسان».. دولة الدستور

بمعنى أنه لا مكان فيها للقرارات الارتجالية، والهوائية، والمحسوبية، والمنسوبية. قرارات من هم في السلطة تنبعث بناء على نصوص الدستور الواضحة، وتتماشى مع مصالح الإنسان أولاً وأخيراً. فكل مسئول هو مكمل للمواقع الأخرى من المسئوليات المختلفة في جهاز الدولة، ولكل موقع لوائح تبين مهماته وصلاحياته فيما يخدم المواطن. وهذا ينطبق على كل مواقع

(١) الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي: ج١/ ٦٧٧.
(٢) قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية: ٩٦.

المسؤولية في الدولة من أعلى قمة الهرم حتى قاعدته، وهو ما يسميه بعض العلماء بالدستور الإداري[١] وتجتمع كل تلك اللوائح في مواد وقوانين وأحكام متعددة تحت عناوين متنوعة تُشكل في مجموعها ما يسمى بالدستور. وتتضمن حقوق وواجبات الحاكم والمحكوم، وتشتمل أيضاً على عقوبات للمخطئين ومكافآت للمحسنين وعلى طرق التخاصم والتقاضي، وعلى مسارات التخطيط والتنظيم والرقابة في الدولة...إلخ.

فالدستور بالمعنى العام الواسع للكلمة يدل على القانون الأساسي المشتمل على مجموعة القواعد الخطية أو العرفية التي تعين شكل الدولة، وتقنن تنظيم وعلاقات السلطات العامة، وتحدد حقوق وحريات المواطنين أي العلاقات المبدئية بين الدولة والمواطن[٢]. وهناك فرق بين دستور حي ونشط، ودستور ميت وجامد. وما دام الدستور قد وُضع لرعاية وتحقيق مصالح الناس، لا بد له من ديمومة التجديد في بعض المضامين. والتجديد في النصوص الدستورية هو تجديد في روح المضامين الدستورية، وإلا تحجر الدستور وتجمد، وبالتالي فقد قيمته المعنوية، حينها، يقع الفساد المالي والإداري، وتتعرض مصالح

---

(١) قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية: ١٧٤.
(٢) قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية: ١٧٤.

الناس للإساءة والضرر. حينها أيضاً، تقع اللا مساواة في تطبيق نصوص الدستور في المجتمع، فباسم الدستور يعم الظلم على طائفة ما، وباسم الدستور تترفه طائفة ما على حساب ضيم يصيب أخرى. بينما دستور «دولة الإنسان» هو دستور حي ودائم الحيوية تتقلص فيه نسبة الظلم، وترتفع فيه مساحة المساواة. لذا لا قيمة للدستور ما لم يجد له حظًا وافرًا من التطبيق والترجمة إلى واقع حياتي، وإلا تحول الدستور لمجرد شكل بلا لون، وجسد بلا روح، وحبر على ورق.

في «دولة الإنسان» وجد الدستور ليكون وسيلة لمصالح الإنسان، لا وسيلة لتقييده ومنعه من الحصول على متطلباته الحياتية واليومية والنفسية والصحية. التجديد المطلوب في الدستور ينبغي أن لا يأتي لخدمة طائفة أو فرقة أو طيف من المجتمع دون مراعاة للأطياف الأخرى، وإلا أصبح التجديد وبالاً على الدولة والأمة. بمعنى أخر يجب أن يكون الدستور بعيداً عن مساومات الساسة، وبعيداً عن ضغوطات موازين القوى، فلا يتغير لحماية وتوفير مصالح ضيقة لطغمة فاسدة أو لمجموعة حاكمة. وهنا يتبين الرفق على أرض الواقع، فبينما توجد دساتير لمعظم الدول العربية والإسلامية خاصة بها، إلا أنها إما مجمدة أو مجمدة نسبياً، أو غائبة ومغيبة عن روح التجديد، فالدستور التونسي يُعد من أقدم

الدساتير العربية، وقد صدر في عام ١٨٥٧م، وصدر الدستور المصري الأول عام ١٨٨٢م، ...إلخ[١].

و«دولة الإنسان» كدولة دستورية في بلد متعدد الهويات تضع دستورًا اجتماعيًا، لا كمجموعة المبادئ التي تنظم حياة المواطنين وعلاقتهم بالدولة فقط [٢]، بل يعمل على تنسيق وتنظيم علاقات الطوائف تجاه بعضها تحت مظلة الدولة وفق هوية وطنية واحدة، بحيث لا يسمح بتعدي طائفة على أخرى، بل يدفع من خلال القوانين الاجتماعية نحو الاحترام المتبادل بينها، ونحو العيش المشترك عبر التزاوج والتداخل الأسري...

تجربة التعايش الماليزية

غالباً ما يذكر المعنيون بمفهوم التعايش التجربة الماليزية كنموذج ناجح في تطبيق فكرة التعايش. وما يهمنا هنا أن صورة التعايش الماليزية من نوع ما يمكن أن نطلق عليه «التعايش الدستوري»، لأن وراء نجاح التعايش الماليزي دستورًا واحدًا يجمع تحت لوائه التعددية الثقافية والعرقية والدينية في ماليزيا. ويقف خلف هذا الدستور أيضاً فكرة وطنية جامعة واهتمام من كل الأطياف بتنمية البلاد ومصالح الوطن والمواطنين، وبالتالي

---

(١) الموسوعة العربية العالمية: ١٠/ ٣١٥.

(٢) قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية: ١٧٤.

وجـود نظام حكـم بهيكلة إدارية غـير مركزية للحكم تسـاهم في إشراك جميع الأطياف في إدارة الدولة.

ماليزيا، كدولة من العالم الثالث، هي قطر إسـلامي في جنوب شرق آسـيا، يتكون من إقليمين تبلغ المسـافة بينهما نحو ٦٥٠ كم، يفصـل بينهما بحـر الصين الجنوبي. وقد مـرت بمراحل مريرة من الحـروب والصراعـات العرقية حتى تصـل للاسـتقرار، وبالتالي للتعايش بين مكونات البلاد الاجتماعية والسياسية.

وكلمـة «التعايش» بين الماليزيين تشـير إلى وجود مزيج لحجم ما من التنوع الثقافي في تركيبة السـكان، وتعددية من زوايا مختلفة. فتعـداد السـكان يتجـاوز ٢٣,٠٠٠,٠٠٠ نسـمة، ولكنهـم من الناحية الدينية يتوزعون كالتالي:

- يشكل المسلمون ٥٠٪ من السكان.

- أمـا معتنقـو الديانـات الصينيـة، وهم خليط مـن الطاويين والبوذيـين والكونفوشـيين، فيبلغـون حـوالي ٢٥٪ مـن إجمـالي السكان.

- وتبلغ نسبة المسيحيين ٦٪.

- في حين تبلغ نسبة أتباع الديانات القبلية حوالي ٥٪.

ومـن الناحيـة العرقيـة والقوميـة فالماليزيـون ينقسـمون إلى الأعراق والأقوام التالية:

- الملايويون حوالي ٥٠٪ من السكان.

- يليهم الصينيون بنسبة ٣٥٪ من السكان.

- وبعدهم الهنود بنسبة ١٠٪.

- ثم ٥٪ هي نسبة المجموعات القبلية الوطنية التي تقطن كلاً من سرواك وصباح، وأكبرها هي قبائل دياك وكادازان.

ومن الناحية اللغوية نجد الماليزيين يتوزعون كالتالي:

- باهاسا هي اللغة الرسمية، وهي لغة الحياة اليومية لأهل الملايو والماليزيين بشكل عام.

- أما الصينيون فيتكلمون اللغة الصينية.

- والهنود يستخدمون اللغة التاميلية.

- ومعظم الصينيين يتكلمون الانجليزية خاصة في مجال الأعمال.

وقد ساهم تاريخ ماليزيا السياسي في تشكل هذا المزيج من التنوع. فقد جذبت مراكز ماليزيا الغنية المغامرين والتجار من بلاد عديدة، وامتزجت فيها الشعوب والحضارات، فأثر الهنود في الفن والثقافة الماليزية، وأدخل العرب الإسلام للمنطقة وغدا الدين الرسمي لها، وقدّم الهولنديون والألمان الأفكار والأساليب الاقتصادية، كما مهَّد البريطانيون لإرساء دعائم التطور السياسي. وقد تأثرت البلاد بالحركات السياسية القائمة في الأقطار الآسيوية الأخرى، لذا وجد المصلحون المسلمون والثوريون

والتصحيحيون الصينيون، والمقاومون الوطنيون الهنود دعماً من السكان متعددي الأعراق. وفي كل حقبة تحدث فيها مواجهات بين الماليزيين والمستعمرين، كما كان ضد البرتغاليين من ١٥١١م إلى ١٦٤١م، ثم ضد الهولنديين، ثم ضد البريطانيين بين عام ١٧٨٦م وعام ١٩٤١م عندما غزا اليابانيون المنطقة، وفي كل حقبة كانت تتشكل أحزاب وتنظيمات متنوعة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار وما بينهما. وقد دخلت ماليزيا في صراع عرقي كبير فيما بين عامي ١٩٤٥م و١٩٤٦م ودارت خلاله الكثير من المعارك بين الصينيين والملايويين في أرجاء عديدة.

هذا التنوع جلب معه صوراً متعددة من الثقافات الأسرية والاجتماعية في العادات والتقاليد في حياة الماليزيين اليومية. نأتي بصورة منها لتقريب الفكرة. فتتعدد أنواع الأغذية، على سبيل المثال، تبعاً لاختلاف الثقافات. منها: ترد الأطعمة الصينية من مختلف أرجاء الصين، ولكن يُعتبر الطبق الرئيسي لمعظم الصينيين هو الأرز المسلوق. بينما يفضل الهنود الطعام الذي يحتوي على كمية كبيرة من التوابل، وفي حين يُشكل الأرز الغذاء الرئيسي للهنود القادمين من جنوبي الهند، نجد أن الهنود الوافدين من شمالي الهند يستخدمون دقيق القمح غذاءً رئيسياً.

وهنا صورة أخرى لهذا التنوع الثقافي. نجدها في احتفالات

وأعياد الماليزيين، إذ يحتفل جميع الماليزيين بالعديد من المناسبات الدينية لكن هذه المناسبات قد تكون ذات دلالة عرقية خاصة. فالمسلمون يحتفلون بعيدي الفطر والأضحى. والعطلات الرسمية مرتبطة في ماليزيا بالتقويم الإسلامي، ولكن العطلات الرئيسية حسب التقويم الميلادي والصيني تجد عناية خاصة. وحيث ينتمي معظم الهنود الماليزيين للديانة الهندوسية، كما هناك مجموعات صغيرة من السِّيخ، فنجد أن من الاحتفالات الرئيسية للهندوس احتفال الأضواء أو ديبا فالي وثايبوسام. وللبوذية أتباع من الصينيين، فعيد ويساك يمثل بالنسبة لهم ثلاثة أحداث مهمة هي ميلاد بوذا وبعثه ومماته. والطائفة المسيحية تحتفل بأعياد ميلاد المسيح الخاصة بهم، وفي هذه المناسبة تُعرض أشجار الميلاد وغيرها من الزينات في الفنادق والمجمعات التجارية، والمسيحيون هم من طائفة أتباع الكنيسة الرومانية الكاثوليكية. وهناك أعداد من الأنجليكانيين والميثوديستيين والمعمدانيين. وقد مارست البعثات التنصيرية دوراً كبيراً في حقل التعليم عندما كانت ماليزيا مستعمرة بريطانية.

لذا فإن ماليزيا تُعد نموذجاً رائعاً للتعايش العرقي والديني والقومي. فيجد الزائر لمدينة كوالالمبور، وهي عاصمة ماليزيا وكبرى مدنها من حيث الكثافة السكانية والأهمية التجارية حيث يسكنها أكثر من ٠٠٠, ٢٥٠, ١ نسمة، يجد فيها المسجد الكبير

وهـو من معـالم المدينة، كما يجد كهـوف باتو الشاسـعة بأضرحتها الهندوسـية. ومـن المعالم الملفتة للنظر في مدينـة جورج تاون كبرى مدن جزيـرة بنانج وجود مختلف دور العبادة الهندوسـية والبوذية والمسـاجد الإسـلامية والكنائـس الإنجليكانيـة. ولم يمنـع هـذا الاختلاف في الثقافات من تكوُّن ثقافة مشـتركة وعادات مشتركة بـين الماليزيين عبر العقـود الطويلة من العيش المشـترك، والأمثلة كثـيرة، ومنهـا رقصـة الجوغـت التي تُعـد أكثر الرقصات شـعبية في ماليزيـا، وتـؤدى في المهرجانـات الثقافية واحتفـالات الزواج وغيرها من المناسبات الاجتماعية.

ورغم أن الدين الرسـمي هو الإسـلام، إلا أن الدستور يكفل حريـة العقيـدة، وعـدد الأديـان في ماليزيـا شـاهد على التسـامح الديني. ويمكن القول: إن كل الديانات العالمية الرئيسـية لها أتباع في ماليزيا، وتمارس تأثيرها الثقافي على هذا البلد المتعدد الأعراق. ورغـم أن لغة التدريـس في المدارس الوطنية هـي الملاوية، إلا أن اللغتين الصينية والتاميلية تُستخدمان في مدارس هذه القوميات.

لم يـأتِ هـذا التعايـش من فـراغ، ولم يـأتِ عن طريـق تلاقي الأطيـاف الماليزية فحسـب، وإنما يقف خلف هـذا التعايش رؤية مشتركة بين القوى المتعددة التي تُمثل فسيفـساء المجتمع والـساسة، ارتسـم في الدستور الماليزي، ويقف خلفه أيضاً نظام حكم اعتمد اللامركزية في إدارة الشأن العام والحياة اليومية للدولة والمجتمع.

وإرادة تاريخية وسياسية جامعة، ويقول فيها محمد علي رستم نائب رئيس وزراء ولاية ملاكة، ونائب رئيس حزب أمنو الحاكم في ماليزيا، من خلال حديثه عن أحد أسباب نجاح تجربة ماليزيا في توحيد العرقيات والإثنيات ونهجها في التعايش، جاء ذلك «من خلال تكوين المنظمة الملاوية الوطنية المتحدة والتي تكوّنت في عام ١٩٤٦م، وهي تجمع للملاويين المسلمين في ماليزيا والصينيين والتاميل والمجموعات العرقية الأخرى بجانب الآسيويين والأوروبيين[١]..

فقد جاء الدستور بعد صراع طويل بين الماليزيين والاستعمار البريطاني، وبعد تنافس سلمي وقوي بين التكتلات الماليزية المختلفة، وبعد محادثات بين الماليزيين والحكومة البريطانية جرت في لندن حول استقلال ماليزيا، وبعد تعديلات مستمرة، وتنازلات من هذا الطيف أو ذاك، اكتملت المسودة الأساسية لدستور استقلال ماليزيا في بدايات عام ١٩٥٧م. ولكنها حصلت على الاستقلال في شهر أغسطس من العام ذاته. بيد أنها تعرضت لأزمات لاحقة كدعم إندونيسيا لحرب العصابات بين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٤م، وفي عام ١٩٦٩م ازدادت حدة الصراعات المذهبية.

(١) حلقة نقاش حول (إدارة التنوع في التجربة الماليزية)، موقع السودان الإسلامي على شبكة الأنترنت، الثلاثاء، 27 فبراير 2007
http: / /www.sudansite.net /2008-10-08-09-
28-48/ 414

وأهم ما تضمنته مسودة الدستور ما يلي:

١ - اعتماد الملايوية، لغة رسمية ووطنية للبلاد.

٢ - إنشاء قومية واحدة، والأخذ بعين الاعتبار، إمكانية حصول كل مواطن ملايوي على حق المواطنة.

٣- إيجاد نظام يتم بمقتضاه انتخاب حاكم أعلى، من بين الحكام التسعة بالتعاقب من قبل الشعب، مرة كل خمس سنوات.

٤ - إنشاء مجلس للنواب بالانتخاب، ومجلس للشيوخ بالتعيين.

٥ - الإقرار بالوضع الخاص للملايويين بكونهم السكان الأصليين وبالإسلام ديناً رسمياً للبلاد.

وقد كان أحد أهم هموم حزب التحالف، حيث كان الأقوى بين الأحزاب الماليزية، من حيث الانتشار، ومن حيث فوزه بحوالي ٥١ مقعداً في الانتخابات العامة الأولى التي أجريت في عام ١٩٥٥م، وبـ٧٤ مقعداً في انتخابات ١٩٥٩م من بين ١٠٤ مقاعد برلمانية (وصل عدد المقاعد اليوم إلى ١٧٧ مقعداً). كانت من همومه الرئيسية المحافظة على الوحدة المستقبلية للشعب المتعدد الأعراق.

لذا فقد شُكلت لجنة في عام ١٩٥٦م لوضع سياسة تعليمية تهدف إلى تنمية الشعور الوطني في التعليم. وأدى ذلك إلى صدور

قانـون التعليم عام ١٩٥٧م حيث ألزم القانون المدارس الابتدائية باستعمال اللغات الملايوية والانجليزية والصينية والتاميلية كلغات للتعليم. ويضمن الدستور الماليزي الحريات الأساسية للمواطنين والتي تشمل: حق الحياة، وحرية التعبير، والتجمع والتنظيم، وعدم الاعتقال العشوائي، والمساواة، وحرية الدين...

أما من حيث نظام الحكم وهيكلته الإدارية التي تقف خلف التعايش الماليزي، فقد نص الدستور عليها بتفصيل واضح. ومما جاء فيه: لحكومة ماليزيا نظام حكم ديمقراطي وفيدرالي، تتقاسم السلطة فيه حكومة مركزية و١٣ مجلساً تشريعياً في الولايات. ويتكون البرلمان المركزي من مجلسين: المجلس الأعلى والمجلس الأصغر. بينما تتألف مجالس الولايات التشريعية من مجلس واحد فقط. يتم اختيار أعضاء البرلمان والمجالس بالانتخاب العام، والحزب الذي يفوز بأكبر عدد من المقاعد، هو الذي يتولى الحكم. وتُعد ماليزيا ملكية دستورية. ورئيس الحكومة المركزية هو الملك. ويرأس تسعاً من الولايات سلاطين، كما أن هناك أربع ولايات أخرى يرأسها حكام الولايات الذين يعينهم الملك.

ويتم تعيين الملك بالانتخاب، إذ يقوم أعضاء مؤتمر الحكام من الولايات التسع بانتخاب واحد منهم ليكون الحاكم الأعلى لمدة خمس سنوات. ويتم اختياره على أساس الأقدمية والتعاقب.

ولهذا المؤتمر بما فيهم حكام الولايات الأربع الأخرى صلاحيات كثيرة مثل: تعيين القضاة، وتشكيل لجنة الانتخابات، ويؤثر في التغييرات والقوانين المتعلقة بالدين الإسلامي التي يصدرها البرلمان الفيدرالي، أو أي اقتراح بتعديل الدستور.

ويقسم الدستور السلطة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، وللحكومة الفيدرالية صلاحية إدارة شؤون الدفاع والعلاقات الخارجية والتعليم والصحة والمالية والتجارة والصناعة والشؤون الداخلية. ويعطي لحكومات الولايات سلطات خاصة فيما يتعلق بالزراعة والأراضي والإسكان والخدمات الاجتماعية والشؤون الدينية. ويكون حاكم الولاية زعيماً دينياً للمسلمين في ولايته. ويتمتع فيها بنفس السلطات التي يتمتع بها الملك بالنسبة إلى ماليزيا. وبالإضافة للمجلس التشريعي لكل ولاية هناك مجلس تنفيذي لها، وهو بمثابة مجلس الوزراء بالنسبة إلى ماليزيا، وعلى رأس كل مجلس تنفيذي ما يسمونه الوزير الأول. وبذلك يتشكل في كل ولاية ما يطلقون عليه «الحكم المحلي».

أما تجربة ماليزيا الحديثة، اليوم، فأهم التحديات التي واجهتها: بناء مجتمع ماليزي متحد اجتماعياً وأمنياً، ناضج ديمقراطياً، تسوده الأخلاق والقيم والاحترام المتبادل، ومخلص لوطنه دون الالتفات لعرق معين أو فئة، ويكون علميًا تقدميًا، غير مستهلك

فقـط للتقنية بل منتج وقـادر على الابتكار والإبـداع والتصنيع في كافـة المجـالات. ويهتـم بالآخريـن، ويعـترف بالآخـر ودوره في مجتمعه، مع ضمان مجتمع تسـوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وتسـوده روح الشراكة، وتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة، وانتشال المجتمع من الفقر والجهل.

وانطلاقـة النمـوذج الماليـزي للتنميـة الشـاملة بـدأت في عام ١٩٨١م، حيث تم وضع الخطط والرؤى الاسـتراتيجية للنهوض بماليزيا في كافة المجالات ومنها رؤية (٢٠٢٠) وهي خطة مستقبلية طموحـة لوضع ماليزيا في مصاف الـدول الصناعية المتقدمة، وقد عملت الإدارة الماليزية وعلى رأسـها الرئيـس مهاتير محمد بفعالية القيـادة التـي تتسـم بالحزم، حتـى أن البعض أطلق على أسـلوب قيادته وصف (الدكتاتوريـة الإيجابية) لاحتفاظها بصفات العدل واتخاذ القرارات دون تردد مع محاسـبة المقصر مع اهتمامه واعترافه بمـن هم معه وخلـف نجاح القيادة وعدم تهميـش دورهم. ومن أبـرز معالم تلك الانطلاقة التركيز عـلى الاعتماد على الذات وعدم التبعيـة لصندوق البنك الدولي والبنـوك الدولية الأخرى وغيرها من المؤسسات المالية الدولية والأجنبية.

وكنتيجـة لتمكن ماليزيا من التغلب على هذه التحديات تحقق لهـا نتائج باهرة وقفزات كبيرة عـلى أرض الواقع في أقل من خمس

وعشرين سنة، فقد قفز متوسط دخل الفرد من ٦٠٠ رنجت عام ١٩٨٠م إلى ١٣,٠٠٠ رنجت عام ٢٠٠٢م، كما ارتفعت قيمة الصادرات من أقل من ٥ مليارات دولار عام ١٩٨٠م إلى ٩٢,٢ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٢م، وانخفضت نسبة البطالة إلى ٣,٥٪ عام ٢٠٠٠م وانخفضت كذلك في نفس السنة نسبة الواقعين تحت خط الفقر إلى أقل من ٦٪[1].

***

«دولة الإنسان».. دولة الاستقرار

هي دولة مستقرة، لأنها لا تقوم على عصبية، بل على هوية جامعة للهويات المتعددة، أي لا تقوم على حكم الفرد، أو الأسرة والعشيرة، أو الطغمة والمحسوبية، أو الحزبية والفئوية، أو الطائفة والطائفية. لذا لا تقوم مقابلها عصبية مضادة، وبذلك لا تدخل في دوامة الصراع بين عصبية وأخرى، لأن «الدولة هي أكمل شكل اجتماعي يتخذه الإنسان. الدولة هي مجموع الشعب كله،... لذا يشترك في الدولة كل فرد من أفراد الشعب، إذ كل فرد هو عضو في الدولة، يتمتع بملء الحق في إبداء الرأي بشأن مصيرها...

---

(١) التجربة الماليزية في الإدارة والتنمية، د. حامد بن مالح الشمري، جريدة (الجزيرة) السعودية الخميس ٨ رمضان ١٤٢٨هـ بتصرف. والحقائق المذكورة عن ماليزيا معتمدة على: الموسوعة العربية العالمية: ٢٢/ ١٢٩-١٥٣، و موسوعة السياسة: ٥/ ٦٩٠-٦٩٤، بتصرف.

فالدولة هي أقوى المظاهر، التي تدلّ إلى مجتمعية الإنسان، والتي تمثّل بالتالي أرقى معاني الإنسانية، في الجنس البشري، حتى ليمكن القول بالمجتمع - الدولة، أو بالدولة - المجتمع. والدولة هي مجموع المواطنين، الذين ينتمون إلى أرض واحدة، واقتصاد واحد، وتاريخ واحد، ولغة واحدة...»[١].

فالأمن الاجتماعي والسلم الأهلي غايتان مستهدفتان لاستقرار المجتمع والدولة، ولا يتحققان بالأمن الجنائي وحده، بل بالأمن السياسي القائم على الهوية الوطنية الواحدة التي تحتضن كل الهويات الثقافية والطائفية والإنتماءات العرقية والقومية والاثنية. فلا خير يرتجى من أمن جنائي مع غياب الأمن الاجتماعي، ولا صلاح ينتظر بأمن جنائي دون سلم أهلي بين المواطنين كافة. ومن ثم فإن استقرار الدولة والمجتمع يحتاج إلى منظومة أمنية شاملة، فيها توازن بين جميع جوانب الأمن الشامل، مثل: الأمن الجنائي، والأمن الصناعي، والأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي، والأمن الأسري...إلخ.

واستقرار الدولة والمجتمع يُراد منهما تحقيق السلام النفسي لكل مواطن، والسلم الأسري لكل بيت. فكلما زادت الأمراض النفسية للمواطن الفرد، وتخلخلت موازين الأسرة في كل بيت،

---

(١) الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي: ج١/ ١٢٨٥.

حينهـا، سـتنعكس تبعـات ذلـك على تخلخـل الأمـن الاجتماعي وتزعزع السلم الأهلي، وبالتالي تعيش الدولة في دوامة من الارتباك الدائم، ويعيش المجتمع في دوامة من القلاقل المستمرة. بينما يُراد مـن الدولة المسـتقرة وجود بنية نفسـية سـليمة للفـرد، وديمومة السـلام الأهلي للمجتمع. من جانب آخر في دولة الاستقرار يأمن الفرد على نفسـه مـن جميع صور الاسـتبداد الاجتماعي والوظيفي والفـردي، بـل أمـن الفـرد هـو أسـاس أولي لاسـتقرار المجتمـع والدولة، لأن «الأمن الفـرديSecurity، individual: عنصر من عناصر حرية الأفراد بأن يأمنوا على أنفسهم من الحبس والاعتقال والعقوبات الاستبدادية»[1] فأمن الدولة لا يعني التصرف بطريقة تخـل بالأمن الفردي والاجتماعي سـواء على الصعيد السـياسي أو الصعيد الاجتماعي.

***

•دولة الإنسان•.. دولة الحياة

إنهـا دولـة تنظـم حيـاة النـاس، كل النـاس، بغـض النظر عمّا تحملـه عقولهم من أفـكار، أو تؤمن به صدورهم مـن اعتقادات. تنظم حياة الناس اليومية عبر قوانين مدنية يراد منها تسـهيل حياة

---

(١) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: ٣٧٠.

الجميع، مثل: حركة السير في الشوارع والبحار والفضاء، إدارة وتنظيم وتوثيق عمليات التزاوج والولادة والوفاة، إدارة حركة التجارة والتجار والصناعة والاستثمار ومنع الاحتكار والإضرار بالناس، الاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية، القبول في الجامعات والتخرج والتوظيف، إدارة وتنظيم السكن والمساكن والتمليك والاستفادة من أراضي و موارد البلاد، إدارة وتنظيم أمن الناس والمجتمع وتخاصم المتخاصمين... أي تنظيم كل ما يتعلق بمصالح حياة الناس كأفراد أو جماعات ليتيسر للجميع بصورة متساوية العيش في حياة إنسانية كريمة فتسهل عملية إدارة مصالحهم وتنظيم العلاقة بينهم، بغض النظر عن انتماءاتهم الفكرية والدينية والعرقية، لأن تلك القوانين المدنية والحياتية لم تُسن للمؤمن دون المشرك، ولم تُسن للمسيحي دون المسلم، ولم تُسن للشيعي دون السني، إنما سُنت هذه القوانين للناس بكل ألوانهم وأطيافهم. فـ «دولة الإنسان» هي دولة الحياة لكل الأجناس من البشر.

«دولة الإنسان» كدولة حياة تعمل لمصالح الأحياء لا الأموات، لا يعني ذلك أنها تتنكر لأفعال الخير والصلاح التي قام بها الأموات، أو الاستخفاف بتاريخهم الذي هو بالطبع جزء من تاريخها، ولا تسمح بطمس معالم تراثهم وتاريخهم، وإنما هي كدولة حياة، مدار فلكها مصالح الأحياء، لأنه لا مصالح، اليوم،

للأموات من هذه الدولة أو تلك سوى ذكرهم بخير والاستفادة من تجاربهم، بمعنى عدم التحجر بالتمسك باجتهاداتهم البشرية، بل تصنع دولة الحياة للأحياء ومن الأحياء الموجودين اجتهاداتها الخاصة بها وبهم. فالحياة متطورة ومتغيرة ومتجددة. لذلك فـ «دولة الإنسان»، في مجتمع ذي هويات متعددة، هي دولة متغيرة بداعي التجديد والتطوير في حياة المواطن كفرد، وفي حياة الناس كجماعات، لأن الهدف العيش الكريم للإنسان، فـ«قد يتغير الحكام، ويتغير نظام الحكم، وتتغير تبعاً لذلك العقيدة المسيطرة المحدّدة والمُفسِّرة للخير المشترك وتبقى الدولة كمجتمع سياسي مستقل هي نفسها، مما يعني أن الدولة كمجتمع سياسي مستقلّ لا يقتضي قيامها واستمرارها بالضرورة عامل العقيدة، ولا تقتضي حياتها أن تكون عقيدة الحكام فيها عقيدة كلّية»[1].

«دولة الإنسان» كدولة حياة هي مثل الإنسان الذي وجود الحياة فيه مشروط بوجود الروح، وروح «دولة الإنسان» هي الإنسان نفسه. وبدونه لا روح في الدولة. وبالتالي ترتبط حياة الدولة بحياة الإنسان، وكرامتها بكرامته، وقيمتها بقيمته، ورقيها برقيه، وقوتها بقوته، لأن «الدولة» هي الجسد، وروحها المواطن «الإنسان». وعليه تمسي رفاهية الإنسان وراحته من أهم ما يجعل حياة الدولة ذات قيمة ومعنى. لذلك تعمل «دولة الإنسان» على

---

(١) الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي:ج١/ ١٢٨٨.

أن تكون حياة المواطن وشؤونه من حسن إلى أحسن على الدوام، لأن «لبّ الحياة وصميمها إنما هو في إبداعها للجديد الذي تتكيّف به مع المواقف الجديدة. سر الحياة، وسحرها، وإعجازها هو في إبداعها»[(١)]. وهذا ما يتطلب أن تتحسس الدولة حاجات الناس وآلامهم ومعاناتهم باستمرار، وتحسس الدولة لأحوالهم ينبع من كونها دولة حية لا دولة جامدة، ومن كونها دولة مستيقظة لا دولة نائمة، لأن «الحياة هي الإحساس في عرف القدماء»[(٢)].

«دولة الإنسان» كدولة حياة هي أيضاً تحترم حياة الإنسان - المواطن- كيفما أراد هو أن يعيشها على صعيده الفردي الخاص. فله أن يعيش حياته الداخلية وفق قناعاته دون تبعات على غيره. وله تجاه نفسه أن يفعل ما يشاء بها دون أن يهلكها. أما مهمة الدولة تجاه أنواع الحياة المختلفة التي يعيشها مواطنوها فهي أن تتيح لهم ذلك وفي الوقت ذاته تحميهم من إجبار بعضهم بعضًا على نمط من أنماط الحياة، وتحميهم أيضاً من أن يمارس بعضهم الطعن بطبيعة حياة البعض الآخر. فهي دولة حاضنة لجميع أنماط الحياة، فللفرد فيها أن يحيا حياة عقلية وفكرية صرفة، وله أن يعيش حياة دينية صرفة، وله أن يعيش حياة تكنولوجية صرفة، أو حياة روحية، أو حياة مادية، حياة رياضية... له ذلك

---

(١) الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي: ج١/ ١١٤٠.

(٢) الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي: ج١/ ١١٣٦.

ما دام لا يتعدى حدود غيره من البشر والمدر.

***

«دولة الإنسان».. دولة المدنية

مدنية في معاصرتها لتطور الحياة العمراني والعلمي والقانوني. ومدنيـة في اجتماعهـا وناسـها، أي الحالـة المدنية تغلـب على ثقافة وسلوك المجتمع بحيث من الممكن أن يتقبل الناس، ويتسامح تجاه بعضهم، حرية الاعتقاد وحرية التأويل الديني. فـ«دولة الإنسان» قد تكون دولة دينية، وقد تكون لا دينية، لا بمعنى أن تكون دولة ملحـدة، وإنما بمعنى أن تكون قابلة للتمظهر الديني، وقابلة أيضاً للتمظهر اللاديني. هنا تحديداً، ما سيفرض نفسه على إطلاق هذه الصفة أو تلك ويدفع نحو التمظهر بها مسـألة الطبيعة الغالبة على فسيفساء الشعب.

فالدولة لا تكون دولة دينية بمجرد هيمنة رجال الدين عليها، وإنـما تكـون دولة دينية عندمـا يحتكم مجتمعها إلى الدين في سـلمه وحربه وتخاصمه، وعندما يتخلق بأخلاق الدين، وعندما يسـتمد اعتقاده وطقوسـه التي تهيمن على حياته مـن الدين... وقد يكون هـذا الدين نتاجًـا بشريًا كالهندوسـية أو نتاجًا سـماويًا كما هو عند مجتمعات المسـلمين والمسيحيين واليهود... أما إذا هيمن على حياة المجتمـع والأفـراد التوجـه العقلي العلمـي والمـادي مقابل غياب

مسألة الغيب، وهيمنت الحرية الفردية المقوننة على الحدود الدينية، والقوانين الحياتية على التشريعات الدينية، وكل ذلك لغياب الدين عن حياة الناس، يمكننا القول حينها إن هذه الدولة لا دينية حتى لو كان لرجال الدين فيها شيء من الحضور. فـ «لا تمايز الدولة المدنية بين مواطنيها على أساس من دين أو عرق، ولا تمايز بين مواطن أو مواطن داخل الدين الواحد، حسب اتباعه لهذا المذهب أو ذاك، أو حسب اعتقاده بهذا التأويل دون غيره...»[١].

لذا يمكن أن يكون الدين أو المذهب هو أساس التشريع، وبنص دستوري، بما يتناسب مع بلد ما كالمذهب السني في الجزائر والمذهب الجعفري في إيران، وهو أمر معمول به في بعض الدول الأوروبية كالنرويج التي ينص دستورها على أن الكنيسة الإيفانجليكية اللوثرية هي الكنيسة الرسمية للدولة، ولكن من حق الديانات الأخرى أن تمارس شعائرها بحرية كاملة ، أو كأيرلندا التي اعترف دستورها الأول - قبل أن يتغير لاحقاً في عام ١٩٧٢م - بالوضع الخاص للرومانية الكاثوليكية بوصفها دين الأغلبية[٢]، وغيرهما من الدول. ويمكن أيضاً أن ينص الدستور على أن بلدًا ما يستمد تشريعاته من جميع الديانات والمذاهب، وكذلك من القوانين المدنية المختلفة فيما فيه مصلحة الوطن،

(١) الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي:ج١/ ١٢٩٤.

(٢)الموسوعة العربية العالمية: ١٠/ ٣١٦.

وقـد يوكل الأمر للمجالس البرلمانية أو لتصويت المواطنين في أمر أساس كهذا.

أمـا الوجـه الآخـر مـن مدنيـة «دولـة الإنسـان» فيتمثـل في معاصرتهـا لتطور الحياة العمراني والعلمي والقانوني. لأن «المدنية Civilization ضـد البـداوة، وتقابـل الهمجية والوحشـية، وهي مرحلة سامية من مراحل التطور الإنساني وتتمثل في إحراز التقدم في ميادين الحياة والعلاقات الاجتماعية وفي مظاهر الرقي العلمي والفنـي والأدبي التـي تنتقل في المجتمع من جيـل إلى جيل»[1] وما يضبـط إيقـاع حياة الناس تجـاه بعضهم في مدنية «دولة الإنسـان» تلـك القوانين المدنية «التي تنظم الروابط الخاصة ما بين الأفراد في المجتمع بغير النظر إلى حياتهم العامة التي تتصل بالقانون العام... وتتصـل تلك الروابط بظاهرتين اجتماعيتـين عريقتين هما: العائلة والملكيـة»[2] لـذا لا بد لهـذه القوانـين أن تحترم وتضمـن الحقوق المدنيـة والإنسـانية، وكذلـك الحريـات المدنية لجميـع المواطنين، تلـك « التـي تتيـح للمرء أن يعمـل بوحي نفسـه دون أن يتقيد بما يحظـر أو يضيـق عليه عمله نسـبياً. وتتضمن هـذه الحريات حرية القول والكتابة والنشر والعقيدة والاجتماع بدون آية رقابة...»[3]، وبالتـالي تتوافـق قوانين المدنية مـع «احتياج الإنسـان إلى المدنية -

(١)معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: ٦٢.

(٢)معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: ٦١.

(٣)معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: ٦١.

وهـو أمـر- نابع من كونـه بطبعه مـدنيّ الميل، كونه أيضـاً بتكوينه لا يسـتطيع أن يفـي بحاجاتـه كلها، لأجل ذلك احتـاج إلى الخلق الكثـير الذي هو المدنيّة لتتـم له سـعادته»... لأن مدنيّته تتجلى في اجتماعـه مـع الآخرين، حيث يحصل الاجتماع الإنسـاني الذي هو عمران العالم»[1].

دولة الإنسان في التجربة السويدية

السويد كمملكة دستورية، وهي من أقدم الملكيات الدستورية في أوروبـا حيث نشـأت في العام ١٨٠٩م، تمتـاز بعدد من الصور الجميلة التي يمكن الاستفادة منها في «دولة الإنسان». منها: نظام الرعاية الاجتماعية المتطور الذي يتسم بالرفاهية الفردية والأسرية والاجتماعية بما فيها مسـتوى معيشـة الفرد المتقدمة. وطبيعة نظام الحكـم الذي يقـوم على نظام الحكـم المحلي. واندمـاج الأقليات، مـع قلتهـا، في المجتمع السـويدي العام. وكذلك مسـتوى الحرية السياسية والإعلامية.

فمـن ناحيـة نظـام الحكـم وطبيعـة سياسـة الدولـة، نجد أن السـويد مملكة دسـتورية بها ملك أو ملكـة ورئيس وزراء ومجلس وزراء ولديهـا برلمـان. وكان للدولة دسـتور منذ عـام ١٨٠٩م إلى

---

(١) الموسـوعة الجامعـة لمصطلحـات الفكـر العـربي والإسـلامي: ج٢/ ٢٥٧٣.

عام ١٩٧٥م حين وُضع دستور جديد. وكان دستور ١٨٠٩م قد منح الملك سلطات تنفيذية إلا أنه قد قسم السلطة التشريعية بين الملك والبرلمان، أي أن سلطات البرلمان أخذت تتزايد تدريجياً. وتم تأسيس حكم برلماني في عام ١٩١٧م. وقد توصلت إلى نظام الديمقراطية البرلمانية في عام ١٩١٨م مع إقرار حق الاقتراع العام الشامل بما في ذلك النساء (عام ١٩٢١)، ومنذ ذلك الحين وتطورها السياسي الاجتماعي يشكل مثلاً أعلى للكثير من القوى السياسية والبلدان في العالم.

وحسب دستور ١٩٧٥م فإن الملك قد فقد سلطته التنفيذية المتبقية. ومن ثم صار بقاؤه رئيساً للدولة شخصية رمزية أو تشريفية على الرغم من أنه ظل رأس الدولة. وفي عام ١٩٨٠م عُدل الدستور لكي يكون أكبر أبناء الملك ذكراً أو أنثى وريثاً للعرش. ويقوم الملك بافتتاح دورات البرلمان، ولا بد أن يكون حاضراً في الاجتماع الذي يسلم فيه رئيس الوزراء السابق الحكومة لرئيس الوزراء الجديد.

لم تحصل السويد بسهولة على الاستقرار السياسي إلا بعد ما مرت، حتى بداية القرن التاسع عشر، بسلسلة طويلة من الاضطرابات نتيجة الخصومات بين العائلات المالكة، والحروب الدينية بين البروتستانت والكاثوليك، ثم نتيجة تيارات الوحدة

والانفصال بين السويد والبلاد الاسكندينافية المجاورة. ولكن تلك الاضطرابات لم تمنع السويد من أن تبني، خاصة في القرن الرابع عشر والقرن الخامس عشر، حضارة قوية مزدهرة، إذ جمع السويديون ثروات طائلة من تجارة النحاس والحديد، واغتنت حياتهم الفكرية بثقافات هامة. ففي العام ١٤٧٧م أنشئت جامعة أوبسالا، كما أنشئت في العام ١٥١٠م أول مطبعة.

أما السلطة التنفيذية فهي بيد رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء الآخرين، ويرشح رئيس الوزراء رئيس البرلمان. ولا بد أن يؤيد ترشيحه أعضاء البرلمان، ورئيس الوزراء عادة ما يكون زعيم أكبر حزب في البرلمان أو الزعيم المرشح لائتلاف مجموعة أحزاب تضم غالبية نواب البرلمان. البرلمان السويدي وهو مجلس تشريعي واحد، وبه ٣٤٩ عضواً، يتم انتخابهم لدورة مدتها ثلاث سنوات، ويختار الناخبون ٣١٠ من الأعضاء بتصويتهم للأحزاب في مناطقهم المحلية التي تُعرف بالدوائر الانتخابية. أما المقاعد التسعة والثلاثون المتبقية فيتم تقسيمها بين الأحزاب حسب نسبة كل حزب من التصويت على المستوى القومي، ولا بد للحزب أن ينال ٤٪ على الأقل من الأصوات القومية، أو ١٢٪ في أي دائرة ليتمكن من الحصول على مقاعد في البرلمان. ويجتمع البرلمان لمدة ٨ أشهر من أكتوبر إلى مايو من كل عام، يستمع خلالها ويناقش

المقترحات التشريعية لمجلس الوزراء.

وقد أنشأت السويد ما يسمى بـ «مكتب الرقيب» في عام ١٨٠٩م وبهذا تكون أول دولة يكون لها رقيب. ويتم تعيين الرقيب من قبل البرلمان ليقوم بحماية المواطنين من الاستخدام غير المشروع أو غير القانوني للسلطة من قبل الموظفين الحكوميين أو الوكالات الحكومية. وتقام المكاتب المتخصصة للرقباء لمتابعة القضايا المتعلقة بمكافحة تضخم رأس المال والتنافس، وقضايا المستهلكين، وتوفير الفرص المتساوية في العمل، وادعاءات التفرقة العرقية. والرقباء يساعدهم موظفون خبراء يمكنهم القيام بتحرياتهم الخاصة أو تلك التي تستجيب لشكاوى المواطنين. وشُيد هذا النظام للمساعدة في ضمان احترام القانون والمحافظة عليه من قبل القضاة والموظفين الحكوميين وضباط الجيش.

ومن النقاط المهمة في هذا النظام وجود الحكومات المحلية. فلكل واحدة من المقاطعات الـ ٢٤ في السويد حكومتها، ويحكم كل مقاطعة حاكم تُعينه الحكومة مع مجلس ينتخبه الشعب. فسكان كل مقاطعة يساهمون عبر تصويتهم في وجود المجلس الذي سيحكم مقاطعتهم. وقد ظلت السويد، وفق سياسة الحياد المتبعة فيها تجاه الحروب، على الحياد في الحرب العالمية الأولى، وكذلك في الحرب العالمية الثانية.

ومن الأمور الملفتة في الشأن السياسي العام في السويد عراقة تأريخ الأحزاب وكثرتها، وعدد الأعضاء المنتمين إليها. ومنها:

- حزب الوسط، وهو محافظ وتأسس عام ١٩٢٢م من ائتلاف حزبين صغيرين أحدهما تأسس عام ١٩١٣م والآخر عام ١٩١٥م، ويهدف لتحقيق التقدم الاجتماعي والتنمية بشكل تدريجي والتخفيف من مركزية الحكم. ويبلغ عدد أعضائه ٢٥٠,٠٠٠ عضو (١٩٨٠م). ويصدر الحزب صحيفتين.

- الحزب الليبرالي، محافظ، تأسس رسمياً عام ١٩٠٢م، ومتحالف في الحكم مع حزب الوسط.

- الحزب المسيحي الديمقراطي، محافظ، تأسس عام ١٩٦٤م بهدف إدخال القيم المسيحية على الحياة السياسية السويدية. وعدد الأعضاء (١٩٨٠م) ٢٣,٠٠٠، ويصدر الحزب مجلة أسبوعية ومجلتين فصليتين.

- الحزب المعتدل، يميني، تأسس عام ١٩٠٤م نتيجة إعادة تنظيم التيارات اليمينية في السياسة السويدية في القرن التاسع عشر. عدد الأعضاء ١٥٠,٠٠٠ ويصدر صحيفة واحدة.

- حزب العمال الاشتراكي - الديمقراطي السويدي، وتعود

جذوره إلى عام ١٨٨٠م. وعدد الأعضاء ١,٠٦٠,٠٠٠ وله صحيفة واحدة.

- الحزب الشيوعي السويدي- حزب اليسار، تأسس عام ١٩١٧م وعدد أعضائه ١٦,٠٠٠ عضو.

وغالباً ما تشارك أغلب الأحزاب في الانتخابات وتحصل على مقاعد في البرلمان. وتدير الأحزاب صحفها دون رقابة من الدولة، حيث لا رقابة على الصحف.

ونجد في نظام الرعاية الاجتماعية السويدي مستوى متقدمًا لما توليه الحكومة للإنسان من رعاية. فمقابل ما يدفعه السويديون من ضرائب عالية، تقدم الحكومة العديد من إعانات الرعاية الاجتماعية مثل:

- تنال كل أسرة علاوة لكل ولد تحت سن السادسة عشرة.
- علاوة لكل ولد في المدرسة الثانوية أو الجامعة.
- تساعد الحكومة المتزوجين الجدد.
- تقدم لهم القروض لتأسيس المنازل.
- وفي بعض أحوال المعاناة تقوم الحكومة بدفع ربع قيمة الإيجار للأسر.

- بعض الآباء ذوي الدخول المنخفضة يتلقون علاوات لقضاء العطلات مع أولادهم.

- السويديون الذين يفقدون وظائفهم ينالون إعانات بطالة، وهي تمثل جزءاً كبيراً من مرتباتهم التي كانوا يتقاضونها سابقاً.

- وبعد التقاعد ينال أغلب السويديين معاشات سنوية تبلغ نحو ٦٠٪ من متوسط معدل دخلهم الذي دُفع لهم لأعلى خمسة عشر عاماً أثناء خدمتهم.

- تقدم الحكومة معاشات للأرامل والأيتام وللأطفال الذين فقدوا أحد والديهم.

ويعدّ مستوى المعيشة في السويد واحداً من أعلى المستويات المعيشية في العالم. والسويد تقع ضمن الدول الأوروبية الرائدة في عدد السيارات والهواتف وأجهزة التلفاز مقارنة مع عدد سكانها. وهناك مقياس آخر حول غنى هذه الدولة، وهو أن السويديين تزداد نفقاتهم في العطلات أكثر من أي شعب آخر. ويملك خُمس العائلات السويدية في أوروبا منازل في الأرياف، حيث يمكنهم الاستمتاع بقضاء عطلات نهاية الأسبوع. وفي عام ١٩٧٩م بلغ معدل دخل الفرد ٩٠٠ , ٥٢ فرنك وبذلك تكون السويد الدولة الثالثة في العالم من حيث ارتفاع الدخل الفردي.

واللافت في تجربة السويد الاقتصادية والمتطورة هو عدم تدخل الدولة في أهم مفاصله، إذ يكاد يكون الاقتصاد حكراً على القطاع الخاص، هذا بالإضافة إلى تمركز شديد للمؤسسات الكبرى. ويقتصر القطاع العام (نحو ١٠٪) على الخدمات العامة وعلى مناجم الحديد في منطقة لابوني. ولاتكاد الدولة تتدخل إلا فيما ندر في العلاقات الصناعية التي تديرها الاتفاقات الظرفية بين النقابات ويطلق عليها «الاتفاقات الأساسية».

ومن حيث التركيبة السكانية، إذ يتجاوز تعداد سكان السويد حالياً الـ٩ ملايين نسمة، ٨٤٪ منهم يعيشون في المناطق الحضرية، ويعيش ١٦٪ منهم في المزارع أو القرى الريفية الصغيرة، فهناك نحو ٥٠٠٠٠ مواطن من أصول فنلندية يعيشون في السويد، مكونين أكبر أقلية عرقية بها، وهم مندمجون بصورة كاملة في المجتمع السويدي، ويتم التعرف عليهم بلهجاتهم أكثر من مظهرهم أو مهنتهم. وتوجد أقلية عرقية أخرى تسمى اللابيِّين الذين يعيشون في الشمال السويدي، في المنطقة القطبية الثلجية، وهم يختلفون في مظهرهم ولغتهم وأساليب حياتهم. ويبلغ مجموعهم أكثر من ١٧٠٠٠ نسمة، وأكثرهم إما عمال مناجم أو عمال غابات.

ويُعتبر ٩٥٪ من سكان السويد أعضاءً في الكنيسة الرسمية، وهي الكنيسة اللوثرية، ولا بد أن يكون الملك عضواً فيها.

وكل السويديين الذين ينتمي آباؤهم للكنيسة يصبحون أعضاء بها تلقائياً عند ميلادهم، ويظلون هكذا إلا إذا تقدموا بطلب الانسحاب. وتضم المجموعات الدينية الأخرى في السويد الروم الكاثوليك وكنيسة إرسالية العهد وأتباع كنائس البنتكوستال والمعمدانيين واليهود، وهناك بعض المسلمين وبعض المهاجرين الذين يتبعون الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية[١].

***

«دولة الإنسان».. دولة العقلانية

أي أنها تعتمد المنطق والأخذ بالأسباب في إدارة البلاد والعباد. فالتخطيط الاستراتيجي لحاضرها ومستقبلها يقوم على إدراك المعطيات القائمة للمجتمع والموارد والأولويات، وعلى تنظيم العلاقة بين الحاجات والإمكانات، وعلى تقدير ضرورات المجتمع والتنمية في كل مرحلة، وعلى الرقابة الدائمة التي تعمل بهدف إنجاح الخطط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للتنمية. العقلانية، هنا، لا يراد منها المادية الرافضة للدين، وإنما العقلانية التي يدعو لها المتدينون وغير المتدينين، تارة باسم المنطق وأخرى باسم العلم، وتارة بهما جميعاً. ولذلك فـ«إن العقلانية هي ذلك

---

(١) الحقائق المذكورة عن مملكة السويد منقولة بتصرف عن: الموسوعة العربية العالمية:١٣/ ٢٢٧-٣٩١، وموسوعة السياسة: ٣/ ٣٤٣-٣٤٧.

النشاط الفكري الذي يمارس به المرء علاقته المركبة بذاته وبالعالم. والذي به يغير ذاته بقدر ما يغير العالم»[١].

فـ«دولة الإنسان، لا تتعارض بعقلنتها، أي باستخدام العقل، مع أهمية دور العاطفة والإيمان والأحاسيس في الوصول للقرارات، بمعنى أنها تعتمد على العقل دون إلغاء للعناصر الأخرى المؤثرة فيه. أي أنها لا تتبنى فكر مدرسة المذهب العقلي الفلسفي التي ترى أن قوة العقل والمنطق تتعارض مع العواطف والأحاسيس، والتي من أبرز رموزها رينيه ديكارت وغوتفريت لايبنيز وباروك سبينوزا، الذين يرون أن الناس يستطيعون بالعقل وحده إدراك الحقيقة مباشرة[٢]. لذا لا غرابة في مهاجمة ماركس وفرويد لعصر العقل الذي تبنى معتقدات ذلك العصر، وقرب نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، حدث تغيير كبير في استشراف الناس، فقد صاروا يقدرون الأحاسيس بدلاً من العقل، ويفضلون العاطفة والفردية والعفوية[٣]...

والمراد بعقلانية «دولة الإنسان» عدم ترك شؤون الدولة والمواطنين تسير بالتدافع الارتجالي حسب ما يتولد كل لحظة من حاجات يومية، أو حسب ما يرتئيه هذا الطرف أو ذاك في

---

(١) الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي: ج١/ ١٨٤٦عن علي حرب في الماهية والعلاقة.
(٢) الموسوعة العربية العالمية:١٦/ ٣٣٥.
(٣) الموسوعة العربية العالمية:١٦/ ٢٧٦.

كل لحظـة، مما يعني تشـتيتاً للإمكانـات والجهـود والزمن، وهذه العناصر الثلاثة من أهم عناصر رأسـمال الدولـة، وضياعها يعني ضياع الدولة، بل وضياع حياة المواطنين. هذه العقلانية لا تنحصر في التعامل الاقتصادي وخطط التنمية، بل تشـمل عقلنة السياسة الداخلية في إدارة ملف الهويـات المتعددة للمجتمع، كالقدرة على توقع ارتفاع منسوب التنافس بين الطوائف، وبالتالي تقدير إمكانية أو عـدم إمكانية تحول هـذا التنافس إلى صراع بين الطوائف، ومن ثـم تحديد ورسـم خطط تقي المجتمعات الوصـول لنقطة الصراع تلك. وأكثر من ذلك قراءة مشـاعر الطوائف بشكل مستمر حتى لا تبقـى طائفـة تزداد انشـحاناً - من الشـحن والتشـاحن - ضد الطوائـف الأخـرى أو ضد الدولة. فمن أسـوأ الصـور التي تهدد اسـتقرار الأوطان شعور الطائفة، أي طائفة، بالغبن والظلم. وقد يكون الأخطر عندما لا تعبر عن ذلك، مما يعني تحول تلك المشاعر إلى احتقان داخلي قابل للاشتعال عند أي فرصة أو ظرف يتيح لها الانفجار.

فتصبـح من مهمات «دولة الإنسـان» عقلنة الاختيار قبل اتخاذ آية قرارات تمس حياة الناس والمجتمع والطوائف. فقرار فرض أو رفض ارتداء النقاب أو الحجاب، على سـبيل المثال، سواء في دولة أوروبية أو في دولة عربية، من الممكن أن يقلب معادلة الاسـتقرار في هذا البلد أو ذاك، أو يساهم في توتير العلاقة بين أبناء الطوائف. ومن الممكن لقرار كزيادة أسـعار بعض السلع، أو كفرض ضريبة

جديدة، أن يشعل فتيل الشارع، من هنا تبرز أهمية عقلنة القرارات من قبل السلطة في كل مستوياتها. وتعتبر نظرية الاختيار العقلاني منهجًا علميًا اقتبسه علم السياسة من الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد خلال السنوات ١٩٥٠م. وتسلم هذه النظرية بأن الفواعل الذين يتدخلون في الشأن السياسي يعتمدون الاختيارات التي تبدو لهم أكثر فعالية لبلوغ الغايات، سواء كان المراد بذلك السياسيين المحترفين أو كبار الموظفين أو المواطنين العاديين. ولقد أصبح هذا المنهج مسيطراً في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

«دولة الإنسان» العقلانية أشمل في عقلنتها من كون الدولة ذاتها معقلنة. فهي تسعى لنشر العقلنة في صفوف الناس من خلال التعليم والإعلام والدستور. فالعقلنة قيمة مطلوبة على جميع المستويات، ومن كل الناس، فلا يمكن أن تجد الدولة كوادر عقلانية لإدارتها ما لم تكن بنية التعليم التحتية، والبنية التحتية لثقافة الوطن تعمل على غرس العقلانية في عقول المواطنين وفي أفئدتهم تحت عناوين كبيرة وصغيرة مثل التشاور والتحاور، وإيجاد بدائل لمواجهة جميع أنواع المشاكل، وفن وضع الاحتمالات من خلال التفكير الاستقرائي والتفكير الاستنتاجي والتفكير الاستنباطي، وما لم يؤمن المواطن أيضاً بخطوات وتفاصيل كيفية أن يكون عقلانيًا في بيته ومع أسرته، وفي مدرسته وجامعته، وفي عمله ومع زملائه، وفي الأسواق والشوارع.

(١) قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية: ٣٩٦.

وما لم يحدث ذلك لن تكون في البلاد عقلانية اجتماعية تساهم في وحدة الصف الوطني للمجتمع، ولا عقلانية سياسية مؤهلة لدرء المضرات وجلب الخيرات، ولا عقلانية اقتصادية تستثمر القليل من رأسمال الوطن بمنافع وعوائد كبيرة للحاضر والمستقبل حتى تصبح العقلنة سمة من سمات الحاكم والمحكوم. وقد «سُئل بعض الحكماء: أي الأمور أشدُّ تأييداً للعقل وأيها أشدُّ إضراراً به؟ فقال: أشدُّها تأييداً له ثلاثة أشياء. مشاورة العلماء. وتجربة الأمور. وحسن التثبت. وأشدُّها إضراراً به ثلاثة أشياء. الاستبداد. والتهاون. والعجلة»[1].

ومما لا شك فيه أن عقلانية «دولة الإنسان» تُشكل حالتين: «حالة دافعة» و«حالة رادعة» للفرد وللمجتمع وللدولة. دافعة نحو الإبداع والتطور من خلال العقلانية التجريبية التي تستفيد من تجارب الآخرين من السابقين والمعاصرين كدول ومجتمعات، ومن خلال العقلانية العلمية التي تستفيد من آخر ما وصلت إليه شتى العلوم الإنسانية والنظرية والعقلية والتكنولوجية، ومن خلال أيضاً العقلانية السياسية التي تنبع من تفهم وحُسن إدارة تلاقي الهويات المتعددة في هوية الوطن الواحد. أما الحالة الرادعة التي تُشكلها عقلانية «دولة الإنسان» فهي تنحى بالفرد والمجتمع

---

(١) الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي: ج١/ ١٨٠٩عن لويس شيخو، مجاني الأدب.

والدولة نحو الارتداع عن الانحراف عن القانون أو تحريفه، والتقيد بالقيم الاجتماعية والمثل الأخلاقية من خلال العقلانية الأخلاقية التي تضبط السلوك والآداب في التعامل بين المواطنين تجاه الدولة وتجاه بعضهم، ذلك لأن «العقل الأخلاقي يؤسسه ويوجهه نظام القيم وليس النظام المعرفي. هذا شيء، وذاك شيء آخر» الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي: ج١/ ١٨١٩ عن الجابري في العقل الأخلاقي العربي ومن خلال أيضاً العقلانية العملية التي تجعل الجميع يعقلون تصرفاتهم وتخاصمهم وتقاضيهم في جميع محطات تعاملهم اليومي والحياتي. وقد قال أهل اللغة منذ قديم الزمان: «سمي العقل عقلاً لأنه يعقل صاحبه عن التورط في المهالك...والعاقل: الذي يحبس نفسه ويردها عن هواها... والعقل: التثبت في الأمور...»[1].

وعليه، فإن عقلانية «دولة الإنسان» تعمل على إعادة إنتاج الواقع. إعادة تستوعب المتغيرات الاجتماعية السياسية على الدوام، ومن ثم تنظر حجم جرعة التغيير المطلوبة، فلا تصطدم بالواقع إلا بمقدار الضرورة، فجرعة الصدمة الكهربائية المطلوبة لإنقاذ المجتمع والدولة إذا زادت عن حاجة المراد إسعافه تقتله. وإعادة إنتاج الواقع تتطلب إرادة عقلانية تستقرئ الأهداف الممكن تحقيقها لصالح الوطن والمواطن، وبالتالي تشحذ الهمم وتستثمر الطاقات والإمكانيات لتحقيقها. والمعنى من ذلك واضح، أي لا

---

(١) لسان العرب: ١٠/ ٢٣٣.

تعمل الدولة على تكريس الواقع إلا بمقدار صحته وسلامته، ولا تستسلم للواقع ما دام بحاجة للتغيير.

***

«دولة الإنسان».. الدولة الراعية

هي دولة راعية لكل القيم السامية، بل تسعى دوماً لترجمتها على الأرض. فهي بمعنى أكبر وأدق حاضنة للمعاني والقيم النبيلة لا حاضنة للمحتكرين والطغاة والفاسدين. حاضنة للصدق والأمانة والصلاح. حاضنة للتطور والتنمية والإصلاح. حاضنة للتغيير المبدع والمبدعين. حاضنة للمبادرات الجامعة للمواطنين ورافضة للتصرفات المفرقة للناس والمفككة للمجتمع. حاضنة لجميع الأطياف الفكرية والثقافية والسياسية. حاضنة لجميع المذاهب الدينية والمدارس الفكرية. حاضنة للكفاءات العلمية والخلاقة. حاضنة للبحوث والباحثين. حاضنة للحرية الإعلامية والفكرية والدينية. حاضنة للحقوق الإنسانية والفردية للمواطن والجماعات.

فـ«دولة الإنسان» كدولة راعية، هي حاضنة للاجئين والفقراء والمعاقين والعجزة والمشردين وتهتم بشؤونهم وترعاهم ولا تهملهم، وإن أهملهم الناس. يأتي ذلك من باب الرعاية الاجتماعية وهي «البرامج العامة التي تساعد الناس على تحقيق

درجة من الضمان الاقتصادي. ويقدم الضمان الاجتماعي المال لتعويض الدخل الذي توقف نتيجة للتقاعد أو البطالة أو العجز أو الموت»[١]. فيكون من مسئولياتها الاهتمام برعاية العاطلين عن العمل وتهيئتهم للعمل. تتصدى للشأن التعليمي ليجد كل مواطن فرصته المناسبة للتقدم العلمي وللترقي الوظيفي. تهتم وتتبنى معالجة المرضى بتوفير الكوادر الطبية والمعدات العلاجية والمستشفيات المناسبة لجميع الناس. فهي دولة حاضنة للعدل الاجتماعي بالمساواة بين الناس، بل بتساويهم جميعاً أمام القانون والقضاء.

إذن هي راعية لكل رعاياها الذين يشكلون شعبها مهما بلغ بهم العمر منذ نعومة أظفارهم حتى شيخوختهم. تتبنى حاجاتهم، ترعى متطلباتهم العمرية، تدرس مشاكلهم، تتفهم آمالهم، تدرك إحباطاتهم، تعي لغتهم، أي تعمل على رعايتهم وفق نوعين من الرعاية، رعاية وقائية Preventive care، ورعاية علاجية Curative care،[٢] حتى يكون الفرد مرعيًا من الدولة في جميع مراحله العمرية.

وكدولة راعية تقدم للإنسان حقوقه الطبيعية غير منقوصة رعاية منها له، وتعطيه حريته كواجب عليها تجاهه، لا منة منها

(١) الموسوعة العربية العالمية: ١١/ ٢٤٩.
(٢) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: ٥٢.

عليه بالحرية، وتحمي وتكفل حريته الفكرية وممارساته الدينية كجزء من مسئولياتها الاعتبارية والدستورية تجاه حياته كمواطن. وجُل ذلك يأتي من الدولة من باب تحملها مسئولياتها كراعية للوطن والمواطن، أي من باب «ألا كلكم راعٍ وكلكم مسؤولٌ عن رعيته» كما جاء عن رسول الله ﷺ.[1]

وهي كدولة راعية تصغي للأصوات المعارضة والمؤيدة لها. فتصغي لجميع الأفكار والتوجهات بروح واحدة هدفها مصلحة البلاد والعباد. وهي أيضاً راعية بمعنى حافظة لأمن وسيادة الوطن وتبني علاقاتها الدبلوماسية وتحالفاتها مع الدول الأخرى على ما يحمي الشعب ويحفظ الوطن، لا على حساب مصالح أفراد أو فئة أو طائفة من الوطن. فهي راعية لحقوق الإنسان ورعاية لحقوق الحيوان وتراعي مصالح البيئة وراعية لمطالب الحقوقيين من كل فئة وشريحة اجتماعية.

***

«دولة الإنسان»... «دولة الأخلاق»

رغم الحرية المضمونة في «دولة الإنسان» فهي دولة الأخلاق. الحرية فيها لا تعني اندثار الأخلاق، ولا تعني تجاوز الأخلاق في التعامل بين جميع الجهات، بين الناس تجاه بعضهم، وبين

---

(١) ميزان الحكمة: ٤/ ١٦٢٧/ ح٨٠٣٤.

الدولـة والمواطن، وبين المواطنين والدولة، وبين جماعات المجتمع تجـاه بعضهم، وبـين المؤسسـات المتنوعـة والدولة، وبـين الدولة والمؤسسات. فالأخلاق ليست مظهراً عاماً يُحسن صورة المجتمع والدولة فقط، بل هي حقيقة معنوية في السلوك اليومي والتعامل الحيـاتي، لأن الأخـلاق خلاصـة التجربـة البشريـة والإنسـانية، ولا عجـب في قـول الرسـول ﷺ: «إنـما بُعثـتُ لأتمـم مـكارم الأخلاق»[1].

فـلا قيمة لدين أو حضـارة لا تقوم على رسـالة أخلاقية. وقد تبنـت كل المذاهب الفلسـفية المفاهيم الأخلاقية، فصـار هناك ما سُـمي بـ«أخلاق بروتسـتانتية» و«أخلاق كاثوليكيـة» و«أخلاق إسـلامية» و«أخـلاق اشـتراكية» و«أخـلاق ليبراليـة» و«أخلاق علمانية»... «ومهما يكن من خلاف بين النزعات العقلانية والنفعية والاشـتراكية فقـد ركّـزت جميعـاً عـلى علاقـة الأخـلاق بالنظام الاقتصـادي والاجتماعـي وعـلى أهميـة دراسـة مفاهيم الفلسـفة والأخـلاق في التفاعـل مـع هذه الحقائـق بما يؤمن ارتقـاء أحوال المجتمع وتحقيق سـعادة البشر عموماً»[2]. فتديـن الفرد وعبادته، مـن كل دين ومذهـب، إذا لم يصب في ترشـيد وتهذيب الأخلاق يصبح تديناً غير سوي وعبادة خاوية من إصلاح النفس، «...بينما ترتكـز العبادة، ولو نظرياً، على فكرة الحب والإيثار والتضحية في

(١) ميزان الحكمة:٣/ ١٠٨١/ ح٥٠٥٨.
(٢) موسوعة السياسة:١/ ١١١.

سبيل الآخرين، كيف يمكننا أن نقبل عبادة مصدرها استفزاز الآخرين وإزعاجهم؟ وكيف يمكن للعبادة أن تحيا في وجدان المؤمن إذا لم يكن الحب دينها وديدنها. والذي يزيد الإنسان الفاضل ألماً وأسفاً، أن جوهر الديانات المختلفة، خصوصاً الإسلام والمسيحية، يوصي حتى بمحبة الأعداء بينما العكس هو السائد. ألم يقل السيد المسيح: باركوا لاعنيكم وأحسنوا لمن أساء إليكم، لأن شمس أبي الذي في السماوات تشرق على الأخيار والأشرار!. ألم يقل الله تعالى في كتابه: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾(فصلت: ٣٤)(١).

من مهمات الدولة الرئيسية أن تعمل على تقويم الأخلاق بصورة دائمة، فكما توفر للناس الماء والكهرباء عليها أن تعمل على تقويم أخلاقها وأخلاق مواطنيها، وتُسخر لذلك ماكينتها الإعلامية والتعليمية حتى تمسي الأخلاق صفات يتسم بها الفرد منذ نعومة أظفاره حتى شيخوخته. فحاجة الناس لماء الأخلاق في مثل أهمية حاجتهم لماء الأبدان، فالأول يقيم أنفسهم ويقوم سلوكهم كما يقيم ويقوّم الثاني أجسادهم. ولا تقل حاجة المجتمعات لطاقة الأخلاق عن حاجتهم للطاقة الكهربائية، فكما أن الأول يطرد ظلمة النفس ويحارب مظالم الناس تجاه بعضهم، فالثاني يطرد ظلام الحياة ويحارب تعقيداتها ويسرع من عجلتها.

---

(١) الدين والجهال: مبحث فلسفي في إلغاء الطائفية السياسية:٥٢-٥٣.

الأخلاق رسـالة ودعوة، وعلى الدولة أن تدفع للتحلي بها من قبل الكل، وتترجم هذه الدعوة من خلال سن القوانين والأنظمة لتفعيلها، بل تُجرم وتعاقب كل من يتجاوز تلك الأنظمة والقوانين المتعلقـة بالأخـلاق حتى تصبح الأخلاق أعرافًـا يكره الناس كل مـن يتجاوزهـا والمنحرفـين عنها، فتصـير للمهن ما يـسـمى اليوم بـ«الأخـلاق المهنيـة»، ويمسي لكل مجال آخر أخلاقـه التي ينبغي أن يتصـف بهـا من ينتسـبون إليه، مثـل أخلاق الطالـب، أخلاق الموظف، أخلاق الكاتب... حتى يصير للدولة والمجتمع منظومة أخلاقية متكاملة، فتكون الآداب العامة مجرد مفصل منها، ويكون سـلوك الفـرد وسـلوكيات الأسرة نمطًا منها، ولهـا أيضاً خطوط حمراء تحمي الأفراد والأسر من التعديات الفردية والجماعية.

بالأخـلاق تنتـزع مـن نفـس المواطـن، أو تنخفـض ميولـه نحـو الفسـاد المـالي والإداري، وكذلـك مـن مؤسسـات الدولـة ومؤسسـات المجتمع المدني، يحدث ذلك كلـما اصطبغت الأنفس بالأخلاق الإنسـانية التي تمجد النزاهة وتبغض الفسـاد. فالفساد الإداري والمـالي من مصائب هذا الزمان المبتلى بها الناس والدول. وكلـما كانت الدولة متخلفة عن ركب المعاصرة ركبها الفاسـدون والمغرضـون. لا يعنـي ذلك خلـو الدول المتقدمة مـن هذا البلاء، ولكن وجوده مضاعف ويتضاعف في البلدان المتخلفة. أما النزاهة فهي مطلب إنساني وحاجة وطنية واجتماعية توفر على المجتمعات

والدول الجهود والأموال وتُسرع من عجلة التنمية والإصلاح. والنزاهة في اللغة: قيل: فلان يتنزّه عن الأقذار وينزّه نفسه عنها: أي يباعد نفسه عنها... ورجل نَزْه الخُلُق... ونازه النفس: عفيف متكرم... والنزاهة: البعد عن السوء[١].

فكما الفساد يحتاج إلى بيئة ينمو فيها، فالنزاهة تحتاج إلى بيئة تنمو فيها، ودولة النزاهة تسعى لخلق بيئة تنمو فيها جميع أنواع النزاهة النفسية والأخلاقية والمالية والإدارية، وتجتمع كل أنواع النزاهة الأخلاقية في التعريف الذي يبين أن «النزاهة نوعان: أحدهما: النزاهة عن المطامع الدنيَّة.

والثاني: النزاهة عن مواقف الرِّيبة»[٢].

لذا يمكننا القول إن «دولة الأخلاق» تسودها عملياً، ليس نظرياً فقط، كل المعاني التي مظلتها العنوان الأخلاقي العام مثل الصدق والأمانة والمحبة والسعادة والرفاه والأمن والتماسك الأسري والتعاضد الاجتماعي والتنافس الشريف وحفظ النفس والعرض للأفراد والجماعات والوطن.

***

---

(١) لسان العرب: ١٤/ ٢٣٨-٢٣٩.

(٢) الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي: ج٢/ ٢٨٨٠ عن الماوردي، أدب الدين والدنيا.

«دولة الإنسان» هي «إنسان الدولة»

«دولة الإنسان» لا تقوم ولا تزدهر إلا على «إنسان الدولة». ذلك الإنسان الذي يعطي للوطن من نفسه وحياته ودمه. الذي ولاؤه لوطنه ينبع من حبه لأرضه وأهله ومجتمعه. فقبل أن تطالبه الدولة بواجباته تجاهها تعطيه الدولة حقوقه المعنوية والمادية. هنا ليس في الأمر مقايضة، بل هو حب متبادل بين دولة الإنسان وإنسان الدولة. فلا وجود لإنسان الدولة دون دولة الإنسان، وكذلك ينتفي وجود دولة الإنسان بدون إنسان الدولة. الجامع بين الدولة والإنسان هو الوطن، ذاك الذي يبني الرجال ليشكلوا ويبنوا «دولة الإنسان».

فتتعامل معه الدولة كـ«إنسان عاقل Homo sapiens، من حيث إنه تفكير ومعرفة وإرادة حيث يُنظر إليه من ناحية الجانب السامي منه»[1] وتتعامل معه كإنسان حر وكريم، فلا تستغبيه، ولا تخادعه، ولا تستصغره، ولا تتعامل معه كحيوان همه علفه، وتحترم مهنته وحرفيته واحترافه وإبداعه، وتهيئ له السبل للإبداع في الحياة والعمل والرقي العلمي. فهو ليس بآلة يتم تحريكها في ماكينة الدولة كيفما شاءت، ولا هو بقطعة من الحديد الصماء لا تحس ولا تدرك ولا تفكر، بل هو جسد يحتوي على إرادة تقرر،

---

(١) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: ١٩٩.

وروح حماسة، وفكر مبدع، ونفس تنطلق وقد تُشكل مع غيرها إرادة جمعية خارقة.

وينبعث منهج «دولة الإنسان» في التعامل معه بطريقة سامية كونه محوراً لكل نشاطات وأنظمة ولوائح الدولة، كما كان هو محور الرسالات السماوية والمذاهب الفكرية، الإنسان أولاً وأخيراً. لذا جاء في العصر الحديث ما سمي بـ«المذهب الإنساني» الذي «يركّز على دراسة الإنسان باعتباره مركز الحياة والكون، وتسمى هذه الدراسات بالإنسانيات، وقد ازدهرت هذه الدراسات أيام اليونان والرومان، ثم عادت بقوة مع بزوغ عصر النهضة في القرن الخامس عشر... وكان من نتيجة التركيز على الإنسان نمو التحسس بالفرد كقيمة وبحرياته كحقوق وإرادته كشيء هام وأساسي...»[1].

فلم تنجح الحضارات إلا بجهوده، ولم تقم الأمم إلا بإبداعه، ولم تزدهر الدول إلا بتفكيره، وهو صاحب الفضل في النقلات التي عمت البشرية من مجتمعات الصيد والجمع إلى مجتمعات زراعية، ومنها إلى مجتمعات صناعية، ووصلت إلى مجتمعات معرفية وتقنية في العصر الحالي. جُل ذلك بفضل الإنسان نفسه. فقد أبدع في كل مجال من مجالات الحياة العلمية والفكرية والفقهية

(١) موسوعة السياسة: ١/ ٣٦٠، بتصرف.

والفلسفية، ومثلها في المجالات العملية والميدانية كالطب والفلك والحروب وغيرها.

فـ«دولة الإنسان» تعتمد في وجودها واستمرارها على «إنسان الدولة». حينها، لا مناص من أن يعتبر «إنسان الدولة» أن «دولة الإنسان» دولته التي بقاؤه من بقائها، واستمراره من استمرارها، وتقدمه من تقدمها، ونصره من نصرها، وكذلك فشله من فشلها، وهزيمته من هزيمتها. ويمكننا اختزال تعريف هذه العلاقة بما قاله بعض الفلاسفة بـ«إن الإنسان عالم صغير وإن العالم إنسان كبير»[1] وهذه العلاقة تقوم على تكيّف الدولة مع الإنسان، وتقوم أيضاً على تكيّف الإنسان مع الدولة. فكما يتكيف الإنسان مع محيطه الإنساني والحيواني والبيئة والأرض، يمكنه تبادل التكيّف مع الدولة. وكما تتكيف الدولة مع محيطها الدولي والإقليمي والبشري، يمكنها تبادل التكيّف مع مواطنيها.

«إنسان الدولة» الذي تعتمد عليه الدولة في صيرورتها وإدارة شؤونها واستدامة تقدمها لا يمكنه أن يُنتج ويبدع وينظم وينتظم إلا مع استقراره وأمنه، كذلك «دولة الإنسان» التي يحتاجها الإنسان في صيرورته واستدامة رقيه لا يمكنها أن تُنتج وتبدع وتنظم وتنتظم إلا باستقرارها وأمنها. فلا نزعة استقرار الدولة

---

(١) الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي: ج١/ ٤١٩.

وأمنها تجدي دون استقرار وأمن المواطن، ولا نزعة استقرار المواطن وآمنه تجدي دون استقرار وأمن الدولة. هما وجهان لعملة واحدة في الاستقرار والأمن حتى يحصل عندهما القدرة على الإنتاج والإبداع والتنظيم والانتظام. أما إصرار بعض الدول المتخلفة على فرض الاستقرار والآمن على حساب الوطن والمجتمع فلا يؤدي إلا لمزيد من التخلف والابتعاد أشواطًا كبيرة عن الوصول لـ«دولة الإنسان» المنتجة والمبدعة والمنتظمة.

***

«دولة الإنسان».. دولة التجديد

هي دولة متجددة في الأبعاد العديدة للحياة والنظم والعلوم. متجددة في أنظمتها. متجددة في قوانينها. متجددة في لونها وطعمها ورائحتها. متجددة في دمائها. متجددة في ثقافتها وفكرها وروحها. أي هي تعيش حالة النضج والحيوية بشكل دائم. السبب الرئيس في هذه الحيوية عملية التدوير المستمرة في مناحيها المختلفة. فلا الطاقم الحكومي دائم، ولا بقاء للوزراء إلا لأمد يحدده الدستور ولا استثناء في الأمر، بل لا يصل للمنصب، سواء كان من درجة الوزراء أو من درجة الخفراء، إلا من هو جدير به من حيث الكفاءة والأمانة والقدرة. وكلما أصيبت عملية التدوير هذه بضربات في الظهر أو الرأس انكمشت حيوية الدولة. وكلما أصيبت عملية

التدوير بروماتيزم في مفاصلها أصيبت حيوية الدولة بالشلل التام ما لم يتدارك البعض لتحويله لشلل مؤقت. وهي عملية مشابهة لما يحدث في «تجدد الخلايا للأجسام الحية Anabolism عندما تمثل الجسم للمواد الغذائية وتحويلها إلى مواد حية»(١).

والتجديد من «الجدَّة: نقيض البلى. يقال: شيءٌ جديد... وجدَّ الثوب والشيء يجدُّ: صار جديداً... ويقال كبرَ فلانٌ ثم أصاب فرحةً وسروراً فجدّ جدّهُ كأنه صار جديداً... وتجدد الشيء: صار جديداً. وأجدّه وجددهُ واستجدهُ أي صيرهُ جديداً»(٢). وعملية التجديد تحدث في الطبيعة كل ساعة ودقيقة فـ«التجدد كما يكون في المحسوسات، يكون في المعقولات: فكما أن الأجسام الحية محتاجة إلى التجدد لتحافظ على حياتها، فكذلك معنويات الأمة يجب أن تتجدد بتجدد حاجاتها»(٣).

وعندما نقول هي دولة متجددة الدماء، لأنها كدولة، ذات شأن سياسي، تعمل على تدبير أمور المجتمع من خلال المؤسسات. بمعنى هي دولة المؤسسات لا دولة الأفراد، أي تقوم في إدارة شؤونها على مجاميع الناس بحيث غياب الفرد، مهما بلغ مبلغه من العلم والعمل والوجاهة، لا يشكل مشكلة في استمرار شؤون المجتمع. ومن جهة أخرى يصبح الفرد خادمًا للمجتمع

---

(١) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: ١٨.

(٢) لسان العرب: ٣/ ٩١-٩٢.

(٣) الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي: ج١/ ٥٦٩.

من خلال المؤسسات والدولة، فلا يتحول إلى مالك للمؤسسة أو الدولة، أي لا صنمية للفرد، ولا قداسة له، بل هو مؤدٍ لدور محدد في الدولة أو المؤسسة ولوقت محدد أيضاً، ثم يذهب بحكم القانون ويأتي غيره لمواصلة المسيرة.

«فدولة الإنسان» تتعامل مع جميع المواطنين على أساس تكافؤ الفرص لدخول نظامها المؤسساتي والخروج منه. الكفاءة العلمية والقدرات العملية هي ميزان تقلد المناصب والشواغر بغض النظر عن هويتهم الفكرية والدينية. أما الإخلال بالدور المناط بهم فيعامل بحجم ذلك الإخلال من خلال المؤسسة القضائية لا من خلال أفراد القضاء الذين هم أنفسهم يشملهم نظام الاستمرار والخروج من مؤسسات الدولة، لأن الجميع يستظلون بمظلة الدولة المتغيرة على قاعدة تجديد الدماء في مؤسساتها.

فهي دولة حيوية بتجددها لإعادة إنتاج ذاتها من أجل مواكبة المتغيرات الدائمة. وهي متغيرات داخلية وخارجية. فمن التغيرات الداخلية ظهور تغير في الحجم السكاني مما يتطلب المواكبة في خطط الدولة، وتغير نسبة فئات الأعمار، عندما تكبر نسبة فئة ما على غيرها، كما حدث في بعض الدول الأوروبية بزيادة نسبة كبار السن وقلة نسبة الشباب، فذاك يحتاج إلى مواكبة، وعندما يتغير مستوى الدخل الوطني، في الزيادة أو النقصان، يستلزم مواكبة، وعندما تحدث كوارث بيئية عامة تستوجب

مواكبـة، وعندما ترتفع نسـبة المتعلمين والأكاديميين في الشـعب ينبغي مواكبتها. ومن المتغيرات الخارجية التي تسـتلزم من الدولة المواكبة قيام تكتلات إقليمية مؤثرة، أو وجود ارتفاع أو انخفاض في الصراعات الإقليمية المحيطة، أو هبوب رياح التغيير في الثقافة المحيطة وسياسـات دول الجوار، أو سرعة رياح العولمة، أو نشـوء أزمة مالية دولية... إلخ.

فقـد تتطلـب موجة التغيـير العالمية نحـو الحيـاة التكنولوجية والمعرفـة التقنية من الدولـة أن تتبنى حملة واسـعة من التجديد في مناهجها ووسائلها التعليمية لتواكب مخرجاتها العلمية والتطبيقية الحيـاة الرقمية. وقـد تتطلب موجة الانفتـاح الفضائي من الدولة أن تواكـب التغير عبر تكييف مناهجهـا الإعلامية بانفتاح يرضي تطلعـات شـعبها ويحافظ عـلى هويتها العامة. وهـي عملية تجديد أقـرب إلى معنى البعـث الروحـي **Regeneration** التي يراد منها إعادة الشيء إلى حالة جديدة أو إلى حالة أحسن»[1].

ويقول سـاطع الحصري في «العروبـة ودعاتها» كلامًا جميلاً في التجديد: « - يجب علينا أن نسلك- بدون تأخر وحزم واندفاع - مسالك التجديد في كل ساحة من سوحات الحياة المادية والمعنوية والاجتماعيـة. التجديـد في كل شيء: في اللغـة والأدب، في التربية

(١) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: ٣٥٠.

والأخلاق، في العلم والفن، في السياسة والثقافة، في الزراعة والصناعة والتجارة... في كل مكان: في البيت والمدرسة، في القرية والمدينة، في الشارع والحديقة... التجديد في كل زمان، وفي كل شيء، وفي كل مكان... يجب أن يكون شعارنا على الدوام»[١].

من أجل ذلك تعمل الدولة على استثمار طاقات مواطنيها، كلٌ بالنسبة الممكنة التي تتماشى مع كفاءته وقدرته. وتستثمر من ميزانياتها ما يكفي لاستمرار واندفاع عملية التجديد دائماً. ولا تعني عملية التجديد الدائمة توقفًا أو تغييرًا في ثوابت الدولة الأساسية كدولة تقوم للحياة وعلى الأنسنة والتعددية والاستقرار والدستور والمدنية والعقلانية والأخلاق والرعاية وإنسان الدولة، بل مع ثبات الأسس تتجدد في التفاصيل بما تستلزمه كل عملية تغيير يراد منها إنعاش حيوية الدولة وتجديد حيوية المواطن، لأن التجديد Modernization هو «عملية التغيير التي بمقتضاها تحصل المجتمعات المتخلفة على الصفات المشتركة التي تتميز بها المجتمعات المتقدمة، ومما يساعد على سرعة هذه العملية الاتصالات بين الدول والمجتمعات. ويهدف التجديد بصفة أساسية إلى تعديل البيئة الاجتماعية بما يؤدي إلى زيادة إنتاج الفرد وبالتالي زيادة الدخل، وذلك عن طريق إعادة تشكيل البناء والقيم الاجتماعية المختلفة»[٢].

---

(١) الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي: ج١/ ٥٦٩.
(٢) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: ٢٧٢.

بيد أن التجديد لا يأتي بالتمني والتخطيط فقط، لأنه من سنة الحياة وجود تيار يعاكس موجة التجديد دائماً، وليس بالضرورة أن يكون هذا التيار رافضاً للتجديد، وإنما الخلاف يكمن في حجم جرعة التجديد وكيفيتها. وتكمن مشكلة رفض التجديد، أو الخلاف عليه، لأن ثقافة البشر متنوعة وقابلية الأنفس للتغيير تعتمد على مدى استجابة العقل الاجتماعي له.

وأكثر ما يحاول دعاة التغيير تجنبه، بالمقدار الممكن، وقوع صراع بين طالبي ورافضي التغيير والتجديد، ولا يمكن تجنب ذلك إلا بوجود أرضية نفسية وعقلية وعاطفية عند المواطن والدولة ترضى بالتجديد النافع، لا التجديد القائم على شهوة التجديد فقط.

لذا لا تكفي الرغبة في التغيير كي يحدث التجديد، وإنما يحتاج الأمر إلى سيادة ثقافة التجديد في عقول الرئيس والمرؤوس لا ثقافة الجمود والتحجر. وأن تسود في عقول الحكام والمحكومين ثقافة التقدم والتفوق لا ثقافة التأخر والتخلف.

وأن تغلب في نفوس وعقول القادة و المقودين ثقافة التنفيذ والنشاط لا ثقافة الكسل والتعطيل والتردد والتأجيل. وأن تهيمن على نفوس وصدور الجميع ثقافة الجد والحرية والوفاء والمصارحة لا ثقافة المراوغة والهزل والعبودية والغدر والمماطلة.

دولة الإنسان في التجربة السنغافورية

لدينا هنا نموذج من العالم الثالث. في اعتقادي أن الجمهورية السنغافورية نموذج من نوع آخر لدولة الإنسان، فهي رغم أنها كانت محسوبة على دول العالم الثالث إلا أنها استطاعت أن تتجاوز عقبات التنمية التي تعاني منها أغلب دول العالم الثالث، بل هي من البلدان التي تمتاز بالحياة العصرية، وأصبحت وجهة لسياحة جميع شعوب العالم، وقد أدرجت في السنوات الأخيرة ضمن الدول ذات أعلى مستوى دخل للفرد، حيث يقدر الدخل السنوي للفرد بـ ٢١ ألف دولار[١].

فهي رغم أن عدد سكانها يبلغ ٦٠٠, ٦٨٠, ٤ نسمة، ويعيشون في مساحة صغيرة تُقدر بـ٧٠٤ كلم مربعة، ومتعددة الديانات أيضاً:

- الديانة البوذية تبلغ ٥١٪.
- والديانة المسيحية تبلغ ١٥٪.
- والديانة الإسلامية تبلغ ١٤٪.

وتعتبر سنغافورة متعددة الثقافات بحكم تنوع الجنسيات - الأعراق - فيها، فـ ٧٥٪ من سكانها ينتمون للعقيدة الصينية،

---

(١) سنغافورة مدينة سياحية متعددة الثقافات محيط - محمود عبد الحي، عن موقع شبكة الإعلام العربية: http: / /www.moheet.com / show_news.aspx?nid=76933&pg=13

و١٥٪ماليزيون، و٧٪ من الهنود[١].

رغم كل ذلك لا تعرف سنغافورة المشاكل الطائفية والصراعات المذهبية، بل استفادت من هذا التنوع الديني والمذهبي والثقافي لرفد التنمية فيها، وبالتالي رفاهية المواطن، وفي اعتقادي أنها تسير نحو تشكيل وإقامة «دولة الإنسان» بصورة من الصور.

سنغافورة دولة صغيرة في جنوب شرق آسيا. وتعد دولة مدنية. وتتكون من جزيرة كبيرة وأكثر من خمسين جزيرة صغيرة. وهي من أكثر الدول ازدهاراً في آسيا. ونظام الحكم فيها جمهوري برلماني، ذات برلمان ذي مجلس واحد، عدد أعضائه ٨١ عضواً، ويقوم بتشريع قوانين الدولة. ويتولى رئيس الوزراء والحكومة إدارة أمور الدولة. أما رئيس الدولة فيتمتع بسلطات فعلية محدودة، واعتباراً من عام ١٩٩٣م انتخب رئيس الجمهورية عن طريق الشعب ولمدة أربع سنوات. ويتولى إدارة الحكومة رئيس الوزراء مع الوزراء. وتجري الانتخابات البرلمانية كل خمس سنوات لاختيار أعضاء البرلمان. ولكل مواطن بلغ ٢١ عاماً الحق في التصويت. ويعد حزب العمل الشعبي أكبر الأحزاب السياسية في سنغافورة، بيد أن هناك عشرين حزباً سياسياً آخر مسجلة في البلاد.

---

(١) «لا للتقاعد والجميع يعمل» شعار رفعه السنغافوريون، منال خيري، جريدة الراية القطرية، عدد الاثنين ٧/ ٦/ ٢٠١٠.

معظم سكان سنغافورة من المهاجرين الذين قدموا من الصين، وماليزيا، وإندونيسيا، والهند. وفيها أربع لغات رسمية هي: الإنجليزية، والصينية (الماندرين) والماليزية، والتاميلية. وتعتبر اللغة الماليزية، اللغة القومية في البلاد. أما اللغة الإنجليزية فهي اللغة الرسمية للمكاتبات الحكومية واللغة الرئيسية في المدارس والكليات. وتصدر الصحف اليومية باللغات الأربع الرسمية.

أما الدين، فتعتقد الحكومة السنغافورية بالدور الذي يساهم به الدين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لسكان الدولة ذات الأديان المتعددة. وتسمح الحكومة بالتعبير الحر عن المعتقدات والعبادات الدينية. والإسلام هو الدين الوحيد في سنغافورة - رغم وجوده المتمثل بنسبة ١٤-١٥٪ - الذي حظي بمجلس خاص مفوض بقانون برلماني هو المجلس الإسلامي السنغافوري الذي يقوم بالإشراف على المباني الإسلامية وأموال الأوقاف. وهو السلطة الدينية العليا، ويستشيرها رئيس الجمهورية في الأمور المتعلقة بالدين الإسلامي.

في عام ١٩٦٠م، أنشأت حكومة سنغافورة هيئة الإسكان والتنمية، لتوفير مساكن شعبية منخفضة التكلفة للسكان المقيمين في مساكن وضعت اليد الفقيرة بوسط المدينة. وقد أقيمت هذه المساكن الجديدة في مدن سكنية تميزت بمبانيها المرتفعة وفق

مفهوم المجاورات أي مثل المدن الجديدة التي أقيمت في بعض الدول الأوروبية في الخمسينات من القرن العشرين. ويقيم في كل مجاورة من ١٠٠٠-٥٠٠٠عائلة. وتضم كل مدينة سكنية المدارس والأسواق والمتاجر وملاعب الأطفال.

أصبحت سنغافورة اليوم مركزاً مالياً وتجارياً مهماً، وملتقى لطرق المواصلات. ويتمتع الناس فيها بمستوى مرتفع من المعيشة، والرعاية الاجتماعية والصحية. ولئن كانت الموارد الطبيعية لسنغافورة قليلة، إلا أن شعبها هو أهم مواردها. ويُعد معدل البطالة فيها منخفضاً إذ يبلغ ٢٪[١].

لقد كانت سنغافورة حتى العام ١٩٦٥م مستعمرة إنجليزية، وكما في كل المستعمرات، كانت التجمعات المتعددة ثقافياً، منطوية على نفسها، وتمارس كل منها، بصورة مستقلة، عاداتها، ونظامها الداخلي، وآلية رقابتها وتماسك التجمع، ولكن دون أن يكون في داخلها أي تجديد ممكن. إن تأسيس دولة سنغافورة، عام ١٩٦٥م، أدى إلى دينامية تاريخية حركت تجمعاتها كلها، كما أدى إلى تطورات جديدة على مستوى الهوية، يرافقها نظام اقتصادي منفتح على الخارج، ومبدأ الاستحقاق الفردي من خلال الترقية الثقافية والجماعية، بعدما تتحول الجماعة إلى خلاصة للتجمعات

(١) الموسوعة العربية العالمية: ١٤٢-١٥٣/ ١٣.

التـي تعمـل من أجل مصـير تاريخي واحـد، قائم عـلى التضامن. ويسـوغ هـذا المصـير التاريخـي النجـاح الاقتصـادي، والفعاليـة السياسـية، والحريـة التعاقديـة (Contractuelle)، بالإضافـة إلى نظـام تربـوي يعـترف بتعدديـة الجماعـات، ويفرض لغة رسـمية مشـتركة تسـمح بالانفتاح على العـالم الخارجي الحديـث، واللغة المقصودة هي الإنجليزية[1].

بعـد التخلـص من الاسـتعمار البريطـاني، جاء «لي كـوان يو» كأول رئيس وزراء لحكومة منتخبة في سـنغافورة عام ١٩٥٩م. لم يكن الطريق الذي سـلكه لتحقيق النجاح والتفوق سـهلاً، حيث كان في غاية الصعوبة إلى درجة أن استحالت معها فرص البقاء في سنغافورة حسب قوله في كتابه «من العالم الثالث إلى الأول».

لم تكـن دولة طبيعيـة بل من صنع البشر، محطـة تجارية طورها البريطانيون لتصبح مركزاً محورياً في إمبراطوريتهم البحرية العالمية، جزيـرة من دون أرض داخلية، قلب من دون جسـد، ورغم ذلك فإن هذا المؤسـس حسـم أمره مع الظـروف وجعل الخلاف الذي يدور حول من يصنع التاريخ والأحداث، الظروف، أم الشخصية لصالحه، لم يستسلم لما قالته صحف الاستعمار، الصحف الأجنبية

---

(١) الهوية وحرية الفكر والعمل، محمد أركون، مقال في كتاب: تسـاؤلات حول الهوية العربية لمجموعة من الكتاب والمفكرين ص ٥.

بعد الاستقلال: «سوف ينهار اقتصاد سنغافورة إذا أغلقت القواعد البريطانية».

كانت مهمته منذ البداية هي إعطاء الأمل للناس ورفع روحهم المعنوية، وبذل الكثير من الجهود ليصبح شعب سنغافورة متميزاً، شعب يمتلك مستوى عالياً من التماسك والوحدة والقوة، قادر على التكيف والعطاء والإنتاج والإبداع بصورة أفضل رغم المكونات التي يتشكل منها هذا الشعب، حيث يتكون من عدة أعراق وأجناس، إلا أن سياسة «لي كوان يو»، النزيهة والعادلة، هي التي جعلت هذا الشعب يعيش بهذا المستوى العالي من التماسك والوحدة.

لقد ركز «لي كوان يو» في صناعة هذا التفوق، على إيجاد حلول غير تقليدية لمشكلات التنمية في مجتمعه، لم يستبد في رأيه، احترم رأي أصحاب الخبرة والكفاءة من الوطنيين وفضّلهم على الخبراء الأجانب، وجعل من المقترحات والأفكار الجديدة مدخلاً لحل هذه المشكلات. فمثلاً في علاج مشكلة البطالة، وافق على اقتراح قدمه له أحد مصنّعي المشروبات الغازية، بخصوص اعتماد الترويج السياحي كحلٍ لهذه المشكلة، فقام بتشكيل هيئة ترويج السياحة، وعندما وجد أن هناك ضرورة لأن تتحول سنغافورة إلى مركز للمعارف والمعلومات، وضع استراتيجية واضحة

لتدريس العلوم والرياضيات والحواسيب في كل المدارس، وعمل على إرسال البعثات العلمية، والاهتمام بالمواهب، وإدخال الحاسب في الإدارة الحكومية، وركّز على أهمية اللغة الوطنية والهوية الوطنية والكفاءات المتميزة، والاستفادة من تعدد الأفكار والاقتراحات، وقام بإنشاء المصانع بهدف تحقيق استقلال صناعي تام لبلده، والذي كانت نتيجته أن أصبحت السيارات والثلاجات والكمبيوترات والتلفزيونات والعديد من الأدوات التكنولوجية والتقنية السنغافورية، تغزو العالم اليوم، وعمل على نشر ثقافة الولاء والانتماء للوظيفة والفخر بها لأنها مدخل لزيادة الإنتاج والتفوق، كان يهمه أن يكون الرجل المناسب في المكان المناسب. لذلك فقد أخضع المرشحين الذين سوف يصبحون وزراء، لاختبارات نفسية مصممة لتحديد معالم شخصياتهم وذكائهم وخلفياتهم الشخصية وقيمهم، وتعليله في ذلك أن الوزير الخطأ قد يدمر استراتيجية التنمية في الدولة، أوجد مبدأ «من أين لك هذا»؟ وأعطى المحاكم صلاحية للتعامل مع البيانات التي تثبت أن المتهم يعيش حياة تتجاوز حدود إمكانياته المادية، أو أنه يملك عقاراً لا يسمح دخله بشرائه.

وعن طريق هذا القانون أدين عدد من المسؤولين وعدد من الوزراء بتهمة الفساد، قام بإعادة توزيع الثروة التي خلقها الشعب من خلال التنافس في السوق الاقتصادي الحر، وذلك حتى لا

يضيع إحساس السنغافوريين بالتضامن والشعور بالانتماء إلى الوطن والمصير المشترك.

يقول «لي كوان يو»: سألني الرئيس الكوري «روه ثاي ووه»: كيف استطعت البقاء في السلطة طيلة هذه المدة (٣٠ سنة) والفوز بالانتخابات المتعاقبة؟ قلت له: «الشعب يعرف أنني لا أكذب وأنني مخلص في السعي لتحقيق مصالحه، الناس العاديون يعرفون من هو الجدير بثقتهم، لم أقل شيئاً لم أؤمن به، وأدرك الناس بالتدريج أنني صادق ومخلص وأمين، وهذا هو مصدر القوة التي أتمتع بها»(١).

***

«دولة الإنسان».. دولة الحراك

الحراك المقصود يأتي من الحركة. والحراك بكل أنواعه هو دليل على حيوية الدولة والمجتمع وحيوية الوطن والمواطن. لذا فإن حجم الحراك يقوم مقام المؤشر الدال على مقدار همة ونشاط المجتمع والدولة. فكلما مال الشعب نحو حب الإجازات والعطل

---

(١) الفقرات السابقة منقولة عن كتاب: من العالم الثالث إلى الأول للرئيس السنغافوري السابق «لي كوان يو» في عرض له بعنوان «النموذج السنغافوري... وصفة للتقدم» للكاتب محمد الباهلي، في جريدة الإتحاد الإماراتية-٢٧-٧-٢٠٠٧عن http: / /www.siironline .htm.٦٢٧ /(٢٧)٢٠eqtesad٪.-.org /alabwab /edare

زاد ميل الدولة للخمول والتراخي والرغبة في تأجيل المعالجات والمشاريع، ويحدث ذلك أيضاً عندما تميل الدولة لزيادة العطل الرسمية وتكثير فواصل الاسترخاء في مفاصلها وخدماتها، حينها، سيميل المجتمع أيضاً للخمول العقلي والبدني.

وعلى العكس من تلك الصورة، فإن الحراك والحركة الدائمين في المجتمع والدولة يُديهان الرغبة في ديمومة العمل عند الفرد والمجتمع والدولة، وهذا مما يجعل المجتمع والدولة في حراك لا ينقطع، وفي حركة متواصلة في الليل والنهار، فتستمر الحركة فيهما حتى في حالة النوم والسكون كخلايا الجسم الفاعلة والناشطة والمتكاثرة وصاحبها نائم، لأن «الحركة Movement هي التغير المتصل وقد تكون في الكم أو الكيف أو المكان أو الوضع. ويقصد بالحركة من الناحية الاجتماعية التغيرات الشديدة التي تحدث في أحد أو بعض ميادين النشاط الإنساني، فيقال الحركة الاقتصادية، والحركة الفكرية، والحركة العمالية، والحركة السياسية، والحركة الاجتماعية»[1] ويمكن لكل متابع ملاحظة النموذج الياباني كمجتمع ودولة في الحراك المتنوع منذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم.

وكلما كان للحراك غايات سليمة تكون نتائجه سليمة، وإلا بات الحراك فاقداً للتكاملية مع غيره من الحراك المتنوع... والأهم أن تجتمع أجزاء الحراك المتفرقة لخدمة الوطن والمواطن، لأن

(١) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: ٢٧٥.

مجموع الحراك إذا سار دون هدف يصبح المجتمع والدولة في حراك لا يصب في تنميتهما وتطويرهما وإصلاحهما، بل يكون أحياناً هو أقرب للفوضى منه إلى الخير والصلاح. من هنا يأتي دور الدولة والنُخب الفاعلة في توجيه الحراك بأنواعه المختلفة، لأن من طبيعة الناس أنهم يحبون الحركة، ولا يحبون الجمود، فتجد كل حراك له ناسه ومريدوه ومحبوه في الرياضة والملاعب، في المساجد والمراقد، في المدن الترفيهية والملاهي، في الفنون والمسارح والسينمات، في كل مكان فيه حركة وفاعلية ونشاط تجد الناس متزاحمين.

وكل حراك يقوم على فرد من نخبة المجتمع، أو من أفراد يمثلون نخبة ناشطة في المجتمع. وهؤلاء النُخب لديهم طموحات جمعية أو فردية مشروعة تجاه تطوير وتغيير مجتمعاتهم ودولهم ضمن سياق الحراك العام، أو تجاه طموحهم للتدرج في السلم الاجتماعي والسياسي. وكلما كانت فرصتهم للتغيير والتدرج والتأثير مفتوحة ومتساوية زادت فرصة استفادة المجتمع والدولة منهم. وما لم تسعَ الدولة لإتاحة الفرصة بالتساوي لجميع النخب الناشطة فإنها ستسعى لتأكيد حضورها على صعيد طائفتها العرقية أو الدينية لتتشكل على ضوئها كنتونات طائفية تحكمها العصبيات مقابل منع الدولة لها بالتأثير والتدرج. وهناك صورة واقعية حول رغبة النُخب في التصدي لمكان ما في السلطة أيضاً، «لأن كل فرد، أو على الأقل كل فرد من أفراد النخبة المتجددة، يستطيع أن يحتل

نظرياً منصباً في الدولة يعطيه سـلطة أكبر من آية سـلطة يمكن أن يقدّمها له منصب معين في إطار طائفي أو عشائري، أصبح الانتماء إلى الطائفة والعشـيرة أقل إثارة وجذباً. لكن لو أن المناصب العليا أصبحت حكراً لعصبة اجتماعية بشكل قانوني أو عملي، في أوروبا الحديثـة أو في الـشرق التقليـدي، فـإن أعضاء النخبـة الاجتماعية الباقين سيلجأون في سـبيل تأكيد أنفسـهم إلى إعادة خلق العصب القديمة، وتقوية المناصب الطائفية، وجعلها ما أمكن مماثلة لسلطة الدولة»[1].

ولعلـه مـن أهـم أدوار الدولة إزالـة جميع الموانـع التي قد تحد من الحركة أو تشـل الحراك، لأن الحراك، الاجتماعي والاقتصادي والثقـافي والسـياسي والدينـي، هـو الصانـع للنقـلات الأماميـة للمجتمـع والدولـة. وهـذا الحـراك هـو الـذي يشـكل الفوارق العديـدة بين المجتمع الحـي والمجتمع الميت، وكذلـك بين الدولة الحيـة والدولـة الميتـة، ومن ثم ينتج عـن حيوية المجتمـع والدولة أو موتهـما طبيعـة وفاعلية ونضج التيار العـام والحركة الاجتماعية فيهـما. فـفـي الغرب نجد أن « الحركة الاجتماعيـة هي التيار العام الـذي يدفع طبقة من الطبقـات أو فئة اجتماعية إلى تنظيم صفوفها بهـدف القيام بعمل موحَّد. وقد يتجه هـذا العمل إلى تعديل نظام

(١) المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات: ٨٧.

اجتماعي موجود أو الإبقاء عليه أو تغييره أو إزالته»[1].

فالدولة عندما تسعى بجد لإزالة موانع الحراك، إنما هي تعمل على تقنين الحراك لتضبطه وتنظمه كالنشاطات الدينية والأدبية والسياسية، فلا تمنعها، أو تضع العراقيل في طريقها. وبإمكان كل مجموعة متشابهة من الناس، في ظلها، أن ينتظموا في تنظيم أو مؤسسة يديرون من خلالها توجههم أو حرفتهم أو هواياتهم وفق قانون الدولة. فتتشكل منظمات أهلية وتتواجد على الأرض مؤسسات مدنية تخدم كل المواطنين المتشابهين في توجههم أو يعملون في حرفتهم أو يمارسون هواياتهم ذاتها أو يستفيدون من خدماتها. مؤسسات تعمل بالدفع الذاتي دون وصاية من الدولة التي تقوم فقط بتقنين وضبط تلك المنظمات والمؤسسات، أي لا تقوم الدولة بصياغة أهدافها وخططها وملاحقة أعضائها إذا انحرفوا عن مسارها، بل من واجبات الدولة، كلما كان لهذه الكيانات دور في مجال النفع العام، حيث تصبح مهيأة للحصول على الدعم من قبل الدولة، التي من واجبها تقديم الدعم لها. فالدولة لا تقيد الحريات الدينية أو ممارسة الطقوس العبادية. ولا تقيد الحريات الفكرية وممارسة النشاطات الفكرية.

فللجميع حرية الكلام. ويجب أن تقدر الدولة شعبها الذي

---

(١) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: ٣٩١.

يتقن الكلام كما يتقن السماع، صحيح أن السكوت من ذهب ولكن ما لم يكن بسبب تكميم الأفواه، كما قد يكون الصمم مفيداً أحياناً بخاصة عن اللغو والجدال العقيم، أما فرض الصمم لغياب حرية الكلام فهو أمر لا ترتضيه دولة الحراك، لأنها تؤمن بأن نهضة الشعوب والدول لا تأتي بالقيود وإنما بالحرية المسئولة. ونقول مسئولة لأن «الحركة قانون من قوانين هذا الكون - فيما يبدو - وهي كذلك قانون الحياة البشرية بوصفها قطاعاً من الحياة الكونية، ولكنها ليست حركة مطلقة من كل قيد، وليست حركة من غير ضابط ولا نظام. فلكل نجم ولكل كوكب فلكه ومداره، وله كذلك محوره الذي يدور عليه في هذا المدار»[1].

في هذا العصر، مع وجود الفضائيات والعالم المفتوح على بعضه عبر شبكات التواصل المرئية والأنترنتية، أصبح الحراك المجتمعي والفردي والثنائي متداخلاً وعابرًا للحدود، لذا ستساهم قدرة الحركة على السرعة والبطء في تحديد مستوى الحراك في المجتمع والدولة. فنجد أن الحركة السريعة والحركة البطيئة صورتان تعبران عن النسبة والتناسب بين الأفراد والجماعات في مستوى نشاطهم وحركتهم، وكلما عمت وتطورت المعرفة التقنية، وكذلك تقنية المعرفة، سيزداد مستوى الحراك ونوع الحركة في

(١) الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي: ج١/ ١٠٠٥عن سيد قطب، التصور الإسلامي.

المجتمع والدولة. وهذه الصورة تُعبر عن المرحلة التي تعيشها المجتمعات أكثر من تعبيرها عن ما تعيشه الدول، وهي مرحلة تُمثل نقلة نوعية، وتحتاج الدول أن تدخل مرحلة انتقالية في التعاطي مع هذه الصورة، فـ«يجب الانتقال من سياسة مبنية على تقديس ثقافة الدولة ومركزية السلطة إلى سياسة مبنية على تنشيط الثقافة الشعبية وتشجيع المبادرة المحلية والقاعدية»[1].

***

«دولة الإنسان».. دولة المواطنة

«دولة الإنسان» كـ«دولة المواطنة» تعمل لتحقيق أمرين رئيسين:

الأول: «الاندماج الوطني» عبر «الوطن للجميع» وعلى قاعدة «الجميع مواطنون» وعلى أساس «حب الوطن».

والثاني: تنظيم علاقة الأخذ والعطاء بين الوطن والمواطن، الحقوق والواجبات. ونأخذهما في مسارين:

المسار الأول: الاندماج الوطني

«دولة المواطنة» و«دولة الإنسان» وجهان لعملة واحدة.

(١) المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات: ٩١.

فعندما يحمل المرء جنسية هذا البلد أو ذاك ويسمى به فهو مواطن من مواطني الوطن والدولة. فكلمات «الوطن» و«المواطن» و«المواطنة» و«الوطنية» و«الوطني» وإن اختلفت في الدلالات اللغوية والأدبية، فإنها في المجمل تعني الإنسان الذي يعيش ويرتبط عاطفياً بأرض محددة، وتنبني، من خلال علاقة الجماعات والأفراد ببعضهم، اللحمة الوطنية فيما يسمى بـ«الاندماج الوطني»، وهي صورة مثالية وحضارية متقدمة تبتغيها البلاد المتقدمة والمتخلفة. ولكن «الاندماج الوطني» لا يتشكل مع فقدان الارتباط العاطفي، وهذا لا يأتي إلا باندماج اجتماعي، ومساواة بين المواطنين، واحترام متبادل للمعتقدات بين الناس والطوائف. أما إذا أصيب المرء حتى في مصالحه اليومية وضُرب في منافعه الطبيعية وحقوقه الإنسانية، لا شك في أنه، حينها، لن تجدي معه مزاعم وطنية واهمة، أو دعاوى شراكة وطنية زائفة، فلا ينغرس حب الوطن في الناس بالأناشيد الوطنية مهما بلغ الشحن العاطفي من الكثافة فيها.

نعم، الاندماج الوطني يمثل مرحلة ضرورية لمعالجة الطائفية، ولكن قبل ذلك هناك مراحل متتالية تسبق الاندماج الوطني. فلا يمكن لشاب بوسني مسلم يعيش في صربيا أن يثق بوطنية الصربي الذي يهمشه ويعامله بازدراء طائفي مهما تفانى الصربي في الدفاع عن الاندماج الوطني وأهميته، وبالتالي فإن مشاعر الغربة التي يعيشها

البوسني في وطنه لا تسمح له بتمرير مصطلح الاندماج الوطني على عقله ونفسه. وإنما هو بحاجة لمراحل تعالج وتسترضي نفسه وعقله كي يقبل ويُقبِل بالتدريج على «الاندماج الوطني»، وعليه تتقبل الجماعات وتُقبِل على مرحلة «الاندماج الوطني». أما محاولات فرض الاندماج، لمعالجة مشاكل وتبعات الأزمات الطائفية، سواء بقوة الدولة السياسية والمادية أو بغيرها، على أصحاب الهويات غير المتناغمة مع هوية الدولة، وعلى أساس إلغاء آية انتماءات فرعية للهويات المختلفة مع هوية الدولة، فهي محاولات فشلت عبر تاريخ الأمم، وعلى الأغلب أنها ستفشل في المستقبل.

لذا فإن دولة الإنسان، كـ«دولة المواطنة»، لا تقوم على إلغاء الانتماءات الطائفية والعرقية والاثنية، بل تعطي كل تلك الانتماءات ودوائر الهويات حريتها في تقوية نفسها وتنمية ذاتها في الإطار الوطني العام، لا بمعنى «الاندماج الوطني» لأنه غير واقعي في استيعاب الانتماءات المختلفة لبعضها. وبحسب «ليبهارت» فإن واحداً من الأخطاء الفادحة التي خلقتها نماذج التنمية السياسية يتمثل في تأكيدها على ضرورة «الاندماج الوطني». فعلى الرغم من أهمية تحقيق التجانس في المجتمع التعددي إلا أن محاولة تطبيق هذا التجانس أمر في غاية الخطورة، ذلك أن الولاءات الأولية لما كانت شديدة الصلابة، فمن المستبعد أن تنجح آية محاولة لاستئصالها، لا بل من شأن محاولة كهذه أن تؤدي إلى نتائج عكسية وربما نشّطت

التماسك القطاعي [الفئوي] الداخلي والعنف بين القطاعات بدلاً من التماسك الوطني[١].

«دولة الإنسان تعمل على تحقيق «الاندماج الوطني»، الذي هو في الأصل بحاجة إلى فضاء وطني رحب، يسع الجميع بالحب والاحترام والتقدير، مما يجعل جميع المواطنين تشع من أنفاسهم وقسمات وجوههم الروح الوطنية التي تغرد باسم الوطن في كل حين. أما إذا كثرت العصبيات العرقية أو العصبيات القومية أو العصبيات الطائفية لاسيما من قبل رجالات الحكومات ومسئولي الدول، أو من قبل تيارات مدعومة من الدول، عندها، ستُتاح الفرصة، ويزداد احتمال قيام ونشوء تيارات وجماعات معارضة من الوطن ذاته كنتيجة لتلك العصبيات، وهي جماعات مهمشة ومقصية، وبالتالي لا يمكن أن يُطالبوا بالاندماج الوطني، بل على العكس، حيث يصبح هؤلاء مهيئين لخلق معارضات محلية ضد دولهم. وقد يرتبط بعضهم لطلب النصرة بجماعات تحمل راية الدفاع عن أصحاب الهوية المهمشة، أو يرتبطون بجهات دولية ترفع راية الدفاع عن حقوق الإنسان. لأن المرء إذا ضاقت به السبل، وأهين في هويته، سيبحث عمَّن ينصره.

---

(١) استعمالات الذاكرة: ١٠٥. عن آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد: ٤٥.

أما الصورة المعاكسة للتهميش، وهي قيام حالة التعايش الطبيعي بين مكونات الوطن، مع الاحترام الفعلي للهويات السائدة، ومع وجود «الوطنية الدستورية» التي تتحقق عبر «المساواة الدستورية»، فإنها - هذه الصورة - تتيح الفرصة وتزيد من القدرة على صناعة مقدمات «الاندماج الوطني»، بل هي تؤسس لحالة يمكنها أن تخلق الوطنية التي تحدث عنها الشيخ محمد عبده حيث قال: «الوطنية أن تخلص المحبة للوطن إخلاصاً ينبعث عنه السعي بكامل الجهد في التماس ما يعود عليه بالتقدم والنجاح، وليس الأثر إلا ما أفاد فائدة حقيقية توجب اعتدالاً في التصورات أو حسناً من الأخلاق والعادات، أو صحة في الأبدان أو عزة للوطن أو ارتفاعاً لمقامه. فذلك ما تدعوه العقلاء وطنية...»[1].

هذه الوطنية هي صورة متقدمة للعلاقة بين المواطن والوطن، وتعكس نتيجة العمل المتواصل لصناعة «الاندماج الوطني» ومقدماته، ولكنها صورة غير ناضجة في بلدان العالَمين العربي والإسلامي، وإذا شئنا الإنصاف فهي موجودة بشكل نسبي عند المواطن العربي، وترتفع أو تنخفض النسبة حسب أوضاع هويات المواطنين في أوطانهم. فكلما كانت الهوية محترمة في

---

(١) الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي: ج٢/ ٣٠٦٢.

الوطن، ولرموزها الحضور الطبيعي في الوطن سياسياً واجتماعياً وإعلامياً، وحال الهوية وأهلها كحال الهويات الأخرى وأهلها، كلما ساد ذلك، زادت وتبلورت نسبة حبهم للوطن وولائهم له. لأن الوطنية «ظاهرة نفسية، فردية وجماعية، تدور على التعلق بالجماعة الوطنية وأرضها ومصلحتها وتراثها، والاندماج في مصيرها»[١].

فالوطنية تأتي كحالة وجدانية تتكون عند الفرد والجماعات بطريقة تراكمية حتى تصل لدرجة الحب، وبالتالي تتشكل عندهم دوافع نحو الدفاع عنه والتضحية من أجله، ومن ثم تصطف الجماعات باندفاع عاطفي نحو بعضها لتشكل جبهة تدافع عن الوطن وتحميه من جميع أشكال الاعتداءات. لأن الوطنية وحب الوطن Patriotism «في كافة مظاهرها عبارة عن الدفاع الذي يؤدي إلى تماسك الأفراد وتوحّدهم وإلى ولائهم للوطن وتقاليده والدفاع عنه. ويتكون الشعور بالوطنية منذ سنوات التنشئة الأولى، ومن ارتباط الفرد في أول عهده بالبيئة المباشرة والمشاعر التي تتولد لدى الوطني قد لا تستند على التفكير بقدر ما تستند على استجاباته العاطفية»[٢] لذا ليس من السهولة بمكان على الجماعات والطوائف التي تعرضت أجيالها بالتوالي للتهميش والظلم من

(١) الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي: ج٢/ ٣٠٦٢-٣٠٦٠.

(٢) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: ٣٠٧.

قبل دولها، أو للاستبعاد والنبذ من قبل محيطها الاجتماعي، أن تقبل فكرة الاندماج الوطني ما لم تعمل الدولة، وكذلك المجتمع، على معالجة التراكم التاريخي للشعور بالظلم والإقصاء عند هذه الجماعات والطوائف.

وما أكثر الذين يفتقدون المشاعر الوطنية لما يعانونه في أوطانهم، لاسيما في بلدان العالم الثالث، وكم يتمنون أن يمتلكوا تلك الأحاسيس والمشاعر الوطنية الدافئة عندما يشاهدونها أو يستشعرونها عند غيرهم، وقد تصل لحالة الحب والهيام بالوطن وأهله، وقد يصفها البعض بالعلاقة الروحية التأملية بين المواطن والوطن، شبيهة بالتأمل العبادي، وهي مشاعر لا تأتي في ظل معطيات التهميش الاجتماعي والتمييز العنصري والاستحقار الطائفي، لأن «الوطني يشعر في الوطن كما يشعر المتعبد في الهيكل المائج بشتى المعاني المثالية شعوراً كله طهر واستغراق في الواجب، والوطن بعد ذلك هيكل بكل المعنى، إلا أن أرجاءه أبعد مدى. ونحن كما ندخل الهياكل كي تشرق علينا السعادة بمعناها التأملي، نعيش في الوطن كي نشعر بالسعادة على نحو واقعي آخر»[1].

ومما يقلص حب الوطن، أو يجعله ضعيفاً في نفوس أصحاب الهويات المهمشة، محاولة فرض «الاندماج الوطني» من قبل الدولة،

---

(١) عبد الله العلايلي، دستور العرب، عن الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي: ج٢/ ٣٠٦٠.

أو من قبل تيارات موالية لها، على الهويات المستبعدة وأهلها. بيد أن حب الأوطان لا يأتي بالقوة أبداً، بل مهما بلغ من تعسّف الدول تجاه أبنائها سيظلون، نفسياً ووجدانياً والهين بأوطانهم، لأن الدول كحكومات وأنظمة تذهب وتأتي، بينما الأوطان باقية مدى الدهر. ولو قلبنا الصورة وحاولت الدول بدلاً من فرض «الاندماج الوطني» أن تبادر بمحاولة ادماج نفسها بمجتمعاتها، لأنها في موقع الأقوى، وبيدها القدرة السياسية والمكينة الإعلامية لدفع مبادرات الاندماج للنجاح، عبر احتواء الجماعات والهويات المختلفة وفرض نظام المساواة الاجتماعية.

وخير أنموذج للدول هو محاكاة نظرية المطر في الاندماج الذي عادة ما يكون من الكبير نحو الصغير، لا العكس. وكذلك نجد أن الاندماج الوطني من الكبير نحو الصغير هو الطريقة الأصح، مثلما يحدث في الطبيعة. مثال ذلك «نظرية اندماج المطر» التي تُفسر كيف تتكون قُطيرات الماء في السحب. تتكون القطيرة عندما يتكاثف بخار الماء على جُسيم عالق يُدعى نواة التكاثف. ونتيجة لسقوط القطيرة خلال السحابة، فإنها تتحد مع الأصغر منها. وإذا أصبحت من الثقل بحيث لا يستطيع الهواء حملها تسقط على شكل قطرة مطر. وتنطبق هذه النظرية على الأمطار المتكونة فوق المحيطات وفوق المناطق المدارية. وبناء على هذه النظرية، فإن مختلف أحجام قطرات الماء الأكبر تسقط بصورة

أسرع مـن القطـرات الأصغر منهـا، فتصطدم القطـرات الكبرى بالقطـرات الصغـرى ومن ثم تضمها إليها. وتُدعـى هذه العملية بـ«الاندماج»[1].

فينبغـي لـ «دولة الإنسـان» أن تسـعى جاهـدة لتحقيق «دولة المواطنـة» في سـياق خلـق حالة «التوافـق الوطني» بـين مكونات الشـعب وهوياتـه بحيـث ينسـجم المواطـن في شرق البـلاد مـع المواطـن في غربهـا، وبحيـث يستشـعر المواطـن في شـمال البـلاد باعتـماده وتكامله مع المواطـن في جنوبها، فتتفاعـل أجزاء الوطن مـع بعضهـا ولا تتنافر، ومن ثم تتوحد أنفـس المواطنين وتتكامل في الواقـع قبل أن تتوحد في اسـم الدولة وشـعار الوطـن وعَلَمه. وبذلـك تنشـأ أرضية خصبة ومهيأة لتقارب الـولاء للوطن وحبه عنـد الجميـع، لأن «الاندمـاج هو حالة مـن التوافق والانسـجام والاعتـماد المتبـادل بين أجزاء وأطراف تشـكل في مجموعها وحدة أو نظامـاً... وللاندمـاج مقومـات لا بـد مـن توافرهـا أو توافـر معظمهـا لتأمين النجـاح المتوخى منها درجة مـن الهوية أو الولاء المشترك والملاءمة والمصلحة المتبادلة بين الوحدات وإمكانية إقامة الاتصال والتفاعل الاقتصادي بين أطراف الاندماج ، كما يفترض التناسق في المكاسب والخسارة المشتركة...»[2].

---

(١) الموسوعة العربية العالمية:ج ٢٣/ ٤١٨.

(٢)موسوعة السياسة: م١ ص ٧٧٩.

المسار الثاني: حقوق وواجبات المواطنة

«دولة الإنسان» كـ«دولة المواطنة»، لا تعمل على فرض واجبات ومتطلبات المواطنة على المواطنين. وفي الوقت ذاته لا تستجديها منهم. وإنما تعمل على الدوام لتحقيق الانسجام فيما بينها والمواطنين في تبادل الحقوق والواجبات عبر تنظيم تلك العلاقة لتبادل المنافع والمصالح، منافع المواطنين ومصالح الوطن، دون تمييز بين الهويات المتعددة وأهلها. فـ«دولة الإنسان» تؤمن بأن «دولة المواطنة» تعني أن الحقوق المدنية والسياسية حقوق عامة لاعلاقة لها بانتماء المرء الطائفي أو العرقي أو الطبقي أو الجندري (الجنس: ذكر أو أنثى)، وأن الدولة بخيراتها العامة ملك عام لا يجوز لأي طائفة أن تستملكه حصرياً وتحتكره لنفسها»[1].

ورغم أن العلاقة الدستورية بين الدولة والمواطن أشبه بالعقد بين طرفين، يعرف كل طرف ما له من حقوق منصوصة، وما عليه من واجبات منصوصة، إلا أنه كلما ساد التراضي بين الطرفين، وكلما سعى كل طرف لتقديم ما يستطيع لنجاح ونمو الآخر، وكلما تفهم الطرفان بعضهما، وعذرا بعضهما، بل وتنازلا لبعضهما، فإنه من الطبيعي أن تطغى حالة ولاء الدولة للمواطنين والوطن، وكذلك تسود حالة الولاء من المواطنين للدولة والوطن،

---

(١) استعمالات الذاكرة: ٩١.

بل وبصورة أكبر مما تنص عليه مواد الدستور ولوائحه. بيد أن الدولة يمكنها، حيث إنها الأقدر على التخطيط، وصاحبة السلطة والنفوذ والإمكانات، يمكنها أن تكون المبادرة لكسب ود ورضا المواطنين واحتواء تفهمهم لما تقوم به من أعمال أو ما تعتزم القيام به من مبادرات.

فالدولة التي تعطي للمواطن أكثر مما تأخذ، من الطبيعي أن تجني ثمار ذلك بأنماط متعددة. فلعلها لو أعطت مواطنيها، ووفق قدراتها، ما يسد حاجاتهم المعنوية كالمحافظة على كرامتهم واحترام أفكار عقولهم وعقائد قلوبهم، وسد حاجاتهم المادية مثل التعليم والصحة والسكن والطعام والتنقلات، لو قامت الدولة بذلك، ما طالبها شعبها بالتغيير والحقوق، لأنه بعد تحققها لن تكون هناك مطالب... فسلوك «دولة الإنسان» والتزامها الحرفي والدقيق بحقوق مواطنيها ينبثق من مبدأ احتضانها لكل من عاش على أرضها، ولكل ما يعيش في كنفها، فللجميع حقوقهم، سواء كان من البشر أو من الحيوان. ولا يعني ذلك أن ارتباط ولاء المواطن لوطنه ينبني على مقدار ما تعطيه الدولة له، فهذا طرح سطحي للفكرة، وتسطيح للموضوع، وإنما يعني مقدار ما تتحمله الدولة من مسئولية تجاه سد حاجات الفرد الأساسية ليعيش عيشة كريمة. فنظرة «دولة الإنسان» للفرد في «دولة المواطنة» لا تقوم ولا تلمس من قريب أو بعيد لون فكره وشكل ملبسه ولغة لسانه وما يعبد

ومن يعبد. فدولة الإنسان تسمو فوق كل تلك الاعتبارات التي تمزق الشعوب إلى فئات وطوائف ذات اليمين والشمال.

من جهة أخرى، لا يعاب على الدولة والفرد وجود علاقة تبادلية للمصالح فيما بينهما، إنما العيب أن يكون جُل الرابط فيما بينهما قائمًا على المصالح ويدور حولها. تلك المصالح مفصل مهم في مسار العلاقة بينهما، ولكنها لو انحصرت فيها ما قام حب أو ود بين الدولة والمواطن، ولا تكوَّنت الروح الوطنية بينهما، لأن الوطنية «هي موقف الارتباط العاطفي والإخلاص للبلد الذي يشكل الفرد مواطناً فيه»[١]. ولو اختزلت العلاقة في المصالح فقط لفقد المرء علاقته الحانية لأرضه وشوقه الوجداني لوطنه، لأنه «من الناحية الأصلية، المواطن هو الإنسان الذي يستقر في بقعة أرض معينة، وينتسب إليها. فالحقيقة الأولى تظهر في شكل علاقة بأرض معيّنة، تتميَّز كعلاقة ثنائية بالاستمرار والديناميكية... والاستمرار في سكنى بقعة أرض معينة ينطوي على ارتباط بهذه البقعة المعينة من الأرض، وعلى جملة مصالح مادية ومعنوية تنشأ من التفاعل معها»[٢].

بعد ما سبق، لا معنى للتمييز بين المواطنين في الحقوق

---

(١) قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية: ٤٠٥.

(٢) الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي: ج٢/ ٢٨٣٣، عن العربية والسياسة، ناصيف نصار.

والواجبات، ما دام ينطبق عليهم جميعاً عنوان ومعنى المواطنة والوطن. فجميعهم مولودون على أرض مشتركة ويقيمون فيها. وجميعهم يحملون اسماً لوطن واحد. وجميعهم شركاء في ماء وهواء وسماء وطن واحد. وما دامت الجوامع المشتركة ترتسم في عنوان المواطنة يصبح التمييز بين المواطنين مُسيساً لأغراض غير إنسانية. فـ «الوطن: المنزل تقيم فيه... وأوطنه: اتخذه وطناً. أما المَوَاطن: فكل مقام قام به الإنسان لأمر فهو موطن له... والوطن: هو منزل الإقامة، والوطن الأصلي مولد الإنسان أو البلدة التي تأهل فيها... وهو عشّ إنسان الذي فيه درج، ومنه خرج، ومجمع أسرته، ومقطع سرّته، وهو البلد الذي نشأته تربته وهواؤه، ورباه نسيمه، وحلت عنه التمائم فيه»[1].

دولة الإنسان في التجربة النرويجية

نظام الحكم في النرويج، وكذلك الأنظمة التابعة كالنظام الاجتماعي والسياسي والقضائي والصحي والتعليمي، هي أنموذج مُصغر لدولة الإنسان. هي ليست الصورة المثالية المطلوبة، ولكنها تُعبر عنها من زوايا متعددة ترتبط بحياة المواطن من النواحي الفكرية والقانونية والحياتية والسياسية.

---

(١) الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي: ج٢/٣٠٥٨-٣٠٥٩.

عدد السكان في النرويج ٤,٥٠٨,٠٠٠ نسمة حسب تقدير عام ٢٠٠١م[1]، لكن معيشتهم وحياتهم في رفاه، تحسدهم عليه بقية الشعوب. فقد اختيرت النرويج للمرة الرابعة على التوالي، من قبل برنامج التطوير التابع للأمم المتحدة كأفضل بلد في العالم للعيش من حيث مستوى الرفاهية والدخل والتعليم لعام ٢٠٠٩م. وأشار تقرير الأمم المتحدة إلى أن ثقافات المهاجرين المقيمين في النرويج تلقى احتراماً كبيراً من معظم النرويجيين، وأن متوسط دخل الفرد في النرويج يصل إلى ٣٣,٦٠٠ دولار أميركي سنويا. وأن نسبة الأمية في النرويج صفر.

وفي استطلاع شمل ٧٠٠ شخص أجرته صحيفة «نت سيدا» النرويجية اتضح أن ٥٤٪ يتفقون مع اختيار النرويج كأفضل بلد في العالم للعيش. يُذكر أن الميزانية العامة السنوية في النرويج تصل إلى حولي ٨٠ مليار دولار أميركي، نصفها تكونها الحكومة من دافعي الضرائب والباقي من عوائد مدخولات النفط والغاز. كما أن النرويج لديها صندوق خاص للأجيال المستقبلية تجاوز المائة مليار دولار أميركي. ويطالب معظم النرويجيين الحكومة باستخدام جزء منه في تمويل وإقامة مشاريع في النرويج لتخفيض البطالة وخلق فرص عمل إلا أن الحكومة النرويجية تصرُّ على

---

(١) الموسوعة العربية: ٢٥/ ٢٩٤.

الحفاظ عليه وزيادته للمستقبل. وقد اختير ولي عهد النرويج الأمير هاكون كسفير للنوايا الحسنة لدى الأمم المتحدة[١].

لقد ساعد مستوى المعيشة المرتفع في النرويج ونظام الضمان الاجتماعي بها على خلو المدن من الأحياء الفقيرة، والمساكن التي تقل عن الحد الأدنى للمعيشة، لذلك يقطن معظم النرويجيين والعمال المهاجرين في شقق حديثة داخل المناطق الحضرية أو بالقرب منها، أما الأثرياء من النرويجيين فيعيشون في منازل مستقلة مشيدة من الخشب... ويمتلك عدد كبير من النرويجيين أيضاً أكواخاً صغيرة على طول الساحل، أو في المناطق الجبلية، يقضون بها عطلة نهاية الأسبوع... والنرويج لا تعاني إلا القليل من التلوث الصناعي بسبب الاستخدام الموسَّع للقدرة الكهرومائية والغاز الطبيعي في الصناعة. والبطالة فيها منخفضة جداً إذا قيست بالمقاييس الدولية. ويتناول النرويجيون عادة أربع وجبات غذائية يومياً، وإن كان عدد كبير من الأسر الريفية تتناول خمس وجبات[٢].

والنرويج هي أول بلد في العالم أقر حق الاقتراع للمرأة في عام ١٩١٣م، وأدخل إصلاحات اجتماعية عميقة مثل الضمان

(١) جريدة الشرق الأوسط، عدد ٩٣٦٣ السبت ٢٩ جمادى الاولى ١٤٢٥هـ ١٧ يوليو ٢٠٠٤م.

(٢) الموسوعة العربية العالمية: ٢٥/ ٢٩٢-٢٩٧.

الاجتماعي ومساعدة العاطلين عن العمل في عام ١٩١٤م.[١]
وتمنح الحكومة الشعب كثيراً من الإعانات الاجتماعية، فجميع الأسر التي لها أكثر من طفل واحد تتلقى راتباً سنوياً لكل طفل لا يتجاوز سِنّه ١٦ سنة، ابتداء من الطفل الثاني. وتمنح بعض الأسر أيضاً مساعدة مالية لسداد إيجار السكن،... والأسرة الكبيرة ذات الدخل المتوسط أو المنخفض، عفى من سداد الضرائب العامة وتخفض ضرائبها المحلية... أما تكاليف التأمين الصحي فيتحملها مشاركة المؤمن عليهم، وأصحاب العمل والحكومات المحلية والحكومة المركزية.

ينص دستور النرويج على أن الكنيسة الإيفانجليكية اللوثرية هي الكنيسة الرسمية للدولة، ولكن من حق الديانات الأخرى أن تمارس شعائرها بحرية كاملة. ومن بين الجماعات الأخرى في المجتمع النرويجي: اللوثريين الأحرار والميثودست والبنتكوستال والروم الكاثوليك ناهيك عن قاطنيها من أصول مختلفة كالفنلنديين والمهاجرين من إيران وباكستان وتركيا وأفريقيا والولايات المتحدة وجنوب شرق آسيا ومن الدول الأوروبية الأخرى[٢]. وتساهم قيم ومواقف النرويج السياسية في ترسيخ استقرار البلاد. فقد أعلنت في مؤتمر أوسلو التزامها الحياد تجاه

---

(١) موسوعة السياسة: ٦/ ٥٦٧.
(٢) الموسوعة العربية العالمية: ٢٥/ ٢٩٢-٢٩٧.

كل النزاعات الدولية المسلحة، وأكدت ذلك مع بقية الدول الإسكندينافية في ندوة ستوكهولم عام ١٩١٣م[١].

أما نظام الحكم في النرويج فينص دستورها الذي صدر عام ١٨١٤م على أنها مملكة دستورية، يحكمها ملك أو ملكة، ومجلس وزراء يرأسه رئيس الوزراء وبرلمان، بحيث تنقسم الحكومة إلى ثلاث سلطات: التنفيذية والتشريعية والقضائية. ورئيس الوزراء هو الرئيس الفعلي للحكومة، إذ إن الملك لا يتمتع بسلطات كبيرة، ويقوم الملك عادة بتعيين زعيم أقوى حزب سياسي أو ائتلاف مجموعة أحزاب داخل البرلمان رئيساً للوزراء. ويتكون البرلمان من ١٦٥ عضواً يتم انتخابهم كل أربع سنوات. تقوم كل مقاطعة من مقاطعات النرويج الـ١٩ بانتخاب من ٤ إلى ١٥ عضواً حسب عدد السكان في كل مقاطعة، ثم يتم اختيار ٨ أعضاء آخرين من بين قائمة المرشحين.

ولكل مقاطعة - باستثناء أوسلو - حاكم، وتقوم المدن الكبيرة، والبلدات، ومناطق القرى بانتخاب مجالس مختلفة الأحجام كل أربع سنوات، ثم تقوم المجالس بانتخاب رئيس لها، أو عمدة لفترة عامين. وتتولى خمس محاكم عليا مهمة النظر في القضايا المهمة، وفوقها محكمة عليا هي أعلى هيئة قضائية. ولكل مقاطعة

---

(١) موسوعة السياسة: ٦/ ٥٦٨.

وبلدة مجلس مصالحة تكون مهمته محاولة فض المنازعات قبل أن تدخل المحكمة، ويتكون المجلس من ثلاثة أعضاء يتم انتخابهم كل أربع سنوات. وفي النرويج، كما في الدول الإسكندينافية الأخرى، يعين موظف حكومي يسمى «الأومبادسمان» أو ناظر المظالم، وهو موظف يحقق في الشكاوي التي يتقدم بها المواطنون ضد تصرفات الحكومة وقراراتها[1].

***

«دولة الإنسان».. نظامان في نظام واحد: (٢ في ١)

يمكن للمجتمعات متعددة التنوع أن تقترب - في التطبيق - من «دولة الإنسان» عبر دمج نظامين سياسيين في نظام واحد. وهما نظامان يتكاملان ولا يتناقضان كما قد يوحى للمتابع والمتلقي عند عرضهما وتقديمهما، لأن من يطرحونهما، من الساسة والمفكرين، غالباً ما يتصف عرضهم على أنهما صيغتان لنظامين مختلفين، وهما كذلك على صعيد تعريف القانون الدولي والسياسي للعناوين، بيد أنهما في مؤدياتهما وفي ما يفضي إليه دمجهما في فكرة «دولة الإنسان» من نتائج كبيرة تحتاجها المجتمعات ذات التعدد الثقافي، ما يجعل من فكرة دمجهما ضرورة اجتماعية وسياسية. فالبشرية تبحث عن

(١) الموسوعة العربية العالمية: ٢٥/ ٢٩٢-٢٩٧.

معالجات لمشاكلها بغض النظر عن العناوين، والإنسانية تبحث عن حلول لأزماتها قبل البحث عن أسماء لتلك الحلول. وهما:

الأول: نظام «الديمقراطية التوافقية».

الثاني: نظام «الوطنية الدستورية».

أما الأول نظام «الديمقراطية التوافقية» Consociation democracy التي قدمها آرنت ليبهارت في عام ١٩٦٩م ونظر لها لمدة ثلاثة عقود كبديل أكثر ملاءمة للمجتمعات التعددية، وهو بديل يتحاشى استثارة الولاءات الأولية ذات الصلابة الشديدة والتي لا سبيل إلى استئصالها أو تذويبها، فهي تقوم على أربع سمات أساسية:

- الحكم من خلال ائتلاف واسع.
- الفيتو المتبادل.
- التمثيل النسبي.
- الاستقلال النسبي لكل جماعة في إدارة شؤونها الداخلية.

وقد خلصت الباحثة ملغا ملمين بننغسيو في أطروحتها للماجستير التي قدَّمتها في الجامعة النرويجية للعلوم والتكنولوجيا في عام ٢٠٠٤م وتناولت فيها ١١٨ مجتمعاً من مجتمعات ما بعد الصراع في الفترة بين ١٩٨٥م-٢٠٠٢م، خلصت إلى أن الديمقراطية التوافقية هي أكثر الصيغ السياسية ملاءمة

للمجتمعات ذات الانقسامات الحادة، وهي الأكثر قدرة على حفظ السلام الدائم في مجتمعات ما بعد الصراع، كما أنها قادرة على ضمان الاستقرار السياسي في المجتمعات التي تشهد تنافساً حاداً بين الجماعات المختلفة[1]، لأن خروج المجتمعات من صراعات مستمرة ليس بأمر سهل، حيث الأثمان الباهظة التي تدفعها عند استمرارها، كما هو الخروج من تلك الصراعات ليس بأمر مستحيل، إنما هو أمر بحاجة إلى مراعاة لمصالح وحاجات جميع الأطراف المتصارعة، وإعادة تبادل الثقة المفقودة بين المتصارعين، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال «الديمقراطية التوافقية» إذا ما أحسنت المجتمعات والدول تطبيقها وترجمتها على أرض الواقع.

أما الثاني، نظام «الوطنية الدستورية» Constitutional patriotism، وعند النظر بتمعن في تفاصيل النظام فسنؤمن أكثر بتكامله مع نظام «الديمقراطية التوافقية»، لأنه لا يصطدم البتة بأي من أعمدته الأربعة الآنفة الذكر، بل إنها تكرسها وتُفعلها من وجوه عدة، سياسية وقانونية واجتماعية. و«الوطنية الدستورية» كما يسميها يورغن هابرماس هي بديل عن الوطنية التقليدية التي تقوم على الولاء للهوية الموحدة والتقاليد واللغة والدين والتاريخ المشترك. فهي بديل يحيد هذه الانتماءات ويتحاشى التصادم معها أو استثارتها... وتحدد

---

(١) استعمالات الذاكرة: ١٢٥-١٢٧، عن آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد: ٤٥.

«الوطنية الدستورية» مركز الولاء في مقولات واضحة وهي القيم والمبادئ والمعايير التي ينطوي عليها دستور ديمقراطي. وهذا يعني إغلاق باب الشر الذي يأتي من «أزمة الولاء» حين يكون في صيغة ولاء لمقولات خلافية من قبيل القومية، العرق، الدين، الطائفة، التراث، التاريخ، أسلوب الحياة. فالدستور هو مركز الولاء السياسي وهو مصدر لإنجاز الإجماع الوطني.

بصورة أخرى فإن «الوطنية الدستورية عبارة عن بديل يقدم مفهوماً واضحاً للاندماج المدني أو ما يسميه بريان باري بـ«المواطنة المدنية» التي لا تطلب من أحد أن يتخلى عن هويته الثقافية - دينه وعاداته ولغته وتاريخه... - ليكون مواطناً، لأن المواطنة عبارة عن عضوية سياسية ومدنية في دولة ما[1]، ووفق نظام «الوطنية الدستورية» فإن لكل جماعة بشرية هويتها التي تعتز وتتمسك بها، وليس لأحد حق في مطالبتها بالتخلي عنها، أو الطعن فيها مهما أوتي من سلطة ونفوذ. وكذلك لكل مواطن حق الاعتزاز بهويته وممارسة طقوسه الدينية وعاداته الثقافية والتحدث بلغته الخاصة دون قيد أو شرط، وليس لأي سلطة حق الاعتراض عليه في ذلك، أو منعه من التعبير عن أفكاره ومعتقداته وثقافته.

والجمع بين النظامين لا يعني الدمج بين نظامين مختلفين بقدر

(١) استعمالات الذاكرة: ١٢٥ - ١٣٠ عن Jurgen Habermas، Citizenship and National Identity، in : Theorizing Citizenship..

ما هو دمج لمصالح سياسية واجتماعية يستهدفها النظامان، ومواءمة بين شكلين من العمل السياسي لمعالجة أزمات طائفية ومشكلات تواجه معضلة الهويات والولاء للوطن. وفي نهاية المطاف نجد أن النظامين يعتمدان على عمود فقري مشترك وهو حاكمية الدستور الذي له كلمة الفصل في الحقوق والواجبات. فـ «الديمقراطية التوافقية» تجمع الأطياف المختلفة، وتعطيها جميعاً حق الحضور الوجداني على جميع الأصعدة السياسية والفكرية والدينية بالتساوي والمساواة بين جميع مكونات الوطن الواحد، بل وتعطيها حق الاعتراض فيما يخالف حفظ حقوقها. و«الوطنية الدستورية» تقطع النزاع بين الجماعات حول الهوية المشتركة والولاء للوطن، وتقوم، بناء على الدستور أيضاً، بحماية حقوق الأفراد الإنسانية دون النظر لعرقهم أو مذهبهم أو ثقافتهم، ومن جهة أخرى تحمي الأفراد من تعسف جميع الجهات كالدولة والجماعات والأفراد.

ووجد الدكتور نادر كاظم كمخرج من الانشغال بالتنازع الطائفي والصراع السياسي «العمل بصدق من أجل تحقيق توافق مقبول حول الدستور، لأن هذا التوافق هو الخطوة الأولى لبناء «الديمقراطية التوافقية»... كما أن التوافق حول الدستور هو الخطوة الأولى لبناء «الوطنية الدستورية»»[1]. ثم يستدرك فيقول: «ليس التوافق حلاً نموذجياً، إلا أنه، في هذه المجتمعات، عبارة عن تسوية، أو حل وسط بين الاندماج الوطني وبين التنازع والصراع

---

(١) استعمالات الذاكرة: ٢٧٠.

الجماعي. فإذا تعذر تحقيق الاندماج الوطني - وهو متعذر في غالب الأحيان - فإن التوافق الوطني يضمن عدم انهيار الدولة والنظام تحت ضغط التنافس الشديد والتنازع الجماعي المحموم. وقدرة هذا البديل على تحقيق ذلك تمثل فضيلة ثمينة جداً في مجتمع تعددي تكون في دوامة تأزيم متواتر[١].

«دولة الإنسان»، ما دامت تستهدف مصالح الأفراد والطوائف، وتستهدف أيضاً معالجة المشاكل الطائفية والخروج من صراع الهويات المتعددة في الأوطان والمجتمعات، لا تهتم بمسألة العناوين بقدر ما تهتم بتحقيق الحياة الكريمة للفرد والمجتمع. لذا، وبغض النظر عن عنوان النظام أن يكون «الديمقراطية التوافقية» أو «الوطنية الدستورية»، فإن الرهان في «دولة الإنسان» هو استقرار المجتمعات وعيشها بكرامة إنسانية دائمة. وعليه، تصبح عملية دمج العنوانين، أي النظامين، في سكة سياسية واجتماعية ودستورية واحدة تحقق ديمومة الصلاح المراد من فكرة الدمج.

***

«دولة الإنسان».. دولة المرونة الإدارية

«دولة الإنسان» تعمل دائماً على أن تسير مصالح المواطنين والوطن بسلاسة طبيعية لا تكلف فيها. لا بيروقراطية تؤذي

---

(١) استعمالات الذاكرة: ٢٧٨.

الناس، ولا عراقيل تشل الدولة عن التطور والتقدم، ولا تمييز طائفي يربك الوطن بعدم الاستقرار. ولا يحدث ذلك إلا مع وجود روح إدارية مرنة قابلة للتكيف مع المتغيرات الديمغرافية، وقابلة للتغيير لمواءمة المستجدات العصرية. فمن أخطاء بعض النظم الإدارية في أغلب دول العالم الثالث جمود وعدم تجديد نظمها الإدارية. بينما إدارة الدولة، في خطوطها العريضة، غير بعيدة عن قواعد دورة علم الإدارة الرئيسة كالتخطيط والتنظيم والتنفيذ والإنتاج والرقابة، السائدة في عصرنا الحاضر حتى على مستوى إدارة الشركات العابرة للقارات، أو ما يسمى بالشركات المتعددة الجنسيات المنتشرة في العالم. ومن المهام الأساسية التي تحتاجها كل إدارة وجود مرونة إدارية تستجيب لحاجات وضرورات تتطلبها مراحل التغير والتغيير بين فترة وأخرى وفق معطيات داخلية مختلفة وحيثيات إقليمية محيطة ومتنوعة. وهنا يبرز الصراع القديم - الجديد حول أهمية وعدم أهمية التغيير بين الأجيال الإدارية المختلفة.

صناعة «الإدارة» هي عملية يُراد منها، في الأصل، الوصول إلى آلية مناسبة لإدارة «الوطن». الناس والمجتمع، الموارد والإمكانات، الأرض والمياه، التجارة، العلاقات الداخلية والخارجية، الخدمات الصحية والتعليمية والمواصلات والطرق،

توفير الأمن والاستقرار، معالجة الأزمات والمشاكل...إلخ. وهذه الآلية كلما كانت مرنة صارت قادرة على الانسجام مع متطلبات المجتمع والتطور والاستقرار. لذا لا بد لكل دولة من إعادة النظر ومراجعة نظامها الإداري، ومدى قدرته على تحقيق تلك المتطلبات ومدى مواءمته للمراحل اللاحقة حتى لو تطلب ذلك إعادة هيكلة النظام الإداري للحكم القائم.

إدارة المجتمعات المتعددة الهويات لا تنجح مع جمود إداري في الدولة، بل تنجح مع وجود مرونة إدارية تستوعب المتغير في حجم ونوع أهل الهويات سواء في حالة تقلصها أو تمددها، وإلا واجهت مشكلات طائفية تبدأ ولا تنتهي. و«دولة الإنسان» تعمل على احتواء تلك الحالة بالمرونة الإدارية المستديمة. وقد ذكرنا في الفصل السابق التجربة الدنمركية التي أعطت الحكم الذاتي لمقاطعتين من مقاطعاتها، وهما جزيرتان: جزيرة جرينلاند، و جزر فارو. هذا المثال هو صورة لجزء من نظام إداري للدولة. فقد تستخدم الدولة آلية إعطاء الحكم الذاتي كتعبير عن عجزها لإدارة تلك الجزر، وتارة كتعبير عن مرونة إدارية، وتارة كتعبير عن مواكبة لمستجدات واقعية. ومهما كانت الحقيقة، فإنه، وكنتيجة نهائية، يحقق للدولة استقرارًا واستمرارًا في حياة المجتمعات والوطن بسلاسة وإنتاجية دائمة وتوافق بين سكان الوطن الواحد.

وهناك عوامل متعددة ومؤثرة على اختيار وتبديل النظم الحاكمة

في كل وطن. كمستوى وطبيعة ثقافة المجتمع ومستوى تفاعله مع قضايا الشأن العام، وكحداثة وعصرية المجتمع والدولة، كما أن طبيعة النظام الإداري القائم للحكم مؤثرة في مستوى رفاهية وتطور المجتمع. فـ«تتنوع أشكال تنظيم السلطة، وأنماط الدولة حسب تطور المجتمع المدني وتطور الثقافة والإنتاج الاجتماعيين... وبقدر ما تزداد التناقضات الاجتماعية حدة داخل المجتمع المدني تصبح آلية توحيد السلطة في المجتمع السياسي أكثر تعقيداً»(١).

فمن أهم الأنظمة الإدارية السائدة في هذا العصر، التي تستوعب التنوع السكاني وتعدد الهويات، وكلٌّ على طريقته، وإن كانت بعض دول العالَمين العربي والإسلامي حاولت الأخذ بها ولم توفق في التطبيق، هما نظام الحكم المركزي ونظام الحكم الاتحادي. فبينما تكون معظم السلطات الرئيسية في النظم المركزية في يد الحكومة المركزية وتخضع الحكومات المحلية وحكومات الولايات والأقاليم لسيطرة الحكومة المركزية، فبينما هي كذلك، فإن النظم الاتحادية تُوزع السلطات الحكومية بين الحكومة الرئيسية المركزية وحكومات الولايات والأقاليم، ويتم النص غالباً على هذه السلطات في دستور. فيشترك النظامان في وجود حكومات محلية للأقاليم أو المقاطعات أو المحافظات أو الولايات، ولكنهما

(١) المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات: ١٠٠، بتصرف.

يختلفان في حجم ونوع السلطات المتاحة للحكومات المحلية. ومن جهة أخرى نجد أن الحكومات المحلية في النظم المركزية قد تساهم في تعيين أو ترشيح أشخاص للحكومات المحلية، بينما في الحكومات الاتحادية غالباً ما يدخل هذا الأمر من خصوصيات وسلطات الحكومة المحلية.

فالحكومات المحلية للأقاليم والمقاطعات هي أشبه ما تكون بالدائرة الحكومية ضمن الدولة في النظم المركزية، بينما هي في الحكومات الاتحادية أقرب إلى الحكومة المستقلة في إدارة شؤونها المتفق عليها ضمن دستور الدولة ومصالحها العامة. وفي الحالتين هناك صور عديدة ومتفاوتة بين الدول الآخذة بها لمهام الحكومة المحلية وسلطاتها الممنوحة لها وحجمها. ومن الدول التي تطبق النظامين، الحكم المركزي والحكم الاتحادي دول متقدمة كثيرة، وبعض دول العالم الثالث، بل نجد في تفصيل واقعي للمثالين صورًا تتداخل فيها المشاهد بحيث نجد حكومة محلية في دولة مركزية تمارس سلطات تصل لسلطات الحكم الذاتي داخل الدولة المركزية، ونجد حكومة محلية في دولة اتحادية سلطاتها متقلصة وكأنها في دولة ذات نظام مركزي.

ومن الدول التي تطبق نظام الحكم المركزي بريطانيا والنرويج والسويد، وبالرغم من أنها مركزية في الحكم إلا أن المناطق المحلية فيها تمارس قدراً كبيراً من الحكم الذاتي، وتتمتع بسلطات واسعة

لفـرض الضرائب وصلاحيات كبـيرة لتوفير التعليم والإسـكان والمواصـلات. بينما، على سـبيل المثـال، تمارس الحكومـة المركزية في فرنســا، التي تطبق نظام الحكم المركـزي، رقابة صارمة ودقيقة على وحدات الحكومات المحلية. ومع ذلك، فإن المجالس المحلية المنتخبة تتمتع ببعض الصلاحيات التي تكتسـبها بمجرد انعقادها تحـت إشراف مدير منتـدب معيَّن مـن قبـل الحكومـة المركزية. ولا تـزال إيطاليـا وعدد صغير مـن دول أمريكا اللاتينية تسـتعين بالمديريـن التنفيذيين للإشراف عـلى الحكومات المحلية. وينتخب الشعب أعضاء المجالس المحلية في فرنسا وإيطاليا. ويقوم المجلس المحلي في فرنســا باختيار العمدة من بـين أعضائه، بينما يتم انتخابه في إيطاليا بوساطة الشعب مباشرة.

أما من شواهد نظام الحكم الاتحادي، فهناك التجربة الأسترالية المتعـددة الصـور، فبالإضافـة إلى مجلس الشـعب الاتحـادي فيها، توجد سـتة مجالس شـعبية بالولايات تتولى سـن القوانين الخاصة ببعض الأمور، مثل التعليم. وبأستراليا مناطق شاسعة ذات كثافة سـكانية منخفضة بدرجة لا تسمح بتكوين حكومات محلية فيها، في حـين تنقسـم منطقة فكتوريـا وتسـمانيا والمناطـق ذات الكثافة السـكانية الأكبر في الولايات الأخرى إلى مناطق حكم محلي. ونجد أشكالاً أخرى من الحكم المحلي في نيوزلندا التي فيها حوالي ٥٠٠ من مناطق الحكم المحلي، وحوالي ٢٠ من المجالس المتحدة التي لا

يُنتخب أعضاؤها، ولكن يُعينون من قبل السلطات الإقليمية. أما السلطات المحلية فيتم انتخابهم مرة كل ثلاث سنوات[١].

على ضوء ذلك، يمكننا القول: إن كل دولة هي التي تعمل على تحديد نظام الحكم المناسب لتركيبتها السكانية، والمناسب لحجم تنوع هويات مواطنيها وطبيعتها الجغرافية. فقد تأخذ بالمركزية أو الاتحادية أو بهما معاً، أو بنظام آخر مبتدع ومتطور، لأنها جميعاً نظم إدارية يراد منها تحقيق مصالح الوطن والناس. لذا فإن مرونة «دولة الإنسان» الإدارية ينبغي أن لا تخالف قاعدة «المواطنة الدستورية» وقاعدة «الديمقراطية التوافقية»، بل هي مكملة لهما حيث إن الإدارة، كما ذكرنا، هي آلية للتنظيم وإدارة المجتمعات والوطن، وهنا يمكن اعتبارها آلية أيضاً لتنظيم «الديمقراطية التوافقية» وحماية «المواطنة الدستورية».

الحكم الذاتي والمرونة الإدارية

قبل أن يكون «الحكم الذاتي» لوناً سياسياً للحكم، هو، في الأصل، صورة من صور أنظمة الإدارة للحكم. فهو نظام إداري وإن جاء كنتيجة لصراع سياسي. فلم تأتِ كل أنواع وشواهد الحكم الذاتي السائدة في العالم على قاعدة الصراع السياسي، ولنا في جزيرة جرينلاند وجزر فارو في الدنمرك شاهد واضح، كما ذكرنا

---

(١) المصطلحات المذكورة في الموضوع والحقائق مأخوذة عن الموسوعة العربية العالمية:٩/ ٤٩٦، بتصرف.

آنفاً. نعم الشواهد الأعم تأسست كحلول لأوضاع سياسية، تارة لإنهاء صراع سياسي، كما جاء الحكم الذاتي في إقليم الباسك الأسباني، وتارة لمعالجة أوضاع يُراد لها التبدل، كالحكم الذاتي الذي أعطي لبعض البلدان كمرحلة انتقالية بين مرحلتي الاستعمار والاستقلال مثلما فعلت بريطانيا العظمى مع مستعمراتها في كندا وبعدها في نيوزلندا وأستراليا واتحاد جنوب أفريقيا. والشكل الثاني يعمل تحت مظلة دولية كعصبة الأمم سابقاً والأمم المتحدة لاحقاً، لذا يُسمى الحكم الذاتي الدولي، بينما الحكم الذاتي الداخلي يأتي من صميم الدولة وقد تنص مواد دستورها عليه كما هو جارٍ في الدنمرك والصين وأسبانيا وإيطاليا[1].

ويمتلك الإقليم، أو المنطقة، التي تدير شؤونها بنظام الحكم الذاتي، صلاحيات أوسع بكثير، من صلاحيات الحكم المحلي. وهي درجة متقدمة عليها. بل يمتلك الإقليم سلطة النفوذ كاملة - باستثناء إدارة الشؤون الخارجية والدفاع - في إدارة شؤون ومصالح المنطقة كافة وناسها. أول من قام باتّباع هذا الأسلوب هم الإنجليز حيث يعتبر الحكم الذاتي الدولي صناعة إنجليزية عندما منحوها مستعمراتهم. ثم اتبعت الدول الاستعمارية الأخرى الأسلوب نفسه كفرنسا وهولندا وأمريكا. وتبلور

(١) الحلول العملية المطبقة لمشكلة القوميات والأقليات في إطار القانون الدستوري والدولي: ١٧٧، عن الحكم الذاتي في ضوء القانون الدولي لفيصل الحكيم، وعن الحكم الذاتي والنظم اللامركزية الإدارية والسياسية للدكتور محمد هماوندي.

هـذا المفهوم بعـد انتهاء الحرب العالميـة الثانية، خاصـة عند بداية تصفية الاستعمار حيث تحولت بصورة تدريجية أساليب الانتداب والوصايـة إلى أسـلوب الحكـم الـذاتي، حيث وردت أول إشـارة لمصطلح الحكم الـذاتي في ميثاق الأمم المتحدة في المادة (٧٣) وقد نصـت على: «يقر أعضاء الأمم المتحدة الذين يضطلعون في الحال أو في الاستقبال بتبعات في إدارة أقاليم لم تنل شعوبها قسطاً كاملاً مـن الحكم الـذاتي بالمبدأ القاضي بـأن أهل هذه الأقاليـم لها المقام الأول ويقبلون أمانة مقدسـة في عنقهم الالتزام بالعمل على تنمية ورفاهية أهل هذه الأقاليم إلى أقصى حد مسـتطاع في نطاق السلم والأمن الدولي الذي رسمه هذا الميثاق، ولهذا الغرض:

أ- يكفلـون تقـدم هـذه الشـعوب في شـؤونها السياسـية والاقتصادية والاجتماع والتعليم كما يكفلـون معاملتها بإنصاف وحمايتهـا مـن ضروب الإسـاءة، كل ذلـك مـع مراعـاة الاحترام الواجب لثقافة هذه الشعوب.

ب - يُنمنـون الحكـم الـذاتي، ويقرون الأماني السياسـية لهذه الشـعوب قدرها. ويعاونون على إنماء نظمها السياسـية الحرة نمواً مطرداً وفقاً للظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه ومراحل تقدمها المختلفة[١].

---

(١) الحلول العملية المطبقة لمشكلة القوميات والأقليات في إطار القانون الدستوري والدولي: ١٧٤-١٧٥.

تَعتبر «دولة الإنسان»، كدولة ذات مرونة إدارية، الحكم الذاتي نظاماً إدارياً للحكم يمكن الأخذ به كدرجة من درجات معالجة مناطق التنوع الطائفي والعرقي والهويات الثقافية المختلفة. والأخذ به يأتي بعد فراغ الإرادات السياسية من إمكانية الأخذ بالدرجات الإدارية الأدنى للسلطة كـ«الإدارة المحلية» و«الحكم المحلي». لأن «الحكم الذاتي الداخلي يعالج عادة في المجتمعات التي تعاني من تعدد القوميات كحل أساسي لحماية القوميات من التمايز ومشاركتها للحكم»[1]. وهي معالجة إدارية وسياسية للبلدان المتعددة الهويات، ولا تضر بوحدة الدولة وسيادية الوطن كما يصورها بعض القوميين والمنافحين عن تماسك الدولة ووحدة الأمة.

ولمن أراد التوسع فليتابع نتائج المناطق والأقاليم التي أخذت بالحكم الذاتي كنظام إداري للحكم وسياسي فيها، سواءً نتائجها على منطقة الحكم الذاتي أو على الدولة التي عدلت دستورها ليتضمن اعترافًا وإقرارًا بحكم ذاتي لمناطق فيها، على سبيل المثال نأخذ التجارب التالية: في أسبانيا توجد اليوم حوالي أربعة أقاليم تُدار بنظام الحكم الذاتي، وإن كانت هناك بعض المشاكل المعلقة في التجربة لم تُحسم بعد بين الحكومة الأم في مدريد وحكومات الحكم الذاتي في الأقاليم الأربعة، وهي: الباسك التي يتحدث

---

(١) الحلول العملية المطبقة لمشكلة القوميات والأقليات في إطار القانون الدستوري والدولي:١٧٧.

سكانها لغة تسمى بسكيرا أو بسكارا لا صلة لها باللغة الأسبانية أو الفرنسية. قطلونيا ويتحدث سكانها باللغة القطلونية وهي لغة شبيهة باللغة البروفانسية في جنوب فرنسا. جاليس ويتحدث سكانها بلغة جاليسية خاصة شبيهة باللغة البرتغالية، وكذلك إقليم أندلسيا. ومن تلك التجارب: تجربة الحكم الذاتي لمسلمي الفلبين. وتجربة الحكم الذاتي لمنطقة كردستان العراق التي منحت لها عندما صدر قانون رقم (٣) في ١١/ ٣/ ١٩٧٤م من قبل مجلس قيادة الثورة العراقية[١].

***

«دولة الإنسان».. فانتازيا أم واقع؟

«دولة الإنسان» ليست صورة مثالية وخيالية من عالم الفانتازيا الحالمة. فالفارق بين دولة الفانتازيا ودولة الواقع كبير جداً. الأولى ليس لها واقع البتة وإنما هي أمنيات لأشكال الدولة الخيالية، وتبقى حبيسة الذهن والفؤاد ولا تخرج منهما. بينما الثانية لها صور حقيقية يعيشها الإنسان، ولها نماذج يستشعرها المرء ويلمس الفرد بعقله ووجدانه قيامها واستمرارها وحضورها. ولو لم يكن لها نماذج على الأرض قابلة للتطبيق، وقد ذكرنا بعضًا من جوانبها المطبقة

---

(١) الحلول العملية المطبقة لمشكلة القوميات والأقليات في إطار القانون الدستوري والدولي: ١٨٢-١٩٧. والموسوعة العربية العالمية: ١/ ٦١٩-٦٢٣ و٤/ ٩٩.

والمعمول بها في الفصول الثلاثة الأخيرة، وإذا أردنا الاستفادة منها، مع التشذيب والتنقيح حسب كل بلد، ولو لا ذلك لما نادينا بها، لا نحن ولا غيرنا. فهي ليست كما قال اوغسطين في القرن الميلادي الخامس حول الصراع بين الخير والشر عن «مدينة الله الأبدية» و«مدينة الدنيا الفانية»[1]. وهي ليست بـ«المدينة الفاضلة» عند الفلاسفة والأدباء، التي هي عندهم نادرة أو بعيدة الوقوع، وإنما يتكلمون عليها على جهة الفرض والتقدير[2]. بل «دولة الإنسان» أشمل وأعم من «دولة العدالة» التي نادى الكواكبي بها مقابل دولة الاستبداد[3]، بل هي أيضاً أنموذج قابل للتطبيق، ولها نماذج تترجم ما ننادي به من وجهة حياتية، أو من وجهة سياسية، أو من وجهة إنسانية واجتماعية، أو من وجهة دستورية وتنظيمية.

نعم، إن ما ذكرناه من تجارب للتعايش بين المجتمعات، وكذلك تجارب الدول التي نجحت في رفاه مجتمعاتها، وتجارب نجاح بعض الدول في دستورية بلدانها، ورسوخ قانونية وطنية أفرادها، جُلها تجارب جاءت بعد مراحل طويلة من الصراع الداخلي، وجاءت بعد مخاضات لولادات قيصرية كلفت الشعوب والمجتمعات أثمانًا

(١) موسوعة السياسة:٦/ ١٣٨.

(٢) الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي: ج٢/ ٢٥٨١.

(٣) الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي: ج١/ ١٢٩٠.

باهظة حتى تتحقق، وجاءت بعد كمّ كبير من تراكم التجارب لتصل إلى ما وصلت إليه من استقرار وديمومة العيش الكريم، نعم، كل ذلك صحيح، إلا أنها، وهو الأصح، في خلاصة الأمر، أمست تجارب ناجحة بلا شك أو ريب. فالعبرة، كما نشاهدها اليوم، ليست في أسماء تلك الدول، ولا في تلك الأنظمة وعناوينها وأسمائها السياسية، بل العبرة اليوم في النتائج القائمة والحية عند تلك المجتمعات المتعددة الهويات، التي تتعايش بسلم وسلام بين مكوناتها، وتعمل جاهدة للمعالجة الدائمة لكل معوق قد يعيق تعايش المواطنين، لأن استمرار التعايش يعني الاستقرار للدول والمجتمعات، وبالتالي تتحقق لها إمكانية التفرغ للتقدم والرقي دون منغصات الفتن الطائفية وتبعاتها التي لا تنتهي.

نعم، هي تجارب واقعية وناجحة. ولا ضير في الاستفادة منها ما دامت ممكنة التطبيق، أي غير مستحيلة، فهي ليست تجارب شاء العلماء أن تكون حبيسة المختبرات العلمية والقوارير المختبرية، إنما هي مزيج من التجارب التاريخية والحديثة والإنسانية في آن واحد. لكنها في الوقت ذاته لا تزال بنتائجها وبتطبيقاتها معاصرة في حياتنا الآن وهنا. وكما يقول الفلاسفة: «التجارب إنما يُنتفع بها في الأمور الممكنة على الأكثر لا غير»[1]. ولو لم يكن نجاحها بيّنًا لما

---

(١) الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي: ج١/ ٥٧٠.

تحدث عنها المتحدثون، ولما شهد بذلك الشاهدون، لأنها تجارب ملموسة ومحسوسة عند من عرفها أو عاشها، ويقال في العلوم: «التجربة إنما تكون بإحساس الأشخاص مراراً كثيرةً، وبإحساس أشخاص منها كثيرة، إما كلها وإما أكثرها»[1] وهو أمر ينطبق على التجارب الحقيقية والواقعية التي ذكرناها في صفحات الفصول الثلاثة الأخيرة من هذا الكتاب.

---

(١) المصدر السابق.

المراجع والمصادر

أولاً المراجع:

١- القرآن الكريم.

٢- معجم علم الاجتماع السياسي، د. معن خليل العمر، ط١ ٢٠٠٠م، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٣- معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، الدكتور أحمد زكي بدوي، ط١ عام ١٩٧٨م، مكتبة لبنان، بيروت.

٤- معجم علم الاجتماع المعاصر، د. معن خليل العمر، ط١ عام ٢٠٠٠م، دار الشروق، عمان، الأردن.

٥- الموسوعة العربية العالمية، ط٢ ١٩٩٩م، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٦- موسوعة السياسة، د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، ط٤ عام

١٩٩٩م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
٧- موسوعة الباب المفتوح، طبعة تشايلد كرافت العربية ١٩٨٨م، الولايات المتحدة الأمريكية.
٨- الموسوعة الجامعة لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي، الدكتور جيرار جهامي والدكتور سميح دغيم، ط١عام ٢٠٠٦م، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان.
٩- ميزان الحكمة، محمد الريشهري، ط١ عام ٢٠٠١م، الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان. توزيع: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
١٠- قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، الدكتور أحمد سعيفان، ط١ عام ٢٠٠٤م، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.
١١- فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور الثعالبي، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٧م.
١٢- مختار الصحاح.
١٣- لسان العرب، الإمام ابن منظور، ط١ عام ٢٠٠٠م، دار صادر، بيروت، لبنان.
١٤- مجمع البحرين.
١٥- الأمثل في تفسير القرآن العظيم، العلامة ناصر مكارم الشيرازي، ط١ عام ٢٠٠٢م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

١٦- الميزان في تفسير القرآن، العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي، ط١ عام ٢٠٠٦م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

١٧- مجمع البيان في تفسير القرآن، الشيخ الطبرسي، ط١ عام ١٩٩٢م، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان.

١٨- تقريب القرآن إلى الأذهان، الإمام السيد محمد الشيرازي، ط١ عام ٢٠٠٣م، دار العلوم، بيروت، لبنان.

١٩- التفسير المبين، محمد جواد مغنية، ط٢.

٢٠- تبيين القرآن، السيد محمد الشيرازي، ط٣ عام ٢٠٠٣م، دار العلوم، بيروت، لبنان.

٢١- مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وثيقة رقم ٥٩٥٢٩. صورة ضوئية عن مجلة دراسات عربية، عدد أكتوبر/ ١٩٩٠م، موضوع: الطائفية قوة انقسام واحتراب، د. خليل أحمد خليل. وكذلك صورة ضوئية لمجلة الفكر الإسلامي الشهرية، العدد العاشر للسنة الخامسة، تشرين الأول ١٩٨٦م.

ثانيا: المصادر:

٢٢- ترجمة نهلة بيضون، دار الفارابي، بيروت، لبنان.

٢٣- المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، د. برهان غليون، سينا للنشر، رقم إيداع بدار الكتب ٣٠٠٥/ ١٩٨٨ .
٢٤- نحن والطائفية، سليم الحص، ط١ عام ٢٠٠٣م، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان.
٢٥- تكريس الطائفية في دستور لبنان عام ١٩٢٦م، المحامي جلال نوري السعدون، ط١ عام ٢٠٠٧م، دار اليقظة الفكرية، دمشق، الجمهورية العربية السورية.
٢٦- الطائفية في لبنان إلى متى؟: دراسة تحليلية وثائقية لتطور الطائفية السياسية ومستقبل إلغائها، الدكتور اسكندر بشير، ط١ عام ٢٠٠٦م، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، بيروت، لبنان.
٢٧- لبنان إلى أين؟ معضلة الطائفية والتحديات العربية والدولية، الوزير محسن دلول، ط١ عام ٢٠٠٧م، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، لبنان.
٢٨- الإسلاميون في مجتمع تعددي: حزب الله في لبنان نموذجاً، د. مسعود أسدالله، ترجمة: د. دلال عباس، ط١عام ٢٠٠٤م، مركز الاستشارات والبحوث و الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان.
٢٩- في الخلاص النهائي: مقال في وعود الإسلاميين والعلمانيين والليبراليين، فهمي جدعان، ط١ عام٢٠٠٧، دار الشروق

للنشر والتوزيع، بيروت.
٣٠- أمراء وقبائل: خفايا وحقائق لبنانية، السيد محمد حسين فضل الله: ط١ عام ٢٠٠١م، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، لبنان.
٣١- الديمقراطية العصية في الخليج العربي، باقر سلمان النجار، ط١ عام ٢٠٠٨م، دار الساقي، بيروت، لبنان.
٣٢- «الطائفية»، مجموعة من الكتاب، مركز المسبار للدراسات والبحوث، كتاب شهر ٤/ ٢٠٠٧.
٣٣- الحلول العملية المطبّقة لمشكلة القوميات والأقليات في إطار القانون الدستوري والدولي، المحامي حسن قره ولي، ط١ عام ٢٠٠٤م، دار الفارابي، بيروت، لبنان.
٣٤- نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة، د. برهان غليون، ط ١، ١٩٩٥، بيروت، المركز الثقافي العربي.
٣٥- الاستبعاد الاجتماعي/ محاولة للفهم، تحرير: جون هيلز وجوليان لوغران ودافيد بياشو وآخرين، ترجمة وتقديم: أ. د. محمد الجوهري، سلسلة عالم المعرفة ٣٤٤، أكتوبر/ ٢٠٠٧، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت.
٣٦- ما هي الديمقراطية؟ ألان تورين، ترجمة: حسن قبيسي، ط٢ عام ٢٠٠١م، دار الساقي، بيروت، لبنان.

٣٧- نحـو فقه جديد للأقليات: الدكتور جمال الدين عطية محمد، ط١ عـام ٢٠٠٣م، دار السـلام للطباعـة والنـشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر.
٣٨- استعمالات الذاكرة/ في مجتمع تعـددي مبتلى بالتاريخ، د. نادر كاظم، ط٢ عام٢٠٠٨م، مكتبة فخراوي، المنامة، البحرين.
٣٩- في الدولـة الطائفيـة، مهـدي عامل، ط٣ عـام ٢٠٠٣م، دار الفارابي، بيروت، لبنان.
٤٠- «الطائفة» في حالتها القصوى: الشيعة اللبنانيون الآن وهنا، محمد حسين شمس الدين، دفاتر «هيا بنا»، العدد الخامس: تموز٢٠٠٧م، كتاب دوري يُعنى بالشأن العام.
٤١- تسـاؤلات حول الهوية العربيـة، مجموعة مؤلفين، طبعة عام ٢٠٠٨م، دار بدايات، سوريا.
٤٢- مدخـل إلى نقـض الفكـر الطائفـي: القضية الفلسـطينية في أيديولوجيـة البرجوازيـة اللبنانية، مهـدي عامل، ط٣ عام ١٩٨٩م، دار الفارابي، بيروت، لبنان.
٤٣- الدين والجمال: مبحث فلسـفي في إلغاء الطائفية السياسـية، الدكتور أنور فؤاد أبي خزام، ط١ عام ٢٠٠٥م، دار الفارابي، بيروت، لبنان.
٤٤- محنة الأقليات الإسـلامية والواجب نحوها، الدكتور صابر طعيمة، ط١ عام ١٩٨٨م، دار الجيل، بيروت.

٤٥- قصة الإعراب، أحمد الخوص، سوريا.

الشبكة العنكبوتية (الانترنت) والصحافة:

٤٦- موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة: http: / /ar.wikipedia.
83٪D8٪B3٪org /wiki /٪D8٪B4٪D8٪B1٪D9

٤٧- موقع/ إيلاف:/ http: / /www.elaph.com /ElaphWeb
htm.٨٦٧٤٨ /٨ /٢٠٠٥ /Reports

٤٨- موقع بوابة نوكيا: www.nokiagate.com

٤٩- موقع التراث الإسلامي في روسيا / http: / /islamrf.org
/٧١٤٩ /ara /news /aheritage /ahistory

٥٠- موقع العربية نت/ مواضيع مختلفة. www.alarabiya.
html.18981 /27 /11 /net /programs /2005

٥١- موقع: روسيا اليوم_www.rtarabic.com /news_all
٢٨٧٨٣ /features

٥٢- موسوعة دهشة :/ http: / /www.dahsha.com
viewarticle.php?id=5390

٥٣- موقع السودان الإسلامي http: / /www.sudansite.net

٥٤- موقع شبكة الإعلام العربية: http: / /www.moheet.
com /show_news.aspx?nid=76933&pg=13

٥٥- جريدة الإتحاد الإماراتية، عدد ٢٧-٧-٢٠٠٧.

٥٦- جريدة (الراية القطرية)، عدد الاثنين٧/ ٦/ ٢٠١٠.
٥٧- مجلـة (الكتب: وجهات نظر) الشـهرية، عـدد ١٢٨ أكتوبر ٢٠٠٩م.
٥٨- مجلة (المجلة): عدد ١٤٦٦ ١٦-٢٢مارس ٢٠٠٨.
٥٩- مجلة الكلمة، عدد ٥٩.
٦٠- صحيفة (الشرق الأوسط): أعداد مختلفة.
٦١- صحيفة (الحياة)، أعداد متفرقة، أعداد مختلفة.
٦٢- جريدة (الجزيرة) السعودية الخميس ٨ رمضان ١٤٢٨هـ.

المحتويات

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

المسألة الطائفية

إن حساسية البحث في المسألة الطائفية في زمننا المعاصر، يصعّب على الكاتب عمله، لأن البحث إن لم يكن موضوعياً فقد قيمته وتحول إلى عمل دَعَوي، أو إيديولوجي يسهم في تعميق المشكلة بدل فهمها ومعالجتها.

وهذه الصعوبة اضطرتني لتوسيع البحث، في ظل قلة المراجع، إلى حد أن الكتاب تضخّم أكثر بكثير مما كنت أتوقع.

ولكن كان لابد لي أن أطل على معظم المشاكل المعاصرة معتبراً أن هذه الدراسة مجرد مساهمة في مناقشة مسألة تقضّ مضجع الجميع، حكاماً ومحكومين. مسألة يرتبط فيها التاريخ بالانقسامات الإثنية المعاصرة، فالجميع يبحثون عن انتصارات يتغنون بها مع أن الخوض في هذا التاريخ مشحون بالمرارات والاصطفافات التي لا تنتهي داخل الهويات، وداخل فروعها، وما يتفرع عنها.. مما يزيد في تعميق الصراعات بين الشعوب وبين الجماعات والدول.

وبقدر ما حاولت أن أجعل هذه الدراسة مرتكزة على التاريخ الاجتماعي المعاصر، إلا أن الباحث لا يستطيع الهروب مما أسّسه التاريخ وعمّقه الحاضر وأقلقه الخوف على المستقبل.

ISBN 978-6589-09-851-4
9 786589 098515

التنوير للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - هاتف: ٠٠٩٦١١٤٧١٣٥٧ تلفاكس: ٠٠٩٦١١٤٧٥٩٠٥
www.dar-altanweer.com
info@dar-altanweer.com
توزيع دار الفارابي